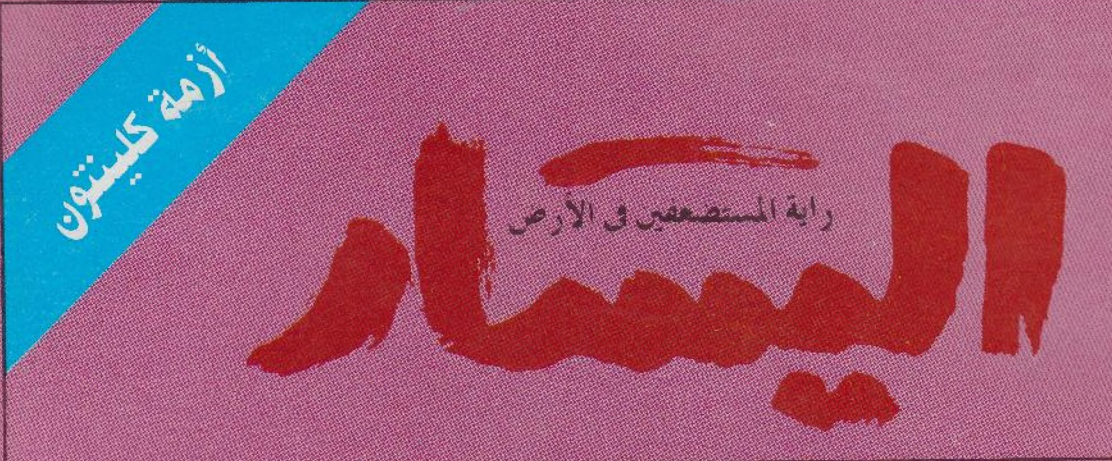


■ العدد الواحد والأربعون/ يوليو ١٩٩٣م/ محرم ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■

«الجولة العاشرة للمفاوضات»

حجازى

المعارضة تتساءل: كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟

الجذور الفكرية للعنف

تشريعات المرأة تتخلف عن حركة المجتمع!

فى الكويت.. قلق وعدم استقرار

٤ حقائق حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

السوق الشرق أوسطية.. الاسم السرى

لمد اسرائيل بشرايين حياة عربية..



في هذا العدد

لليسار در

بحثا عن إجابة

تعرضت اليسار لعتاب عديد من القراء الأصدقاء عندما غابت فى العدد الماضى رسالة واشنطن التى يكتبها الزميل سمير كرم ورسالة حيفا التى يكتبها الزميل نظير مجلى، لأول مرة منذ صدور اليسار.

ومالايعرفه الأصدقاء أن هذا الغياب كان رغما عنا. فسمير كان فى القاهرة فى اجازة لمدة شهر. ونظير كان غارقا فى احتفالات «الاتحاد» الحيفاوية (التى يرأس تحريرها) بمناسبة بدء عامها الخمسين. وهكذا لم يستطع سمير كتابه رسالة واشنطون، ووصلت رسالة حيفا بعد دفع العدد إلى المطبعة.

وفى هذا العدد- ولله الحمد- يعود الكاتبان لمكانهما المعتاد. وننشر رسالة نظير حول «الاتحاد» بالإضافة إلى رسالته الجديدة، فكلاهما يضيف إلى اليسار وقراءها.

وقد فرض الجزء الأخير من الندوة تأجيل العديد من الموضوعات الهامة.ومع ذلك حاولنا تقديم الوجبة المنوعة التى اعتادها قراء اليسار.وإن كان موضوع «السوق الشرق أوسطية» قد فرض نفسه على الأحداث ،واحتمل مساحة واسعة من صفحات المجلة.

ونعتقد أنها قضية تستحق منا جميعا الالتفات والبحث عن طريق لمواجهتها.

وستواصل اليسار فى الأعداد القادمة متابعة كل القضايا الهامة التى تشغل بالنا جميعا.. الإرهاب.. قضية القطاع العام. استفتاء الرئاسة.القضية الفلسطينية..و..و..وسنخصص باب «مداخلات» للتعليقات التى تصلنا حول ندوة «كيف تخرج مصر من المأزق الراهن؟».ونأمل أن يتواصل الحوار وأن تقودنا المساهمة الجادة فيه إلى إجابة يتفق عليها حول هذا السؤال الهام.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

حقائق حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

حسين عبد الرازق

يعقد مجلس الشعب جلسة خاصة يوم ٢١ يوليو الحالى «لإعادة ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك» لولاية ثالثة.. حيث تقدم بالفعل ٤٤٠ من أعضاء مجلس الشعب باقتراح ترشيح الرئيس لفترة ثالثة. وسيقرر المجلس فى تلك الجلسة الموافقة على هذا الاقتراح الموقع من أكثر من ثلثى أعضاء مجلس الشعب، وبالتالى طرح اسم الرئيس حسنى مبارك للاستفتاء فى بداية شهر اكتوبر القادم.

ورغم أن الأمر يبدو محسوما - لا لتمتع الرئيس وحزبه وسياساته بشعبية كاسحة -وإنما لأن إجراءات الانتخابات والاستفتاءات فى مصر، وأساليب التزوير والتصويت نيابة عن الشعب، قد استقرت للأسف الشديد وأفقدت هذه الاستفتاءات أى مصداقية.. إلا أن حرص المواطنين والأحزاب على إعلان رأيهم- أيا كان هذا الرأى- بقوة وصراحة ووضوح، والدفاع عنه، وتسجيله فى صناديق التصويت، أمر بالغ الأهمية. فحكامنا سيعرفون الرأى الحقيقى للناس من خلال هذه الصناديق، وإن أعلنوا للرأى العام غير ماتقول به هذه الصناديق كعادتهم دائما..

وفى تصورى أن هناك أربع حقائق لابد أن تضعها الأحزاب والقوى السياسية والمواطنين فى الحساب وهى تحدد مواقفها من ترشيح الرئيس محمد حسنى مبارك لفترة ثالثة.

أول تلك الحقائق..أن الدستور الحالى دستور ١٩٧١ استمر فى اعتماد أسلوب ترشيح مجلس الشعب لشخص واحد بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، ثم طرح اسم هذا المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية على المقيدين فى جداول الانتخابات ليصوتوا بنعم أو لا.. وهو الأسلوب المتبع منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وإذا كان هذا الأسلوب الشاذ له بعض المنطق فى ظل نظام الحزب الواحد أو التنظيم الواحد، **فهو نظام يتناقض بشدة مع التعددية السياسية والحزبية والديمقراطية السليمة المقول باتباعها فى مصر.**

وقد سجلت كل الأحزاب السياسية المعارضة ذات الشأن فى برامجها وفي بياناتها المشتركة اعتراضها على هذا الأسلوب ومطالبتها **بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الاقتراع السرى العام من بين أكثر من مرشح.**

ولكن الحكم رفض هذا المطلب الديمقراطى وأصر على استمرار هذا النظام الشاذ.. وحرص على احتكار أكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب بصورة دائمة لضمان انفراد الحزب الحاكم بترشيح رئيسه رئيسا للجمهورية.

ثانى هذه الحقائق..أن الذين يرفضون تعديل الدستور، ويحذرون من خطر التعديل، حتى وإن تناقضت نصوص الدستور مع حقائق الواقع واصطدمت مع ممارسات فعلية للسلطة..**لم يترددوا فى تعديل الدستور لضمان أن يبقى رئيس الجمهورية رئيسا مدى الحياة.** فبعد أن كان الدستور يمنع إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مدة ثانية، عدلت هذه المادة(مادة ٧٧) فى ٢٢مايو ١٩٨٠ لتفتح الباب أمام إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى بلا حدود، أي مدى الحياة.

ثالث هذه الحقائق.. أن سلطات رئيس الجمهورية والممارسة الواقعية، تجعله بمثابة فرعون، يملك وحده سلطة إتخاذ القرار.

رابع هذه الحقائق..أن السياسات التى اتبعها الرئيس حسنى مبارك خلال ١٢ عاما

من السلطة المطلقة..هى سنوات التراجع والأزمة والإنهيار على كافة المستويات.

لقد وصفت الأمانة العامة لحزب التجمع فى ٢٢ يوليو ١٩٨٧ الأوضاع فى ظل رئاسة حسنى مبارك بعد السنوات الست الأولى من حكمه(١٩٨١-١٩٨٧) قائلة..« إن سياسات السادات فى الانفتاح الاقتصادى والعلاقة الخاصة مع أمريكا واتفاقيات كامب ديفيد والتضييق على الحريات مازالت هى سياسات حسنى مبارك.بل ينبغى الاعتراف بأن مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى قد تدهورت فى عهد حسنى مبارك، عما كانت عليه فى ظل السادات.فعلى الرغم من سوء سمعة سياسة الانفتاح الاقتصادى ،اتسعت دائرة الانفتاح وزادت ثروات وقوة الانفتاحيين، وخضعت مصر فى النهاية لرقابة صندوق النقد الدولى ومجموع الدول الدائنة فى نادى باريس. واستمرت محاولات تصفية القطاع العام وتخريبه بلا انقطاع،وأصبح الغلاء يطارد الفئات الوسطى فضلا عن طبقات الشعب الكادح. والشباب عاجز عن الحصول على شقة الزوجية بالإيجار، بينما مئات الألوف من الشقق الخالية معروضة للتملك،والأحياء صاروا يزاحمون الموتى فى سكنى القبور.ومجانية التعليم صارت حبرا على ورق واندثرت مع الزمن.أما العلاج فقد أصبح استثمارا واستغلالا ومتاجرة بآلام المرضى. والبطالة تطارد العمال والفلاحين العائدين من الأقطار العربية، بينما خريجوا الجامعات يعانون لأول مرة من بطالة المتعلمين. فالتنمية بمعناها الصحيح قد توقفت بفضل الإنفتاح انفتحنا فصرنا نعيش على القمح المستورد، وعلى السكر المستورد، وعلى اللحم المستورد، وحتى على اللبن المستورد، بينما يعربد تجار العملة وتجار المخدرات وتجار البضائع المستوردة الفاسدة والملوثة بالإشعاع النووى، وتعفيهم الدولة من دفع الضرائب باسم تشجيع الانفتاح. لكنها تصرخ من ضخامة العجز فى الميزانية العامة وتصر على تعويضه من الدعم الهزيل المقرر للفقراء.وفى النهاية تقترض الدولة من الخارج لتصل ديونها إلى ٥٠ ألف مليون دولار، ثم تبدد القروض على نفس الطبقة الانفتاحية وأعوانهم من الحكام. وفى السنوات الأخيرة عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية بضراوة وتحرك العمال والفلاحون والطلبة والموظفون يصرخون ويطالبون بشىء من العدالة، لم تجد الدولة لديها سوى آلة القمع والقهر ضد الشعب.

ويختفى ذلك كله وراء أسلوب فرض القوانين من برلمان مطعون فى شرعيته لمخالفة قوانين انتخابه للدستور القائم،وتحت بصر هذا البرلمان وسمعه تتوالى الممارسات المعادية للديمقراطية.فنحن نعيش فى ظل حالة الطوارىء منذ تولى حسنى مبارك لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٨١. والتعذيب يمارس منذ اغتيال السادات حتى الآن كأسلوب للتعامل مع المتهمين السياسيين..بينما ينتشر الفساد كالسرطان فى جسد الدولة والمجتمع ويلقى الحماية والمشروعية. وهكذا تمهد الأرض لنمو التعصب الدينى والفتنة الطائفية والنزعات الإرهابية..»

وجاءت السنوات الست الأخيرة(١٩٨٧-١٩٩٣) أكثر إظلاما وسوءا، ومرة أخرى ، فكما قال التجمع فى «برنامجنا للتغيير» الصادر فى فبراير الماضى. .« فلم يعد استمرار الحال على ماهو عليه مقبولا ،فالوطن وناسه فى خطر ينتقلون من سيىء إلى أسوأ.

* البطالة تلتهم ملايين من الشباب والنساء ،وتخنق آمالهم فى أى مستقبل أفضل

* والغلاء يطحن الجميع نتيجة لسياسات الحكم منذ عام ١٩٧٤ ،والتى ازدادت انحيازا ضد الطبقات الشعبية والفئات الوسطى ، وخضوعا لسياسات المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهيأت المجال أمام المغامرين والطفيليين لنهب البلاد ، فظهرت فئات اجتماعية جديدة كونت ثرواتها من الأنشطة الطفيلية والجريمة الاقتصادية وحاصرت القطاع العام، ووضعت العراقيل أمام القطاع الخاص الوطنى المنتج وأضعفت دور الدولة فى الاقتصاد الوطنى والخدمات.

* الديون الخارجية مازالت ضخمة رغم الاتفاق الدولى على تخفيضها، كما يتزايد الدين الداخلى.

* ودخل الاقتصاد المصرى المتأزم منذ سنوات فى دائرة الكساد والركود والتضخم.

ويتراجع متوسط الدخل الفردى ومعدلات الإدخار والقيمة الفعلية للأجور والمرتبات.

وتعانى الصناعة والزراعة من مزيد من التدهور.

* ويتعمق التفاوت الطبقى فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.

* ويتفشى الفساد خاصة فى مستويات الدولة العليا ومؤسساتها.

* وتنهار القيم ويَسقط المواطنون بين شقى ثقافة طفيلية استهلاكية وثقافة رجعية معادية للعقل والاجتهاد تسىء تفسير الدين.. ويضعف الولاء للوطن، وتبرز أزمة حقيقية فى الأخلاق.

* ويواجه الشباب من الجنسين، الحائر بين البطالة والغلاء..والذى يدفع- بحثا عن المستقبل- للعمل فى الخارج أو الهجرة- والتى توشك أن تقفل أبوابها- يواجه خطر الإنزلاق إلى دوامة العنف والعنف المضاد والإرهاب، حيث تعلو بالضرورة لغة التطرف إزاء اليأس من الحاضر والمستقبل، وتتغذى النزعات السلفية بكل ذلك، ويستخدم الدين سياسيا لتبرير أغراض لاشأن لها بالدين، وتحاول جماعات متطرفة أن تقيم سلطة «دينية» موازية لسلطة الدولة، يزيد من خطورتها وتأثيرها على الشباب والمجتمع أنها تملك من المال ما يساعدها على التقرب للجماهير المحرومة من خلال تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، وتتهدد الوحدة الوطنية.

* وتتدهور الأوضاع السياسية والديمقراطية ويشيع انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وتعذيب المواطنين فى أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات وحملات التأديب الجماعية، وتزوير الانتخابات العامة. وتتدخل السلطة فى النقابات العمالية والجمعيات والاتحادات والروابط ، كما تسعى من خلال التشريعات للحد من استقلال النقابات المهنية.

* وتصبح مصر دولة تابعة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

وليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من التخلف والتبعية والفساد والاستبداد واحتكارالقلة للثروة والسلطة، وخطرالجماعات الانقلابية والإرهابية، وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بتغيير حقيقى يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التى قادتنا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن إلى الكارثة».

واعتقد أن هذه الحقائق كافية كى يتخذ كل الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين القرار الصحيح بضمير خالص، ويتحملوا مسئولية قرارهم -أيا كان - أمام الله والوطن والشعب..والتاريخ.

بالجو السياسى

اليسار .. تناقش ترشيح مبارك لولاية ثالثة

خالد محيى الدين يعلن موقف التجمع فى مجلس الشعب

بعيدا عن هوجة المبايعة للرئيس حسنى مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثالثة انشغلت أحزاب المعارضة بمناقشات جادة حول هذا الموضوع.

عقد «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» اجتماعا خاصا لأمانته العامة يوم الاثنين ٧ يونية برئاسة خالد محيى الدين رئيس الحزب وحضور ٤٢ عضوا، واستمر الاجتماع ٦ ساعات احتل موضوع ترشيح رئيس الجمهورية والاستفتاء عليه حوالى ٤ ساعات، وشارك فى النقاش ٣٦ عضوا.

وبرز خلال النقاش ٣ إتجاهات رئيسية.

الرأى الأول، مع رفضه لكل سياسات الرئيس مبارك ومعارضته الجذرية لها، ويرى أن هناك متغيرات تفرض التصويت بنعم لمبارك مع استمرار المعارضة الجذرية لسياساته...

* ان الخطر الرئيسى الذى يواجه الوطن فى هذه المرحلة هو خطر الارهاب والجماعات الارهابية المتسترة بالدين، والجماعات المعادية للمجتمع المدنى والساعية لإقامة دولة دينية تهدد منجزات الشعب المصرى الحضارية والثقافية والفنية والسياسية. ووحدته الوطنية وقد قال الحزب بوضوح «لا» للارهاب، و«لا» للدولة الدينية.. فكيف نقول «لا» لمبارك الذى يتصدى لهذه القوى.

* تستهدف قوى خارجية (فى الوقت الراهن) حسنى مبارك ونظامه. وتشمل هذه القوى السعودية ودول الجزيرة العربية، العراق، السودان ليبيا وأقسام من الادارة الأمريكية وايران. وهدفها تفكيك مصر.

* قضية الاستفتاء على الرئاسة ليست قضية مبدئية، ولكنها قضية سياسية، وعلينا أن نتجنب الوقوع فى منهج تكفير وهجرة «يسارى».

* إن قول «لا» يفرض علينا تحركا ومواجهة وصداما فى الشارع، وهذا يصب فى النهاية لصالح جماعات الارهاب المادى والفكرى المتستر بالدين.

الرأى الثانى، يؤكد على ضرورة التصويت بلا لمبارك بكل وضوح وقوة.

* فإذا كان الحزب قد صوت بلا فى أكتوبر ١٩٨١ لأن حسنى مبارك اعلن تبنيه لكل سياسات الرئيس الراحل أنور السادات، وصوت بلا عام ١٩٨٧ بعد تجربة ٦ سنوات من حكمه لأنه احتفظ بجوهر سياسات السادات وزاد عليها... فإن التجربة بعد ٦ سنوات أخرى تؤكد رفض هذه السياسات كلها وضرورة التصويت بلا.

* رفض الحزب وهيئته البرلمانية كل المواقف الاساسية لادارة الرئيس مبارك، سواء بيانات الحكومة، والميزانيات المختلفة والقوانين الاساسية «بماقى ذلك رفض بيان الحكومة والميزانية الأخيرين منذ شهر أو أقل.

* إن استمرار السياسات الحالية يغلق باب التطور الديمقراطى، ويؤكد غياب الاستقرار



الاجتماعى . وتصاعد الارهاب والعنف المسلح.

* إن محاولة الفصل بين رئيس الدولة والسياسات والممارسات تجاهل للواقع وقتل للحقيقة، فالرئيس- دستوريا وعمليا- يكاد يكون هو السلطة الوحيدة لاتخاذ القرار.

* مواجهة الارهاب وخطر الدولة الدينية والتصدى لهما تتطلب تغير الحكم القائم والسياسات المتبعة طوال ١٢ عاما.. فهذه السياسات هى المفرخ الاساسى للارهاب.. والعمل ضد الارهاب يتطلب التصويت بلا لمبارك

* الرأى العام فى الفترة الاخيرة يرفض مبارك وسياساته، ويبحث عن بديل ، وعدم تصويت الحزب بلا لمبارك، يؤكد ما تحاوله جماعات الاسلام السياسى من تقديم نفسها كبديل وحيد للحكم المرفوض. بينما التصويت بلا.. سيظهر الحزب. بإعتباره قطبا معارضا رئيسيا.

* أن التصويت بلا فى ظل التعددية الحزبية، حق ديمقراطى بسيط وليس بحثا عن صدام مع السلطة.

الرأى الثالث.. ويرى التصويت بلا **لمبارك، مع استعداد الحزب لاعادة النظر فى موقفه على ضوء مدى استعداد الرئيس حسنى مبارك لاتخاذ خطوات عملية فى اتجاه برنامج محدود يفتح الباب أمام امكانية التغيير فى المستقبل.**

وطرحت خلال النقاش عدد من النقاط يمكن طرحها فى هذا البرنامج مثل:

- صدور قانون يضمن نزاهة الانتخابات وتشكيل مجلس وطنى للانتخابات يشرف عليها.
- الغاء القيود المفروضة على النشاط الجماهيرى للاحزاب والغاء حالة الطوارئ.
- ترك حسنى مبارك لرئاسة الحزب الوطنى، واستفتاء لتعديل الدستور يسمح بعد ٦ سنوات لانتخاب رئيس الجمهورية من أكثر من مرشح.
- حماية الكادحين وإعادة الدعم لعدد من السلع الأساسية.
- اتخاذ سياسة متكاملة لتصفية الارهاب ماديا واعلاميا وفى المؤسسات التعليمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- برنامج عملى واضح لمكافحة البطالة.
- وقف الالتزام بتنفيذ كل سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والدعوة لمؤتمر قومى تمثل فيه كل الاحزاب والنقابات ومنظمات رجال الاعمال للاتفاق على خطوط أساسية لسياسة اقتصادية واجتماعية تحقق زيادة فعلية فى الانتاج القومى (الزراعى والصناعى) خاصة، وتحمى الصناعة الوطنية قطاع عام وخاص، وتواجه مشاكل الغلاء والتضخم والبطالة.
- وقف بيع شركات القطاع العام.

وبالاضافة لهذه الاتجاهات الثلاثة اقترح عضوان فى الأمانة الامتناع عن التصويت.

وقررت الأمانة العامة فى نهاية النقاش- وبعد التصويت على الآراء المختلفة- أن يعلن موقف الحزب خلال جلسة الترشيح التى يعقدها مجلس الشعب.

الحزب الناصرى.. لا لمبايعة مبارك

وأصدرت الأمانة العامة للحزب العربى الديمقراطى الناصرى» يوم ١١ يونية بيانا صحفيا حول مناقشاتها جاء فيه..» تعارض الامانة العامة مبايعة السيد محمد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى لفترة رئاسة ثالثة، إنطلاقا من تناقضنا الكامل مع مجمل السياسات الحالية.

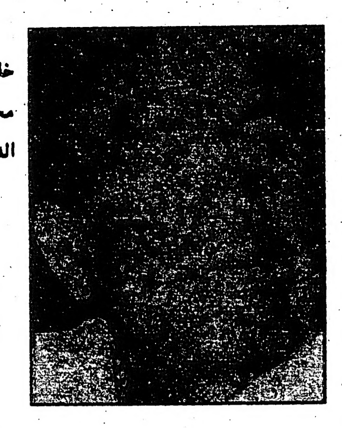
وتعتبر الامانة العامة التقرير السياسى الذى قدمه الأمين العام وماحواه من انتقادات جذرية للسياسات الحالية وثيقة رفض لحملة مبايعة مبارك.

وترفض الأمانة العامة أسلوب المبايعة وترى أنه يتعين العمل مع كافة القوى الديمقراطية من أجل أقرار انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب الشعبى والمباشر بين أكثر من مرشح.

والحزب الشيوعى المصرى

ضياء الدين داود





خالد محيى الدين

وأصدرت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى المصرى بيانا فى ٢١ مايو حول ترشيح مبارك لفترة ثالثة أكد فيه على خطأ وخطر السياسات المطبقة فى الواقع ونتائجها المدمرة سواء على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى.. وقال البيان».. وإذ يستشعر سخطا جماهيريا واسعا ضد هذه السياسات التى تؤدى الى المزيد من إفقار الجماهير الشعبية وتجريدها من أبسط ممكنات العيش الانسانى ومن كل ماحققته من مكتسبات عبر سنوات الستينيات.

والحزب الشيوعى المصرى اذ يؤكد على اهمية تحقيق تحرك جماهيرى واسع مصاحب لانتخابات الرئاسة، تحرك تعبر فيه الجماهير عن ارادتها وعن مصالحها ومطالبها وليس تحركا مصنوعا ومصطنعا يهلل لسياسات لاتستحق سوى الرفض والادانة- فأنه يدعو الجماهير الشعبية أن ترفع صوتها مطالبة بأبسط حقوقها لتحدد خط حركة المجتمع ككل فى عملية الانتخاب تحديدا موضوعيا وقائما على أساس واضح من مصلحة الوطن ومصلحة المواطنين.

ولهذا فان الحزب يدعو جماهير الشعب المصرى الى التحرك العاجل للمطالبة بالمطالب التالية:

١- اصلاح دستورى وديمقراطى يكفل تصحيح أسلوب انتخاب الرئيس وتحديد مدة رئاسته ويكفل ضمان اجراء الانتخابات البرلمانية وغيرها بأسلوب ديمقراطى صحيح بحيث تكون النتائج معبرة عن الرأى الحقيقى للجماهير.

٢- اصلاح اقتصادى واجتماعى يرفع عبء الازمة الاقتصادية عن كاهل الجماهير الشعبية ويخفف اعباء الحياة عن كاهل الجماهير الفقيرة ويربط المرتبات والاجور بالاسعار.. ويحمى القطاع العام من البيع

العشوائى. ويكفل له ادارة جادة ونظيفة.

٣- مواجهة حاسمة للحركات الارهابية المتسترة خلف الدين بحيث تشمل هذه المواجهة كل مناحى العملية التعليمية والاعلام والممارسات الحكومية الخاطئة، ومواجهة كل أشكال الفكر المتطرف وكل مظاهر التخلف والرجعية.

وعلى ضوء الحركة الجماهيرية الواسعة حول هذه القضايا الثلاث ومدى الاستجابة لها سيتضح للجماهير كيف تعطى صوتها للرئيس المرشح.

بحيث تصوت الجماهير فعلا وفق مصالحها ومصالح الوطن ومصالح الوحدة الوطنية وعلى ضوء الموقف المحدد من هذه القضايا..

فلننهض.. من الآن مطالبين بأبسط حقوقنا، ولنتحرك فورا لنحدد وعلى ضوء الممارسة العملية كيف ندلى بصوتنا فى الانتخابات.

تفاصيل مثيرة وراء توقف أول جريدة اخوانية

كتب مصباح قطب

ظهرت تفاصيل مثيرة وراء توقف صحيفة **الاسرة العربية**، إحدى صحف حزب الاحرار، التى هيمن الاخوان المسلمون على عددها الاسبوعى، عدد الاحد، لمدة خمسة اسابيع قبل أن تتوقف.

أفادت مصادر موثوق بها أن وحيد غازى رئيس تحرير الاحرار، والذى كان يرافق الرئيس مبارك فى رحلته الخليجية الأخيرة، توجه فور وصول طائرة الرئاسة مطار القاهرة، الى حزب الأحرار لمقابلة رئيس الحزب وابلاغه رسالة شفهية، قال انها تعبر عن رأى الرئيس. تلخصت الرسالة فى ضرورة ايقاف الاسرة العربية، الاخوانية. أجرى مصطفى كامل مراد رئيس الحزب اتصالات للتأكد من جدية الرسالة، تلقى بعدها استدعاء عاجلا من د. **مصطفى كمال حلمى**، رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة وفى اجتماع مغلق بينهما **طلب د. حلمى اغلاق الأسرة العربية «مهما كانت التكاليف» وقال أنه سيتم تعويض حزب الاحرار عن الخسائر التى ستلحق به من جراء ذلك، وتدعيمه بشكل اضافى خلال الفترة المقبلة.**

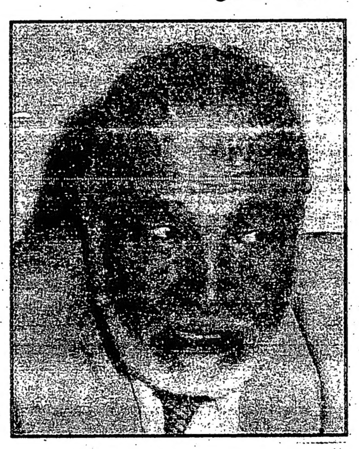
الطريف أن الحزب قدر خسائره من الايقاف بنحو **٢٥٠ ألف جنيه**، على أساس أن الصحيفة التى وزعت ٩ آلاف نسخة فى العدد الأول، و٢٥ ألف نسخة فى العدد الاخير (الخامس) كان سيصل توزيعها فى نهاية العام الى مائة الف نسخة. وأكد الحزب انه كان يدير علاقته بالاخوان، ليس على أساس الطمع فى «أموالهم الكثيرة» ولكن على أساس الكسب من وراء حسن الادارة!، والذى من جرائه ان الحزب كان يربح خمسة قروش عن كل نسخة من الجريدة.

تردد أن حزب الاحرار تلقى شيكا بمبلغ يصل الى نحو مائتى الف جنيه، تعويضا عن الايقاف فى سابقة لانظير لها فى الحياة الصحفية والسياسية المصرية. ومع تواصل اللقاءات بين مسئولى الأحرار والمسئولين الرسميين، ظهر أن **الجهات الرسمية أكدت أن المخابرات الامريكية كانت قلقة بشأن انتظام صدور الصحيفة، وانها قدرت أن الاخوان سيسيطرون على الحزب، وسيفرضون قيادة بديلة لمصطفى كامل مراد، موالية لهم!!**

وأكدت الجهات الرسمية أيضا أن أحد أهم الاعتراضات عى الأسرة العربية، كان كون رئيس تحريرها، **محمد سليم جهارة**، عضوا بمكتب الارشاد، طبقا للأمن القومى، وقد نفت قيادات الاحرار ذلك، مشيرة الى أن اعضاء المكتب معروفون للكافة وليس من بينهم رئيس التحرير.

على أن أخطر ماظهر خلال الاتصالات لوقف الأسرة العربية هو أن الكتابات الاخوانية فى عدة صحف حزبية ورسمية، هى كتابات مدفوعة الأجر. وقال مصدر مطلع أن «احقاد» عدد من رؤساء تحرير تلك الصحف، المستفيدة من الأخوان، كانت وراء حثهم على إيقاف الأسرة العربية.

مأمون الهضيبى



ويجرى فى الوقت الراهن تفكير فى اصدار صحيفة جديدة من حزب الأحرار، يعبر من خلالها الاخوان عن وجهة نظرهم، على أن يتواجد فيها فى نفس الوقت اراء مناقضة للخط الاخوانى، ومشتبكة معه.

ويقول بعض الخبثاء فى الدوائر السياسية أن اصدار **الاسرة العربية** قبل مؤتمر حزب العمل السادس، ثم توقفها بعد أول اجتماع للجنته التنفيذية الجديدة، وهى التى غيرت رئيس تحرير الشعب، كان مقصودا لتمرير وتعديلات فك الارتباط بين الاخوان والعمل، وأن الصحيفة الجديدة فيما لوصدرت، سيتم قفلها مرة أخرى بعد أكتوبر القادم أى بعد إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة ثالثة.

يذكر أخيرا أن مصادر عليمة اعربت عن دهشتها من ورود اسم المخابرات الامريكية فى واقعة الاسرة العربية، وقالت المصادر أن ذلك لو صح، لكان تأكيدا على قيام الامريكيين بدور مزدوج، يقوم بترتيب العلاقة بين الاخوان والحكومة من ناحية، ومحاولة فتح منافذ لهم، تحت رعايته، من ناحية أخرى، **حيث تجمعت شواهد على قرب صدور صحيفة فى الولايات المتحدة، ليعبر فيها تيار الاسلام السياسى المصرى عن رأيه.**

المعروف أن «الاسرة العربية» كانت أول جريدة اخوانية، اسبوعية، يصدرها الاخوان منذ اربعين عاما.

معركة العقلانية فى قطاع التعليم محتدمة

أرجأ الدكتور حسين كامل بهاء الدين – طبقا لمصادر مطلعة فى الوزارة– إعداد دراسة عن الكيفية التى تمت بها تربية **«المعلم المنصرى»**، على ايدى الجماعات الدينية، فى الفترة الماضية وطريقة التصدى لها . عللت المصادر الارجاء الى خشية الوزير فتح كل الجبهات مع تيار الاسلام السياسى، والقوى المحافظة داخل كليات التربية والوزارة، دفعة واحدة.

اتضح أن وزارة الداخلية كانت قد قدمت تقريرا الى وزارة التعليم، منذ عامين، حول تغلغل قيادات للجماعات الدينية المتطرفة فى



د. حسين كامل بهاء الدين

البنيان التعليمي برمته، اضافة الى اتساع قاعدة انصار تلك الجماعات فى قطاع التعليم بوجه عام. من جهة أخرى اشارت مصادر ذات اهتمام الى أن أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، العائدين من بلاد النفط، نجحوا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة فى الحيلولة دون قيام دراسات ترتبط بالعقلانية والعلمانية، وبالذات فى علمى اصول التربية، وتاريخ التربية، بأغلب الكليات. وتتطلع الأنظار فى الوزارة الى الموقف الذى سيتخذه د. **عبد الفتاح جلال**، مدير مركز البحوث التربوية بوزارة التعليم، وأحد مستشارى الوزير، حيث اختير فى اللجنة الثانية التى ستنظر فى ترقية د. **نصر حامد أبو زيد**. نسب الى د. عبد الفتاح أنه قال خلال منتصف الشهر الماضى: على جثتى لو أخذ د. نصر الترقية؟!

قيود امريكية على صادرات القطن المصري

ذكر د. سيد دهمرش الرئيس السابق لهيئة الغزل والنسيج، أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع قيودا «عجيبة» على الصادرات المصرية من الغزل والنسيج اليها. امريكا تشترط الا تزيد صادرات مصر اليها، فى العام عن ٧٦٠٠ طن غزل وهو رقم تافه كما وصفه، و١٢١ ألف دستة ملابس (بلوزة حريمى!) و١٠٠ طن فوط ومماسح و١١٦ الف دستة من البنطلون والشورت الحريمى و٥٣ مليون متر مربع من الأقمشة. أكثر من هذا قال د. دهمرش أن الولايات المتحدة اوكلت الى المباحث الفيدرالية مهمة متابعة مافيا تهريب المنسوجات اليها، ومعاقبة آخر دولة خرجت من موانيها البضاعة، بخصم كمية المهرب من حصتها فى السوق الامريكية. وقد حدث ذلك مع مصر فى عملية تهريب تمت عبر بورسعيد، بعدها تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على عمل «فيزا» للمنتجات لمكافحة مافيا التهريب والتقليد. د. دهموش يرى ان مصر لديها فرصة كبيرة فى السوق الأمريكى لو تم الغاء القيود المذكورة. الطريف أن الولايات المتحدة كانت وراء الغاء نظام الحصص بالنسبة للواردات المصرية!.

يهمسون

* دوائر أجنبية اعربت عن قلقها حيال الأنباء التى راجت عن احتمال تولى احد العسكريين السابقين، رئاسة الوزراء فى التعديل الوزارى المقبل فى مصر: من جهة ثانية تردد مرة أخرى احتمال تعيين نائبين للرئيس مبارك قريبا أحدهما مدنى والآخر عسكرى.

* نجل أحد كبار المسئولين ، حصل على توكيل لشراء طائرات لجهة مصرية، بعد لقاء مسئول بتلك الجهة مع المسئول الكبير شخصيا، اتفقا فيه على مد خدمة الأول بعد سن التقاعد، وأن يقوم ابن الثانى باستيراد طائرات لتلك الجهة، من إحدى الشركات الفرنسية.

* أحد الوزراء حضر مؤتمرا دوليا فى بلد أوربى الشهر الماضى، وأخذ معه هدايا تبلغ قيمتها حوالى ١٥٠ ألف جنيه ، ودفع رسوما لزيادة الوزن فى مطار القاهرة ألفى جنية، الهدايا تشمل سجاجيد من انتاج «العاشر من رمضان» وفازات وتحف، كما أرسل الوزير بعد سفره الى وزارته يطلب منها شحن ٣٠ سجادة أخرى اليه، فسر البعض كل هذه الهدايا برغبة الوزير فى تسهيل حصوله على وظيفة بمنظمة دولية مقرها فى أوربا لشعوره باقتراب «قلشه» من الوزارة.

سرقة برامج الكمبيوتر حلال للكبار حرام على مصر!

اتصل اليابانيون بخبير الكمبيوتر المصرى المشهور د. نبيل على لمعاونتهم على عمل قاموس عربى يابانى للمرة الأولى وذلك بغرض اعداد برامج كمبيوتر باللغة العربية، وتسويقها فى المنطقة. د. نبيل أكد أن اليابان اصدرت قانونا يتيح لليابانى سرقة كافة البرامج باستثناء المصنوعة فى اليابان!! وقال أيضا أن ٩٠٪ من البرامج الكندية مسروقة، وأن المملكة السعودية افتت بأن سرقة البرامج حلال. حلال. وقال د. نبيل أن مصر لديها فرصة «تاريخية» لتكون عاصمة صناعة البرامج «السوفت وير» فى المنطقة لانسجام هويتها الثقافية مع هوية محيطها العربى والاسلامى ولفت الانتباه فى نفس الوقت الى قيام اسرائيل حاليا باعداد برامج بالعربية على نطاق واسع، لأن عبريتها لا مجال لها فى المنطقة.

يذكر أن وفدا أمريكيا زار مصر فى الربع الأخير من عام ١٩٩٢ بهدف الضغط على مصر لتوقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، والتى يرى الامريكيون وبشروط متعسفة أن من بينها برامج الكمبيوتر، وحذر الوفد الأمريكى مصر من عواقب فى مجالات أخرى فى حالة فتح باب النقاش فى الاتفاقية.

[illegible]

* بلغت ايداعات البنوك المصرية فى الخارج ٢٩٫٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢، بالتزامات قدرها ٤٫٥ مليار جنيه. توقع خبير فى البنك الاهلى المصرى زيادة نزوح الأموال المصرية مع الاتجاه لفتح ابواب العمل المصرفى الوطنى أمام الأجانب بلا قيود وحذرت د. إجلال راتب بمعهد التخطيط القومى من قيام البنوك الاجنبية بعملية نهب استعمارى لمدخرات المصريين البسطاء والاغنياء ، كالتى شهدناها قبل التمصير وفى الانفتاح بينما قال على نجم المحافظ السابق للبنك المصرى المركزى لليسار أن كل «تحرير» لو تم بطريقة علمية وطنية صحيحة سيكون مفيدا.

السوق الشرق أوسطية الاسم السرى لمد اسرائيل بشرايين حياة عربية..

مدحت الزاهد

منذ أن أطلق ماسمى «بالعقل المركزى» الأمريكى مبادرته (مبادرة التعاون والسلام في الشرق الأوسط)، والتى واكبت بدء المحادثات متعددة الأطراف، بعد افتتاحية مدريد، توالت الاجتماعات والمؤتمرات، وتعددت اسماء المبادرة، مثلما تنوعت جنسيات المشاركين فيها، والعواصم التى استضافتها.

ولم تعد المبادرة قصرا على ١٧ أمريكيا من السفراء ورجال المخابرات والأمن القومى وممثلى الاحتكارات وجماعات المصالح ممن بلوروا أهدافها، إذ سرعان ما أنضم إليهم البنك الدولى ومؤسسة فورد الأمريكية ومؤسسة فردريش إيبرت الألمانية، ومراكز بحثية عربية أبرزها المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى مصر.

كما لم تعد واشنطن فقط مقرا لاجتماعاتها التحضيرية، بل شملت رحلتها روما والقاهرة وعواصم أخرى لم يكشف عنها النقاب، كما تعددت مجالاتها بين الأمن (ولايزال طى الكتمان) والسياسة، والاقتصاد الذي سلطت عليه الأضواء، كما انضم إلى المبادرة مصريون وسعوديون وكويتيون وإسرائيليون وأردنيون وفلسطينيون، وغيرهم وأصبح لها دعاة ومتحدثين باسمها في العالم العربى من أمثال د. يوسف والى ود. مصطفى خليل واللواء أحمد فخر ود. سعيد النجار ود.. الحبيب المالكى ود. سمير المقدسى.

ولأن أهداف المبادرة، كما تشير نصوصها، خدمة المفاوضين وصناع القرار، والعمل سريعا في فترة التفاوض الجماعى لتوصيل رسالتها للمجتمع المدنى، وتهيئة الظروف للتطبيع العربى الإسرائيلى، وتوفير المناخ لعلاقات التعاون فى الشرق الأوسط فإن المؤتمرات قد توالت سريعا:

* **المؤتمر الإقليمى للشرق الأوسط** الذى استضافه المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة من ٢٩ إلى ٣١ مارس.

* **اجتماع ٤ أبريل فى جمعية الاقتصاد والتشريع** لبحث مبادرة جديدة للبحوث الاقتصادية فى الشرق الأوسط وسبل قيام سوق شرق أوسطية..

* **مؤتمر مبادرات الشرق الأوسط،** الذى عقد فى فندق السلام من ٤ إلى ٧ يونيو الماضى، تحت رعاية **البنك الدولى**، والذى انتهى إلى إعلان **منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران**، وتشكيل مجلس أمناء ضم الاقتصادى الصهيونى **ستانلى فيشر**.

وقد سبق هذا الاجتماع لقاء **جمعية الاقتصاديين العرب** فى فندق سفير في ٣ يونيو الماضى لبحث الموقف من المبادرة واحتمالات المشاركة فيها.

فالعجلة، كما ترى، تسير بسرعة، بهدف تمهيد الأجواء لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وتذويب الكيان العربى فى كيان إقليمى أوسع، تحت المظلة العسكرية، **وتصفية مؤسسات العمل العربى المشترك، الرسمى والشعبى والأكاديمى، وإحلال مؤسسات دولية شرق أوسطية محلها**، تعبيرا عن أعمق توجهات السياسة الأمريكية والإسرائيلية كما سوف نرى..

السلام مقابل السلام

والواقع أن كل هذه المبادرات «الشرق أوسطية» تتم في سياق متمم ومكمل لمحادثات التسوية التى بدأت في مدريد، ثم طارت منها إلي واشنطون، وعلى الأخص المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث قضايا التعاون الإقليمى والاشكال التي ترتديها علاقات السلام، والتى تسير جنبا إلى جنب مع المحادثات الثنائية التي تبحث قضايا الأرض والأمن، والخطوط العريضة للتسويات بين إسرائيل وباقى دول (المواجهة) العربية.

فقد تواكبت مبادرة العقل المركزى مع المحادثات متعددة الأطراف ثم سبقتها فى تمهيد الأجواء لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

ففى أكثر من مذكرة من الإدارة الأمريكية **للمسئولين المصريين الذين طلب منهم القيام بدور الوسيط فى إقناع الوفود العربية بالمشاركة في المحادثات متعددة الأطراف**، أشارت الإدارة الأمريكية إلي أن مجالات التعاون العربي مع إسرائيل هى الورقة التي يمكن أن يقدمها العرب لإسرائيل مقابل الانسحاب، فهى الحافز العربى لإسرائيل للمشاركة في العملية برمتها كما عبر وليام كوانت فى مقاله السلام في الشرق الأوسط.

ومن جانبها فإن اسرائيل قد رفضت بإصرار المشاركة فى إطار للتسوية يقتصر على المحادثات الثنائية وحدها.. وكان لديها

بعد المؤتمر الإقليمى للشرق الأوسط: البنك الدولى يرعى مؤتمر «مبادرات الشرق الأوسط» فى فندق السلام.

استراتيجية أمريكية جديدة: احتواء العراق وإيران فى الشرق..وتعاون عربى اسرائيلى فى الغرب..



محمد السيد سعيد

أسئلة عن الفائدة التى تجنيها من مثل هذه المشاركة..

الانسحاب من أراضى عربية(حتى مع احتفاظها بالسيادة الأمنية)..مقابل ماذا؟.

إنهاء حالة الحرب؟.

ولكن الدول العربية فى الوضع الراهن لها مصلحة أكبر فى إنهاء حالة الحرب ،واسرائيل ليست تحت التهديد..وللغرب مصلحة أكبر فى السلام!.

ولعل لهذا السبب بلورة كتلة الليكود شعار « السلام مقابل السلام» فى مواجهة «الأرض مقابل السلام» رغم ماتنطوى عليه مقايضة الأرض بالسلام من اعتراف بمشروعية الكيان الصهيونى..

وبصرف النظر عن الاختلافات بين الليكود والعمل، فإن التيار الغالب فى الفكر السياسى الإسرائيلى يركز على مقايضة الأرض والسلام والتعاون فى حزمة واحدة، كما يقول زييف تسعيف المراسل العسكرى لهآرتس.

والسلام فى المفهوم الإسرائيلى لايقتصر على تبادل الأنخاب، أو السماح برفع أعلام تل أبيب فوق العواصم العربية،وعزف نشيدها الوطنى فى المناسبات.

السلام.. كما وصفه موشى دايان، وزير دفاعها وخارجيتها الأسبق،حالة..وقائع..حركة..تجارة..انسياب حر للسلع والأفراد والأفكار، قبل أن يكون ترتيبات أمن عسكرية، ومعاهدة يمكن أن يمزقها زعيم عربى، فى لحظة.

السلام الساخن

وإذا كانت إسرائيل قد قبلت فى حالة مصر، ماكان يسميه جوزيف جوفيل، مراسل الجيروساليم بوست فى القاهرة، لفترة، بالسلام البارد ،فذلك لأن إخراج أكبر قوة عربية من ساحة الصراع، كان ضروريا لعملها على باقى الجبهات..

أما الآن بعد مبادرة السلام، وكامب ديفيد وانهيار السوفيت وحرب الخليج وتحول الوضع العربى إلى شظايا متناثرة فإن إسرائيل لاتقبل بأقل، من السلام الساخن..سلاما يوفر فيه العرب لإسرائيل موارد كان يمكن أن تكسب بعضها بالحرب والاستيلاء والضم..وسلاما يعوضها من خلال علاقات التعاون عن عناصر ضعفها..سلاما يمدها بشرايين حياة عربية!!

تمهيد النخبة

ولأن هذا السلام أمر لن يحله الدبلوماسيون فى الغرف المغلقة، فإن بلورة مؤسسات وتشكيل مجموعات بحثية واصطياد النخبة فى علاقة تعاون مشترك مع الإسرائيليين، لخلق حالة اعتياد على هذا التعاون، ولبناء جسور الثقة، يعد تمهيدا ملائما للرأى العام العربى للعهد الجديد.

وهذه هى الوظيفة التى تقوم بها المؤتمرات

المفاوض الإسرائيلى:السلام حالة حركة وتجارة وتدفق حرللسلع والأفراد والأفكار

**

مبادرات الشرق الأوسط والمحادثات متعددة الأطراف تهيئة للتطبيع الاسرائيلى. العربى الشامل

**

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية تدعو للاستمرار فى رفع راية المقاومة وإسقاط التطبيع



د. لطيفه الزيات

والاجتماعات العلنية والسرية الجارية الآن.

استراتيجية أمريكية

والتصور الأمريكى نفسه يكشف عن أن جوهر الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، مركزها هو اسرائيل، ففى محاضرة ألقاها أخيرا - فى ٢٠ مايو الماضى- **مارتن انديك** مدير شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى **مجلس الأمن القومى الأمريكى**، شرح ملامح الاستراتيجية التى بلورتها إدارة كلينتون للشرق الأوسط، **وكانت موضع مناقشات مع كل من رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحاق رابين والرئيس المصرى حسنى مبارك أثناء زيارتيهما لواشنطون.**

وهذه الإستراتيجية تقوم على محورين:

*احتواء مزدوج لإيران والعراق فى الشرق.

(وهذا يعنى أن مشروع« الشرق أوسطية » لايشملها عكس مايدعى أصحاب المشروع، فهذه المظلة تقتصر على حلفاء وأصدقاء أمريكا كما يقول مارتن أنديك).

* وتعزيز السلام العربى الإسرائيلى فى الغرب .وفى مناقشته للمحور الأول(العراقى- الإيرانى) يقول إننا لانقبل الحجة القائلة، بأنه يتعين علينا مواصلة لعبة توازن القوى القديمة بين طهران وبغداد ، أي دعم قوة التوازن الأخرى، فالتحالف الذى حارب فى الخليج لايزال قائما..ومادمنا قادرين على المحافظة على وجودنا العسكرى فى المنطقة،ومادمنا نستطيع الاعتماد على **حلفائنا فى المنطقة... مصر واسرائيل** والسعودية ومجلس التعاون الخليجى

وتركيا (وهى إشارة تعنى المجال الجغرافى الحقيقى للشرق أوسطية) للحفاظ على توازن القوى فى صالحنا..ستتوفر لدينا السبل للتصدى للنظامين، دون أن نكون فى حاجة لاستخدام طرف ضد الآخر.

حليف استراتيجى

وإذا كان مجال الشرق أوسطية كان واضحا فى محاضرة مدير شئون الشرق الأدنى فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، فإن مركز إسرائيل أيضا كان واضحا، حيث ذكر فى محاضرته

«لقد أكد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته للسيد رابين أن نهجنا حيال المفاوضات هو العمل مع إسرائيل وليس ضدها، فنحن ملتزمون بالأهداف الإستراتيجية المشتركة بيننا»..

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أكد أن حكومته مستعدة لأن تجازف من أجل السلام،ولكن لايستطيع أن يفعل ذلك مالم يعرض على إسرائيل سلام حقيقى مقابل ذلك.. وإذا لم تكن إسرائيل واثقة بأن الولايات المتحدة تقف خلفها بكل ثقلها..وقد رد عليه **كلينتون** بقوله إن دور أمريكا هو تقليل هذه المجازفة إلى أدنى حد ممكن وأحد الطرق التى نستطيع أن نفعل بها ذلك هو أن نفى بالتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعى»..

السوق الشرق أوسطية

إلى هذه الأجواء إذن تنتمى مبادرات الشرق أوسطية..ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة، وتحقيق التفوق النوعى لإسرائيل على كل الدول العربية مجتمعة، كما تبرز أهمية تركيا فى جذب الجمهوريات الاسلامية التى استقلت حديثا فى آسيا الوسطى، ولتوسطها بين العراق وسوريا وإيران. وعلى المستوى العربى فإن مصر والسعودية ودول الخليج تمثل حجر الزاوية فى تأمين هذه المصالح.

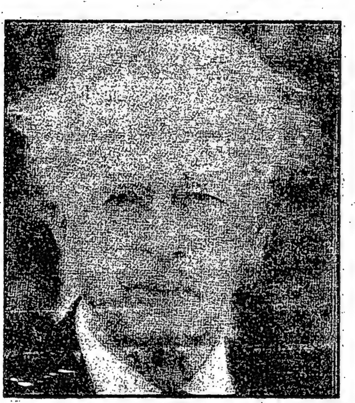
تمويه وخداع

ولشعور أصحاب المبادرة بأن الشعور العربى المعادى لإسرائيل ،لايزال طازجا، فقد تم الاستقرار أخيرا على اسم تتخفى اسرائيل وراءه، فى مرحلة التمهيد، وهو السوق **الشرق أوسطية**. والسوق يوحى بفرص عمل ومشروعات وتجارة فهو لفظ له إغراء ورنين فى عالم عربى تعانى معظم دوله من معدلات عالية فى البطالة..والشرق أوسطية،وإن لعب دوره فى طمس الهوية العربية، والإشارة إلى كيان إقليمى يضم حلفاء أمريكا فى المنطقة،إلا أن مركز الشرق أوسطية،- أى إسرائيل- تتخفى أيضا وراء الاسم..

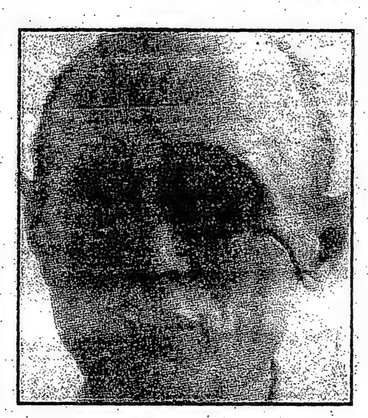
ولكن قبل أن يكتسب هذا الاسم« السوق الشرق أوسطية» حق المواطنة فى قاموس السياسة ومفردات اللغة لابد من الإشارة إلى ماينطوى عليه الاسم من تمويه وخداع..



كلينتون



اسحاق رابين



دايان

إسرائيل الكبرى

ويتفق **د.فوزى منصور** على اعتبار اسم السوق الشرق أوسطية كلمة السر فى مشروع لظهور اسرائيل الكبرى، فالسوق يتطلب شرطين: حد أدنى من التكافؤ بين البرجوازيات المختلفة وهذا متوفر فى دول السوق الأوربية المشتركة (عدا الحزام الجنوبى -اليونان واسبانيا والبرتغال وإيطاليا- حيث استغرقت فترة أطول لاستقرار قواعد السوق)، وسلطة سياسية تستطيع تلطيف الآثار السلبية للسوق على المناطق المتضررة. فالسوق الرأسمالى ، حتى فى البلد الواحد، يخضع لقانون التطور غير المتكافىء ،حيث يركز التطور فى الشمال، والتخلف فى الجنوب، فالإطلاق الكامل لقوى السوق لايؤدى فقط إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الإجتماعية، بل أيضا بين المناطق الجغرافية..ومن هنا فإن الميزانية المشتركة لدول السوق تدفع قرابة ٦مليار دولار سنويا لجنوب أوروبا وإيرلندا للتخفيف من آثار التوحيد.

والشرطان- كما يقول د.فوزى- غائبان فى المنطقة ،فالتفاوت لايزال كبيرا بين البرجوازيات العربية، فحتى السوق العربية المشتركة والأسواق المشتركة للتجمعات الإقليمية لاتزال حلما بعيدا، مع اندماجها جميعا فى إطار علاقات التبعية، كما أن إسرائيل تريد أن تدخل هذا السوق مدعومة بالصهيونية العالمية والدعم الأمريكى. فإسرائيل تريد أن تعتمد على الموارد العربية من المياه **والنفط ورأس المال** ،لكى تتحول هى إلى مركز مالى، مصدر للتكنولوجيا ،وجوهر الأمر، كما يرى **د.فوزى منصور**، هو مسعى إسرائيل لكى تمد إليها شرايين حياة عربية تساعد فى تحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

دعم عربى لإسرائيل

وفى هذا السياق نفسه يلاحظ **د. محمد محمود الإمام** أن السوق هو نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعى وحضارى واحد، وتصور معين للمستقبل ..فأين إسرائيل من هذا كله؟.

وقال إن هناك فرقا بين السلام والقاء المسئولية على العرب فى تثبيت كيان مصطنع

، فالعلاقات الاقتصادية لاتفرض فرصا والتشبه بأوروبا غير وارد.

والقضية كما يحددها د.إمام أن أمريكا تريد أن تتخفف من عبء تمويل المشروع الصهيوني، وتطلب من العرب أن يتحملوا هم كلفته!

وقال د. الإمام أن إنهاء المقاطعة العربية للشركات التي كانت تتعامل مع إسرائيل يفتح أمامها الباب لكي تعمل باطمئنان هناك وأن تقدم على إنشاء مصانع في المدن المحتلة، كلما حقق ذلك مصالحها. أما انتقال العمالة العربية لإسرائيل، فهو أمر غير وارد بسبب نسب البطالة العالية التي تعاني منها اسرائيل، خصوصا بعد تدفق موجات الهجرة.

تبعية معممة

ويلاحظ د. **محمد السيد سعيد** أيضا أن المشروع الجاري الإعداد له، ليس السوق الشرق أوسطية، ويبدي هنا عدة ملاحظات منها:

* إنه رغم ملكية إسرائيل لقاعدة اقتصادية جبارة، فإن قدرتها الاقتصادية مبالغ فيها، فدولابها الاقتصادي محدود، كما أنها تعاني من عجز مزمن وضخم.

* إن وضع التبعية المعمم في المنطقة يحد من إمكانيات التجارة البينية بين دول المنطقة، لصالح روابطها بالسوق الرأسمالي العالمي، فالنمط الرئيس للتجارة هو التجارة الراسية مع المجتمعات الغربية.

* تملك الاقتصادات العربية عناصر قوة، ففي حالة وجود سياسة تجارية نشيطة تستطيع مصر على سبيل المثال، ضرب صناعة النسيج في إسرائيل، كما أن بعض السلع الاستهلاكية تتوفر فيها بصورة أرخص وأجود من مثيلتها الإسرائيلية.

* إن التفوق النسبي الاسرائيلي في الاستيعاب التكنولوجي لايرقى بمنتجاتها إلي مستوى منافسة حتى السلع الكورية. ناهيك عن السلع الأمريكية والأوروبية واليابان.

وردا على سؤال عما إذا كان الجانب القسري، فوق الاقتصادي، يمكن أن يلعب دورا في حصول إسرائيل على الموارد العربية أجاب د. سعيد بأن هذا مستبعد كليا، فيما عدا صادرات النفط المصرية، فهي نموذج غير قابل للتكرار، والصيغة الدولية لتقسيم العمل الأوروبي انتهت منذ الثمانينات، فهناك فائض من معظم المواد الخام الزراعية والصناعية، والعرب يستوردون المواد الخام، عدا النفط، مثلهم مثل إسرائيل.

ويستبعد د. سعيد حصول اسرائيل عنوة على المياه، عدا في وضع الأراضي المحتلة، ويرجع اتجاهها لتحلية مياه البحر، فليس لدى الدول العربية فائض مياه يمكن أن توفره لإسرائيل، كما يستبعد بصورة قاطعة صعود إسرائيل كقوة امبريالية شرق أوسطية..

والخلاصة أن د.**محمد السيد سعيد** يعتبر أن الهدف الجوهري لمشروع السوق الشرق أوسطية هو **انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وتطبيع العلاقات معها على** المستوى السياسي والاقتصادي فحسب..

ومهما يثار الجدل حول طبيعة الأهداف«الشرق أوسطية» فإن نقطة الإجماع تنعقد حول تطبيع العلاقات،ومحاولة اختراق النخب العربية وجماعات المثقفين. فـ د.**محمد محمود الإمام** يلح على المساعي الرامية لتأكيد مفهوم الشرق أوسطية في البحوث الاقتصادية، فالمنظمات الدولية تستهدف ضرب الأنظمة الموجودة وإنشاء بنية مؤسساتية لمنظمات جديدة ترتبط بتوجهات البنك والصندوق الدوليين، وتوجه أبحاثها لخدمة عمليات الخصخصة، وترجيح كفة مدرسة الصندوق، وخلق حالة ولاء لها، وتوفير قاعدة بيانات لليهود المشاركين. فهو محاولة للاستيلاء على الفكر الاقتصادي العربي، لخصخصته..

مؤتمر فندق السلام

ويقودنا حديث د. الامام الي تبين ملامح هذه الأهداف في مؤتمر فندق السلام، الذي عقد في القاهرة من٤ إلى٧ يونيو، والذي وافق انعقاده ذكري هزيمة يونيو.

والتركيز هنا، على هذا المؤتمر بالذات، يعود إلى أن د.عبد العظيم أنيس كان قد عرض بالتفصيل، وفي حدود المعلومات المتاحة، في مقالاته باليسار، لمؤتمر مبادرات الشرق الأوسط، واجتماعات واشنطون وروما، واجتماع جمعية الاقتصاد والتشريع في٤ ابريل الماضي.

مبادرة البنك الدولي

وكان البنك الدولي، بعد شهور قليلة، من مبادرة العقل المركزي الأمريكي قد دعا إلى إنشاء هيئة معنية بالبحوث الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبنى الدعوة على المستوى العربي د. **سعيد النجار** ود.**يوسف المقدسي** ود. **عبد الوهاب المالكي**.

وفي اجتماع جمعية الاقتصاد والتشريع تراوحت المواقف بين مقاطعة المبادرة، أوالمشاركة فيها وتعديل مسارها..

وفي هذا الاجتماع أكد د. **سعيد النجار** أنه أوضح لممثلي البنك أن مشاركة إسرائيل في البداية، قد تنسف المبادرة، وأن من الأفضل إرجاء مشاركتها لمرحلة لاحقة.. وكانت الأغلبية مع المشاركة شرط استبعاد اسرائيل.

وبعد الاجتماع، فيما يشير **د. احمد حسن**، نشطت اتصالات لتمهيد الأجواء للمؤتمر، وجمع البيانات عن الاقتصاديين المصريين، واتجاهات ابحاثهم، شارك فيها **د.نادر الفرجاني**.

وعندما تم توجيه الدعوة إلى اجتماع ٤ يونيو، عقدت الجمعية الاقتصادية العربية اجتماعا مصغرا في فندق سفير، يوم ٣ يونيو، وعشية انعقاد مؤتمر فندق السلام وقد تراوحت المواقف في اجتماعات الجمعية العربية، كما يوضح د.احمد حسن، بين المقاطعة..أو المشاركة بشروط.. وفي النهاية كانت الغلبة لاتجاه المشاركة المشروطة.. وإن الح د.النجار في البداية على أهمية المشاركة



د.محمد محمود الإمام



د.يوسف والي

الإسرائيلية،وقال أنها تتحقق من خلال مشاركات فردية وليست حكومية، كما أن رفض التمثيل الإسرائيلى قد يثير اعتراض الممولين!

وقد تحددت الشروط فى:

* استبعاد المشاركة الإسرائيلية.
* اقتصار الأبحاث والدراسات على الدول العربية لما لها من خصوصية.
* أن يتم التمثيل فى الهيئة البحثية من خلال المنظمات الاقتصادية العربية،لا الأفراد.
* أن تكون المرجعية فى تحديد اتجاهات البحث لهذه المؤسسات.

معارضة

وفى اليوم التالى تم عقد مؤتمر فندق السلام ، وانسحب فى البداية د.خيرالدين حسيب متحملا تكلفة السفر والإقامة، وكذلك د.جلال أمين فيما تولي اقتصاديون عرب الدفاع عن موقف جمعية الاقتصاديين...

ويوضح د. جودة عبد الخالق إنه قد آثار خلال مداخلاته عدة ملاحظات:

* ملاحظات تتعلق بالتمثيل الذى غلب عليه أنصار مايمكن تسميته بمدرسة البنك الدولى، رغم كل آثار السياسات الضارة لهذه المدرسة فى دول العالم الثالث واعتبار البنك المرجعية فى تحديد مستوى الأبحاث الرفيعة أو الموضوعات التى لها أولوية البحث.

ويتصل بذلك عشوائية التمثيل، ومن ذلك غياب معهد التخطيط ومعظم الجامعات المصرية، فضلا عن اقتصاديين بارزين من مختلف الدول المشاركة.

* ملاحظة تتصل بالمجال الجغرافى للمبادرة والتأكيد على خصوصية الوضع العربى.
* وملاحظة تتصل بأزمة البحوث الاقتصادية فى العالم العربى، التى لاتعود إلى التمويل ،بل الفرص المتاحة للباحثين الشبان.

وتحت ضغط المعارضة، تم تعديل الميثاق، الذى قدم جاهزا، لكى يصبح اسم الهيئة البحثية، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران».

وقد بدا هذا التعديل ،كما يقو د. جوده كمجرد تراجع تكتيكى فقبيل انتهاء أعمال المؤتمر، تم إخطار الحضور بإدخال بند جديد على الميثاق يمنح لمجلس الأمناء سلطة تعديله، بما قد يفتح الباب لمشاركة اسرائيلية فى مرحلة لاحقة.

أما اختيار مجلس الأمناء فقد بدا أيضا ،وكأنه قد تم بالتعيين، حيث قدمت ٤ مقاعد للهيئات المانحة (البنك الدولى والأمم المتحدة ومؤسسة فورد- والمجلس العربى للإنماء والتنمية)، ومن جماعة المؤسسين سعيد النجار وحبيب المالكى وقد انضم إليهم د.يوسف صايغ، و٤ ممثلين للجامعات الأجنبية، منهم الاقتصادى الصهيونى ستانلى فيشر، ووربرت مابرو ولين سكوير وشاكجى مدير معهد التخطيط فى إيران وترأس مجلس الأمناء د.سمير المقدسى، وتولت د. هبه حندوسة الأستاذة بالجامعة الأمريكية منصب المدير.

ويبدو أن هذا المجلس سوف يتولى من الآن زمام المبادرة..

المشاركة والمقاطعة

وقد أثارت المشاركة فى المؤتمر ،مناقشات واسعة بين السياسيين والاقتصاديين ويقول د. الامام أن المشاركة حققت تحديد المجال الجغرافى بصورة تستبعد اسرائيل، كما نجحت فى إثارة عدد من التحفظات الهامة أمام الحضور..

بينما يؤكد د.جوده عبد الخالق، أن المقاطعة كانت تعتمد على وزن وموقف الكتلة الحرجة من الاقتصاديين، وإن المشاركة تمت لوضع الأحجار أمام الجوانب السلبية للمشروع، ولكن ذلك لايعنى أنه قد ركب هذا المركب، وسوف يركبها، فقد كان هناك رسالة تم إبلاغها. بينما يلاحظ د. الامام أن الحل يرتبط بتنمية مراكز بحوث قومية فى المنطقة، يدعمها تمويل عربى حقيقى، ويوجه ابحاثها لخدمة قضايا التعاون والتكامل بين الدول العربية.

مقاومة

وفى اجتماعات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التى تتصدر صفوف مقاومة مشاريع الشرق أوسطية، لم تكن هناك شبهة شك ،فى الرموز الوطنية التى شاركت، ولكن تراوحت التقديرات بين اعتبار هذه المشاركة عملا إيجابيا محدودا.. وكفى، وبين مايمكن أن تؤدى إليه هذه المشاركة من إسباغ المشروعية على كيانات يجدر أن تولد معزولة.

وقدأكدت اللجنة أن جوهر هذه المبادرات ومايتصل بها هو تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وفتح الأبواب العربية أمامها، واختراق العقل العربى ومؤسساته وجماعة المثقفين، بما يوجب طرح هذا الهدف فى صدارة الحملة التى تختفى فيها إسرائيل وراء «السوق الشرق أوسطية» .

وقد أكدت اللجنة على ضرورة استمرارالمقاومة ، وتوسيع نطاقها، وجذب قوى عديدة إليها قطعا للطريق على إمداد إسرائيل بشرايين حياة عربية.. وأكد على هذا المعنى د. لطيفة الزيات وحلمى شعراوى ود. ليلى عبد الوهاب ود. على نصار، ود.سيد البحراوى ود.أمينه رشيد وشاهندة مقلد وعريان نصيف وحسن عبد البديع.

وكان توجه اللجنة واضحا فى ضرورة جذب قوى جديدة للمواجهة.

اجتماع سرى

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى اجتماع سرى عقدته إحدى الهيئات السيادية مع ممثلين عن قطاع الصناعة والسياحة ورجال الأعمال والزراعة والاقتصاديين أشار فيه ممثلو قطاع السياحة إلى أن إسرائيل قد استفادت من كل برامج السياحة المشتركة، وفى جنى أن السائح يقبل البرنامج لأنه يشمل زيارة مصر فقد حصلت هى على نصيب الأسد ولم تترك لمصر سوى الفتات.

كما أبدى ممثلو رجال الأعمال دهشتهم من التفكير فى فتح الأبواب أمام إسرائيل، بينما يعانى رجال الأعمال ممن يرتبطون بالانتاج في مصر من سياسات وإجراءات تضع فى طريقهم العراقيل. ولاحظ الزراعيون أن الفلاح المصرى يملك خبرة آلاف السنين بينما لايؤدى التعاون مع إسرائيل جديد تضيفه للخبرة المصرية حتي فيما يزعمون تفرقها فيه(فى زراعة الصحراء)..وطالب رجال الصناعة حماية الصناعة المصرية من سياسة الإغراق وحرية التجارة والاستيراد واشاروا إلى مايمكن أن تسفر عنه من الأضرار...

وطلقات المقاومة يمكن أن تتسع ، وأن تحرز النجاح، فمثلما سقط مشروع مد مياه النيل لإسرائيل، يمكن إسقاط كل المشروعات التى تستهدف مد شرايين الحياة لها خصما من موارد القوة العربية.

فالمعركة لازالت، طويلة، والشعور الشعبى العربى المعادى لإسرائيل لايزال طازجا، ،شرط أن يتكاتف كل الوطنيين فى رفع رايات المقاومة.

دوائر القرار ومراكز الأبحاث الغربية تعد سيناريوهات السوق

صادرات دول السوق خلال عشرين عاما تصل ٣٠ مليار دولار حصة اسرائيل منها ٥٠٪!

اسرائيل وسط هذه السوق هى نقطة الجذب الرئيسية للإستثمارات الأجنبية.

مخاطر ومحاذير السوق الشرق أوسطية

د. محمود عبد الفضيل

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن « نظام اقتصادى شرق أوسطى » كسبيل للسلام والرفاة الاقتصادى للمنطقة العربية فى إطار هندسة إقتصادية وسياسة جديدة تعيد تعريف الحدود الجغرافية والسياسية لما يسمى« الشرق الأوسط »، وخرج الحديث من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ودوائر صنع القرار الغربية ليجرى الترويج له على نطاق واسع على الصعيدين الفكرى والسياسى فى المنطقة العربية بهدف تسويق المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج.

ولعل من أكثر الأفكار رواجا فى الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة إقامة« سوق شرق- أوسطية » كتكتل اقتصادى كبير فى منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية الأخرى. وقد عبر الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء في مصر عن تلك الآراء في حوار نشرته جريدة الأهرام القاهرية يوم ٢٧ فبراير/شباط ١٩٩٣ تحت عنوان: « أفكار مصرية لإقامة سوق - شرق أوسطية ».

ومن الواضح أن الدعوة لمثل هذه السوق ترتكز في تطبيقها على مصر وإسرائيل فى المقام الأول، لتشكل أحد المداخل الرئيسية لما يسمى الاقتصاد السياسى للسلام الذى

يجرى إعداد السيناريوهات الجديدة له على قدم وساق فى العديد من مراكز الأبحاث ودوائر القرار الغربية(على رأسها البنك الدولى فى واشنطن، المفوضيه الأوربية فى بروكسيل والمعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن)

وسوف نحاول في هذه المقالة مناقشة أبعاد « النظام الشرق الأوسطى » الذي يجرى الترويج له هذه الأيام، ومخاطر هذا النظام على قضايا التحرر والتنمية والوحدة العربية.

سيناريوهات السوق

ولعله ليس سرا أن فريق من الخبراء الأوروبيين يعمل فى إطار المفوضية الأوربية فى بروكسيل على بلورة سيناريوهات التعاون الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، وفقا للمفهوم الشرق أوسطى . تلعب اسرائيل وتركيا أدوارا مركزية ومما يساعد فى المستقبل على الاندماج بشكل مواز فى « الفضاء الاقتصادى»(economic space) المتوسطى الأوربى. ومن بين أهم الأفكار المطروحة ضمن هذه السيناريوهات « الشرق أوسطية»

(١) إقامة تعاون اقتصادى ثلاثى بين الأردن والكيان الفلسطينى الوليد واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البنلوكس الأوربية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج).

(٢) إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين مصر وفلسطين واسرائيل والأردن ولبنان وسوريا (المشرق الجديد)، وأن تقيم كل منها تبادلا حرا مع أوروبا ومع غالبية دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى مرحلة لاحقة.

(٣) إنشاء« سلطة مياة نهر الأردن» كسلطة مشتركة بين سورية والأردن وفلسطين واسرائيل من أجل تحسين استغلال واقتسام المصادر المائية للنهر.

وتعتبر « المفاوضات متعددة الأطراف» هى الآلية الفعالة لإنشاء مثل هذا النظام« شرق الأوسطى» للأمن والتعاون الاقتصادى، بهدف إرساء **الضمانات الموضوعية** للعملية السلمية وضبط الصراعات والنزاعات فى المنطقة من خلال خلق شبكة من المصالح المتبادلة والترتيبات الأمنية المشتركة.

وكما هو معروف تغطى « المحادثات متعددة الأطراف» عددا من المجالات الحيوية: المياه، البيئة التنمية والتعاون الإقليمى، الأمن والحد من التسلح.وفى إطار هذه المحادثات يتم وضع تصورات للنظم الوظيفية (sub-systems) الجديدة التى سوف يتشكل منها « نظام شرق أوسطى »جديد على حساب النظام العربى. وتعتبر « لجنة التنمية والتعاون الإقتصادى» من أهم اللجان التخطيطية للنظام الشرق أوسطى الجديد فى إطار المحادثات متعددة الأطراف، إذ يتم من خلال هذه اللجنة وضع مشاريع مستقبلية للربط بين بلدان المنظومة« الشرق أوسطية » الجديدة في مجالات : شبكات الطرق والمواصلات، شبكات الكهرباء، التبادل التجارى المشروعات السياحية المشتركة، المشروعات الإئمائية والعلم والتكنولوجيا. ويتم استبعاد **إيران** من هذه « المخططات التوجيهية »، بينما يوجد دور قيادى ومهيمن لإسرائيل فى كل هذه المخططات والترتيبات. ولإعطاء فكرة مبدئية فقط عن تلك التصورات المستقبلية، تشير دراسة للمفوضية الأوربية عن تنمية التبادل

التجارى فى إطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والكيان الفلسطيني، وإسرائيل،إلى أن الصادرات المجمعة لتلك البلدان ستكون حوالى ٣٠بليون دولار عام ٢٠١٠ تكون حصة اسرائيل منها ٥٠٪. وهناك دور مركزى آخر لتركيا في مجال إدارة واقتسام الموارد المائية حيث تتحكم تركيا فى منابع مياه الفرات ودجلة بعد إنشاء « سد أتاتورك» وغيره من السدود، ومن خلال مشروع « أنابيب المياه» الذى تقدمت به منذ مدة.

التحدى المطروح

وبالتالي فإن الإشكالية الجديدة المطروحة على العرب اليوم وغدا هى كيفية التعامل مع هذا « النظام الشرق أوسطى الجديد» دون فقدان الهوية ودون فهم روابط التكامل بين الأقطار العربية المشرقية والمغاربية والخليجية(ويلاحظ أنه يتم التعامل مع مصر على أنها « دولة مشرقية» فى إطار تلك المخططات).

وضمن هذه التصورات والمخططات الجديدة، تستعد إسرائيل إلى الدخول بقوة فى النسيج الشرق أوسطى الجديد، لتلعب دورا قياديا وفاعلا لأحياء حلم تيودور هرتزل- مؤسس الدولة العبرية- بإنشاء «كومنولث شرق أوسطى» تلعب فيه اسرائيل دورا قياديا وتكنولوجيا فاعلا وموجها.

وإذا كانت المنطقة العربية لاتستطيع أن تعيش بمعزل عن التطورات والتفاعلات الجديدة وعمليات إعادة الهيكلة الجارية على الصعيدين الإقليمى والعالمى، نظرا لموقعها الجغرافى وأهميتها الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية، فكيف يمكن الحفاظ على « النظام العربى» حتى لاتنهار مقوماته وتضيع معالمه أمام قوى الدفع الجديدة التى تسعى لإقامة« نظام اقتصادى شرق أوسطى جديد»؟ ذاك هو سؤال مصيرى هام لابد من الإجابة عليه بواقعية دون الاكتفاء بمجرد الرفض والشجب.

ويشير الدكتور ناصيف حتى فى مقال هام، نشر فى مجلة الهلال مؤخرا إلى أن النظام العربى يقف أمام ثلاث مشاهد رئيسية:

الأول: مزيد من الإنهيار وغياب أية بلورة لسياسة حد أدنى لهذا النظام.. وبالتالى يصبح طرفا منلقيا وليس طرفا فاعلا فى النظام الشرق أوسطى الجديد الذى يتكون.

الثانى: انتهاء « النظام العربى» فى شكله الحالى وتفككه إلى أنظمة فرعية مندمجة في أنظمة إقليمية تحوى دولا فى المحيط العربى والمحيط غير العربى، مع إقامة نظام شرق أوسطى كإطار أوسع وأشمل لتلك الأنظمة الفرعية.

الثالث: إحياء للنظام العربى عبر بلورة قيادة لهذا النظام، تأسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة وتشكل هذه القيادة قوة دفع للنظام. وذلك المشهد يقتضى وجود مجموعة من القواعد والتوجهات العامة التى تحدد نمط الأولويات على صعيد التعاون الداخلى(العربى- العربى) ،وكذا طبيعة العلاقات التى يمكن أن تنشأ مع (أو فى مواجهة) « النظام الشرق أوسطى الجديد».

ولعل المشهد الثانى هو المشهد المطروح حاليا للتسويق فكريا وسياسيا وتطبيقيا كما تشير إليه وثائق ومداولات المحادثات متعددة الأطراف على النحو السابق الإشارة إليه، حيث تلعب تركيا دورا هاما وقابضا فى قضايا المياه، واسرائيل دورا هاما وحاكما فى قضايا البيئة والتكنولوجيا والمبادلات التجارية، وتلعب إيران (بعد أحداث تغيرات فى طبيعة النظام الحالى) دورا هاما فى الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج. وعملية تشكيل« النظم الفرعية» الجديدة تبدو واضحة المعالم من الآن، وخاصة مايسمى تجمع المشرق الذى يضم مصر والسودان والأردن وسوريا ولبنان والكيان الفلسطينى الجديد(إذا كتبت له الولادة) ويبدو أن العراق(مابعد صدام) في تلك المخططات سوف يكون جزءا من نظام فرعى اقتصادى وأمنى آخر يشمل دول مجلس التعاون الخليجى وإيران.

هيمنة إسرائيلية

وهكذا فإن الحديث عن «السوق الشرق أوسطية الجديدة» ينصرف بالدرجة الأولى إلى تجمع « بلدان المشرق» وفقا للتعريف الجديد، وحيث تسعى إسرائيل للهيمنة على تلك السوق الجديدة الواسعة، إذ تصبح اسرائيل ضمن هذا الفضاء الاقتصادى الجديد «نقطة الجذب الرئيسية للاستثمارات الأجنبية، والمركز الأساسى للتطوير والتحديث التكنولوجى والخبرة التقنية ، وتستحوذ على الجانب الأعظم من المنافع والمكاسب المتولدة عن ذلك « الفضاء الاقتصادى الجديد» من خلال تصريف منتجات الشركات الدولية العاملة مع إسرائيل ولاسيما فى مجال المنتجات عالية التقنية(high teah) ،ومن خلال علاقات التعاقد من الباطن(sub-contractioing arranilments)مع بلدان المنطقة العربية ولا سيما فى مجال الصناعات والأنشطة ذات العمالة الكثيفة وغير الماهرة.

ويعتبر المشروع المشترك لتطوير خليج العقبة- المقترح فى إطار المحادثات المتعددة الأطراف- والذى من المفترض أن تشارك فيه مصر واسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية نموذجا لأشكال الشراكة المستقبلية حيث تزاوج فائض رأس المال العربى(السعودية) مع الخبرة التكنولوجية (اسرائيل) ،مع الموارد البشرية الوفيرة(مصر والأردن).

الهدف النهائى

ويرتبط بالمخططات والتصورات الجديدة لإقامة نظام شرق أوسطى. اقتصادى جديد تخفيض حجم الإنفاق العسكرى على القوات التقليدية فى كل من مصر وسوريا والأردن واسرائيل بشكل ملموس،مما يعنى تأكيد التفوق العسكرى الاسرائيلى على سائر البلدان العربية(ولاسيما بلدان المواجهة) ،فى غياب أي إجراء لنزع السلاح النووى الاسرائيلى. إذ أن تخفيض الإنفاق العسكرى على القوات والأسلحة التقليدية فى كل من مصر وسوريا والأردن يجردها من مصدر القوة الوحيد الذى يحقق لها بعض التعادل(parity)مع اسرائيل، بينما اسرائيل تعتمد فى تفوقها العسكرى على السلاح النووى والتفوق الجوى كأساس للردع الفعال فى نزاعاتها المسلحة مع العرب.

ويفصح شيمون بيريز- وزير الخارجية فى الحكومة الإسرائيلية الحالية- عن المصلحة الاسرائيلية فى قيام النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد فى ظل السلام على النحو التالى:

« تواجه اسرائيل خيارا حادا: أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم،أو أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها».

وفى الحالتين لا حياد عن هدف بناء « اسرائيل الكبرى» ،فى وقت يتشرذم فيه العرب، وتتضارب مواقفهم وينكفئون قطريا، ويسلمون أسلحتهم الواحد بعد الآخر دون وعى بتحديات « السلام» الجديد القادم.

النظام الشرق أوسطى الجديد لتحقيق الهدف الصهيونى فى بناء اسرائيل الكبرى

كيف يصبح «السوق» سلاحاً فرض حل عادل للقضية الفلسطينية

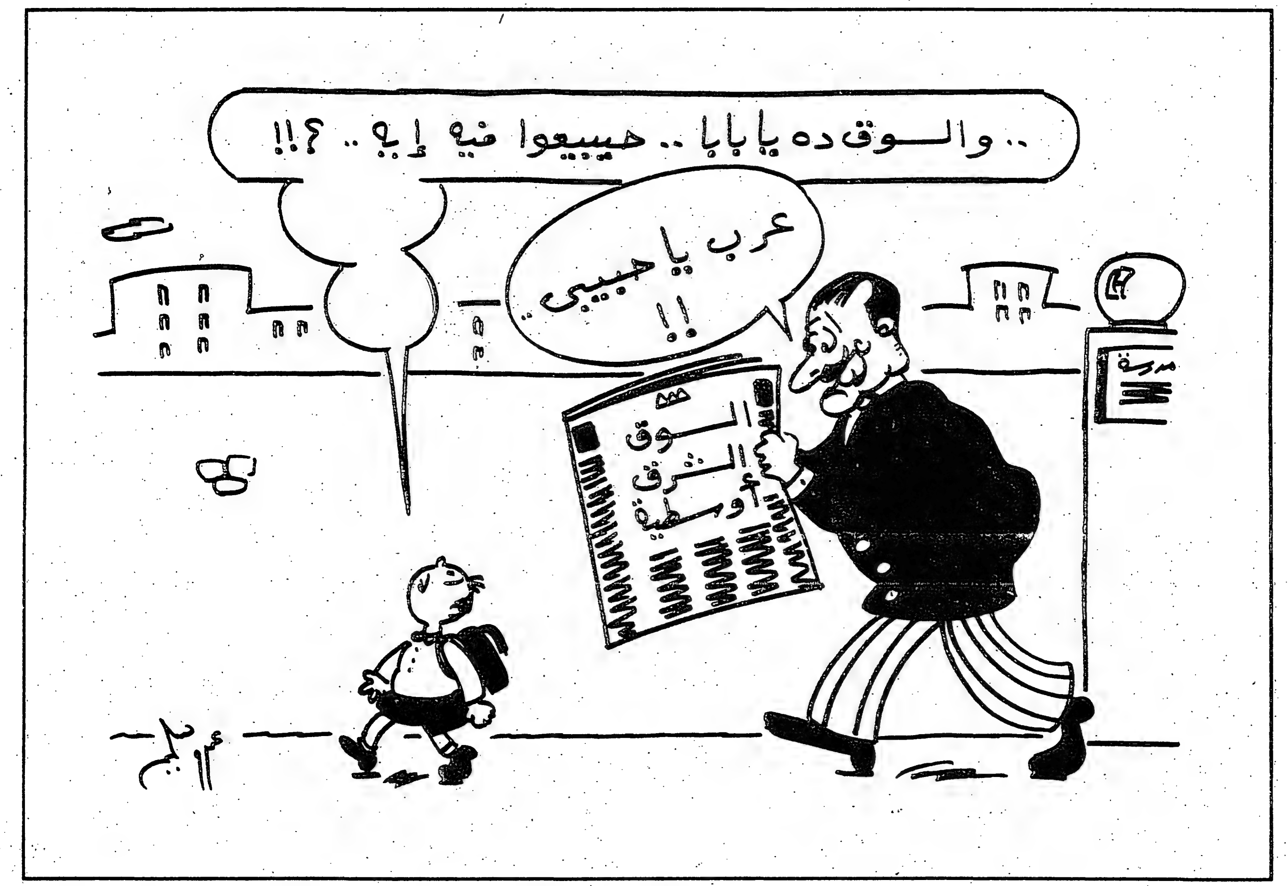
مرة أخرى.. حول السوق الشرق أوسطية

محمد سيد أحمد

ختم أخي وصديقي وأستاذي الدكتور **عبد العظيم أنيس** تعليقه، في عدد «اليسار» الأخير، على مقالي بـ «الاهرام» بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٣ بفقرة جاء فيها أنه لم يفهم قولي بأني معترض على ماقدمه من نقد لمشروع السوق الشرق أوسطية «**من منطلق يساري**» وسأل: «هل أفهم من هذا الكلام أن المنطلق اليساري قد أصبح شيئا معيبا في رأي الصديق. أم انني مخطئ في هذا الفهم؟»

والحقيقة أنني قصدت بعبارة «**من منطلق يساري**» تمييز نوعية النقد التي أناقشها، ذلك أن نقد «السوق الشرق الأوسطية» وارد حدوثه من مدارس غير يسارية، كنقد الاتجاهات الاسلامية الراديكالية مثلا.. ثم لم أكن قد ذكرت الدكتور عبد العظيم بالاسم وأنا أكتب في صحيفة «الاهرام» التي لا يفترض فيها تناول الموضوعات «من منطلق يساري». ومن هنا لاتحمل العبارة المعنى الذي استخلصه الدكتور عبد العظيم. وهو معنى لم يكن قد خطر ببالي قط، والذي شغلني هو أن يصل إلى هذا الاستخلاص، مما اشعرني بأن المناقشة قد احاطتها حساسية مفرطة.

ولذلك ازعم أن الوقت قد حان للاشارة الى وجوب تحاشي اللجوء الى حجج تحصل ضمنا معنى كثيرا مالجا إليه اليساريون، وهو فرض «الانضباط الايديولوجي» عن طريق التلميح بـ «**الخروج على الفكر اليساري**» واعتباره «معيبا».. وربما كنت أنا بالذات شديد الحساسية لهذا النوع من الاتهام. لاسباب تتعلق بتاريخي الشخصي في الحركة الشيوعية، وتتلمذي على مدارس في اليسار المصري تمادى بعضها في توجيه الاتهامات بـ «الخيانة».. انني في حياتي، وربما هذا من عيوبي، «تتلمذت» كثيرا ثم «تمردت» كثيرا.. وأعتقد أن الوقت قد حان كي لا «نتتلمذ» ولا «نتمرد»، وأن نبتعد



عن حجج «التخوين» ، خاصة فى عصر أصبح فيه ما ينسب الى اليسار وماينسب الى اليمين موضع جدل واسع، وأنه لم يعد يجوز الادعاء، بأن أحدا يملك أكثر من غيره «مرجعية» يتعين على الكل الخضوع لها.. وقد يكون لأننى لم أكن تلميذا للدكتور عبد العظيم فى مجال السياسة، ولكنه قطعيا استاذى فى مجالات أخرى اعتز بتتلمذى عليه فيها، وهو أمر يشعرنى بحساسية خاصة وأنا اجادله مجادلة جادة. حتى لو كان موضوع الجدال فى غير مجال تتلمذى عليه فيه.

وفى الموضوع، لا أخالف الدكتور عبد العظيم الرأى فى وجوب مناهضة قيام سوق شرق أوسطية مناهضة لاتهادن فيها.. طالما لم يحل النزاع، ولم تنسحب اسرائيل من الاراضى المحتلة، ولم تحل القضية الفلسطينية بالذات.. ولكن السؤال هو : ماالموقف فى حالة توقيع اتفاقيات سلام؟.. يقول الدكتور عبد العظيم أنه فى حالة وقوع اتفاقات بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين، وهو فى رأيه الشخصى أمر ضعيف الاحتمال، فأن هذه الاتفاقات لا تجعل انشاء سوق شرق أوسطية أمرا حتميا كما أوردت فى مقالى.. ويوضح وجهة نظره بقوله أنه يفهم أن يقال أن وجود علاقات دبلوماسية وتجارية مع أسرائيل سوف يكون جزءا لايتجزأ من اتفاقات السلام، ولكن موضوع السوق الشرق اوسطية، فهو موضوع آخر، وهو يعنى إزالة الحواجز الجمركية، والغاء تاشيرات الدخول، والسماح بالانتقال الحر للعمالة، الخ.. وهذه الامور ليس هناك مايحتم على الاطراف التى لاتبرم اتفاقات سلام مع اسرائيل القبول بها.

معنى ذلك أن الدكتور عبد العظيم ينطلق من إمكانية أن تكون هناك علاقات «تطبيع» مع اسرائيل فى منطقة العالم العربى المحيطة باسرائيل مباشرة، بينما تظل اجزاء أخرى من العالم العربى بمنأى عن هذه الاتفاقات.. صحيح أنه ليست هناك «حتمية» تلزم كل الاطراف العربية الابعد، والتى مازالت تناهض اسرائيل، كى تتحمل آثار الاتفاقات التعاقدية التى سوف تبرمها الاطراف العربية المتاخمة لاسرائيل.. ثم أن السوق فى أى الاحوال ، عرض وطلب، وهى تتعارض أصلا مع فكرة الالزام.. ولكن لا أتصور اننا نملك من الوجهة العملية، وفى المستقبل المنظور، تعليق آمال على أمكانية اقامة أوضاع فى الشرق الأوسط على غرار



د. عبد العظيم انيس

تلك التى نشأت وإستقرت، طوال حقبة الحرب الباردة، والتى انطلقت من وجود «سوقين عالميتين»، سوق اشتراكية، وسوق رأسمالية.. لا أتصور سوقا عربية متعاملة مع أسرائيل وسوقا عربية غير متعاملة معها، خاصة وأن أبرز الاطراف المنتمية الى السوق العربية التى ليست ملزمة بالتعامل مع اسرائيل- وأعنى بذلك دول الخليج بالذات- ربما هى أكثر الدول العربية حرصا على السوق الشرق أوسطية. **وها نحن نرى الكويت، ومنذ الآن تتحدث عن رفع المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل!..**

ولذلك أزعم أن محور المعركة حول «السوق الشرق أوسطية» والانطلاق من أن السلام مع أسرائيل ليس مرفوضا من حيث المبدأ بينما «السوق الشرق أوسطية» مرفوضة مبدئيا، ليس هو الموقع الأفضل لمواجهة أخطار هذه السوق، أو كسب أكبر قدر من الأنصار على اتساع الوطن العربى فى المعركة ضد أخطارها .. قد يخالفنى الدكتور عبد العظيم فى هذا النهج.. وربما إختلفت الرؤية، واختلف النهج، عندما تكون نقطة الانطلاق «تسجيل

محمد سيد أحمد

مواقف مبدئية» (كالمواقف التى تسجلها المقولات التالية مثلا: «أنا ضد السوق الشرق أوسطية»، «أنا ضد القبول بالحكم الذاتى الفلسطينى»، الخ..) أو تكون نقطة الانطلاق المشاركة فى العملية السياسية، والتخندق عند موقف يعتقد أنه الأكثر فعالية فى لحظة محددة من لحظات الممارسة، وفى ظل موازين قوى متحركة..

واوافق الدكتور عبد العظيم على أن السوق الشرق أوسطية مشروع تشجعه أمريكا، وربما بالذات إدارة كلينتون، ذلك أنها تسعى بالفعل للحد من وطأة أعباء أمريكا حيال اصدقائها فى الخارج، وأن أحد الأهداف الهامة لعملية السلام التى تشرف عليها الآن ، هى أن تحمل دول الخليج الكثير من هذه الأعباء بما فى ذلك بعض أعباء أمريكا المالية لاسرائيل فى إطار سوق شرق أوسطية تكون لاسرائيل الكلمة العليا فيها.

أن الموقع الأفضل الذى يتعين فى رأيى التعسكر عنده لمواجهة أخطار التفريط، هو الإصرار على رفض فكرة السوق الشرق أوسطية مالم تحل القضية الفلسطينية.. بل علينا استخدام تطلع اسرائيل وانصارها الى السوق سلاحا لفرض حل عادل للقضية الفلسطينية، بدلا من أن تصبح «مؤامرة» يجرى بمقتضاها طمس وتمييع وتصفيه القضية الفلسطينية.. أن كافة الاطراف العربية تجد صعوبة فى اعتبار أن السلام قد حل والقضية الفلسطينية غير محلولة، بينما لن نجد اطرافا كثيرة توافقنا على أن السلام اذا ما حل، فانه يجوز لنا وضع عقبات فى وجه إقامة سوق مشتركة على اتساع المنطقة..

ولا أختلف مع الدكتور عبد العظيم فى أن هناك «مؤامرة» بشأن القضية الفلسطينية ، بمعنى أن إجهاض هذه القضية هو هدف أطراف عديدة، بما فيها أطراف تعلن أنها تناصر القضية الفلسطينية وتساندها.. أى أن مايجرى فى الخفاء يناقض مايجرى فى العلن. وهذا هو صميم ما يوصف بالمؤامرة .. ولكن لا أعتقد أن هذا ينسحب على موضوع «السوق الشرق أوسطية» فإن الإعداد لها يجرى فى العلن. وإن وجدت مؤامرة، فهى ليست حول الدعوة الى السوق، بل باعتبار السوق إحدى حلقات ، وأدوات، المؤامرة ضد الفلسطينيين. وإن كان هذا هو الذى قصده الدكتور عبد العظيم، فانى فى ذلك لا أختلف معه..

أغنياء حرب تحرير الاقتصاد المصرى.
بين الفساد ..
والتهريب والاحجام عن الاستثمار

مصباح قطب

من المهم أن نترك كل قارئ وذمته ليقرر ماإذا كان وصف عملية تحرير الاقتصاد المصرى ، بالحرب، ينتمى الى الواقع أم الى البلاغة السياسية؟

غير أن الحديث عن اغنياء هو حديث واقع سواء كان التحرير حربا أم طربا.

وهناك ثلاثة مستويات يمكن أن يدور حولها التقرير اولها هو المستوى الشخصى، مستوى فلان وفلان وفلان الذين نهشوا الملايين من لحم الاحياء الجرحى، والثانى هو مستوى الفئة الاجتماعية التى غنمت من فوضى التحرير وعلاقتها بالفئة الأم التى تكونت منذ الانفتاح الاقتصادى، والثالث هو اجهزة الرقابة «الشعبية» والتنفيذية فى مصر واين كانت وماذا فعلت فى مواجهة الطوفان؟ إن الحديث ينطلق من أن :

أهم ظواهر هذا «التحرير» هى الفساد.. والهروب من الاستثمار الحقيقى..

العسكر والمدى

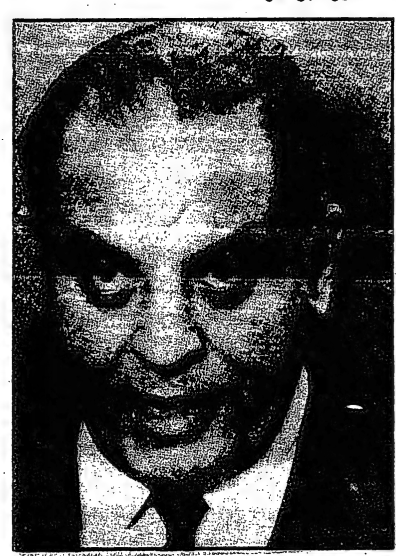
لم يعد هناك خلاف حول المدى الذى بلغة الفساد فى مصر.. سواء أخذ الفساد شكلا قانونيا، ورضيت عنه الدولة، فى اطار محاولاتها تجييش قوى اجتماعية للعمل لصالحها، أم أخذ شكلا غير قانونى، وبمشاركة من البيروقراطية السياسية للقطاع الخاص الصاعد فى ظل التحرير. وفى إحدى ندوات

صفوت الشريف



نادى الصيد القريبة، قال مواطن يدعى محمد سطيحة أن الشعب المصرى يدرك أنه ليس اسوأ من العسكريين سوى الارهابيين، ولذا فانه ترك الاثنين يصفى بعضهما بعضا وهو بعيد. وقد ضجت القاعة بالتصفيق والضحك رغم سطحية المقابلة، واضطر مدير الندوة د.يحيى الجمل الى أن يعنف القائل: انت خليتها سطيحة يا أخ سطيحة.. واحنا فى

المشير أبو غزالة



نادى اجتماعى مش سياسى». لكن أحد رجال الاعمال من العاشر من رمضان أردف: لاحل للفساد الراهن سوى الاحتجاج عنفا أو سلما على هيمنة العسكريين حتى يزاحوا.

فى مثل هذا المناخ، ومع افتقاد الناس لقوة سياسية محددة قادرة على المواجهة ، كان طبيعيا أن تبلغ الشطحات مداها، فيرى بعض المثقفين أن حركة اغماءات البنات الأخيرة، أنما كانت عصيانا مدنيا، على الطريقة المصرية وانها مجرد بروفة سيعقبها الكثير وعلى قاعدة «انت بتدوخينا حكومة.. طيب والله لندوخلك واتصرفى فينا بقى».

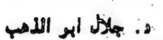
أذن لماذا وصلت الأمور الى هذا الحد؟

العامل الجوهرى فى الامر هو أن النظام برمته لايثق فى القوى الديمقراطية أو الشعبية، وقد ظل النظام قادرا، فى إطار صيغة مؤسسة «كاريزمية» هى الرئاسة، ومؤسسات معاونة رسمية أو شبة رسمية كالأحزاب، على مواجهة الكثير من مشكلاته . ولكن هذا حدث قبل أن تقع حرب الخليج وقبل بدء برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى. لقد احدثت الاولى شرخا رهيبا فى جسم النظام نفسه، وأكملت الثانية بشرخ المجتمع ذاته، واصبحت البلد، كما يقول التعبير الدارج، «مفندقة» ، أى مفتوحة من كل اتجاه، ومع هذا ظل النظام مصرا على ذات المعادلة، وقد لوحظ أن الابعاد الأخير

لابوغزالة تم على ارضية توزيع دمه بين القبائل أى الاجهزة التنفيذية الحساسة، والحزبية، بتسريب التقارير الى صحفها، لكن تحاشى النظام تماما تحويلها الى معركة شعبية، وتم التشويش على المحاولات داخل البرلمان وخارجه لاستجلاء ابعاد القضية. وقد ذكر لى أكثر من مصدر أن الرئيس على علم بكامل مايدور على ساحة الفساد فى مصر، سواء على جبهة الاسمنت أو السكر أو الدقيق أو حتى الاشراف على مزارع للمخدرات، غير أن هذا يطرح سؤالا: وهل يستطيع الرئيس والنظام ككل أن يواجه هذا الفساد أم أنه سيظل مستندا الى تسريب تقارير عن أهمية مواجهة الفساد خطوة خطوة حتى لاينقلب البلد؟

لقد أصبحت المراكز المالية التى تكونت الفترة الماضية، من القوة بحيث انها باتت تتحدث فى مجالسها باستخفاف عن النظام برمته.. فضلا عن ذلك فإن التردد ساعد على احتلال الفساد لمواقع جديدة. وقد تحدثت مصر كلها عن حادث شمشون مصر الجديدة وتساءلت عن الذين يتاجرون باسلحة مصادرات الداخلية، وعن دور «علاء» ابن الرئيس وخاله اللواء منير ثابت فى الحادث، دون ان يعنى أحد بالرد. معروف أن اللواء منير كان يعمل مديراً لمكتب مبيعات الاسلحة فى واشنطون ثم ابعد عنه بعد ابعاد ابو غزالة عن وزارة الدفاع. وقد ابعد اخيرا ايضا عن رئاسة اللجنة الاوليمبية. بل ودارت احاديث ايضا حول دور شقيق آخر لزوجة الرئيس فى تسهيل اعمال لقطاع المقاولات والتوريدات. وهناك احاديث أخرى معروفة ومنشورة عن الذين يديرون توكيل بوينج ومن كان وراء صفقة بيع الطائرات القديمة لمصر للطيران، ومن كان وراء صفقة الدقيق التى استوردتها شركة «مهدى تريد» فور صدور قرار وزير التموين بمنع المطاحن المصرية من انتاج دقيق فاخر. يذكر أن رئيس ميدى تريد هو مصطفى رشدي السيد رشدى، وهو عضو مؤسس فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، الذى كان قد استقبل بيريز مؤخرا، فى أولى بوادر التطبيع مع العدو. ويذكر أيضا أن الارباح التى غنمها القطاع الخاص نتيجة قرار وزير التموين، بلغت فى تقدير بعض المصادر، ٥ مليون جنيه، كما كانت الارباح التى جناها القطاع الخاص من التلاعب فى سعر السكر واشكال تعبئته قد وصلت نفس الرقم..

ومنذ فترة كان رئيس الوزراء قد أكد لى، فى احتفال بحديقة السفارة الروسية، أن علاقة احد أبناء الرئيس بجمعية أحمد عرابى لاستصلاح الاراضى، واشتغال ابناء بعض الوزراء، كابن ابو غزالة (تجارة خردة النحاس) وابن د. عصمت عبد المجيد، وغيرهما بالبزنس تتم فى اطار القوانين، يومها لم تكن الدنيا على ماوصلت اليه بعد تحرير الكويت وتحرير الاقتصاد المصرى، ولم يكن انعدام الثقة فى السلطة التنفيذية قد وصل الى هذا الحد.. غير أنه يبقى أن جميع ابناء المسئولين الكبار فى مصر لايعملون فى الانتاج، وكل عملهم فى مجال تنظيم المعارض والاستيراد والتصدير والخدمات، والاستشارات.. بل ولايجدون طموحهم فى الانخراط فى السلكين العسكرى أو الدبلوماسى كما كان الحال سابقا. وقد ذكرت الصحف وقائع عديدة عن اشتغال اخوة وزراء، بالبزنس، كأشقاء، وزراء الكهرباء والتموين و الاسكان.. وابناء رئيس الوزراء وصفوت الشريف وممدوح الليثى وغيرهم. غير أن الجناح الثانى، نقصد الجناح الخاص لايزال مستترا الى حد بعيد، فى عملية منهوبات التحرير.. ذلك لأنه فى حالات كثيرة يستتر بالبيروقراطية السياسية، أو يبتعد عن الرموز الظاهرة كجمعيات رجال الاعمال، واشهرها الآن جمعية محمد رجب بالاسكندرية التى تقوم بدور وكيل مستقل للمعونة الامريكية وللصندوق الاجتماعى، حيث قدمت قروضا قدرها ٢٤ مليون جنيه فى الفترة الاخيرة (هل هى بنك أم جمعية؟)





د. جلال ابو الذهب

وتطلب من المعونة الامريكية الآن ٨٠٠ ألف دولار لانشاء مركز تدريب للشباب ليكونوا رجال اعمال؟! ويبدو أنه حتى الذين استفادوا من القطاع الخاص كانت لهم صلة سابقة بالحكم، فمثلا تردد أن سعد محمد احمد رئيس اتحاد النقابات السابق وابنه سيتقدمان لشراء شركة الكوكاكولا؟ وعندما تأسست جمعية النداء الجديد كأرقى تعبير فكرى لليبرالية التحرير، قامت على اثرها جمعية تسمى الجمعية المصرية لاقتصاديات السوق ويرأسها على نجم محافظ البنك المركزى السابق من الجمعية الاولى قال لى شريف حافظ اننا مختلفان تماما. ومن الجمعية الثانية قال لى اللواء مهندس د. مختار هلودة أننا مختلفان تماما. لم يكن ثمة حيثيات غير أننى اظن أن الجمعية الاولى تعبير أيديولوجى متكامل أما الثانية فتسعى الى توظيف الاستفادة من افكار السوق فى ظل ذات النظام السياسى القائم. وليس فى الجمعيتين قوى مالية جديدة الى حد لافت على كل حال.. غير أنه فى اليات مواجهة النظام للفساد حدث تحول هام، يمكن أن ندركه من المثل التالى

– وضع مسئول كبير يده على بطن مسئول صحفى كبير، وقال له: بقوا كام دلوقت يافلان.. ميه (يقصد- أن ثروته بلغت مائة مليون جنيه) فرد فلان: مستورة ياريس! المهم أن فلانا هذا كان فى البداية مجرد صحفى، لا أهل ولاسند، وعمل فى الولايات المتحدة لبعض الوقت، وكان ينظر اليه على أنه مجرد «مواطن»، لما نعوز نشيله حنشيلة .. لكن العمل فى المؤسسه الهامة، مع غياب الرقابة واختلال القواعد، والعلاقات بالنفط والنفوذ، جعلت فلانا «يضبع» وأصبح شيله، مع عجز النظام مشكلة(وكذا شيل أى فاسد كبير) ومنذ أعوام جرت واقعة طريفة نكشف النقاب عنها هنا لأول مرة، فقد قدم أحد الموردين، وكان يتعامل مع اكاديمية الشرطة، شققا برخص التراب لعدد كبير من اللواءات، لتسليك اموره، وعندما انتضح الأمر، لاسباب عائلية تخص المورد وزوج ابنته، الذى هو نفسه الضابط الذى كان يتسلم منه، أمر وزير الداخلية بضرورة رد الشقق. وعقد مدير الاكاديمية وقتها اجتماعا بالغ الغرابة سمى اجتماع المفاتيح حضره اللواءات كل بمفتاحه وتم تسليم مفاتيح الشقق الى السيد الوزير. كانت هذه القاعدة سارية، على علاتها، قاعدة «اللى خد حاجة يرجعها بالذوق» الآن

بعد تضعضع حال الدولة، وحال الفئة المنسيطرة على مقاليد البلاد، اصبحت القاعدة هي: **دى فترة انتقالية ولازم شوية فوضى وحتعدى.. المهم أن الفلوس المسروقة ماتطلعش** بره. وقد سمعت هذا الكلام بالنص تقريبا من مسئولين وغير مسئولين لا أشك في نظافتهم. كما قد لاحظنا أن مايدور من تحقيقات في المدعى الاشتراكي (الاغذية الفاسدة) **يكاد ينتمي الى جريمة مصعورة منذ السبعينيات، ولاينتمي الى جرائم التحرير**، والا كان يجب على الحكومة أن تحيل اليه كل من استفادوا من تحرير التجارة خاصة في الاسمنت والدقيق والسكر وقد اثيرت قضايا بشأنهم ايضا تحت القبة.

طفيليا

لايزال التعامل في البورصة في حدود ٧٠٠ الف جنيه يوميا، وهذا مبلغ تافة، لايشى بانفلات الامور، لوكنا في مجتمع تعبر منظماته القومية عن أغلبيته الشعبية بحق. بل ومن الوارد أن يقل الرقم ولايزيد في وقت معين، نظرا لان عددا كبيرا من الشركات المسجلة في البورصة والتي انشئت في السبعينيات والثمانينات، كانت تعتمد على القطاع العام في حياتها، والكثير منها يواجه مآزق مأساوية في الوقت الراهن. (مثلا **شركة اسمها ميدكو للاستيراد والتصدير**) . غير أن السؤال ماذا عن حركة تأسيس الشركات (الأشخاص والمساهمة) في الوقت الراهن وبعد فوضى التحرير؟

لقد لاحظ رجل الأعمال، **د. محمود ياسر**، ملاحظة كاشفة، إذ قال، وهو عضو الغرفة التجارية بالجيزة وعضو الاتحاد العام للغرف التجارية، أن عدد شركات الاشخاص (التضامن او التوصية البسيطة)- التي يتم اشهارها سنويا- ظل ثابتا عند رقم ٤٠٠٠ في مصر، من ثلاثين عاما، حتى الآن. ومعنى ذلك أن أي زيادة في الرقم كانت تقابلها زيادة مماثلة في رقم الشركات المصفاة، تلقيها، وأن التغيرات الشاملة التي مرت بها مصر لم تؤثر في توسيع هذا النوع من الشركات، الذي يعد الأساس المادي المتين للطبقة المتوسطة، حيث يتراوح رأس المال للشركة عادة من ١٠٠٠٠ الى ١٠٠ ألف جنيه، ومن الناحية الفعلية فإن رأس المال يدور غالبا حول أرقام أقل من الحد الاعلى بكثير. وحيث عملية التأسيس هنا سهلة ومحدودة الاجراءات ، وإن كان يقابل ذلك أن الشخصية المعنوية لمثل هذه الشركات ضعيفة، مقارنة بالشركات المساهمة (شركات الاموال). وبالنظر الى عينة عشوائية تزيد عن مائة شركة، تم اشهارها في يناير وفبراير ومارس ١٩٩٣، وأعلن عنها في جريدة الاسرة العربية، وهي جريدة من ثلاث جرائد في مصر كلها للاعلان عن الاشهار (الأخيرتان جريدة السفير وجريدة الناس) لاحظت الملاحظات التالية:

– إن عدد حالات التشارك بين مسلمين ومسيحيين حالتين فقط (هنا الأساس الاسمنتي للتلاحم) وقد تم حل مشكلة الاقليات في إحدى الحالتين حلا نموذجيا، حيث يوجد مسلمان ومسيحية ومسيحي في الشركة، وقد أعطى حق التوقيع للمسلمين والمسيحية! (شركة جوهرة الوكالة).

– غلبة الاسماء الأفرنجية على التسميات حتى في بعض الحالات التي يقل فيها رأس المال عن ١٠٠٠٠ جنيه! وندرة الاسماء ذات الطابع القومي (إ سم واحد هم نهضة الشرق) وندرة الاسماء ذات الطابع الاسلامنجي، على الرغم من الاعتقاد النظري بأن هاهنا يتوغل الاسلامنجية ويتوغلون (شركة القدس الشريف بشبرا الخيمة)

– إن فئات من الرأسمالية الكبيرة مثل **عائلة فهمي كريم** ، قد باتت تفضل هذا الشكل (البسيط والملاكي) من الشركات. وفي ثلاث حالات تأسيس للعائلة لاحظت أن أغراض الشركة متعددة، الى حدانها في أحدى الشركات: الابحاث والدراسات والتسويق وعقد المؤتمرات والندوات والدراسات واستيراد وتصدير والتعاقد مع الجهات المحلية والاجنبية وأخذ الوكالات... كل ذلك ورأس المال هو ٥٠ ألف جنيه، ومفهوم طبعا أن أموال البنوك، بعد الاشهار مباشرة، هي التي ستلعب الدور الرئيسي في النشاط.

– يخدم على دلالة الملاحظة السابقة أن شركة واحدة هي التي تحولت من شركة أشخاص الى شركة مساهمة والمعنى هو أما العجز عن عمل تراكم مالي كاف للتحول أو اللجوء الى البذخ والاكتناز وتهريب الاموال، بدلا من استثمارها في تأسيس شركات مع آخرين.. وهناك .. حل ثالث هو تأسيس شركات أشخاص جديدة.

والمثير في الأمر أن عدد الشركات المساهمة في مصر، منذ الانفتاح وحتى الآن لايزيد عن ١٠٠٠ شركة، ويرى **د.محمود ياسر** أن فيروس ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال (١٢ في الألف سنويا) هو السبب لكن اذا عرفنا أن ٧٥٪ من هذه الشركات مغلقة، كماذكر أحد الخبراء بالحزب الوطني في ندوة اللجنة الاقتصادية، واذا عرفنا حجم الاختلالات الهيكلية والتفليسات في مثل هذه الشركات لادركنا أن الأمر يعود في جزء كبير منه الى طبيعة الرأسمالية المصرية ومكوناتها.

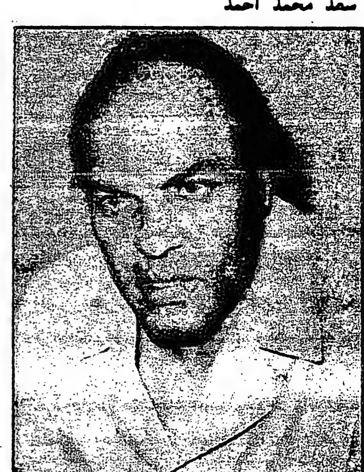
– من الملاحظات أيضا كثرة عدد النساء في الاشهارات.. وتم تعليل ذلك على أنه تحايل للتهرب من الضرائب ، ومن المساءلات السياسية والصحفية. وقد تبرز احيانا الاسماء بشكل لافت، مثلا **شركة نعمة محمد رشوان** بالمطرية (هل هي بنت الوزير السابق؟) والتي غرضها القيام باعمال نقل الدقيق، أو **شركة محمد نهيل أحمد عبد العزيز الكفراوي** بمدينة نصر للاستيراد والتصدير.

– بعض احلام الصغار يمكن رصدها هنا.. فقد تأسست شركات للكوفرة وتجارة البويات بالقطاعي وتنجيد المفروشات واصلاح الاطارات وانتاج الخبز البلدي وتوزيع أدوات السباكة الخ. وتبرز أيضا أحلام لمن يريدون أن يكونوا كبارا، ويلتقطون الموجة، مثال صاحب تلك الشركة لانشاء وادارة المدارس والاتجار في مستلزماتها.

–أخيرا يلاحظ قلة الشركات ذات الطابع الصناعي، الى حد انها لاتكاد تعادل ٥٪ ، رغم أن المجال الواسع لعمليات التصنيع الصغير في أطار مثل تلك الشركات.

إذن ماالذي نستنتجه من ذلك كله؟ هل نستنتج أن كمية الاموال الضخمة التي استولت عليها المافيا لازالت في مكامنها؟ هل هاجرت؟ هل تم استهلاكها في الترف كاستيراد سيارات الشبح(٢٠٠٠ سيارة في شهور قليلة) أم في تركيب تليفونات

سعد محمد أحمد



اللاسلكى للسيارات (١٥٠٠ تليفون خلال فترة التحرير وحدها)؟ هل ينتظر اصحاب هذه الأموال ظروفا سياسية من نوع آخر ليخرجوا اموالهم من تحت البلاط السيراميك، تمييزا له عن البلاط العادى، الذى اخفى تحته اسلافهم، أموالهم، فى العهد الناصرى الى أن جاء الانفتاح.. لقد قال الكاتب صالح مرسى أن المخابرات رصدت خروج ١٠٠٠٠ مليون دولار من مصر فور نشر الحلقة الأولى من قصة (الحفار) وذكر آخرون مؤخرا أن عددا من رجال الاعمال باتوا يراهنون على الاسلام السياسى كضمان أفضل لاموالهم من أى نظام مدنى ولو كان شموليا... هل ينتظر هؤلاء لشراء شركات القطاع العام أو لشراء مقاعد فى البرلمان القادم.. لازال الموقف غائما!

المؤسسات

الجانب الثالث لقضية الفساد والاغنياء هو اجهزة الرقابة فى الدولة المصرية.. تلك الدولة التى رضخت مقربة عام ١٩٨٠ فألغت الرقابة الادارية وكانت للرئاسة، واحلت محلها جهاز مكافحة جرائم الاموال التابع للداخلية.. وتلك الدولة التى يبالغ ابناؤها من انصار السوق حاليا فى عدد الاجهزة الرقابية، اذ أوصلوه الى مابين ٢١-٢٧ جهازا. واقع الأمر، وبغض النظر عن مدى مايمكن أن تحققه اجهزة الرقابة فى غيبة الديمقراطية، فإن اجهزة الرقابة تنقسم الى ادارية تتبع الجهاز الادارى ذاته، كالرقابة الصناعية والرقابة على الصادرات والرقابة على المصنفات، وهذه عددها ٣٥ جهة، وهناك رقابة خارجة عن بنية الجهاز الادارى، وتراقب السلطة التنفيذية وهى على وجه الحصر لرقابة الادارية واجهزة وزارة الداخلية كمباحث أمن الدولة وادارة مكافحة جرائم الاموال العامة (انشئت فى أعقاب حل الرقابة الادارية بعد حملة انصار عثمان أحمد عثمان عليها) والجهاز المركزى للتنظيم والادارة، وهناك رقابة خارجية هى رقابة السلطة القضائية والسلطة التشريعية (جهاز المحاسبات يتبع مجلس الشعب). وما يعنينا هنا هو جهاز الرقابة الادارية إذ مع البدء فى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، اختار الرئيس مبارك لرئاسة الرقابة **اللواء أحمد عبد الرحمن**، وهو أحد الشخصيات القوية، ويتمتع بقدرات عالية، وكان يشغل من قبل موقع مدير المخابرات الحربية ولعب من خلاله دورا فى مد الجسور بين القوات المسلحة وصحف المعارضة (وهى التجربة التى تتعثر الآن). المهم أنه كان هناك أمل بأن يتمكن الجهاز من ملاحقة



ماهر أباظة

عمليات الفساد التى يمكن أن تنجم عن البدء فى سياسة الخصخصة والتحرير، وبالفعل قام جهاز الرقابة بعملية تطوير جذرية لآلياته وقدراته، وتمكن من مجابهة عدة قضايا فساد ضخمة، غير أن حملة شعواء مخططة، تم شنها على الجهاز شارك فيها كل انصار التحرير المرتبطين بالنظام البازغ الجديد.. وليس ذلك فحسب بل ودبت الصراعات بين الاجهزة المصرية المتنافسة ذاتها مما أدى الى شل جهاز الرقابة الى حد كبير، خاصة وأنه يتبع رئيس الوزراء ولا يتبع الرئاسة أو مجلس الشعب. وقد وصل بنا الحال الى أن عمليات تقييم شركات القطاع العام تمت كلها بعيدا عن الرقابة الادارية، واستبعدت الرقابة من مجال العمل داخل قطاع الاعمال، إلا بناء على طلب قيادات القطاع.. واستغل اعداء الرقابة كل فرصة لظهور فساد على موظف كبير، سبق أن زكته تقارير الرقابة - وتقارير غيرها- قبل ترقيته، للنيل من مصداقية الجهاز وترددت الشائعات عن خطورة تلميع رئيس الجهاز على مسئولين بعينهم لئلا يحتل مكانهم؟؟

وفى الرقابة الادارية ذاتها (٣٠٠ عضو) هناك حالة من الحيرة عن كيفية ملاحقة الفساد فى ظل فوضى التحرير والظروف القضائية المعاكسة (قضيتى الذهب فى بنك مصر وغبور) والقدرة العالية للقيادات التنفيذية المتحالفة مع مافيا الفساد على المراوغة. مثلا مسئول كان يعيش فى شقة صغيرة قرب الدراسة، اصبح يمتلك شقة على النيل ثمنها لايقل عن ٢٫٥ مليون جنيه، ويبرر ذلك بأنه امتلكها بما يرضى الله، إذ وضع يده عليها بايجار ٣٠ جنيها شهريا، ومقدم قانونى!. آخر حصل على قطعة أرض فى الغردقة برخص التراب (طبعاً قال له البائع خدها، وانت أولى من بتوع المخدرات ونقسط لك الثمن دا المتر بـ ٤ جنيهات) ولم يحصل عليها لوجه الله طبعا، وبعد فترة بسيطة باعها وربح فيها مئات الآلاف. ولكى نوضح حجم المكاسب فى التعاقدات الحالية والتى تجعل فرصة صاحب العمل فى تمييل دماغ المسئول واسعة، نضرب مثلا واحدا صغيرا.

ضبطت الرقابة الادارية قضية حصل فيها مسئولون بلجان البت بوزارة الصحة على ٢٠٠ الف جنيه مقابل ترسية مناقصة لتوريد قطع غيار خاصة بسيارات الاسعاف تقدر قيمتها بحوالى ٢ مليون جنيه على إحدى شركات القطاع الخاص. أذن واضح أن المكسب نفسه فى صفقة كتلك لن يقل عن نصف مليون جنيه فما بالنا بالصفقات الكبيرة (علمت بهذا الخبر وأنا أقرأ فى الاهرام خبرا عن تبليط محطتى مبارك والسادات فى المترو، بالسيراميك، بتكلفة ٢ مليون جنيه؟)

إذن الرقابة الادارية شبه مشلولة. البرلمان عاجز عن الوصول الى أى نتيجة فى أى استجواب، واختصاصاته الأساسية مسلوبة، الأوضاع على جبهة القضاء تحتاج الى رجل اشجع منى ليتحدث عنها... طريقة تسريب مذكرات الأمن القومى الى بعض الصحف عن احاطة الحكومة علما بكل حالات الفساد قليلة الجدوى، لفقدان المصداقية، ولغياب وتغييب الرأى العام وللفساد الكامن فى تلك التقارير ذاتها، وقد نشر فى الشعب تقريرهم عن الاسراف الحكومى ظهر منه أن ١٢٢ شخصية فى الدولة، حصلوا خلال عام ١٩٩١ على ١٠٠ مليون جنيه كمكافآت وبدلات تمثيل واشراف، وأن من يسمون بالمستشارين فى المؤسسات والهيئات الكبرى، باتوا يحصلون على نسبة من ٢٠-٢٥٪ من ميزانية الاجور والمكافآت لتلك الجهات وأن مسئولا كبيرا له رصيد ٦٠ مليون دولار فى البنوك أصر على علاج زوجته بالخارج عى نفقة الدولة، وتكلف علاجها ٩٠ ألف دولار، وأن ٧٨٪ من حالات العلاج فى الخارج هى للمحاسيب والانصار. أن التقرير لم يذكر لنا، لماذا لاتقوم الدولة التى تعرف دبة النملة بتغيير قواعد منح المكافآت والحوافز والعلاج، ولماذا لاتقبل فكرة اعلان الذمة المالية لمسئوليها، ولماذا لاتشرك مجالس منتخبة حقيقية، فى الرقابة على الفساد ومحاصرته، اذا كانت عاجزة وحدها عن ملاحقته.؟

تمليك القطاع العام للعاملين ستار لتصفيته

البيع يتم بالصفقات ولصالح الأكثر ثراء ونفوذا!

اتحاد الملاك للعمال حملة الأسهم ترويج للأوهام

الدور الغائب للتنظيم النقابى:

* حماية وتطوير مقومات الإنتاج .
* حماية العمال ضد البطالة والغلاء .
* الاستعداد لمواجهة المخاطر القادمة .
* مقاومة سياسات صندوق النقد الدولى .

حسن بدوى

في احتفالات الاتحادات المحلية للعمال بعيد أول مايو أعلن السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، عن تشكيل لجنة من داخل الاتحاد لدراسة إنشاء اتحاد ملاك للعمال حملة الأسهم في مشروعات قطاع الأعمال.

أثار هذا الإعلان العديد من التساؤلات فى الأوساط النقابية والسياسية كان من أهما..

* هل يعتبر ذلك تسليما من اتحاد النقابات ببيع القطاع العام ورفعا للراية البيضاء أمام الملمة فضة المداوى وعصابتها ؟.

* وهل يأمل الاتحاد فى جزء من كعكة القطاع العام المطروحة على موائد اللئام؟.

* وهل تأكد بالفعل إمكانية شراء العاملين لأسهم وحداتهم حتى تطرح فكرة إنشاء اتحاد لهم؟..

أم أن ذلك الإعلان يأتى ضمن هوجة الحديث عن توسيع قاعدة الملكية الخاصة فى القطاع العام لمواجهة الانتقادات الحادة الواسعة ضد عمليات البيع بالمزاد وبالصفقة، ومايؤدى إليه ذلك من تركز الثروة واحتكار فئة قليلة من قمم الرأسمالية المصرية مع رأس المال الأجنبى لوسائل الإنتاج الوطنى؟.

أى أعمال يشترون؟.

يرى عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع أن هذه الفكرة تعبر عن عجز الرؤية والبصيرة لدى اتحاد نقابات العمال، ويتساءل هل هناك أقسام من العمال لديها مدخرات لشراء أسهم فى الشركات المطروحة للبيع؟. وأين هى تلك الأسهم بينما قائمة الشركات المطروحة تباع بأسلوب الصفقة؟. وهل مطلوب من الاتحاد أن يقوم بدور السمسار أو الدلالة؟إن الفكرة بمجملها مستهجنة، وكل من يشارك فيها يرتكب جريمة في حق الوطن والطبقة العاملة المصرية لأنها تصب أساسا في خطة تستهدف تصفية مقومات الإنتاج والصناعة فى مصر.

ويتساءل د.حسام عيسى أمين اللجنة السياسية بالحزب الديمقراطى العربى الناصرى والأستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس: إذا كانت الطبقة الوسطي غير قادرة الآن على مواجهة أعباء المعيشة،فهل يستطيع العمال شراء أسهم في شركاتهم؟.

ويؤكد د.حسام أنه إذا تم طرح أسهم فعلا للعمال، فسيتم تقدير الأصول المباعة بقيمتها الحقيقية ليتم تعجيزهم،أما إذا كان البيع للصهاينة فسيتم التقدير بأقل كثيرا من القيمة الحقيقية،وأن المخطط واضح، وهو بيع القطاع العام لسداد ديون مصر. وهذه الفكرة التى يطرحها اتحاد نقابات العمال ليست إلا

تمييعا للقضية. وترويجا للأوهام لدى العاملين الذين تعجز قدرتهم عن شراء أصول بمليارات الدولارات.وكان البديل الطبيعي أن يتحرك الاتحاد لمقاومة بيع القطاع العام وتصفيته.

ويضيف فتحى محمود أمين العمال بالحزب الناصرى

إنه ليس خافيا علي أحد سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعمال في ظل التفاوت الرهيب بين الأجور والأسعار،وإذا كانت الحكومة ستستعين بمنح وقروض أجنبية لتمويل عملية البيع للعاملين فهذا خطر جديد على مصر واقتصادها وشعبها.

الحكومة تعترف.

وتؤكد المبادىء الأساسية لضمان نجاح برنامج الخصخصة التى أعلنتها الحكومة أن أولوية الشراء لرأس المال المحلى والأجنبى وليس للعاملين.

من بين هذه المبادىء التى تضمنها « دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة» الصادر فى فبراير الماضى عن المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام:

* يمنح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة وبالأخص لن تفرض قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج المستهدف للوحدات المشتركة، والمبيعات بالأسواق المحلية والخارجية فيما عدا قطاع الخدمات العامة،هذا **وسوف يترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة.**

* يتم البيع نقدا أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم المباعة بجزء أو كل من أرصدة الديون على الشركة،واستثناء من هذا يجوز أن تباع الأسهم للعاملين بالتقسيط،وفى هذه الحالة **لا تنتقل ملكية الأسهم للمشترين من العمال إلا بعد سداد القيمة المتفق عليها بالكامل.**

* تتاح المعلومات بالكامل عن جميع مراحل البيع (التقييم- بدء وانتهاء التفاوض- محتويات العقود- موعد إنهاء البيع والتحصيل). لكل من يرغب فى الحصول عليها وذلك فيما عدا البيانات التى تفرضها الطبيعة الخاصة لسرية المعاملات المتعارف عليها فى الأسواق.

* حظر البيع المباشر أو المفاوضات مع طرف دون غيره إلا بعد الحصول على عطاءات معلنة وذلك مع عدم الإخلال بالقيود التى تفرضها القوانين على تداول الحصص والأسهم مثل قيمة الالتزام بحق الشفعة، **وضرورة إعطاء الأولوية فى الشراء لحملة الأسهم الحاليين.**

كل هذه المبادىء تؤكد أن البيع سيتم للأكثر ثراء والأكثر نفوذا أو الأكثر قدرة على متابعة المعلومات والأكثر حرصا على التحرر من القيود على نوع الإنتاج وحجم العمالة بالمشروع.

ترحيب ..ولكن

يقول د.جوده عبد الخالق أمين اللجنة الاقتصادية بالتجمع وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن الحكومة بداية، قررت بيع القطاع العام متجاهلة كل الأطراف، بما فيهم العمال والنقابات والأحزاب والشعب المصرى كله صاحب الحق الأصيل فى اتخاذ القرار بهذا الشأن.

ويشير د.جوده إلى أنه ومن موقعه في حزب التجمع، أنه ليس ضد بيع بعض وحدات القطاع العام إذا قرر المجتمع المصرى بكل فئاته وأحزابه ومنظماته الديمقراطية ذلك، وإذا لم يكن القرار من جهات دولية.وإذا كان ذلك البيع أيضا ضرورة كجزء من عملية إصلاح القطاع العام والاقتصاد المصرى وليس أساسا لتصفية الإنتاج والصناعة الوطنية.وإذا لم يكن الخطوة الأولى التى تستسهلها الحكومة للتعامل مع القطاع العام. وإذا كان البيع سيتم بشكل جرىء ومباشر للعاملين وليس عبر الأفراد كما هو وارد في دليل إجراءات الحكومة الصادر عن المكتب الفنى، وإن كانت هناك مشكلات عديدة أمام تملك العاملين للأسهم، أولها التمويل اللازم للشراء، وكيفية منع تسرب ملكية العمال إلى غير العاملين لإغلاق الباب أمام احتكار أو تركز الملكية فى يد كبار الرأسماليين المحليين أو الأجانب ،ومايرتبط بذلك من سيطرة في اتخاذ القرار.

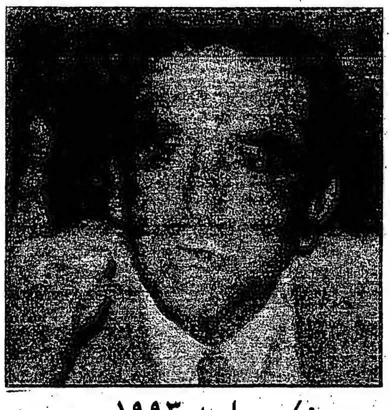
الملكية والعمل

ويضيف د.جوده أن بيع أسهم القطاع العام للعمال هو غاية المراد بالنسبة لى كاشتراكي ملتزم بخط التجمع وبرنامجه ، فجوهر الاشتراكية هو سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج كضمانة أساسية لتحقيق العدل والكفاءة،وإذا كان البعض يهاجم الملكية العامة لتعثر بعض وحداتها فماذا يقول عن تعثر كثير من وحدات القطاع الخاص وإفلاسها ؟! والأكثر عدلا أن يمتلك العاملون وسائل الإنتاج،فجوهر الإصلاح الحقيقى هو قطع الحبل السرى بين القطاع العام والحكومة، والبيع للعاملين يعنى اختفاء صفة العامل

د. جودة عبد الخالق



د. حسام عيسى



فتحى محمود



كأجير وتحوله إلى شريك، وهذا أدعى إلى ضمان اعتبارات العدالة الاجتماعية، وأقرب إلى تحقيق الكفاءة. فالعامل الشريك سيكون أكثر حرصا على تطوير وتجويد الإنتاج من العامل الأجير، وإذا كان البعض يخشى تغير تركيبة العامل إذا امتلك أسهم في وحدته، فهذا مردود عليه بأن صفه العامل وتركيبته لن تتغير طالما ظل يعمل علي الماكينة ولم يتحول إلى العيش من عائد ملكيته فقط، وتملك العامل لجزء من رأس المال لايخرجه من صفة العمالية بل يشركه فى العملية الإنتاجية بدرجة أكبر من التحفيز والفعالية.

اتحاد ملاك بشروط

من هذا المنظور يرحب د. جودة من حيث المبدأ بفكرة اتحاد ملاك الأسهم من بين العمال، وهى فكرة تم تطبيقها فى ألمانيا بعد الوحدة- كما يقول أمين اللجنة الاقتصادية بالتجمع- حيث يتم البيع للعمال بشكل جماعى ومن خلال صندوق- أو اتحاد فى تجارب أخرى- يهدف إلي أن يغلوا يد أى أحد عن التصرف المنفرد فى الملكية العامة تحت ضغط الحاجة أو لأى أسباب أخرى.

إلا أن د. جودة يستدرك قائلا« إن عمليات البيع التى تتم في مصر وشروطها ومبادؤها، تتم بشكل غير مباشر، والجواب يبان من عنزانه، وبالتالى فإنني **أحذر من أن يكون إعلان فكرة اتحاد ملاك للعمال حملة الأسهم، في هذه الظروف مجرد تمرير لعمليات البيع بالشكل الذي يتم به حاليا والذى يستهدف التصفية لا الإصلاح.**».

الدور الغائب

ويتحدث **عبد الحميد الشيخ** عن الدور الغائب لاتحاد نقابات العمال، فبدلا من أن يبدى مقاومة لخطة الخصخصة وتصفية الإنتاج والصناعة الوطنية، يطرح مثل هذه الأفكار الغريبة. والملفت للنظر- كما يقول أمين عمال التجمع- أن الذى تصدى لسياسات صندوق النقد الدولى فى مختلف دول العالم هى النقابات لما تمثله هذه السياسات من تهديد لمقومات الإنتاج وفرص العمل ومعيشة العمال، بينما نشهد في بلادنا تخاذلا واضحا من اتحاد النقابات إزاء هذه التصفية، والنواة التى تكونت لمعارضة هذه السياسات، هى نواة سياسية، والتحق بها بعض الخبراء، وبعض



عبد الحميد الشيخ

القيادات الإدارية فى القطاع العام الذين تقتلهم الغيرة على الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر. وإذا كانت الحكومة خاضعة لصندوق النقد الدولى والفئات المحلية التى تريد تصفية القطاع العام، فإن كان يتعين على اتحاد نقابات العمال أن يتبني خطة بديلة تستهدف الحفاظ على القطاع العام وتطويره، بمعنى أن تتقدم النقابات مثلا بخطط جادة لإصلاح أوضاع الشركات المتعثرة وتعظيم ربحية الشركات الرابحة، وبتشكيل تعاونيات إنتاجية تحل محل الحكومة فى إدارة بعض الوحدات بدلا من بيعها للأجانب أو الفئات الرأسمالية التى تسعى لتدمير هذا الصرح الوطنى وتصفيته.

تزيين التصفية

ويصف **فتحى محمود** ماطرح بشأن تمليك العاملين أسهم، بأنه محاولة لتزيين تصفية القطاع العام وإضفاء شكل اجتماعى عليها، ويؤكد أن العامل سواء كان مالكا أو عاملا فإن مستقبله يرتبط بالوحدة الإنتاجية التى يعمل بها. وأن فكرة مشاركة العمال في الإدارة نابعة من هذا المفهوم، وتؤكد التجارب أن هناك نماذج من العمال المنتخبين أدت أدوارا عظيمة في مجال المشاركة في الإدارة، بينما كانت الإدارات المعينة تؤدى أدوارا معاكسة تماما لصالح وأهداف الشركات، والملكية في وحدات القطاع العام ليست هى الحافز الوحيد أو الأساسى في حرص العمال علي نجاح هذه الوحدات.

ويدعو أمين عمال الحزب الناصرى إلى طرح فكرة اتحاد الملاك للعمال حملة الأسهم للمناقشة الواسعة على التنظيم النقابى بمستوياته المختلفة وعلى القوى السياسية، ويحذر من أى محاولات لفرض هذه الفكرة بالأساليب الملتوية أو محاولة القفز بها وتجميلها أمام الرأى العام لأن النتائج ستكون وخيمة.

ويواصل الحديث عن الدور الغائب للاتحاد، فيقول: « كان الأولي به أن يهتم في هذه المرحلة الحرجة بمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التعامل مع الاستثمارات الأجنبية والشركات فوق القومية، والعمل علي وجه السرعة بتسليح الحركة النقابية وقادتها بما يواجهون به هذا التغير الخطير ويتساءل: هل يراد بتمليك جزء من العمال أيا كانت نسبهتم- وستكون نسبة متواضعة بلا شك- أن يكون ذلك بديلا للمشاركة فى الإدارة وتمهيدا لإلغاء هذا الحق؟

وهل هذه المساهمة أحد أشكال الحد من القوى الشرائية للعمال بتصور أنها جزء من علاج التضخم؟. أم أنها نموذج محرف لتركيبة«الهستدروت».. اتحاد العمال الإسرائيلى؟! إن المرحلة القادمة تتطلب من التنظيم النقابى أن يولى عنايته المركزة لمشاكله الأساسية وفي مقدمتها مشكلة البطالة وتأميناتها، وحماية مصالح العمال ومكتسباتهم فى قانون العمل الموحد ومشروعات القوانين الأخرى، والتصدى لما سيترتب على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن، ودراسة إنشاء التعاونيات الاستهلاكية في المناطق العمالية للتخفيف من حدة الغلاء بعد غياب الدعم والدور الاجتماعى للقطاع العام وتفكيك التعاونيات التى أنشئت فى الستينات، ولاشك أن الحركة النقابية تمتلك الخبرات الفنية في هذا المجال، والمال اللازم لتمويله.

وبعد..

هذه رؤي بعض القوى السياسية والنقابية للأفكار التى يطرحها اتحاد النقابات بشأن بيع القطاع العام، والتى تبتعد عن مواجهة جوهر المشكلة.. من يبيع؟ ولمن؟ وبأية شروط ولماذا؟ وهل يتم البيع بهدف إصلاح أوضاع القطاع العام والاقتصاد المصرى؟ أم بهدف تصفية مقومات الإنتاج والصناعة الوطنية وبلا ضمانات لاستمرار النشاط الانتاجى أو العمالة؟ وبالتالى يبتعد الاتحاد عمدا عن مواجهة دوره الحقيقي ليجر معه الحركة النقابية وراء الأوهام؟!.

الجذور الفكرية للعنف

د. سمير خنا صادق

نتناقش كثيرا هذه الأيام عن واجبات جهاز الأمن فى التحكم فى العنف والإرهاب، ونتذكر أحيانا دور التخطيط والتمويل الخارجى فى هذه العملية، وتزداد دراساتنا عمقا فنناقش أثر الوضع الإقتصادى والبطالة والفساد فى استشراء الظاهرة . ولكن يخيل إلى أننا نغمض أعيننا عن وجه آخر هام من أوجه المشكلة، وهو انتشار أسلوب معين فى التفكير بين الطبقات نصف المتعلمة، وأن هذا الأسلوب قد لعب دورا كبيرا فى إنتشار العنف والإرهاب .

وقد فجر هذا الاعتقاد ورسخه فى نفسى حدث أستأذن القارئ أن أسرده :

تربطنى علاقة عمل بشاب أسوانى، فى أوائل العشرينات من عمره، خريج لأحد المعاهد الفنية، بشوش الوجه، حسن المعشر، صادق وأمين، باختصار يمتلك من الخواص الإنسانية ما يضعه، مثل غيره من الشباب الأسوانى، فى قمة النوعيات البشرية .

منذ شهور لاحظت على الشاب تغيرات بسيطة فى سلوكه، كان منها اطلاق لحية صغيرة وارتباطه الشديد بمجموعة من الشباب فى مثل سنه . وعندما بدأت حوادث السياح الأجانب، وتجاوبا لما ظننته ينتابه من مشاعر نحو الخسارة الإقتصادية الجسيمة لوطنه الكبير (مصر) ووطنه الأصغر (أسوان) سألته عن رأيه فيما حدث .

فوجئت وفجعت بإجابته المترددة غير الحاسمة . وسألته ليه؟ قال «شوف يابيه»، القرش الحرام ما منوش فايدة» . وعندما حاولت أن أحاوره قال مبتسما بحزم مؤدب :« معلهش يا دكتور سمير .. ده كلام ربنا» .

بتوجيه نفس السؤال الى العديد من الشباب الذى أراه فى مستويات ثقافية متباينة المستوى حصلت من كثير منهم على إجابات متشابهة : » حرام ولكن» .. «حلال ولكن» .. «برضه لازم نتذكر» إلى آخر هذه الجمل التى لا يمكن أن توصف بأنها إستنكار حازم لا تردد فيه لهذا الإجرام . وتكرر أيضا الحديث عن «القرش الحرام» .

وقبل أن ترتفع صيحات الغضب والاتهامات والسكاكين والسنج فى وجهى فإنى أود أن أؤكد احترامى الكامل لحق كل فرد فى اعتقاداته عن الحلال والحرام ، ولكن أن يصل هذا الاعتقاد الى تطبيقه على الآخرين والقتل وتفجير القنابل، فهنا لابد من وقفة .

وقد يكون من المفيد أيضا فى هذه المرحلة أن ألفت النظر إلى الأخطاء المنطقية الواضحة فى هذا الموضوع : فبداية فإن تقسيم أنواع القروش الى «قرش حلال» و «قرش حرام» عملية فى منتهى الصعوبة فى هذه الأيام . وقد تكون قروش بعض رؤساء مجالس الإدارة أو المدرسين الذين يزرعون بذور الفتنة والكراهية والعنف أو السادة المدرج أسماؤهم فى كشوف البركة، أكثر حراما من قروش نشال صغير . وعلاوة على هذا فإن قصاص القرش الحرام ليس من المؤكد أن يكون القتل، فقد يكون مثلا السجن أو الجلد .. الخ .ولا أريد أن أضيع وقت القارئ فى هذه المهاترات فإن أى طفل متحضر يفكر تفكيرا سلميا يستطيع أن يرد على هذا المنطق المتهافت .

من الواضح إذن أن هناك خطأ فى المنهج الفكرى قد أصاب جانبا من شبابنا فى مقتل، وجعلهم لعبة سهلة التحريك فى يد أناس يسخرونهم لخدمة مصالح خاصة، ومن الواضح أيضا أنه لابد لنا من إجتثاث هذا الأسلوب فى التفكير من جذوره لمواجهة هذه الموجة الشيطانية التى تواجه بلادنا هذه الأيام .ورغم الحساسية المتناهية لهذا الموضوع، ورغم الشعور بأن من يناقشه يمر فى أرض مليئة بالألغام فإن واجبنا وضميرنا الوطنى وحبنا





للحقيقة وللبشرية وللوطن يتطلب منا أن نواجه هذه المشكلة بشجاعة وألا نتخلف عن ذلك مهما كان حجم ما تحمله هذه المواجهة من متاعب.

وبداية فإن الدين فى الإنسان سوى الفطرة، وهو إلى جانب الفنون والآداب، أهم موجه لوجدانيات البشرية، وبدون الوجدانيات يصبح الإنسان وحشا لا ضمير له. وقد عشنا فى زمن سابق كان الدين فيه يختلف عما هو عليه اليوم. كان الدين همسا وتعبدا وسلوكا، - كان الدين حبا وصدقا وطهارة وحرية وأخوة وعطفا. ولم يكن الدين على الصورة التى نراها الآن من هؤلاء المدعين: عبسا وكراهية وخبثا وقسوة وضوضاء.

ولابد أن نتذكر أن هذه الظاهرة المنتشرة فى العقود الأخيرة لا ينفرد بها الشباب من دين دون آخر: فأصول هذا الأسلوب فى التفكير، وإن اختلفت مظاهرها، موجودة فى الشباب المسلم وفى الشباب القبطى أيضا، فهنا وهناك نفس الجذور: الاهتمام بمظهر الدين دون الجوهر، التركيز على الطقوس دون السلوك، الحديث عن غيبيات ومعجزات وهمية فى عصر انتهت فيه المعجزات، إساءة الظن بالآخرين والإنغلاق عنهم وبالتالى كراهيتهم، رفض الحوار: «أنت جاى تتعلم ولا جاى تجادل» ؟! .. وقد صحب هذا كله فقدان الشعور بالانتماء للوطن.

فانتشر بين الأقباط استعمال أسماء أجنبية لابنائهم: جورج بدلا من جرجس، جون بدلا من حنا، مايكل بدلا من ميخائيل .. الخ وانتشر بين الشباب المسلم رفض تحية علم مصر ورفض الولاء لها أو حتى للعروبة والجهر بالإنتماء لإيران وأفغانستان وباكستان. الظاهرة عامة إذن، بل لقد اخترقت أجهزة الإعلام والتعليم. وهى بشكل عام تتميز بتغليب النقل على العقل ومحاربة الاجتهاد والتأويل. وعلاوة عما فى هذه العملية من إغلاق للطريق أمام المستقبل والهجرة للماضى، فإنها دائما تتمتع بذاكرة انتقائية تستخرج السيئ من التراث وتتجاهل المبهر والمضئ.

، فهى تتجاهل إبن رشد وجمال الدين الافغانى ومحمد عبده وترتبط بالغزالى والمودودي، وهى تفخر باصولها فى بغداد والموصل والقيروان وتتجاهل بل وتحض على كراهية امجادها وأصولها الفرعونية. وهى تزعم لنفسها وحدها معرفة الحقيقة الالهية، وما دام الأمر كذلك فإن غيرها كافر يستحق العقاب الساحق فى الدنيا والآخرة. وبدراسة تاريخ البشرية سنكتشف أن هذا المنهج فى التفكير يصاحب أشد فترات الظلم والتعاسة البشرية: ويكفى أن نتذكر محاكم التفتيش فى عصور الظلمات.

وهناك عوامل عديدة لعبت دورا أكيدا فى إنتشار هذا الفكر بيننا ولكن علينا أن نتذكر أن بذور هذه الفتنة قد زرعت أيام الأستعمار وأيام الحرب الباردة التى تلته. وقد عايش الشيوخ منا العلاقة الوثيقة بين السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية وبين «إخوان الحرية» من المسيحيين الأخرى المتمسحة بالدين، كما نعرف جميعا دور المخابرات الأمريكية فى تجنيد وتمويل وتسليح «الأفغان العرب» فى باكستان، و والجنرالات الكاثوليك فى أمريكا اللاتينية.

لابد لنا من مواجهة هذا الفكر، واجتثاثه من جذوره بكل ما تملكه الدولة من أجهزة إعلام وتعليم وثقافة. فمن العبث مقاومة حركة يؤمن أفرادها بأن قتلاهم شهداء وأن مجرميهم مجاهدون، بالوسائل الأمنية، فكل مجرم يقبض عليه وراءه عشرة يحلون مكانه، وكل مجرم يهرب يخفيه مئات من المخدوعين ووراءهم جميعا طرجل مفتر يزعم أن ما ينشره من كراهية وجهل هو «كلام ربنا».

تكامل زراعى..

.. أم عبء جديد على الفلاحين؟!

عريان نصيف

من أمثالنا الشعبية - واضحة الدلالة عميقة المعنى - ذلك المثل الذى يقول «اللى حضّر عفريت يصرفه»!

ولكن حكومتنا - حماها الله- غير مقتنعة بهذا المثل.

فعليها هى أن تحضر العفاريت، وعلى الشعب أن يصرفها. عليها اتخاذ السياسات الخاطئة وإصدار القرارات الضارة، وعلينا أن نتحمل ليس فقط آثارها، بل أيضا المزيد من الأعباء من أجل تمكينها من الاستمرار فى هذه السياسات. ولعل ما يحدث فى المجال الزراعى، هو أوضح نموذج لهذا المنهج الذى تسير عليه حكومتنا رعاها الله.

فمع البدء فى تطبيق ما يسمى بسياسة «تحرير الزراعة».، ازداد تدهور الواقع الفلاحى والزراعى بصورة سريعة ومكثفة.

فوفقا للإحصاءات الأخيرة، والتقارير الرسمية، يتبين ما يلى:

* اتساع الفجوة القمحية بحوالى مليون طن: فواردات مصر من القمح والدقيق ستصل هذا العام - وفقا لتقارير جهاز التمثيل التجارى - الى ٦٫١ مليون طن، لتصبح مصر - حسب توصيف مجلس القمح الدولى - ثانى دولة فى العالم بالنسبة لاستيراد القمح.

* **انخفاض انتاج القطن من مليون و٢١٩ ألف طن، إلى ٨١٣ ألف طن:** بما يعنى هبوط قيمة صادراتنا خلال عامين فقط - وفق تقرير مجلس الشورى حول نتائج المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى- من ٢٢٠ مليون دولار الى ٨٣٫٢ مليون دولار فقط.

* انهيار سمعة الخضر والفاكهة المصرية المصدرة إلى الأسواق الخارجية: وآخر مظاهر هذا الواقع المؤسف- الناتج من عدم الرقابة على الأسمدة والمبيدات تمشيا مع سياسة التحرير !- هو رفض الجمارك اليونانية استلام شحنة كبرى من البطاطس المصرية.

* صعوبة عملية الإنتاج الزراعى على الفلاحين، بعد الإرتفاع الجنونى والمتوالى لأسعار مستلزمات الإنتاج - ثمرة سياسة تحرير الزراعة:-

بالإضافة إلى معاناة المستأجرين بعد أن وصلت القيمة الإيجارية فى بعض المواقع حوالى ألف جنيه للفدان وفى ظل شبح طردهم من الأرض بناء على التعديلات - التحريرية ! - للقانون العلاقة الإيجارية.

... وأمام هذا التدهور، المتوقع - منطقيا وعمليا - أن يتزايد اتساعا وعمقا مؤثرا بالسلب على الاقتصاد المصرى كله، بادر د. يوسف والى مشكورا - بتكليف فريق بحث لإجراء دراسة تهدف إلى وضع نظام لحماية الفلاحين من الأخطار التى قد تواجههم، خاصة - وبنص ما جاء بجريدة الأهرام بصفحة «مصر الخضراء» ذات الصلة الوثيقة بوزارة الزراعة- «بعد إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وتحرير الإيجارات الزراعية واستبشر الفلاحون المصريون بهذا الموقف، متوقعين أن حكومتنا - حفظها الله - وقد أدركت عمليا بوادر الآثار السلبية لسياسة تحرير الزراعة، ستقوم إن لم يكن بالعدول عن هذه السياسة الضارة فعلى الأقل ستجعلها فى أضيق الحدود. وإن لم تحددها، فلا شك أنها ستعمل على دعم الفلاحين وتمكينهم من الاستمرارفى الإنتاج الزراعى فى ظل هذه السياسة.

ولكن حكومتنا - جازاها الله خيرا - لم تعدل عن سياستها كليا أو جزئيا ،ولم تقم بدعم الفلاحين لمواجهة هذه السياسة، بل على العكس، فإنها - وفقا لمشروع د. والى - أضافت المزيد من الأعباء على الفلاحين.

فعلى ضوء ما نشر عن هذا المشروع المسمى «التكافل الزراعى» ووفقا لتصريحات د. والى بشأنه و بناء على ما دار حوله من حوار استغرق خمس جلسات بمجلس الشورى، يتبين ما يلى:

أولا - الخلط المتعمد بين العديد من الانظمة المختلفة:

«التأمين»: كتنظيم اقتصادى يستهدف حماية الفلاحين من آثار الكوارث التى قد تحيق بالإنتاج الزراعى بفعل عوامل طبيعية خارجة عن الإرادة.

«التعويض»: الذى تلتزم به الدولة تجاه الزراع عند الإضرار بمصالحهم نتيجة تصرفات وأخطاء حكومية واضحة ثابتة.

«الدعم»: الذى تقدمه الدول - أيا كان نظامها الاقتصادى أو السياسى لتمكين المزارعين من الإنتاج- أو من المزيد من الإنتاج- لمحاصيل معينة وفقا لصالح الاقتصاد القومى.

ثانيا - الإصرار على استمرار وتعميق السياسات المهدرة للفلاح وللأرض وللاقتصاد الوطنى تحت مسمى «تحرير الزراعة»، التى يزعم هذا المشروع أنه قام من أجل تلاقى آثارها السلبية على الفلاحين والانتاج الزراعى، والمتمثلة فيما يلى:

* تهميش وتصفية حركة التعاون الزراعى.

* إلغاء الدعم لمستلزمات الانتاج.

* وضع عملية الإنتاج الزراعى بكاملها فى قبضة «حركة السوق»، بدءا من التعامل فى مستلزمات الإنتاج حتى تسويق الحاصلات.

* رفع أى تنظيم اجتماعى للعلاقة الايجارية.

ثالثا- الابتعاد تماما عن طرح الحل الصحيح والممكن والقادر على حماية الفلاحين والاقتصاد المصرى من الآثار المدمرة لسياسة تحرير الزراعة، وهو قيام **بنك تعاونى لخدمة الفلاحين والانتاج الزراعى**، وتكون أولى مهامه:

١- تمويل الحركة التعاونية الزراعية، بما يمكن معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة، تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار فى متناول الفلاحين وبتسويق حاصلاتهم وبتقديم خدمات وإنشاء مشروعات لصالحهم.

٢- تقديم فرص للمستأجر - حال رغبة المالك فى بيع الأرض المؤجرة له - بما يمكنه من شرائها منه بالسعر الجارى. ويحصل البنك قيمتها منه - أو من ورثته - على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميّسرة.

٣- وضع الوسائل الكفيلة بدعم الزراع بشكل عام، وزراع المحاصيل الرئيسية والغذائية - ذات الاهمية الاستراتيجية للاقتصاد القومى - بشكل خاص.

..... مع قيام هذا البنك وبهذه المهام، يصبح المشروع الجديد إضافة فى مجال دعم الفلاحين وحماية إنتاجهم.

..... أما الاقتصار على هذا المشروع- مع بقاء كافة الأوضاع السلبية المحيطة بالفلاحين وبالانتاج الزراعى، فلن -يكون سوى إضافة، ولكن فى مجال الأعباء والهموم التى يعيشها الفلاحون ويتم من خلالها الإنتاج الزراعى وفقا لسياسات حكومتنا أبقاها الله!

قراءة فى تشريعات المرأة

عندما تتخلف القوانين عن حركة المجتمع

منى ذو الفقار

يصدر القانون- وخاصة القوانين التى تمس حياة المواطن بشكل مباشر ودوره وسلوكه وعلاقاته فى نطاق الاسرة والمجتمع- إما تعبيرا عن ارادة السلطة التشريعية فى أحداث تغيير أو تطوير لهذا الدور ولانماط السلوك بهدف تحقيق التقدم والتنمية، أو انعكاسا لحركة المجتمع الفعلية وضغطه من أجل التغيير وتقنينا لقواعد وسلوكيات ارساها المجتمع وطبقها دون تنظيم قانونى يحدد نطاق الالتزام وجزاء مخالفته.

والتشريع فى الحالة الاولى يكون رائدا وسباقا كالطلقة الاولى فى معركة التغيير الطويلة.، فالقانون وحده لايكفى لتحقيق الهدف منه وهناك أمثلة كثيرة لقوانين صدرت واستمرت لسنوات طويلة دون تطبيق سليم، أما بسبب (أ) عدم وجود اليات موحدة وواضحة ومحددة للتطبيق والرقابة على التنفيذ وانزال العقوبات على المخالفين، أو (ب) لعدم وجود الوعى الكافى لدى المواطن بأهمية وضرورة الالتزام بهذا القانون أو الاقتناع بجدوى ذلك الالتزام أو بجدية العقوبة وقدرتها على الردع.أو (ج) الردة الحضارية والثقافية ممثلة فى العادات والتقاليد والافكار المحافظة التى تسئ تفسير القانون أو تسئ استخدام الدين لافراغ القانون من مضمونه ووضع العقبات أمام تنفيذه.

فالتغيير الاجتماعى الذى يهدف القانون لتحقيقه لايتحقق فعلا بصورة متكاملة الا عندما يطبق القانون ويلتزم به المواطنون لاخوفا من العقوبة فحسب، وأنما ايضا احتراما له واقتناعا بضرورة الالتزام به لانه يخدم الصالح العام.

أى أن هناك فجوة دائمة سواء عندما يكون القانون سباقا ورائدا للتغيير أو عندما تكون حركة المجتمع أسبق لتلبية احتياجاته من سرعة أو قدرة المشرع على اصدار القانون، وفى الحالتين لايؤدى القانون وظيفته الاجتماعية فى أحداث التغيير أو التطوير أو التنمية أو التنظيم أما لعدم تطبيقه أو سوء تطبيقه أو لعدم وجوده أو كفايته أصلا.

القانون وعدم الممارسة

وأوضح مثال على القوانين السباقة الرائدة هو مجموعة القوانين التى تحكم الحقوق السياسية للمرأة المصرية.

فالدستور الصادر فى عام ١٩٥٦ نص لأول مرة على حقوق المرأة السياسية ، وجاء دستور عام ١٩٧١ مؤكدا لذلك، الا أن قيد المرأة فى جداول الانتخابات كان اختياريا حتى صدور القانون رقم ٤١/١٩٧٩ والذى أزال هذه التفرقة وخصص ٣٠ مقعدا للمرأة، نصف المجتمع، لضمان تمثيلها فى مجلس الشعب وذلك أخذا بروح المساواة ومراعاة لاعتبارات تاريخية واجتماعية حالت دون تأهيلها للمشاركة فى الحركة السياسية على أساس من الخبرة والثقة بالنفس.

وفى عام ١٩٨٦ بلغ عدد الناخبين ٢٢ مليون، الا أن المقيد منهم فى الجداول بلغ ١٠ مليون من الذكور و٣ر٨ مليون من الإناث، وكان عدد النائبات فى مجلس الشعب ٣٧ نائبة (٣٠ عضوة منتخبة لمقاعد المرأة وأربعة منتخبات وثلاثة معينات) بنسبة ٧ر٦٪ من اعضاء مجلس الشعب.

الا أنه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بالغاء مقاعد المرأة وعدم دستوريتها استنادا إلى أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة. انخفضت هذه النسبة فى انتخابات عام ١٩٨٧ إلى ٤٪ (١٨ عضوة منهن ١٤ عضوة منتخبات وأربعة معينات)، ثم الى ٢٪ فى عام ١٩٩٠ حيث تم انتخاب سبع عضوات، وتم تعيين ثلاث عضوات.

والجدير بالذكر أن القانون الملغى كان متسقا مع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والتى صدقت عليها مصر وصدرت بقانون فى ١٩٨١. فقد نصت هذه الاتفاقية على ضرورة اتخاذ اجراءات خاصة لمساعدة المرأة فى مرحلة انتقالية إلى أن تصبح قادرة فعلا على المشاركة السياسية.

ويرد البعض عدم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والقصور الشديد فى تمثيلها فى المجالس النيابية والمجالس المحلية إلى المناخ العام الذى لايشجع على المشاركة السياسية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة أو ضعف المؤسسات الحزبية . وعدم قدرتها على جذب اهتمام المواطنين ودفعهم للمشاركة الفعالة أو لعدم الاستقرار التشريعى بالنسبة لنظام الانتخابات فى خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠، نتيجة لنظام الانتخابات بالقائمة النسبية الذى أدخله المشرع فى ١٩٨٣ والذى تم الطعن على دستوريته لمخالفته مبدأ تكافؤ الفرص. ونظرا لجدية الطعن صدر القرار بقانون ١٨٨/١٩٨٦ بتخصيص مقعد فى كل دائرة للمستقلين الا أن المحكمة الدستورية العليا حكمت فى ١٩ مايو ١٩٩٠ فى طعن جديد بعدم دستورية ذلك القانون لمخالفته مبدأ تكافؤ الفرص وتم حل مجلس الشعب بعد استفتاء عام فى أكتوبر سنة ١٩٩٠ وصدر القانون ٢٠١ و٢٠٢/١٩٩٠ باعادة نظام الانتخاب الفردى.

والحقيقة أن كل هذه الأسباب العامة ساهمت فى تراجع مشاركة المرأة السياسية ، الا أن هناك أسبابا خاصة بالمرأة المصرية أدت



مجلس الشعب: ضغوط داخلية وخارجية وراء قانون ١٩٨٥

إلى تراجع نسبة تمثيلها ومشاركتها منها:

أ- حداثة اشتراك المرأة فى الحياة النيابية والتى بدأت منذ ١٩٥٧ وأصبح القيد بالنسبة لها فى جداول الانتخابات إجباريا منذ ١٩٧٩.

ب- نسبة الأمية بين الإناث والتى بلغت ٥ر٦٢٪ بالمقارنة بنسبة ٥ر٣٧٪ بين الذكور فى ١٩٨٦ وقد بلغت نسبة تناقص الأمية بين الرجال فى الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦ ٢٠٪ بينما بلغت نسبة تناقص الأمية بين الأناث ١٥٪ فى ذات الفترة أى أن الفجوة تزيد بمرور الوقت.

جـ - ازدياد نسبة تسرب الفتيات من التعليم.

د- الظروف الاجتماعية والتقاليد التى تحول دون مشاركة المرأة وازدواجية مسئولية المرأة.

هـ - عدم وجود الوعى الكافى لدى المرأة بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية.

و-عدم وجود تنظيمات تضم مختلف الهيئات والجمعيات والمنظمات العاملات فى الحركة النسائية تتولى التنسيق بين هذه المنظمات ونشر الوعى السياسى والحضارى وتكون فى مجموعها قوة ضغط تتجمع حولها المرأة فى شأن قضاياها بمعناها الواسع.

يتبين مما سلف أننا أمام مشكلة قصور فى ممارسة الحقوق التى وردت فى القانون وأن ذلك يتطلب ايجاد آليات منظمة ومستمرة تعمل على التنسيق بين التنظيمات المختلفة وتجميعها وتشجيع المرأة وتوعيتها ودعمها حتى تتمكن من ممارسة حقوقها السياسية بشكل فعال وتشجيع المؤسسات والأحزاب السياسية على توسيع دائرة مشاركة المرأة بصفة خاصة.

القانون وعدم التطبيق

أن الدستور والقوانين المنظمة للعمل سواء فى الحكومة أو قطاع الاعمال العام أو الخاص تعتبر من أكثر القوانين تقدما بالنسبة للمرأة. فهى تنص على مبدأ المساواة فى مجال العمل وتولى الوظائف العامة وتفرد بعض المزايا للمرأة لحمايتها من الاعمال الضارة أو لكفالة التوفيق بين واجباتها تجاه عملها وتجاه اسرتها تطبيقا لمواد الدستور.

وبالرغم من ذلك، فقد كان تطبيق القانون فى الواقع قاصرا، فمازالت المرأة تمثل اقلية من مجموع العاملين (٧ر٧٪ داخل قوة العمل فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالرجل، و٤ر٢٤٪ من مجموع العاملين فى الحكومة والقطاع العام فى عام ١٩٩٠ بالمقارنة بـ ٦ر٧٥٪ بالنسبة للرجل طبقا لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء فى يونيو ١٩٩٢).

الا أن ذلك لايمثل مشاركتها الحقيقية فى الانتاج والكسب، فان المرأة المصرية لاتتوقف عن العطاء لاسرتها ومجتمعها دون ضجيج أو اعلان بينما يسعى الرجل فى كثير من الاحيان لكسب الرزق بالعمل فى الدول العربية.

فقد أثبتت البحوث الاجتماعية والمشار

اليها فى ورقة المرأة والعمل أنه باضافة العاملات فى العمليات الانتاجية فى القطاع غير الرسمى، خاصة فى الريف تصل مشاركة المرأة فى قوة العمل المنتجة الى مايجاوز ٣٠٪.

الا أننا لاحظنا فى السنين الاخيرة تيارات ثقافية محافظة وردة حضارية حاولت تفريغ القانون من مضمونه وذلك بعدنية قيمة العمل بصفة عامة والدعوة إلى العودة بالمرأة إلى عصر الحريم، فظهرت الممارسات المخالفة للقانون مثل الاعلان عن وظائف خالية فى بعض البنوك والشركات والاشتراط صراحة أن يكون المتقدم ذكرا أو عدم ذكر ذلك الشرط صراحة، واشتراط تقديم شهادة أداء الخدمة العسكرية وتفضيل اختيار الرجل عن المرأة لشغل الوظائف ويستند إلى حجج تتعارض مع القانون وفى بعض الاحيان مع نتائج الامتحانات اللازمة لاختيار أفضل **العناصر ويكون الدافع لذلك فى بعض الأحيان هو التهرب من الالتزام الدستورى والقانونى الذى يرتب للمرأة العاملة بعض المزايا كاجازات الوضع والرضاعة وبعض الخدمات كدور الحضانة للترفيق بين الوظيفة** الاجتماعية للأمومة وأهمية دور المرأة العاملة فى تنمية المجتمع وكأن الأمومة ورعاية الطفولة مسئولية وضريبة تتحملها المرأة وحدها.

وقمة المطاف فى محاولة الرجوع عن مبدأ المساواة هو الدعوة الشرسة لعودة المرأة الى البيت والتنازل عن حقها فى العمل والاكتفاء بدورها فى تربية أطفالها علما بأن نسبة النساء اللاتى يعلن اسرهن تصل الى ٢٥-٣٠٪ من مجموع العائلين. وقد برر أصحاب هذه الدعوة دعوتهم بأن عودة المرأة الى البيت يعتبر حلا ضروريا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى سواء الناشئة عن البطالة أو نقص الانتاجية أو انخفاض مستوى المعيشة أو أزمة المواصلات أو المرور أو انتشار المخدرات وغيرها. وهذه الدعوة تناقض الواقع والحقيقة.

فقد أثبتت الدراسات العلمية أن أزمة مصر الحقيقية هى فى انخفاض الانتاج والانتاجية والاعتماد على الاستيراد بدلا من الاعتماد على الذات لمواجهة الاحتياجات الأساسية، وكذلك قصور التخطيط وسوء استخدام الموارد البشرية، هذا فى وقت تتفاقم فيه الأزمة نظرا لزيادة عدد السكان بمعدل مليون كل عشرة أشهر. **فهل يكون الحل لأزمة مصر الاقتصادية هو الاستغناء عن جزء هام من طاقتها الانتاجية... أى المرأة..** أم بمضاعفة عدد العاملين المنتجين ورفع مستوى ادائهم وزيادة تدريبهم وحسن استخدام طاقتهم؟

كما أن مسئولية ورعاية وتربية الابناء وحمايتهم من مخاطر الادمان وغيرها يجب أن تكون بحكم الضرورة واختلاف الأدوار والقدرات مسئولية مشتركة بين الاب والأم فقد تطورت الادوار خارج المنزل بحيث أصبح الرجل والمرأة شريكين يتعاونان فى العمل لمصلحة الاسرة والمجتمع. الا أن هذه الادوار لم تتغير داخل المنزل فمازالت المرأة تتحمل المسئولية وحدها.

التمييز فى قانون الجنسية.

يميز قانون الجنسية المصرى رقم ١٩٧٥/٢٦ أبناء المصرى على ابناء المصرية وقد ترتبت على ذلك مشاكل اجتماعية وانسانية كثيرة.

فالقانون المصرى يعطى لابناء الاب المصرى حق الحصول على الجنسية المصرية تلقائيا سواء ولدوا فى مصر أو فى الخارج.

أما بالنسبة لابن الأم المصرية المتزوجة من أجنبى فالقاعدة هى عدم احقيته فى الحصول على الجنسية المصرية، الا فى حالة استثنائية وهى أن يكون قد ولد فى مصر من أب مجهول أو مجهول الجنسية أو عديم الجنسية!

أما اذا ولد خارج مصر من أب مجهول أو مجهول الجنسية أو عديم الجنسية فلا يستفيد من هذا الاستثناء ويظل دون جنسية الى أن يصل الى سن الرشد ويتقدم خلال سنة بطلب لوزير الداخلية للحصول على الجنسية وذلك بشرط اقامته فى مصر لمدة خمس سنوات بصفة مستديمة قبل تقدمه بالطلب.

وللوزير المسئول السلطة التقديرية فى هذا الشأن أى أن **أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى معروف الجنسية لا يحق لهم الحصول على الجنسية المصرية سواء ولدوا فى مصر أو خارجها،** كما أن أبناء الأم المصرية لأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له، والمولودين بالخارج لايحق لهم طلب الجنسية الا بعد بلوغ سن الرشد وبشروط عديدة كما سلف.

وقد واجهت الأم المصرية المطلقة والأرملة والتى عادت إلى مصر مع أبنائها «والأجانب» صعوبات مادية ومعنوية لرعاية أطفالها المصريين قلبا وقالبا والأجانب من حيث الجنسية مثل صعوبة الحصول على تصاريح الاقامة واذن العمل وضرورة دخول المدارس الخاصة ودفع مصروفات المدارس والجامعات بالعملات الأجنبية بالاضافة إلى شعور الأبناء بالغربة فى بلادهم.

لقد أعطى قانون الجنسية كثيرا من المميزات لأطفال الأم الأجنبية بالمقارنة بأطفال الأم المصرية، مما يشكل اعتداء صارخا على مبدأ المساواة. فأطفال الأب المصرى المتزوج من أجنبية يعتبرون مصريين تلقائيا بينما لايتمتع أطفال الأم المصرية المتزوجة من أجنبى بنفس الحق، ولايوجد لهذه التفرقة مبرر مفهوم.

لقد آن الأوان لكى تأخذ الحكومة المصرية موقفا جادا من الاقتراحات المقدمة لتعديل قانون الجنسية المصرية، وقد طرحت هذه المقترحات أمام مجلس الشعب فى السنوات الأخيرة. ومنها تعديل المادة الثانية من القانون بالتحديد حتى تمنح الجنسية المصرية لأطفال الأم المصرية تلقائيا أسوة بأبناء الأب المصرى.

وقد قدمت اقتراحات بديلة لحل المشاكل الاجتماعية الماسة التى يواجهها أطفال مصريون قلبا وقالبا ومغتربون فى بلادهم، وأمهات عاجزات عن مساعدة أبنائهن، منها حصول أطفال الأم المصرية الذين لاجنسية لهم على الجنسية المصرية بصرف النظر عن مكان ميلادهم، سواء فى مصر أو فى الخارج بدون أى شرط، أما أطفال الأم المصرية فى جميع الحالات الأخرى، فيكون لهم الحق فى الحصول على الجنسية المصرية بحكم القاضى المصرى لا من الادارة المصرية، وذلك لضمان الحيدة وعدم التعسف فى استخدام السلطة.

إلا أننا بعد مرور هذه السنوات نطالب بالحل القاطع لهذه المشكلة، وذلك بتعديل المادة الثانية واعطاء أبناء الأم المصرية الجنسية المصرية تلقائيا تحقيقا للمساواة بين الرجل والمرأة فى هذا المجال واحتراما للدستور.

قانون جديد للأسرة

١- صدر قانون الاحوال الشخصية رقم ٢٥/١٩٢٠ وعدل بموجب القانون رقم ٢٥/١٩٢٩.

وبعد حوالي ٥٠ عاما كان للمرأة المصرية وللمنظمات النسائية وللأعلام المستنير خلالها دور كبير، صدر القانون رقم ٤٤/١٩٧٩ معدلا للقوانين السابقة، وقد واجه هذا القانون موجة من الاعتراضات العارمة خاصة من رجال الدين وان كان لم يأت بقيود جوهرية على حقوق الرجال سواء فى الطلاق أو تعدد الزوجات كما هو الحال بالنسبة للقانون التونسى على سبيل المثال، وكانت أهم التعديلات التى اتى بها:

أ- التزام المطلق بالمبادرة إلى توثيق اشهار الطلاق فى حضور الزوجة أو باعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها أو فى محل إقامتها الذى يدل عليه الزوج. وعدم سريان الطلاق فى حق الزوجة الا من تاريخ علمها به.

وجاء هذا التعديل لمعالج مشكلة قيام الزوج بتطليق الزوجة غيابيا والاستمرار فى معاشرتها والمشاكل المترتبة على تأخر علمها بالطلاق.

ب- التزام الزوج بالاقرار باسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته ومحال اقامتهن قبل عقد الزواج الجديد والتزام الموثق بإخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه.

وللزوجة الأولى حق الطلاق دون إثبات الضرر اذا طلبت ذلك خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج الجديد. وللزوجة الجديدة نفس الحق اذا أخفى عنها الزوج زواجه بأخرى.

وكل ماكان يهدف اليه هذا النص هو دفع الزوج الذى يرغب فى الزواج بأخرى إلى مواجهة الموقف بشجاعة وتطليق الزوجة الأولى اذا طلبت ذلك لتضررها من وجود «ضرة» أى من الضرر دون الحاجة إلى اثبات هذا الضرر.

كما نص القانون على عقاب الزوج بالحبس لمدة لاتزيد عن ٦ أشهر أو بغرامة ٢٠٠ جنيه فى حالة مخالفة هذا النص وعقاب الموثق بالحبس لمدة لا تجاوز ٦ أشهر وبغرامة ٥٠ جنيها ويجوز عزلة أو وقفه عن العمل لمدة لا تجاوز سنة فى حالة مخالفته لالتزاماته.

جـ - نظم القانون الجديد الحضانة وحدد مدة حضانة النساء بالعاشرة للولد والثانية عشرة للبنت واعطى القاضى حق مد حضانة النساء للخامسة عشرة للولد وحتى الزواج للبنت طبقا لمصلحة الصغار كما نظم قواعد الرؤية بالنسبة لغير الحاضن بما لايسبب ضررا للأبناء.

د- أعطى القانون المطلقة الحاضنة حق الاستقلال بسكن الزوجية طوال مدة حضانتها للصغار الا اذا وفر لها الزوج مسكنا بديلا وبعد انتهاء حضانة الأم يحق للزوج الاستقلال بمسكن الزوجية اذا كان من حقه أصلا الاحتفاظ به.

وقد أخذ القانون فى هذا الموضوع المتعلق بمصلحة اقتصادية بحتة للطرفين جانب الصغار فخصص لهم مسكن الزوجية بمصاحبة الحاضن سواء الرجل أو المرأة.

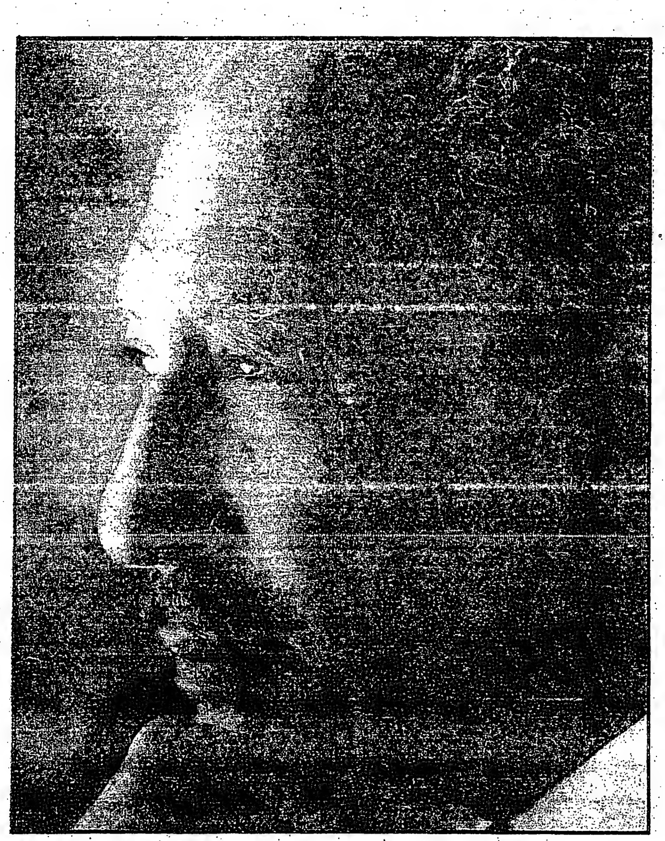
بل أن القانون لم يراع ظروف المرأة غير العاملة وكبيرة السن عند خروجها من منزلها بانتهاء سن حضانة صغارها وانتهاء حقها فى النفقة.

هـ - جاء القانون بمفهوم نفقة المتعة وحدها الادنى نفقة سنتين بالاضافة الى نفقة السنة الأولى من تاريخ علم الزوجة بالطلاق وذلك تعويضا لها فى حالة الطلاق دون رضاها ودون خطأ من جانبها ويحدد القاضى نفقة المتعة بمراعاة ظروف الطلاق وفترة الزوجية ويسر المطلق.

و- نظم القانون اجراءات طلب الزوجة لمنزل الطاعة وقصر الجزاء على إمتناعها على وقف حقها فى النفقة ونظم إجراءات التظلم من ذلك الوقف، كما نظم القانون اجراءات التحكيم للصلح فى حالة طلب التفريق للضرر أو غير ذلك من جانب الزوجة.

٢- وفى مايو ١٩٨٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون ٤٤/١٩٧٩ لسبب شكلى دون التعرض لمضمون القانون وذلك لان الرئيس الراحل أنور السادات أصدره بقرار جمهورى خلال مدة اجازة مجلس الشعب ولم يعرض على مجلس الشعب بعد الانعقاد

أنور السادات: قانون الاحوال الشخصية بقرار جمهورى!



للتصديق طبقا للدستور.

كما أن اصدار القرار الجمهورى بقانون ينبغى أن يقتصر على القوانين ذات الصبغة العاجلة، وكان القانون ١٩٧٩/٤٤ قد صدر قبل أيام من انعقاد مجلس الشعب، ومازالت أسباب عدم عرض القانون على مجلس الشعب غامضة، فهل ارجئ العرض لاسباب سياسية أم عدل الحاكم عن العرض أم سقط القانون سهوا؟

حرب القوانين

وقد كان دور المرأة المصرية فى مواجهة هذا الموقف الخطير والذى تمثل فى قوانين الاحوال الشخصية الصادرة فى عام ١٩٢٠ فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متغيرة مشهودا، فقد نهضت قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بمدة غير قصيرة فى شكل مجموعات عمل ومجموعات تدعو إلى إصدار قانون جديد ومتكامل للاسرة يغطى كافة جوانب العلاقات الزوجية والاسرية ويتفق مع الظروف الاجتماعية الحديثة.

وبعد صدور الحكم ببطلان القانون ١٩٧٩/٤٤ تجمعت هذه الجماعات وقامت بعملية منظمة استخدمت فيها كافة وسائل الاعلام للضغط على السلطة التنفيذية والتشريعية لاعادة اصدار القانون الملغى كحد أدنى.

وقد واجهت هذه المجموعات هجمات شرسة من أعضاء الجماعات الاسلامية خاصة الذين كانوا أعضاء فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت كما واجهت التيار الدينى المتطرف والذى حاول أن ينتهز الفرصة لتقنين الردة الحضارية التى كان يدعو لها استنادا الى تصور مشوه لمبادئ الشريعة الاسلامية.

كما استفادت تجمعات المرأة المصرية من الظروف الدولية فى ذلك الوقت والتى ساعدت على سرعة مبادرة الحكومة بعرض القانون ١٩٨٥/١٠٠ على مجلس الشعب وذلك لتصادف انعقاد مؤتمر المرأة العالمى فى نيروبى بمناسبة انتهاء عقد المرأة العالمى فى ١٩٨٥ واستمرت ضغوط تجمعات المرأة المصرية كما تعاونت السلطة التنفيذية معها إلى أن صدر القانون ١٩٨٥/١٠٠.

٣- وجاء القانون ١٩٨٥/١٠٠ بنصوص شبيهة لتلك التى جاءت فى القانون ١٩٧٩/٤٤ وان كان القانون الجديد قد قدم بعض التنازلات فى مواجهة التيارات الدينية المحافظة دون مبرر معقول وتتمثل أهم هذه التنازلات فى أن القانون ألزم الزوجة المتضررة من قيام زوجها بالزواج من أخرى دون رضاها والتى ترغب فى الحصول على الطلاق أن تثبت الضرر المادى أو المعنوى الذى لحقها والذى يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالها. وكان هذا الضرر مفترضا فى القانون الملغى.

والجدير بالذكر أن القانون ١٩٨٥/١٠٠ قد عدل المادة المتعلقة بضرورة إعلان الزوجة بالطلاق فتطلب أن يكون الاعلان لشخصها أو نائبها وهو أفضل من النص الملغى الذى كان يتيح أيضا الاعلان فى محل اقامتها، ونص القانون على سريانه بأثر رجعى اعتبارا من تاريخ الغاء القانون ١٩٧٩/٤٤ تحقيقا للاستقرار.

٤- واستمرت بعض الجماعات التى تكونت خلال أزمة الغاء قانون الاحوال الشخصية فى العمل من أجل دفع حركة المرأة واثارة قضاياها وذلك بالرغم من ضغط التيار الدينى المتطرف الذى كانت المرأة أولى ضحاياه ، الا أن هذه الجماعات ظلت تعمل فى صمت مثل الجزر المتفرقة دون تنسيق أو تكامل.

فى انتظار قانون جديد

وهذا يدعونا إلى الدعوة الى ضرورة وجود تنظيم تتجمع حوله أو من خلاله كل المجموعات والجمعيات والتنظيمات النسائية للعمل بشكل منسق ومتكامل من خلال استراتيجية قومية موحدة تعمل على خدمة قضايا المرأة وتنمية قدراتها وازالة المعوقات أمام حصولها على حقها فى التعليم والرعاية الصحية والعمل وممارسة حقوقها السياسية. وقد يكون من المفيد أن يتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية وزارة للمرأة كما هو الحال فى فرنسا وتونس أو مجلس أعلى للمرأة كما هو الحال فى بلاد أخرى.

ونأمل أن يكون اصدار قانون جديد للأسرة جزءا من الاستراتيجية القومية للمرأة التى تتبناها حركة المرأة من خلال تجمعاتها النسائية أو ممثلاتها فى الاحزاب والمجالس النيابية، وكذلك من خلال وزارة للمرأة أو المجلس الاعلى للمرأة.

فمع اعترافنا بأن التعديل الأخير يمثل خطوة للأمام الا أن هذه الخطوة يتعين أن تليها خطوات تعالج نواحى القصور فى القانون الحالى وتساعد على التغلب على الصعوبات العملية فى التطبيق، وعلى سبيل المثال فقد أثبتت التجربة العملية أمام المحاكم أن الضرر عامة والضرر النفسى خاصة كأساس لطلب الطلاق أمر يصعب على المرأة اثباته ويؤدى ذلك فى كثير من الاحيان إلى طول الاجراءات وتفاقم الضرر الذى ينعكس على جميع أفراد الأسرة. كما أن إجراءات المطالبة بالنفقة أو بالحضانة وغيرها طبقا لقانون الأحوال الشخصية مازالت معقدة وطويلة وتحتاج الى مراجعة كما قد تتطلب إنشاء قضاء متخصص يتولى إصدار الأحكام بسرعة وكفاءة. ونأمل أن يصدر عقد الزواج الجديد بقرار وزارى كعقد نموذجى جديد فإن شروط عقد الزواج يمكن أن تضع حلولا لكثير من المشاكل التى يواجهها الطرفان عند الطلاق كالنفقة والسكن وغيرها بل أن هذه الشروط قد تكون صماما للأمان يقى الأسرة من التفكك.

وإصدار هذا النموذج الذى يتيح للطرفين اختيارات مختلفة سيكون أداة للتوعية بالشروط المتاحة طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية. (أنظر مشروع عقد الزواج المرفق بالكتيب عن الحقوق القانونية للمرأة المصرية بين النظرية والتطبيق طبعة ١٩٩٢ لمجموعة المهتمات بشئون المرأة المصرية).

وبالاضافة إلى ذلك فإن هناك مسائل عديدة متاحة ومقبولة شرعا لم يتصد لها القانون بالتحديد والتنظيم صراحة مثل الالتزامات فى فترة الخطبة وإمكانية الاتفاق على شروط خاصة فى عقد الزواج مثال شرط عدم الزواج بأخرى وهذا مااشترطه النبى (ص) على على بن ابى طالب فى شأن زواجه بإبنته أو الاتفاق على حق الزوجة فى انهاء عقد الزواج دون اخلال بحق الزوج فى الانهاء وحق الزوجة فى التعليم وهو مايتبع كثيرا فى عقود الزواج فى المملكة العربية السعودية وحقها فى العمل والالتزامات المادية للطرفين فى شأن إنشاء سكن الزوجية والحلول المقترحة فى حالة الطلاق. ومع إعترافنا أن هذه المسائل قد يصعب طرحها قبل الزواج إلا أن تغيير ذلك السلوك أصبح مطلوبا نظرا لخطورة عقد الزواج بالمقارنة بأى عقد آخر للايجار أو المشاركة فى التجارة والتى يتفرغ اطرافه للمفاوضة والاتفاق لمدة طويلة.

المذهب الفقهى والمجتمع

خليل عبد الكريم

نشأ المذهب الحنفى بالعراق.
المنطقة التى كانت تعرف قديما بـ «مابين النهرين» التى شهدت حضارات مختلفة وثقافات «كتابية» متنوعة، وفيها نشأت العقائد التى- على مايؤكد المؤرخون- أول من ذكر: قصص الخلق، وانفصال السماء عن الأرض بعد أن كانتا كتلة واحدة، وآدم وحواء والشيطان والشجرة والحية ، والنار والجنة، **وهابيل وقابيل** وتقديم كل منهما لقربان خاص، والطوفان والسفينة التى ركب فيها زوجان ذكر وانثى من كل نوع من المخلوقات.. الخ.

وسمع أحبار اليهود- أيام السبى البابلى- تلك «الحكايا» فضمنوها «كتابهم المقدس» ومنه تسربت «مسطورة» وراء أخرى إلى «باقى الأديان»!.

لذلك فإن المواطن فى ذلك الإقليم كان متفتح الذهن واسع الأفق لإنه وريث حضارة وثقافة عريقتين ، ومن ثم فهو لا يذعن للرأى الذى يخاطبه ولايسلم للفكرة التى تلقى عليه، بل يعمل عقله ويدرس ويمحص ويناقش ويحاور ويجادل ويقيس الأمور على أشباهها والمسائل على نظائرها والفروع على الأصول.. الخ، ولايدع شيئا من ذلك حتى يطمئن عقله ويرضى، ومن ثم لم تكن مصادفة أن يطلق على مدرسة الإمام الأعظم **أبى حنيفة النعمان** شيخ المذهب «**مدرسة أهل الرأى**»

* * *

على العكس تربى **الإمام مالك** فى «المدينة» التى تقع فى واحة «**يثرب**» التى كانت - من قبل الإسلام - منغلقة على نفسها، حتى طريق القوافل كان بعيدا عنها، ولم تشهد حضارة.

كان مجتمعها بدويا قبليا ثقافته «شفوية» تعتمد على الذاكرة الحافظة التى «تُسجل» مايلقى عليها ثم ترده حرفيا دون تفكر أو تدبر، ومن هنا اشتهر مالك وتلاميذه بـ «**أهل الحديث**» لالتزامهم الصارم بـ «النصوص» ونفورهم من المسائل الفرضية وكثرة المسائل.

جاء «**أسد بن الفرات**» إلى مالك يسأله ويتابع الأسئلة فيرد عليه ساخرا متهكما:

(سلسلة بنت سليسلة : اذا كان كذا وكذا كان كذا وكذا، إن أردت هذا.. فعليك بالعراق)!!.

وبالمناسبة **أسد بن الفرات** هذا هو فاتح صقلية، وكان فقيها أخذ العلم على يد: **مالك وأبى يوسف ومحمد بن الحسن** «صاحبى أبى حنيفة» وغيرهم.

وأسد بن الفرات هو الذى يحمل إسمه المسجد الذى يقع فى شارع التحرير بالدقى الذى يخطب فيه حاليا «المهيج الدينى» الدكتور فى «الفلاحة» - **عمر عبد الكافى** الذى كان يحض مريديه من السذج والبسطاء على مقاطعة إخوتنا الأقباط وعدم السلام عليهم أو تهنئتهم بالعيد، ثم فوجئ الناس برؤيته فى التلفاز والصحف والمجلات يلقى السلام على قداسة البابا شنودة ويهنئه بـ «عيد القيامة» فى قلب الكتدرائية المرقسية (**كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون**) الآية ٣ من سورة الصف، ويؤكد العليمون ببواطن الأمور وخفايا الشئون أنه «المهيج الدينى (=د.عبد الكافى) فعل ذلك خوفا على مشاريعه الواسعة العريضة فى الداخل والخارج وصدق الرسول الأعظم عليه وآله أفضل الصلاة والسلام: (أولئك أول من تسعَّر بهم النار).

* * *

ولإن المذاهب الفقهية كان من المحتم أن تجئ إفرازا طبيعيا للبيئة التى ظهرت فيها والمجتمع الذى ترعرعت داخله، وأنها بطريق اللزوم إنعكاس للأحوال الإقتصادية والثقافية السائدة والمواريث التاريخية فقد تباينت طبيعة المذهبين **الحنفى والمالكى**.

ولقد حاول **مالك** ونفر من تلامذته تجاهل هذه القاعدة الصارمة التى تعتبر من أرسخ نواميس الاجتماع البشرى فأرادوا أن يمدوا نشاط مذهبهم إلى العراق «معقل أهل الرأى» وبذلوا فى ذلك جهودا مريرة، واستعانوا بنفوذ «**أبى أيوب سليمان بن بلال** قاضى بغداد فى خلافة الرشيد العباسى» وأصحاب المقام الرفيع هناك «**آل حماد بن زيد**»، وظلت هذه المساعى تتواصل مدة طويلة ولكن لإنها ضد قانون اجتماعى صارم فقد كان من المحتم ألا يُكتب لها النجاح، وظلت المدرسة تذبل حتى انقطع المذهب المالكى بالكلية وكان آخر من رأتهم بغداد من فقهائه هو «**محمد بن عبد الله أبو الفضل بن عبدوس**» على الرغم من أنها «=المدرسة المالكية بالعراق» تبنت شطرا ملحوظا من منهج أهل الرأى وأهل النظر من الأصوليين لكن بذرة التمسك بـ «النصوص» ظلت متمكنة منها

***

وبعد

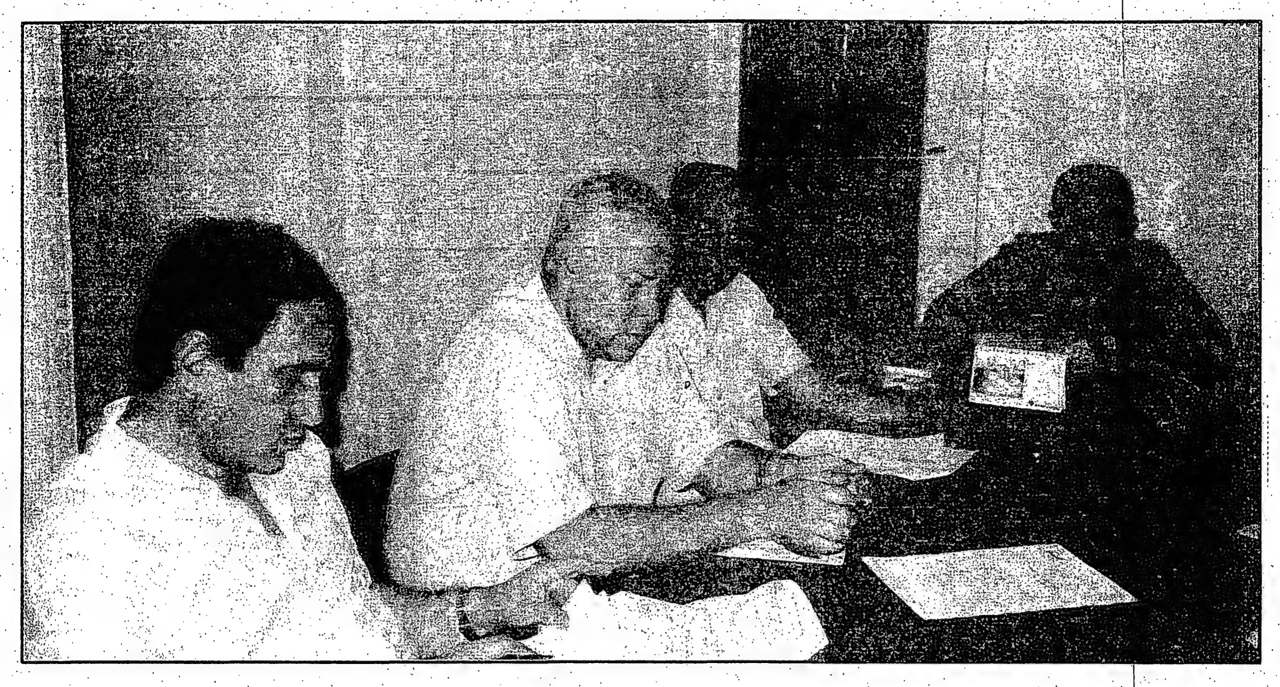
فإن هذا الدرس المستفاد من التاريخ المقارن للمذاهب الفقهية نأمل أن يتمعن فيه «الإسلامويون» الذين يريدون أن يفرضوا علينا ولو بـ «قوة السلاح» أحكاما و قواعد مضى عليها نيف وعشرة قرون وظهرت فى بيئة مغايرة حتى من الناحية المناخية- لبيئتنا، ولمجتمع يختلف عن مجتمعنا من كافة الوجوه، ليس الآن فحسب بل حتى فى ذلك الزمان الذى وردت فيه تلك الأحكام والقواعد.

ندوة



كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟ (٢)

حوار حول الدستور والأحزاب والجبهة والدعم..
والسوق الشرق أوسطية والتضامن العربى..
والاستقلال والتبعية.. وتيار الاسلام السياسى.



ادار الندوة: حسين عبد الرازق

اعدها للنشر: عماد فؤاد

فى العدد الماضي من اليسار اشترك ١٦ من قيادات الوفد والإخوان والشيوعيين والتجمع والعمل والناصريين والمستقلين فى مناقشة المحور الأول من قضية الساعة.. « كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة؟! ».. والذى دار حول تشخيص الأزمة وأسبابها ومسئولية الحكم عنها.

وعبر جميع المشاركين عن وجهات نظرهم.ورغم ماظهر من تباينات فى الطرح والتحليل والتفسير، إلا أن الجميع تقريبا تكلم عن أزمة شاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.وأزمة هوية. .وإن كان البعض قد ركز على جانب أكثر من الجوانب الأخرى.واتفق الجميع- أو الغالبية- على مسئولية الحكم عن هذه الأزمة.

وكانت هناك أيضا تساؤلات واضحة عن مسئولية الجماهير ودورها، ومسئولية طلائعها ،والأحزاب والقوى السياسية، والمعارضة بشكل عام.

وطرح خلال النقاش علاقة ما يجرى فى مصر بما يجرى فى العالم الخارجى من تطورات، مثل أزمة النظام الاشتراكى وأزمة العالم الثالث وأزمة النظام الرأسمالى، وأيضا علاقته بما جرى ويجرى في المنطقة العربية، وعلاقته بالجديد الذى يولد الآن.

وفى هذا الجزء الثانى والأخير من الندوة، يحاول المشاركون تناول المحور الثانى والثالث من ورقة العمل ويشمل:

* كيفية الخروج من الأزمة
- هل هناك إمكانية لخروج مصر من أزمتها الراهنة؟
- ماهو برنامج العمل الكفيل بتجاوز الوضع الراهن فى مصر، وماهى القوى التى يمكن أن تشارك فيه؟.
- هل هناك ضرورة لأن يتم ذلك فى إطار جبهوى أو فى إطار تحالف إجتماعى سياسى محدد ؟ أم أن مسئولية ذلك يمكن أن تنهض بها قوة إجتماعية وسياسية منفردة؟ وماهى؟.

* الشروط الواجب توافرها للخروج من الأزمة
- هل هناك إجراءات معينة يتعين اتخاذها منذ البداية لضمان المواجهة الفعالة للأزمة.. مثل التعديلات التشريعية- إطار الممارسة السياسية- الإجراءات الاقتصادية العاجلة للتخفيف عن المواطنين
- ماهى مسئولية الحكم فى ذلك.

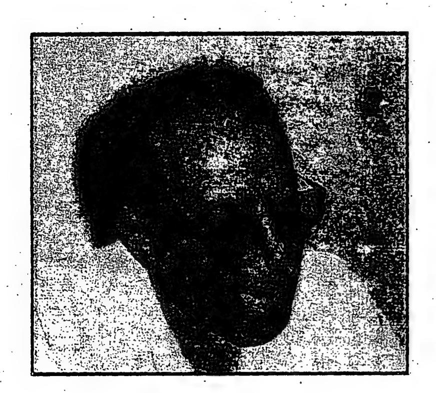
وقد شارك فى هذه الجلسة كل من
- ابراهيم بدراوى- محام- عضو مجلس مستشارى اليسار (عن الشيوعيين).
- ابراهيم دسوقى أباظة- استاذ جامعى - نائب رئيس حزب الوفد.
- احمد شرف - باحث- (عن الشيوعيين).
- احمد نبيل الهلالى- محام- (عن الشيوعيين).
- اسامه الغزالى حرب- كاتب وصحفى- مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- سكرتير جمعية النداء الجديد (عن الليبراليين).

- حسين عبد الرازق- رئيس تحرير اليسار- أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع.
- رمزى زكى- استاذ بمعهد التخطيط.
- صلاح عيسى- كاتب وصحفى ومؤرخ- عضو مجلس مستشارى اليسار.
- عبد العظيم أنيس- كاتب واستاذ جامعى- عضو مجلس مستشارى اليسار.
- عبد الغافر شكر- كاتب- عضو مجلس مستشارى اليسار- أمين اللجنة الثقافية بحزب التجمع.
- محمد محمود الإمام- أستاذ جامعي- عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى.

وقد اعتذر عن المشاركة فى هذا الجزء خمسة من المشاركين فى الجلسة الأولي أما للسفر أو المرض وهم..« حلمى مراد - فريدة النقاش- مأمون الهضيبى- محمد حبيب- يوسف كمال». وشكل غيابهم نقصا نأمل تداركه عن طريق دعوتهم للتعليق حول ماقيل فى هذا الجزء.

وقد أدار الندوة « حسين عبد الرازق) وكان أول المتحدثين الزميل عبد الغفار شكر.

وبنشر هذا الجزء الثانى والأخير، نكون قد نشرنا النص كاملا و«نأمل أن يتواصل الحوار حول هذه الندوة بجزئيها من خلال مايصلنا من آراء بالاتفاق أو الاختلاف مع هذا الرأى أو ذاك تعميقا للفهم المشترك حول هذه القضية الهامة.



عبد الغفار شكر
الخروج من الأزمة ممكن.. والمشكلة غياب القيادة القادرة على تعبئة قوى التغيير

إصلاح ديمقراطى...يفتقد القيادة البديلة

عبد الغفار شكر

فى اعتقادى أنه توجد إمكانية للخروج من الأزمة الراهنة فى مصر، لكنها إمكانية صعبة. وتوجد هذه الإمكانية نظرا لوجود عناصر أساسية تمثل مقومات عملية الخروج.

أولا: هناك قوى اجتماعية معضررة من الأزمة وتشكل أغلبية شعبية لم تعد قادرة على تحمل الأوضاع الناجمة عن الأزمة.

(عمال- فلاحون- فئات وسطى- رأسمالية مصرية منتجة- المرأة- الشباب- الخ).

ثانيا هناك سياسات بديلة لسياسات الحكم تطرحها قوى سياسية نشطة تعبر عن مصالح هذه الأغلبية الشعبية.

ثالثا: هناك حركة جماهيرية من خلال تنظيمات نقابية أو ديمقراطية عامة ترفض هذه السياسات وتتحرك فى مواجهة أوضاع ناجمة عنها دفاعا عن مصالح قوى إجتماعية معينة.

لكن المشكلة أن هذ المقومات تنقصها القيادة القادرة على تعبئة هذه القوى وطرح هذه السياسات وكسب تأييد جماهيرى واسع حولها. ومن هنا تبرز صعوبة عملية مواجهة الأزمة.

وسأحاول الإجابة عن السؤال الأخير فى ورقة العمل، حول الشرط الأساسى الواجب توافره لكي يصبح الخروج من الأزمة ممكنا.. وهو أن تعيد **أحزاب المعارضة النظر فى أوضاعها الداخلية وفى علاقتها ببعضها البعض.**

فأوضاع أحزاب المعارضة- التى تطرح السياسات البديلة- لاتمكنها الآن من الاستحواذ على تأييد شعبى واسع، وبالتالى فهى مطالبة بأن تتحول فى بنائها الداخلى إلى مؤسسات جماهيرية حقيقية، وهى مطالبة بإعادة النظر فى أولوياتها وأساليب عملها، وأن يكون هناك توجه جاد فيما بينها وبين بعضها البعض لكى يكون هناك عمل مشترك منتظم ومستمر وليس مجرد عمل موسمى.

بدون هذا الشرط يصبح الخروج من الأزمة عملية مؤجلة إلى أن ينضج البديل من خارج أحزاب المعارضة القائمة حاليا فى مصر.

والسؤال هنا هل توجد ملامح معينة لبرنامج يمكن أن يكون موضع إتفاق عناصر واسعة؟

اعتقد إن هذا البرنامج- حتى من خلال مناقشات الندوة فى المرة السابقة- بملامحه الأساسية يمكن أن يكون موجودا وأن يكون قابلا لتأييد واسع النطاق حوله، إذا استطعنا أن نلتقط الحلقة الرئيسية التى تفتح الباب أمام إمكانية تجاوز الأزمة وليس أمام الحل النهائى لها، فالموقف العملى هو فتح باب التغيير لتضع مصر فى إطار مرحلة جديدة يمكن أن تنتقل خلالها عبر سلسلة من النضالات والأعمال السياسية المشتركة إلى آفاق أرحب بكثير.

أشار كل المتحدثين فى الندوة السابقة إلى أثر العامل السلبى لغياب الديمقراطية.وأنا أعتقد أن هذه هى الحلقة الرئيسية للبرنامج الذي يمكن أن نسعى من خلاله لتجاوز الأزمة.

بمعنى أن الحلقة الرئيسية هى ضمان التطور السلمى الديمقراطى للمجتمع المصرى. إذا فتحنا الباب أمام هذا التطور فسننجز معه قضايا كثيرة أخرى. وبالتالى فتركيزى فيما يتعلق ببرنامج المواجهة ليس على السياسات بعيدة المدى، وليس على برنامج متكامل يتضمن أهدافا نهائية.

على سبيل المثال فأنا من الذين يؤمنون بأن خروج مصر بشكل كامل من الأزمة الراهنة لايتحقق إلا فى إطار نظام اقتصادى اجتماعى مختلف عن النظام الرأسمالى.نظام يجمع بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والديمقراطية السياسية وهو النظام الاشتراكى.- نظام يوظف إنجازات العلم فى تحقيق إدارة رشيدة للإقتصاد الوطنى بما يمنع إهدار الموارد البشرية والإمكانيات المادية من خلال فوضى الإنتاج كما حدث فى مصر خلال العشرين عاما الماضية، ويمنع تحقيق توازن اقتصادى على حساب بؤس الملايين من خلال سياسة إنكماشية كما حدث فى السنوات الثلاث الأخيرة تطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التابعة من فكر رأسمالى.وبالرغم من إيمانى بأن الخروج النهائى من الأزمة بشكل كامل لن يتحقق إلا عبر هذا الطريق، لكنى أرى أننا يجب أن نبدأ ببرنامج وطنى مرحلى.وأن يدور هذا البرنامج حول مهمة رئيسية هى إقامة جمهورية ديمقراطية، بالمعنى الواسع للديمقراطية الذى يتضمن بعدا إقتصاديا واجتماعيا واضحا ولايقتصر فقط على الحريات السياسية.

والمهمة الأساسية لهذه الجمهورية الديمقراطية هى ضمان تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية من خلال انتخابات عامة نزيهة . وهذا يتطلب إصلاحاً دستورياً ديمقراطيا يقوم على الأسس التالية:

أولاً- ضمان الحقوق الإجتماعية للمواطنين كالمساواة بين المصريين فى كافة الحقوق، دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو الجنس، وكفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن التى لايستطيع بدونها أن يمارس الإنسان حياته كمواطن صالح فى المجتمع.

ثانيا- إنهاء تركيز السلطة فى شخص رئيس الجمهورية وإعادة توزيع السلطة بحيث يكون من حق المجلس النيابى سحب الثقة من الوزارة مجتمعة أو من بعض أعضائها، وحق قبول أو رفض أو تعديل الميزانية العامة للدولة، مع تمتع السلطة القضائية بالإستقلال الكامل وإلغاء كافة أشكال القضاء الإستثنائى والقوانين الإستثنائية.

ثالثا- إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم.

رابعا- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات الأهلية وممارستها لنشاطها بحرية، وحق إصدار الصحف وحرية تدفق المعلومات من وجهات نظر متعددة.

خامسا- إقرار حق الإضراب السلمى وحرية التنظيم والاجتماع والتظاهر

سادسا- إصلاح نظام الإنتخابات بتوفير ضمانات نزاهتها وإشراف القضاء على كافة مراحلها حتى إعلان النتيجة النهائية.

سابعا- أن يكون إنتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من بين أكثر من مرشح عن طريق الانتخاب المباشر.

ثامنا- دعم اللامركزية من خلال نظام حكم شعبى محلى يضمن للمواطنين إدارة أجهزة الخدمات والمرافق المحلية وتحديد أولوياتها وفق إحتياجاتهم الفعلية.

فى هذه الديمقراطية الجمهورية التى تقوم من خلال هذا البرنامج الإصلاحى الدستورى والديمقراطى لاتقتصر وظائف الدولة على وظائفها التقليدية كما يراها الفكر الليبرالى بل عليها أن تقوم بمهام أساسية فى ثلاثة مجالات

١- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.

٢- دعم محدودى الدخل وخاصة العاملين بأجر وصغار الفلاحين والحرفيين.

٣- التنمية البشرية وماتتطلبه من إتاحة التعليم المجانى لكافة المواطنين وتوفير الرعاية الصحية والعلاج والسكن بتكلفة مناسبة باعتبار أن هذه الخدمات الأساسية شرط لا غنى عنه لرعاية البشر الذين هم أعلى رأسمال والعنصر الحاسم فى التنمية.

ومن الواضح أن النظام الاقتصادى لهذه الجمهورية الديمقراطية سيكون فى هذه المرحلة التى تتحدث عنها إقتصادياً رأسمالياً ويكفى فى هذه المرحلة أن نركز على عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كجزء من هذا البرنامج .

أولا: تقليص الاعتماد على الخارج وزيادة الاعتماد على النفس باعتباره المدخل الحقيقى لمواجهة التبعية وتحقيق الإستقلال الاقتصادى- ويتطلب هذا- إستبدال سياسة الإصلاح الاقتصادى بسياسة بديلة تقوم على الحد من الاستيراد، وزيادة الطاقة الإنتاجية المصرية فى الزراعة والصناعة والتوسع فى الصناعات الصغيرة،وإعادة النظر فى التركيب المحصولى لزيادة المساحة المخصصة لزراعة القمح والحبوب الغذائية، ودعم التعاون الاقتصادى العربى لاستكمال إمكانية الحد من الاعتماد على الخارج.

ولنجاح هذه السياسة الإقتصادية يتطلب:

١- السيطرة على التجارة الخارجية.

٢- إصلاح القطاع العام ورفع إنتاجيته من خلال إدارته وفق أسس اقتصادية سليمة بدلا من تصفيته أو بيعه

٣- تشجيع القطاع الخاص الوطنى على توجيه طاقاته نحو الصناعة، والزراعة وذلك عن طريق الحوافز المالية والإدارية وتوفير مستلزمات الإنتاج وتيسير عملية التصدير.

وهناك بالطبع جوانب اجتماعية وثقافية لهذا البرنامج الديمقراطى.

وأعتقد أن هذا البرنامج البديل يحقق ميزتين أساسيتين:

الأولى: أنه سيكون موضع قبول من أوسع دائرة ممكنة

الثانية، أنه سيفتح الباب أمام إستفادة كل القوى المشاركة فيه. لأنه سيحقق لها وضعا أفضل. فاليسار سيكسب من هذا البرنامج، وأيضا الرأسمالية المنتجة تكسب من هذا البرنامج ، والفئات الوسطى ستكسب. .كل القوى السياسية غير المرتبطة بالوضع الشمولى ستكسب من هذا البرنامج. لكن مدى المكسب سيتفاوت من قوة لقوة حسب حجم الإنجاز المتحقق فعليا وحسب قدرة هذه القوى والطبقات على التحول إلى قوى جماهيرية حقيقية.

فمثلا. .إقرار حق الإضراب والتظاهر السلمى والإجتماع يمكن أن يفتح الباب أمام الطبقة العاملة والتنظيمات النقابية تكسب قدرة أكبر على التأثير فى المجتمع. ووجود نظام ديمقراطى حقيقى وتداول السلطة يمكن أن يفتح الباب أمام القوى الرأسمالية الليبرالية أن تكسب وقد تنجح فى أن تبنى

حلفا أو تحالفا اجتماعيا أوسع من نطاقها.

ماذا إذن عن القوى التى يمكن أن تشارك فى تنفيذ هذا البرنامج؟

من وجهة نظرى يتسع هذا البرنامج لكل القوى السياسية والإجتماعية فى مصر ماعدا قوتين..

*** القطاعات التى ترتبط مصالحها بالرأسمالية الأجنبية.**

*** القوى التى تحمل السلاح لفرض التغيير بالقوة.**

هاتان هما القوتان الوحيدتان اللتان سيكون البرنامج ضد مصالحهما ورغباتهما.

ولأن الأزمة شاملة وعميقة فإنه لايمكن لقوة إجتماعية أو سياسية منفردة فى مصر أن تنهض بعبء مواجهتهما من خلال هذا البرنامج، بل لابد من عمل جبهوى مشترك يضم أوسع قوى تقبل البرنامج وتعمل فى إطاره وتتعهد أن تواصل العمل فى هذا الإطار ومايرسيه من مبادىء أساسية.

لكن الوضع السياسى والطبقى فى مصر الآن غير ناضج لقيام تحالف اجتماعى سياسى واضح الملامح لأن القوى السياسية لم تنضج وتتبلور بالقدر الذى يمكنها من التعبير عن مصالح الطبقات التى تزعم التعبير عنها، وبالتالى فإن هذه المرحلة ذاتها هى التى يمكن أن تنضج الوضع مستقبلا لقيام تحالف اجتماعى سياسى فى إطار الطبقات الكادحة أو فى إطار الرأسمالية. وأقصى ما يستطيع الوضع السياسى الراهن أن يقدمه هو نوع **من الأعمال الجبهوية المشتركة بل ويعتبر هذا وضعا متقدما بالنسبة لقدرة أحزاب المعارضة الحالية**،ورأيى أنها عاجزة حتى الآن عن الدخول فى إطار عمل جبهوى مشترك مستمر فى إطار برنامج محدد. لأن تجربتها حتى الآن- وهذا أقصى ما تستطيعه- تتمثل فى القيام بتشكيلات جبهوية حول مهام مؤقتة سرعان ماتتوقف عنها.

بالنسبة للشروط فالشرط الأساسى- من وجهة نظرى- هو أن تعيد أحزاب المعرضة النظر فى أوضاعها الداخلية وفى علاقتها ببعضها البعض وأن تكون جادة فعلا فى ممارسة العمل الجماعى. ويخيل لى أن قيادات أحزاب المعارضة الحالية جميعهم يخشون المواجهة الفعالة. وبالتالى فإن هذه القيادات تتهرب من إمكانية تكوين نوع من العمل الجبهوى المستقر والمنتظم فيما بينها أو هى غير معنية بهذا الموضوع بدليل أن الفرصة قد سنحت أكثر من مرة لقيام عمل جبهوى حقيقى يمكن أن يوصل لنتائج ملموسة ولم يستكمل هذا العمل الجبهوى.



د. رمزى زكى

نعم هناك امكانية للخروج من مأزق الالتزام الدولى الذى يكبل حرية القرار الاقتصادى والاجتماعى المصرى...



كارثة ديون خارجية...من طراز جديد

د.رمزى زكى

أعتقد أن الطرح الذى قدمه الأستاذ عبد الغفار شكر يجعل بداية هذه الندوة بداية جيدة،،فالطرح يتضمن نوعا من الشمولية والعمق والفهم لطبيعة المرحلة وتناقضاتها وصعوبات الخروج منها.

إضافة إلي هذا الطرح فمن المفيد نقل المناقشة إلى مستوى آخر قبل أن نتعرض تفصيلا لوجهة نظر كل زميل فيما يتعلق بإمكانية الخروج من الأزمة وكيفية السبيل إلى ذلك.مطلوب توضيح الخطورة التي ينطوى عليها .إستمرار الوضع القائم، وهو وضع- كما إتفقنا- بالغ الحرج ومأزوم وينطوى على أزمة مجتمعية مركبة ذات أبعاد عديدة، ومظاهر سلبية مختلفة.

ولو تركنا الأمور لكى تتطور طبقا للوضع الحالى فهناك أخطار عديدة ستواجه مصر فى المستقبل.

وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة سوف أحدد ثمانية من هذه الأخطار.

أولا- خطورة تزايد إعتمادنا على العالم الخارجى وما ينجم عن ذلك من تفاقم فى التبعية.، فلو استمرت السياسة الاقتصادية الحالية فهناك خطر إستمرار إنتقال صناعة القرار المصرى من مستواه المحلى إلى المستوى الخارجى وأعنى تحديدا مستوى المنظمات الدولية ومانحى القروض والمستثمرين.

ثانيا- إستمرار حالة الركود الإقتصادى وكبح قوى النمو الاقتصادى المصرى من أجل تعبئة المزيد من الموارد الضرورية لدفع أعباء الديون والوفاء بخدمة تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر حاليا والتى يمكن أن تستثمر مستقبلا.

ثالثا- أستمرار حالة البطالة وتفاقمها مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات وأزمات إجتماعية.

رابعا- إستمرار خفض مستوى معيشة القاعدة العريضة من المصريين (العمال- الطبقة المتوسطة- الفلاحين صغار الملاك ..الخ).

خامسا ترقع ظهور أزمة مديونية خارجية جديدة من طراز جديد مع تحرير التجارة الخارجية وبالذات تجارة الإستيراد وأتوقف قليلا هنا لتوضيح هذه الظاهرة التى لم تأخذ حقها فى التفكير والطرح من قبل فمع عملية تحرير التجارة الخارجية وتقليص قائمة السلع المحظور استيرادها وتخفيض الجمارك هناك احتمال حدوث إنفجار فى الطلب على الواردات وبالذات الواردات الكمالية وشبه الكمالية فى وقت لم يتم فيه

قطاع الصادرات على نحو يوفر موارد تكفى لتمويل التوسع فى الواردات.

من هنا فالعجز فى الميزان التجارى سوف يتفاقم من خلال تجارة استيراد القطاع الخاص، وهو مايستلزم تمويله بقروض خارجية.باختصار المتوقع، مع تقليص دور الدولة وزيادة نشاط القطاع الخاص وبالذات في مجال الإستيراد ، أن يتحول نمط مديونية مصر فى المستقبل على غرار مديونية دول أمريكا اللاتينية مع تبعاته الخطيرة كما تعكسه خبرة دول أمريكا اللاتينية.

سادسا ثمة مخاطر جمة ستنشأ عن الدعوة الحالية لبيع القطاع العام للأجانب. منها تزايد نصيب الآجانب في دخلنا المحلى وأن تتحول قطاعات كبيرة من العمالة المصرية للعمل كاجراء لدى الآجانب، والضغط على موارد البلاد من النقد الأجنبى لتمويل تحويلات خدمة لهذه الأموال الأجنبية المستثمرة، مما سيؤدى لاستنزاف احتياطات مصر التى كونها فى العامين الماضيين والضغط على سعر الصرف، أى تدهور قيمة الجنيه المصرى إزاء العملات الأخرى.

ويضاف إلى هذا تصاعد مصالح الآجانب داخل مصر واحتمالات عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على الحكم.

سابعا أن المضى قدما فى تنفيذ السياسات الحالية سيصطدم حتما مع الحدود الدنيا من الديمقراطية المتاحة حاليا نظرا لاحتمال تصاعد موجة الرفض الإجتماعي والوطنى لتلك السياسات والحاجة إلى قمع هذه الاحتجاجات أو هذه الموجة من الرفض.

وأخيرا - وليس آخراً- سينتهى بنا الحال إلى الإندماج فيما يسمى بمشروع السوق الشرق أوسطية مع مايعنيه هذا من خطر ليس فقط على مصر فحسب وإنما على كافة الأقطار العربية التى ستدخل هذه السوق.

أنتقل الآن إلى قضية أخرى من المهم أيضا التعرض لها وهى القول بأن ما تشهده مصر من أزمات ومشاكل بالذات فى مجال الغلاء، وفى مجال تزايد البطالة وفي مجال الركود...الخ. هو ثمن لابد وأن ندفعه لكى نخرج من عنق الزجاجة، على أساس أنه لايوجد إصلاح بلا ثمن، وأنه لا توجد جراحة بلا ألم، وأننا إذا تحملنا هذه الآلام وهذا الثمن فإن الغد سيكون ورديا على أساس أن السياسة الإنكماشية الحالية سوف تتحول إلى سياسة توسعية فى المستقبل وبالتالى تخرج مصر من أزمتها.

هذه المقولات لا بد أن تكون محل شك في ضوء خبرة الدول التى سبقتنا فى هذا المجال، وأعني تحديدا خبرة دول أمريكا اللاتينية التى لها خبرة عريضة مع برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي للصندوق والبنك الدوليين منذ بداية السبعينات.

ولو أخذنا تحديداً حالة «شيلى» سنجد أن خبرتها مع هذه البرامج تبدأ عقب قيام الثورة المضادة ضد سلفادور الليندى مرورا بحكم «بينوشيه» وحتى هذا الوقت،فتجربة شيلى فى مجال البطالة وفي مجال تقليل الميل للإستدانة ، وفى مجال النمو...الخ تقول أن الصورة لم تتحسن إن لم تكن قد ساءت في كثير من جوانبها. وشيلى والأرجنتين وغيرهما من الدول التى طبقت نفس ما نطبقه حاليا.

وأعتقد أن الصورة - من حيث مآلها فى المستقبل وطبعاً هذا الوضع المأزوم -هى صورة غير مشرقة.

وهنا يطرح سؤال هام.. هل من الممكن الخروج من مأزق الإلتزام الدولى الذى يكبل مصر الآن فيما يتعلق بما وقعته الحكومة من إتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى؟.

نحن نعلم أن الفخ الذى قادنا للوقوع فى روشتة الصندوق والبنك هو موضوع الديون الخارجية شئنا أم أبينا.

فى التحليل النهائى نحن قد وصلنا لأزمة ديون ذات وضع حرج انتهت بنا إلى تطبيق ما يفرضه الدائنون.

وحينما ننظر إلى إنجازات السياسات التى تمت نجد أن أحد هذه الإنجازات هى الإحتياطيات النقدية الضخمة التى تكونت لمصر والتى وصلت إلى ١٥ مليار دولار حسبما تشير الصحف. لقد تم توقيع هذه الـ١٥مليار دولار فى ظل إنكماش وفى ظل بطالة وفى ظل تردى مستوى المعيشة وفى ظل غلاء وفى ظل توقف عملية النمو تقريبا. والعائد الذى يمكن أن تحصل عليه مصر من هذه الأموال ضئيل جدا إذا إستثمرتها فى الخارج فى أذونات لمدة لاتزيد عن شهر .فسعر الفائدة المتحققة منها ضئيل جدا،ولونظرنا إلى الفرصة البديلة والتى كانت متاحة لنا مثل استخدام هذه الأموال فى زيادة السلع الوسيطة أو زيادة السلع الإنتاجية مما يؤدى لزيادة الإنتاج ومعدلات النمو، لأدركنا إن التكلفة التى تحملتها مصر فى ظروف الإنكماش لتكوين هذا الرقم كبيرة جدا.

ومع ذلك فمن الممكن أن تكون هذه الـ١٥مليار دولار بداية المخرج، بأن نسارع بدفع جانب من ديوننا من هذه الاحتياطات .وأنا لاأقول أن نستنزف كل هذه الإحتياطات فى تسديد الديون فتكوين احتياطى لمصر هام جدا وضرورى وقواعد النظرية وقواعد الخبرة تقول أن المستويات الآمنة للإحتياطيات فى حدود ٢٥٪ أو ٣٠٪ من الواردات أو فى حدود من ثلاثة إلى أربعة شهور.اليوم هذه النسبة فى مصر أكثر من ١٠٠٪ وعدد الشهور يزيد عن سنة، وهذا فى تصورى نوع من أنواع العبث فى السياسة الإقتصادية أن نكون احتياطى بهذا الرقم الكبير.

ويمكن أن نحول هذا الاحتياطى الكبير كقوة لنا إذا استخدمناه فى ظل توجه بديل لنخرج من عنق الزجاجة خصوصا وأن حكومة مصر تراهن فى هذه السياسات على ماسوف يخفضه الدائنون لنا من شرائح فى الديون ١٥٪ فى المرحلة الأولى ثم ١٥٪ فى المرحلة الثانية ثم ٢٠ ٪ فى المرحلة الأخيرة.

أعود إلى البرنامج الذى طرحه الأستاذ عبد الغفار شكر وهو أن يكون هناك برنامج محلي أي برنامج قصير الأجل.وقد شرح النقاط الأساسية الخاصة به وهى نقاط فى توجهها العام طيبة وجيدة، لكن بودى أن أثرى هذا الإقتراح بأن أقول أننا **محتاجون قبل أن نضع معالم هذا البرنامج المرحلى أن نضع أهدافا كبرى للأجل الطويل لمصر.** على أن تنقسم هذه الأهداف الكبرى فيما بعد إلى مراحل تحققها.

فنقطة البداية هى وضع هذه الأهداف الكبرى التى يمكن أن يعبأ المجتمع المصرى كله من أجل تحقيقها على النحو الذى يجنبنا المخاطر الذى ذكرتها، وينقل مصر مستقبلا إلى أوضاع أفضل، **هذه الأهداف الكبرى يجب أن تصاغ فى ضوء الظروف المحلية التى تمر بها مصر ومايحيط بها من متغيرات إقليمية ودولية عاصفة، ويجب عند صياغتها أن تلقى قبولا شعبيا واسعا ولذا يجب أن تجسد هذه الأهداف المصالح الكبرى التى تجمع بين أكبر عدد ممكن من مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية للشعب المصرى حتي يكون لها مصلحة مباشرة ومن ثم حماس حقيقى لتحقيقها،** ومن هنا أهمية العمل الجبهوى لمختلف القوى الديمقراطية للإتفاق على هذه الأهداف والإلتفاف حولها والسعى لتحقيقها .

ويبدو لي- دون الدخول في تفاصيل- أن هذه الأهداف الكبرى يمكن صياغتها على النحو التالي أن تسعى مصر إلى تحقيق تنميتها المستقلة الديمقراطية التي تقوم على تنمية قطاعات الإنتاج وتنويعها على نحو يجعلنا عبر الزمن قادرين على النمو ذاتيا في إطار من تعددية قطاعات الإنتاج الموجودة حاليا(قطاع خاص- قطاع عام- قطاع أجنبي - قطاع تعاوني- قطاع حرفي صغير..الخ) وذلك من أجل أن يرتفع مستوى معيشة الشعب المصري ودون أن يستأثر بثمار هذه التنمية فئة أو طبقة معينة مما يعني أن يكون إطار العدالة الإجتماعية أساسيا في صياغة هذه الأهداف الاستراتيجية.

بهذا الشكل اعتقد أنه تتضح أمامنا مجموعة من الأهداف التي لا أعتقد أنها يمكن أن تكون محل خلاف بين القوى الديمقراطية والوطنية في مصر مثل.

١-لاخلاف على تحقيق التقدم الاقتصادي بتنويع القاعدة المادية للإنتاج

٢- لاخلاف علي تحقيق الإستقلال الاقتصادي بمعنى نفي التبعية للخارج.

٣- لاخلاف على ضرورة الاعتماد على الذات من خلال حشد الموارد وتنميتها باستمرار.

٤- لاخلاف على ضرورة الحرص على عطاء كل قطاعات الإنتاج.

ولا أعتقد أن هناك من يزعم أن قطاعا ما في مصر قادر على أن يقود وحده مسيرة الأهداف الكبرى التي حددناها.

٥- لاخلاف على اعتبارات الديمقراطية واعتبارات العدالة الاجتماعية.

هذه الأهداف التي أسميها بالأهداف الكبرى للتحرك في المستقبل.

تتكامل فيما بينها ولاتتنافس، بمعنى أن التقدم الاقتصادي لايمكن أن يتم إلا في إطار مضمون من الاستقلال الاقتصادي وإلا كان التقدم تابعا وهشا كما أن التقدم المستقل لايمكن أن يتحقق بقوى خارجية وهذا ما يثبته واقع الخبرة النظرية والتاريخية.

ناهيك عن أن الموارد الخارجية التي تأتي إلى البلد تسعى في المقام الأول إلى تحقيق الأرباح وتحويلها إلى الخارج وليس إلى تنمية وتطوير الموارد المحلية. كما أن التقدم المستقل المعتمد على الذات.. لايمكن أن يتحقق إلا في إطار تعددي ديمقراطي يسمح بالفرصة لكل القطاعات والتشكيلات الاجتماعية بالنمو وتحقيق مصالحها.

وكل ذلك رهن بأن يتحمس الناس لهذه الأهداف.

وهذا لن يحدث إلا إذا شعر الناس بأن تحقيقها سوف يعود عليهم بالنفع والخير وتلك في الحقيقة جوهر قضية العدالة الإجتماعية.

وأعتقد أن هذه الأهداف الكبرى تشكل تآلفا مصريا لمختلف القوى الوطنية والديمقراطية.ولا أظن أن أحدا أيا كان موقعه الفكري وإنتماؤه الإجتماعي

- مع استبعاد فئة (الكومبرادور) والتي سماها الأستاذ عبد الغفار شكر فئة من ترتبط مصالحهم برأس المال الأجنبي أساسا- يمكن أن يختلف عليها ولو افترضنا أن مصر أمكنها أن تحقق هذه الأهداف ،فإنها سوف تستعيد وضعها الرائد والمركزي داخل الدائرة العربية والإسلامية وداخل دائرة العالم الثالث.

يبقى سؤال أخير.

كيف يمكن أن تتحقق هذه الأهداف من مجرد أماني إلى واقع فعلي؟.

ثمة شروط أساسية سأكتفي بذكر بعضها دون الدخول في التفاصيل

١- أن تتمكن مصر من استعادة حرية قرارها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يتطلب إعادة النظر في التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على كثير من القضايا التي كبلت حرية الحركة لمصر داخليا.

٢- المحافظة على الموارد القائمة وتنميتها وهنا أشير على وجه الخصوص إلى وقف المهزلة التي تحدث الآن بشأن بيع القطاع العام، ودعم القطاع الخاص المنتج وحمايته من احتمالات الإفلاس أمام جحافل المنافسة المنتظرة وأمام طمع المستثمرين الأجانب.

٣- دعم الديمقراطية.

٤- وقف التردي المستمر الذي يحدث الآن في مستوى معيشة العمال وفقراء الفلاحين والمهمشين والطبقة المتوسطة. وهو ما يتطلب العمل على تحسين توزيع الدخل القومي لصالح هذه الطبقات والفئات.

لا لقوى التبعية.. وقوى الإرهاب المتستر بالدين

ابراهيم البدراوي

قبل الدخول في موضوع كيفية الخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة من المفيد أن نتطرق إلى عدد من المسائل المرتبطة والمؤثرة بعمق على القضية المطروحة، خاصة وأننا نسير بسرعة للإندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع التبعية- الكاملة والمباشرة- وليس مجرد موقع التبعية الهيكلية التي كانت تضمن قدرا من الإستقلالية النسبية.

القضية الأولى وتؤثر بشكل كبير في الأزمة وهي ما يحدث في العالم على أبواب القرن الواحد والعشرين،فالعالم يشهد تقدما هائلا للثورة العلمية التكنيكية بآثارها المذهلة، ويتحقق أيضا نمو غير مسبوق في تركز ،وإعادة إنتاج التركز للإحتكارات العملاقة متعدية القوميات خاصة في مجالات الإنتاج والمجالات المصرفية والمالية، ويشهد أخيرا قيام التكتلات الإقتصادية على مستوى البلدان الرأسمالية المتطورة.

وعلى أساس هذه التطورات تجرى عملية إعادة تقسيم جديدة للعمل على المستوى الدولي تضمن لرأس المال الاحتكاري الدولي السيطرة على مفاتيح الإقتصاد العالمي المتمثلة في الآتي:-

- ثمار الثورة العلمية التكنيكية وأهمها منجزات علم الهندسة الوراثية التي لن يكون موضوعها هو النبات

والحيوان فحسب وإنما البشر أيضا، بكل مايحمله ذلك من مخاطر أى أننا يمكن أن نتحول إلى فئران تجارب فى بلدان العالم الثالث. إلى جانب التكنولوجيا العالية فى مجالات الحاسبات الإلكترونية العملاقة وفى مجالات تكنولوجيا الإتصالات ووسائطها. كما تمتد ثمار الثورة العلمية التكنيكية إلى تكنولوجيا الطاقة والوصول إلى مصادر طاقة متجددة لاتنفد بواسطة مايطلق عليه(الأندماج النووى) وتأثير ذلك على المنطقة العربية بمعنى أن بترول هذه المنطقة أما أن نشربه أو نرمى به في البحر.

– المفتاح الثاني- والذي يمسك به رأس المال الاحتكاري الدولي- وهو المنظومة المصرفية والمالية والعالمية واحتكاراتها العملاقة التى تجرى فيها عملية تركز وإحباط لأي طموح حتى ولو صغيرمن خارجها.

وكارثة بنك الاعتماد والتجارة هى أن البنك ينتمى إلى أحد الدول النامية وقد حاول أن يجد لنفسه مكانا بين احتكارات المنظومة المصرفية العالمية.

– وعن طريق امتلاك رأس المال الاحتكارى وسيطرته على مفاتيح الاقتصاد العالمي- الذى نحن جزء صغير ومتخلف وتابع منه- تجرى عملية التقسيم الدولى للعمل وإعادة هيكلة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى البلدان الرأسمالية(خاصة التابعة) وكذا صياغة المنظومة الفكرية والثقافية والقيمية بما يحقق مصالح الطبقة المهيمنة على رأس المال الاحتكارى والبلدان الرأسمالية المتطورة.

هذه المقدمة تنبهنا أن هناك تأثيرا بالغ الخطر علينا خاصة ونحن نعيش هذه الأزمة فالخطر ليس فحسب أن نبقى أسرى حالة ومستوى التخلف الشديد، وإنما دفعنا إلى الخلف وربما وضعنا خارج التاريخ، حتى مع إفتراض أن مصر من الممكن أن تحرز قدراً من تطور القوى المنتجة أو حتى زيادة الإنتاج فمسألة تقدمنا هنا سوف تكون محكومة بالقدر الذى يحقق لرأس المال الاحتكارى أقصى مصالح ممكنة. كما أنه سيبقى على وضع الأزمة الشاملة لدينا حتى وإ ن تمت معالجات جزئية لبعض جوانبها.

القضية الثانية والتى تؤثر فى الأزمة أيضا وفى ارتباطنا بها ولن أخوض فيها كثيرا هى قضية الأوضاع الإقليمية فى المنطقة .فبلدان هذه المنطقة تعانى جميعا كما تعانى مصر من هذه الأوضاع المتأزمة التى تظهر بتجليات ومستويات وأشكال مختلفة .فجوهر الأزمة لايكمن فقط فى الأزمة الإقتصادية التى لاتعانى منها بعض البلدان مثل الدول النفطية، وإنما يكمن جوهرها فى المعوقات أمام التطور الإجتماعى والتحرري للبلدان التى تعانى بهذه الدرجة أو تلك من التبعية الكاملة المباشرة لرأس المال الاحتكارى الغربى.

وفى ظل التطورات العالمية الراهنة واختلال ميزان القوى الدولى وانهيار النظام الإقليمى العربى وغياب دور مصر القائد للتحرر والتقدم فى المنطقة بحكم ظروفها المعروفة.أقصر كلامي هنا على ثلاثة أمور وهى مجرد عناوين لا يتسع وقت الحوار للتفصيل فيها.

أولها الصراع العربى الإسرائيلى الذى لن ينتهى بالتسوية .فهذا الصراع لن ينتهى إن تمت التسوية ،ولا حتى أن تحقق السلام.

ذلك أن هذا الصراع الموضوعى هو **صراع وطنى وقومى، حضارى وثقافى فى آن واحد،، تخوضه اسرائيل** ضد العرب بوجه عام وضد مصر بوجه خاص.

ثانيها هو نظام السوق الشرق أوسطية المزمع إقامته فى المنطقة والذى سوف تكتسب منه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دورا حاسما إلى جانب دخول دول أخرى مثل تركيا وإيران بعد أن يتم تهذيب النظام الموجود بها- والذي سوف يجلب المحن للمنطقة.

ثالثها هو خطر التيار السياسى الإرهابى المتستر بالدين والمسيطر على بلدين من أهم البلاد في المنطقة وهما السودان وإيران وممارساتهما التآمرية ومساعدتهما للقوى الإرهابية والظلامية فى المنطقة واستهدافهما لمصر.

أنتقل إلى كيفية خروج مصر من أزمتها ،وأقرر بادىء ذي بدء أن هذا ممكن رغم قتامة الصورة التى قدمتها وأؤكد أيضا أن الرأسمالية كنظام اجتماعى حقق في السنوات الأخيرة إتساعا فى رقعة الإنتشار بفعل سقوط التجارب الإشتراكية فى الإتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا- نتيجة العديد من الأخطاء التى لايتسع المجال لذكرها- أؤكد أن **الرأسمالية رغم ذلك لاتصلح للرهان عليها كحل تاريخى لمشاكل مصر أو لمشاكل العالم.**

فالبرغم من مرور ما يقرب من أربعة قرون عليها عجزت ليس عن حل مشاكل البشرية فحسب وإنما عجزت أيضا عن حل مشاكل شعوب البلدان الرأسمالية المتطورة ذاتها، رغم أنها أستنزفت ولاتزال ثروات قارات بأكملها واستغلت بوحشية العشرات من الشعوب والأمم وسلبت البشرية ما تكدس لديها من ثروات هائلة مادية وروحية، علمية ومعرفية، انتجتها قوة العمل الإنسانى على مدى قرون طويلة.وأرست وعمقت التناقض فى المسيرة المتعرجة للتطور الإنسانى بين العمل ورأس المال وبالتطور غير المتكافىء بين البلدان بسب طبيعة الرأسمالية ذاتها.

وها هو عالمنا يدخل للقرن الواحد والعشرين مثقلا بأزمات عميقة إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وطنية وقومية،إنسانية عامة وكونية بيد أن الرأسمال الإحتكارى العالمى أمكنه أن يكتسب قوة دفع تمكنه من تخطى أزماته بتصديرها إلينا.

سوف لاأطرح برنامجا لحل الأزمة، وإنما سأتناول قضية الرافعة التى تضعنا أمام إمكانية الحل.

إننى ممن يعتقدون أن حل أزمة مصر تفوق طاقة أى حزب أو قوة سياسية أو طبقية واحدة، خصوصا وأن **مصر افتقدت الليبرالية السياسية المطلقة على مدى تاريخها الحديث،**وإن كانت الليبرالية السياسية النسبية قد تحققت فى بعض الفترات خاصة تحت حكم حزب الوفد.

لقد أنتج غياب الليبرالية السياسية تراجعا شديداً للحياة السياسية وانصراف الجماهير عن مباشرة حقوقها، وصادر قيام حركة جماهيرية مستقلة وفاعلة، وذلك هو سبب مايقال عن أزمة الحكم وأزمة المعارضة، **ويكرس من الأزمة فى الوقت الراهن قيام ليبرالية اقتصادية مطلقة ومصادرة قيام ليبرالية سياسية مطلقة موازية وهو ما يرسى تناقضا خطرا فى الواقع.**

ويهمنى هنا أن أشير إلى أن الليبرالية السياسية تختلف عن الديمقراطية بمعناها الشامل أى بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية.

فالديمقراطية التى تعنى « حكم الشعب» هى سيطرة منتجى الثروات المادية والروحية على المقدرات السياسية والإقتصادية والثقافية والعامة... الخ فى المجتمع . هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن **الليبرالية السياسية ليست صفة لصيقة بالرأسمالية- ويشهد على ذلك تجربة الفاشية- وإنما هى نتاج لنضال مديد خاضته القوى الشعبية لانتزاع بعض المكتسبات من البرجوازيات السائدة**



ابراهيم بدراوى

دخول الجماهير كطرف أصيل فى الحياة السياسية شرط أساس للخروج من الأزمة

وبالتالى فإن الليبرالية السياسية تعبر عن درجة من درجات « التوازن الطبقى والسياسى» عند مستوى معين من التطور الاجتماعى. وهى بالتالى خطوة على طريق التحرر الكامل كما أنها تمثل مكتسبات وتراثاً بشرياً ينبغى التمسك به.

وتتمثل الرافعة التى أقصدها وصولا إلي حل الأزمة فى **تهيئة المناخ لدخول الجماهير كالطرف الأصيل فى الحياة السياسية**.لأنه بدون دخول الجماهير كطرف فلا يمكن أن تحل الأزمة بواسطة النخب السياسية فقط. وذلك يتطلب الشروط التالية:

الأول: هو إيقاف العمل بكل السياسات الراهنة للحكم فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية على وجه الخصوص .

الثانى: إطلاق ليبرالية سياسية كاملة بالسماح لكافة القوى والجماعات المدنية بإقامة أحزابها وإصدار صحفها، وضمان إستقلالية النقابات العمالية والمهنية ومنظمات المثقفين وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والسماح بحق الإضراب والتظاهر السلمى. وحق تكوين الجمعيات دون قيود وكفالة كافة حقوق الإنسان التى نصت عليها الأعراف والمواثيق الدولية.

الثالث: إطلاق عملية تنويرية شاملة فى المجتمع تتخلل كل مناحى الحياة وإجراء تغيير جذرى فى السياسات والممارسات الإعلامية، بإنهاء الاحتكار المشترك لتحالف الحكم والتيار السياسى الإرهابى المتستر بالدين لها وإصلاح وتطوير مناهج التعليم لتتلاءم مع مقتضيات التطور، وذلك كله بهدف القضاء على الإرهاب الفكرى السائد في المجتمع.

إن هذا الحد الأدنى من الضمانات يوفر إمكانية إزدهار حقيقى للحياة السياسية وللقوى السياسية المدنية ونموا فى الحركة الجماهيرية المستقلة وحشد كل جهودها من أجل التغلب على هذه الأزمة وتحديد الخيارات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية بما يلبى مصالح هذه الجماهير.

ويتطلب الأمر جنبا إلى جنب مع تحقق هذه الشروط مرحلة انتقالية يتم خلالها صياغة **دستور جديد لجمهورية ديمقراطية برلمانية يضمن الحقوق الديمقراطية للجماهير الشخصية فى العمل والتعليم والعلاج المجانى وإعانات البطالة...الخ**

وتتشكل الأداة التى ستتولي إنجاز مهام إنقاذ الوطن من « **جبهة إنقاذ وطني**» عريضة تقوم على إصطفاف سياسى جديد تفرزه المرحلة الإنتقالية ويضع البرنامج السياسى الذى يعبر عن مصالح الجماهير.

وفى إطار هذا الإصطفاف السياسى العريض تندرج فقط القوى المدنية الوطنية الديمقراطية والتقدمية والليبرالية الراغبة فى بناء وطن عصرى متحرر، وهذا الوطن يقوم علي **مجتمع مدنى علمانى بالضرورة**، وتحدد الجماهير خياراتها وتوجهاتها الاجتماعية بإرادتها الحرة. **ولايمكن أن يتسع هذا الاصطفاف السياسى للقوى التعمية التى تريد إبقاء المجتمع على ما هو عليه، ولايمكن أن يتسع أيضا للقوى السياسية الإرهابية المتستزة بالدين والتى تمارس الإرهاب الفكرى أو المادى فى المجتمع والتى تريد الرجوع بالمجتمع إلى الوراء.**

إن هذه الصيغة التى يمكن أن تضمن تطورا سلميا للمجتمع فإن سلمية الصراع لاتتحقق سوى بتهيئة إمكانيات الممارسة السليمة له، وليست بالعمل القسرى لكبته لأن الكبت لايؤدى إلا للإنفجار.

إن مصر تملك مقومات النهوض.

لديها قاعدة اقتصادية متطورة رغم ضيقها النسبى، ولديها قاعدة جيدة من العلماء في كل فروع العلم/ وقاعدة من العمال والفلاحين المهرة، وقاعدة من العاملين فى الفن والأدب والكادر السياسى.**أى أنها تملك قاعدة مادية وروحية وبشرية قادرة على الإنطلاق** وفي وسط ذلك يكتسب العنصر البشرى الأهمية الساحقة فهو المنتج لكل شئ ويظل مفتاح الحل هو ضمان تحرر العنصر البشرى أى شعبنا الذى استطاع فى الماضى- ويستطيع فى المستقبل- أن يصوغ مصر المزدهرة وفق مايريد، لأن مصر التى نريد لها أن تتجاوز أزمتها الشاملة لايمكن أن يستمر حكمها بالأسلوب القائم،وإلا فالطوفان قادم.

شرط التعددية السياسية.. وجود ليبرالية اقتصادية.

د. اسامه الغزالى حرب

في الحقيقة أنا غير قادر على الفصل بين الكلام الذى قيل فى الجلسة السابقة والكلام الحالى فكما ذكرت قبلا فالاختلاف في التشخيص سوف يتبعه بالضرورة إختلاف حول رؤية العلاج.

وإذا انتقلت من هذا إلى الإجابة على التساؤلات الواردة فى ورقة الحوار وهل هناك إمكانية لخروج مصر من أزمتها الراهنة؟! طبعا أشارك المتحدثين



د. أسامة الغزالى حرب

ألسوق الشرق أوسطية قادمة لا محالة.. فهل نستعد لها.. أم نتجاهلها

جميعا بأنه كلنا نؤمن بشكل أو بآخر بأن هناك إمكانية، وأن هذه الإمكانية هى التى تعطينا الأمل والإصرار على العمل وأنا أتصور أن مستقبل مصر بالتأكيد يمكن أن يكون أكثر إشراقا وازدهارا.

واتفق مع الأستاذ **عبد الغفار شكر** فى تبريره أو فى تفسيره بخصوص هذه الإمكانية وإنها موجودة بسبب قوى إجتماعية معينة متضررة من الوضع الراهن، وبسبب وجود أفكار بديلة وبسبب تحرك سياسى جماهيرى عام متنام مع إتجاه التغيير - وأنا أوافق على هذا- وأيضا ما ذكره مؤخرا الأستاذ **إبراهيم البدراوى** عن الطاقات التى تزخر بها مصر.

كل هذا الكلام قطعا يدعم اعتقادنا بأنه توجد بالفعل إمكانية حقيقية لخروج مصر من أزمتها. ولكن أيضا أتفق مع الذين يقولون عن هذه الإمكانية بأنها رغم أنها قائمة إلا أنها صعبة ومتعثرة.

لماذا؟. لأسباب كثيرة.

ربما لأن معظم هذه الإحتمالات أو الإرهاصات لم تنضج أو لم تصل إلى نهايتها وأشير هنا. إلى مشكلة أخرى ربما سياسية أو عملية أو شىء من هذا القبيل. تدلنا الخبرة فى كافة المجتمعات التى انتقلت من حال إلى حال ومن وضع سياسى واقتصادى إلى وضع آخر فى لحظات التحول الكبرى، وأن التحول يحدث فى اللحظة التى يتبلور فيها بديل قوى وواضح للوضع القائم.وطالما لايتبلور - مثل هذا البديل- ستظل المسائل متعثرة.

لا أستطيع القول أننا فى مصر نملك الآن. إجماعا وطنيا على الحد الأدنى من البديل.وربما كنت متأثرا في هذا بحقيقة أننى كنت بالأمس فى محاضرة أو لقاء مع أساتذة جامعة المنصورة واستمر هذا اللقاء حتى الساعة الثانية عشرة مساءا وكنا نتحدث فى موضوع قريب مما نتحدث فيه ولفت نظرى فى هذه اللحظة مفارقة بين المناخ السائد هنا والمناخ السائد هناك فالبديل الذى كنت أعيش فى وسطه أمس كان بشكل أو بآخر هو ما يمكن أن نسميه بالبديل الإسلامى. مجموعة من أساتذة الجامعات ذوى الكفاءة المهنية العالية ويعيشون فى المنصورة وفي جامعتها والتيار العام بينهم يرى أن البديل هو ما يسمونه البديل الإسلامى.

بالطبع بكيفية ومذاق مختلف عما نعرفه هنا إلى حد ما .الآن أجد نفسى وسط البديل اليسارى أو الاشتراكى أيا كانت التسمية، وبالأمس وفى اليوم أجد نفسى مختلفا اختلافا واضحا كنت مختلفا معهم وهنا أجد نفسى مختلفا الآن وهذا هو أحد المصادر الأساسية لصعوبة الخروج من الأزمة الراهنة.

إننا كنخبة- وكمجتمع بشكل عام ليس بيننا اتفاق عام على هذا البديل أقول نحن متفقون على أن هناك مشكلات وأن هناك أزمة وأن هناك متاعب والدكتور **رمزى زكى** **والأستاذ عبد الغفار شكر** وكل المتحدثين عددوا مانعانيه من مشاكل ولكن هذا لايعنى - على الإطلاق- أننا متفقون على البديل- البدائل متفاوتة فى أذهاننا ومتناقضة أيضا كل الذين تحدثوا عن البديل هنا وهناك فى واد والدولة فى واد فالبديل لم يتبلور ولم يتكثف فى شكل ضغط منظم قوى واضح تجاه بديل يجمع عليه الجميع.

هذه الأزمة فى البديل ليست موجودة فقط على مستوى السياسات وإنما على مستوى الأشخاص وإذا جلس كل منا مع نفسه وكتب أسماء مجموعة من القيادات التى يعتقد أنها أفضل من القيادات الحالية،لن يتفق إثنان على ٣٠٪ أو ٤٠٪ من الأسماء.

النقطة الثانية هى أننا فى البحث عن الجديد قطعا يجب أن ننطلق من الإدراك العميق لأسباب التعثر الذي عانينا منه في الماضى وواضح تماما أن هناك أكثر من رؤية لتفسير هذا التعثر، وعندما تحدثت فى المرة السابقة ووضعت المشكلة الراهنة فى مصر فى سياق المشاكل المشابهة التى تعانى منها كثير من بلدان العالم الثالث وماحدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فقد قصدت من ذلك أن أقول أن **المسألة أعمق وأوسع وأبعد من أن تكون تعثر الحالة المصرية بقدر ما هى تعثر فكرى وسياسى واقتصادى ما، وهذا التعثر هو الذى يفسر إلى حد كبير المشاكل التى نعانى منها.**

وسوف أكون صريحا فى الحقيقة وأقول أن كل ما سمعته من الإخوة والزملاء الأعزاء والذين أحترمهم جميعا إلى أقصى حد- يبدو لى مدهشا وغريبا جدا .لأنى أتصور أن حجم التعلم وإدراك مغزى ماحدث حولنا أقل بكثير مما أتصور ربما أكون مخطئا إما على الأقل هذه وجهة النظر التى أخرج بها من مثل هذا النقاش.

إن ما أراه هو نوع من الرهان على بديل أو على رؤية أو على مثل أعلى قطعا حاولنا أن نقترب منه في لحظة أو أخرى فى الماضى،بل أكثر من هذا حاولت مجتمعات أخرى السعى إليه وحدثت إخفاقات وهذا هو مايجب أن ندركه وأنا كثيرا ما أشدد على أهمية هذه الحقيقة لأنها ليست حدثا عابرا .وماحدث وماشاهده جيلنا- الذي يعانى معاناة نفسية وفكرية حقيقية- من زلازل هائلة حدثت فى العقدين الماضيين هزت كل تفكير وما حدث ليس أحداثا عابرة بالمرة ولم تكن مجرد مؤامرات أواختلاف فى التفاصيل وإنما هى كانت أحداثا كبرى تفرض علينا أن نفكر بشكل مختلف.

و أبدأ بنقد سريع لما سمعته من د. رمزى زكى والاستاذ عبد الغفار شكر و الاستاذ إبراهيم بدراوى حول هذه الأفكار وشكل المجتمع الإشتراكى أو البدائل السياسية والاقتصادية .

الأفكار المطروحة عامة أفكار مفعمة بدرجة عالية جدا من المثالية والتى يصعب أن تتحقق .

سمعت من الأخوة والزملاء أفكارا عظيمة حول الاستقلال وعدم التبعية والتنمية القائمة على الذات، والحقوق التى يجب أن تتوفر للكادحين والفقراء والتعليم المجانى والصحة والخدمات المجانية، والتنمية البشرية .. هذا كلام رائع .. ولكن كيف يتحقق ، وهل هناك إمكانية فعلية لتحقيقه فى ضوء تجارب كل بلاد العالم حولنا ؟!

فى الواقع نحن نحتاج مثل برنامج العمل وطرح البديل إلى أحداث تغيير أساسى فى الفلسفة العامة التى تحكم العمل الوطنى المصرى وإحداث تغيير أساسى فى الفكر السياسى المصرى . هذا التغيير ينتقل بمقتضاه تفكيرنا وتركيزنا من أعطاء الأولوية لمجموعة من القيم المادية التى نعرفها جميعا مثل قيم المساواة ، والعدالة إلى قيمة أعتقد أنها أصبحت الآن مصدر كل التقدم الذى يحدث فى العالم حولنا و نتخلف عنه وهى قيمة «الحرية» . فكلما أفلح المجتمع ،وكلما أفلح النظام السياسى والإقتصادى فى أن يرسخ قيمة الحرية ، وشعور الفرد بحريته ، وشعور المجتمع بحريته ، كلما كان هذا المجتمع أقرب إلى تحقيق التقدم السياسى والاقتصادى والثقافى . واذا تحدثنا بالتحديد عن المجتمع المصرى فأنا أتصور أن المطلوب هو إعادة تشكيل المجتمع المصرى بالكامل فى ظل قيم الحرية الحقيقية هذه القيم التى تحول المواطن المصرى من الطريقة القديمة فى التفكير ومن العادات الذهنية القديمة ، التى جعلته فى الحقيقة غير قادر على التفكير وغير قادر على النقد ، أوعلى المبادرة وغير واثق فى نفسه ويشعر أمام الدولة والعالم الخارجى بالتدنى وبأنه غير قادر على فعل أى شئ سياسياً أو إقتصادياً ولابد من إعادة بناء التفكير المصرى والثقافة السياسية المصرية .

فالأصل فى النشاط الإقتصادى هو ما يقوم به الأفراد أو ما يقوم به المجتمع وليس ما تقوم به الدولة و يجب أن نعيد تشكيل المواطن المصرى بناءً على هذه الحقيقة .

الدولة لها دور هام ورائد لا شك فى ذلك ويجب التأكيد على هذا الدور وعدم التقليل منه وهذه كلها بديهيات، ولست فى حاجة لإثبات أن الدولة فى **أمريكا أو فرنسا أو إنجلترا** أو غيرها من هذه الدول قوية وفعالة تواجه النشاط الإقتصادى وتضع الخطط الكبرى وتتحكم فى إتجاهات الإستثمار ، وتحارب الإحتكارات وتحمى الطبقات الفقيرة ، كل هذه الوظائف معروفة للدولة .

إنما هذا لا ينال من جوهر المنطق وهو التحرير الاقتصادى .

أتصور أن التحدى الاساسى أمامنا هو أن نحرر الاقتصاد المصرى تحريراً حقيقياً . وما يحدث الأن من جانب الدولة أو من جانب الحكم – بتعبيركم – هو ترقيعات حول هذه الحقيقة أو إصلاحات جزئية . إنما منطق التحرير بالمعنى الشامل والعميق قطعا لا يحدث الأن . وهذه المسألة تمثل مشكلة أساسية لأن ما تم حتى الآن من تحرير ربما هو قادر على أن يجذب بعض الإستثمارات أو يدفع الاقتصاد للأمام بعض الشئ . ولكن **الفشل فى هذه المرة سيكون ثمنه غالٍ للغاية، لأن معناه أن تفشل مصر حتى فى تجربتها لدفع الاستثمار الخاص ودفع المبادرات الخاصة ،** وفى هذه اللحظة وحيث لا يوجد بديل إشتراكى واضح لدى الدولة ، ولا توجد موارد تعتمد عليها ، يمكن أن تكون الكارثة هنا كبيرة جداً على الصعيد السياسى .

لابد من إعادة تشكيل النظام السياسى المصرى بما يخدم متطلبات التحرير الاقتصادى . وأنا لا أتحدث هنا عن إصلاح النظام السياسى بشكل مطلق ولا بشكل عام ولا بشكل مثالى ، إنما على الأقل **إصلاح النظام السياسى بما يتوائم وبما يخدم التحرير الاقتصادى** . وأنا مثلا لن أتكلم عن إصلاح الدستور فى بعض القضايا التفصيلية **إنما الاصلاح التشريعى مسألة أساسية . ومحاربة المصادر الكامنة والخطيرة للفساد مسألة أساسية . وتأكيد سيادة وإحترام القانون مسألة أساسية .** لا يمكن أن يزدهر إقتصاد رأسمالى أو إقتصاد قائم على المبادرات الخاصة إلا فى مجتمع تتوافر فيه سمات سياسية معينة . وعندما يأتى المستثمر إلى بلدك أو عندما يستثمر المصرى يجب أن يعرف أنه يستثمر فى مناخ وقوانين واضحة ، وفى تشريعات واضحة ، وفى مجموعة من القواعد العامة التى تحترم . وفى هذا الإطار فقط يمكن أن يستثمر ويحدث كل شئ . إنما فى إطار من الفوضى السياسية وعدم الوضوح السياسى ، ومن تداخل كافة المسائل ، وفى إطار الحديث عن الفساد غير الواضح وسواء فى مداه أو أبعاده . هذه المسائل لا تساعد على تحرير الاقتصاد .

وكما قلت المسألة أيضا يجب أن تعترف بإصلاح ثقافى وفكرى وقيمى لغرس قيم الحرية ، ولغرس قيم المبادرة ، ولغرس قيم الثقة بالنفس لدى المواطن المصرى حتى يمكن أن تكون مثل هذه الأفكار فعالة .

ولابد أن ننزع من نفس المواطن المصرى هذا التقديس الأعمى لدور الدولة لدور القطاع العام، وهذا النفور من العمل الخاص . وللأسف فكثير من المثقفين والاشتراكيين ما يزالون يؤكدون على هذا الموضوع ويضغطون عليه دون أن يقدموا للمواطن أى شئ بديل . الإشتراكيون يساهمون فى غرس الرفض للمبادرة الخاصة أو القطاع الخاص ويصورون الرأسماليين بإعتبارهم مجموعة من اللصوص أو من عملاء الامبريالية ادون أن يقدموا للمواطن حلا عمليا فى الظروف الراهنة فيدفعه كل هذا إلى البديل الجاهز المسمى بالإسلام السياسى .

فى هذا السياق أريد الإشارة إلى أنه يوجد ترابط حتمى بين تحرير النظام الاقتصادى وبين تحرير النظام السياسى، ولا مجال للحديث عن ليبرالية سياسة دون ليبرالية إقتصادية .

واذا كانت مبادئ التفكير الماركسى والاشتراكى تشير إلى أنه توجد علاقة حتمية بين النظام الإقتصادى وبين النظام السياسى فكيف يتأتى لنا أن نتصور نظاما إقتصاديا قائما على الدولة والقطاع العام ونظاما سياسياً قائما على الحرية والليبرالية ؟ لا يمكن أن يتلازما . والخبرة التاريخية – وهذه ليست مسألة فتوى – **تقول أنه لم تقم الديمقراطية الحقيقية «الديمقراطية الليبرالية» إلا فى المجتمعات التى كان فيها التحرير والليبرالية الإقتصادية** .وتركيز القوة الإقتصادية فى يد الدولة يستتبع بالضرورة تركيز القوة السياسية أيضا فى يدها . وتفتيت القوة الإقتصادية فى يد الدولة لابد وأن يمثل مناخا مواتيا لتفتيت القوة على المستوى السياسى والمسألة التى تحدث عنها الأستاذ . إبراهيم البدراوى حول مسألة الفاشية والنازية هذه كانت تحديات لليبرالية ولم تكن أبداً نتيجة لها وتثبت هذه القيم ولا تتعارض معها .

التكامل المصرى الاسرائيلى الإيرانى التركى ..ضرورة

أنتقل بعد ذلك وبسرعة أيضا إلى نقطتين متعلقتين بالبعد الإقليمى والبعد الدولى .
أنا أيضاً بنفس هذا المنطلق غير متفهم - وأرجو ألا أصدم هنا الكثيرين - هذا التخوف الشديد من الحديث حول السوق الشرق أوسطية .هذه السوق الشرق أوسطية قادمة لا محالة سواء أردنا أم لم نرد والسؤال هو هل نجهز أنفسنا لها ؟ أم نتجاهلها وكأنها شىء غير قائم ؟
أنا بالتأكيد أعتقد أنه لابد وأن نجهز أنفسنا لها .
وهنا الخلط بين مسألة سياسية إجرائية وبين المبدأ فالمسألة السياسية الإجرائية هى أنه من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تضغطان حول مسألة السوق الشرق أوسطية كنوع من المكاسب المتصورة لإسرائيل فى المنطقة . فهم يريدون الحصول على ثمار السلام قبل تحقيقه . وهذه مسائل مفهومة . و الموقف الوطنى المصرى هو رفض التقدم نحو أى إدماج إقتصادى إو أى تعاون إقليمى إلا بعد تحقيق السلام الذى نقتنع به نحن . بمعنى السلام العادل من أجل حقوق الفلسطينيين وكافة الأطراف العربية . هذا الموقف شئ وإعداد النفس للمستقبل شئ آخر .
من المهم جدا أن ندرس من الآن كافة البدائل وكافة الاحتمالات فهناك مشروعات جاهزة وفى اللحظة المناسبة سوف يطلب منا توضيح موقفنا . اذا لابد وأن نعد هذا الموقف وأن نكون جاهزين له دون خوف .
هذا الموقف من موضوع السوق الشرق أوسطية استمرار للخوف المبالغ فيه - منذ بداية مرحلة السلام العربى الإسرائيلى - من إبتلاع إسرائيل للإقتصاد المصرى والثقافة المصرية، ومقولات من هذا النوع فأى إسرائيل هذه التى يمكن أن تبتلع مصر بوزنها وبحضارتها وبإمكانياتها ، وبثقافتها ؟ لقد كانت هناك مبالغات شديدة فى هذا الموضوع .
الصراع العربى الإسرائيلى سواء أردنا أم لم نرد ووفق كل المؤشرات جولته الراهنة الآن فى نهايتها . ففى خلال شهور قليلة ستوقع إتفاقيات مع الفسطينين ومع الأردنيين ومع السوريين وهذا لا شك قادم . وهذه الجولة أغلقت صفحتها . الصراع فى المرحلة القادمة وهو الصراع الحقيقى والأخطر ، هو الصراع الحضارى ، هو الصراع الإقتصادى ، هو الصراع من أجل مصادر القوة الحقيقية . وبالتالى فالتفكير فى مستقبل العلاقة بيننا وبين القوى الإقليمية بما فيها إسرائيل هو تفكير مفروض علينا . ومن المهم أن نستعد لاسرائيل وخصوصاً أن كل محاولات التكامل الإقتصادى العربى لم يتحقق لها أى شكل من النجاح . العالم العربى الآن منقسم إنقساماً حقيقياً لم يحدث من قبل . فقوى المغرب العربى تتكامل فيما بينها وتتكامل مع أوروبا الغربية، والخليج العربى يعتقد أن كل خلاصه يتمثل فى إلحاق نفسه كذيل لأوروبا الغربية . وبالتالى توجد أرضية موضوعية - سواء أردنا أم لم نرد - للحديث عن موضوع التكامل الإقليمى والذى تتشكل أطرافه من مصر وإسرائيل وتركيا وإيران . ولو كان هناك بديل عربي فأهلاً به وسهلاً . ولكن الخبرة تقول أن هذا البديل القوى الواضح غير موجود حاليا .
فأنظمة الخليج والسعودية هى أنظمة هشة ويمكن أن تسقط وأنا أتصور مصير السعودية كالمصير الذى آل إليه الاتحاد السوفيتى خلال ثلاث أو أربع سنوات .. والعراق وسوريا كلها بلاد تعانى من مشاكل حقيقية .
النقطة الأخيرة وهى الخاصة بالبعد الدولى فأنا دائما كلما أستمع إلى الدكتور رمزى زكى أشعر باستغراب شديد لحماسه ضد قضية التبعية منذ ١٥ عاما كنت منبهرا بهذا المنطق وهذا الكلام الجميل والأفكار القيمة والصياغات البراقة لهذه المدرسة ولكنى إكتشفت بعد ذلك أنها تبالغ بشدة ، وأن طرحها قاصر ، ويركز على الإقتصاد ويتركزعلى السياسة ويركز على الخارج ويترك الداخل . ثم اكتشفت الآن أن هذه الأفكار فى جوهرها تمثل المصدر الرئيسى لجزء كبير من أفكار تيار الإسلام السياسى فى مصر . ولو نظرنا إلى كلام عادل حسين وبعض المفكرين من أمثاله ، نجد أنهم يمسكون بأفكار التبعية هذه ويصبغونها بالصبغة الإسلامية . ويجب أن نقف موقفا واضحاً إزاء هذا التناقض الذى نراه الآن .. هل هدفنا هو أن نكون مستقلين وبأى شكل من الأشكال ؟ طبعا الإستقلال شئ عظيم ومرغوب إنما فى نفس الوقت نحن نرى أمما كثيرة متزايدة يرتبط تقدمها بقدرتها على الإندماج فى النظام الإقتصادى العالمى وليس فى الخروج منه .
و بالمناسبة فإن قضية التبعية لا علاقة لها با لإقتصاد الإشتراكى أو الرأسمالى أو القطاع العام أو الخاص . فالتبعية هى صفة للإقتصاد فى دولة متخلفة ، وبالتالى فإن القطاع العام فى مصر أكثر تبعية بكثير من القطاع الخاص . ولدينا الأمثلة فهل شركة النصر للسيارات أقل تبعية من المصنع المصرى الذى يصنع تليفزيون «سامسونج» ؟ أو هل شركة الحديد والصلب غير تابعة ؟
هذه مسألة فنية وإقتصادية وتكنولوجية أعقد بكثير من كونها قطاعا عاما أو خاصا وبالتالى فالخروج من موضوع التبعية فى القطاع العام أو الخاص ، إنما هو القدرة على تحقيق الكفاءة الإقتصادية ، وعلى تحقيق التنمية التكنولوجية التابعة من الداخل ، والقدرة على الإسهام الحقيقى فى الإقتصاد العالمى بما يضمن أن تكون العلاقة التى ندخل فيها فى إطار هذا الاقتصاد بقدر الإمكان بها قدر من التكافؤ، وقدر من الإسهام الإيجابى وليست علاقة دونية .
فليس شرطا بالضروة أن تكون دونية فى جميع الحالات إذا كان عندنا الحد الأدنى - كما أتصور - من الثقة بالنفس .

الديمقراطية .. فى مواجهة الشمولية العسكرية .. أو التى تتستر بالدين

صلاح عيسى

أبدأ بالإجابة عن السؤال الخاص بإمكانية خروج مصر من أزمتها الراهنة ، مؤكدا أن الأمر يتجاوز هذه الإمكانية ليصبح مسألة حتمية . فالوضع القائم لا يمكن أن يستمر ، فهو يحمل - مع إستمراره - عوامل فنائه .
وأعتقد أن ما يجب أن يدور حوله البحث ، هو «كيف تخرج مصر من الأزمة بعمل سياسى منظم بدلاً من تركها تسير على النحو الذى تسير عليه الآن» .. والذى سيقودنا بالقطع إلى كارثة .

صلاح عيسى

أحد شروط الخروج من الأزمة.. اجتهاد يسارى جديد.. لايقوم على تبرير السقوط أو الانحراف لأقص اليمين..

البديلان المطروحان فى الظروف الراهنة معروفان ومطروحان منذ فترة **إما شمولية عسكرية .. وإما شمولية تتخذ من الدين ساتراً لها .**

وفى تقديرى أن الشروط الواجب توافرها للخروج من الأزمة تبدأ **بإصلاح الحرج الديمقراطى القائم** - والذى أشرت إليه فى المرة السابقة حيث نعيش شمولية سياسية وليبرالية إقتصادية - لنصل إلى درجة من التوازن بين الحرية السياسية والحرية الإقتصادية والحرية الإجتماعية .

وبالطبع معروف أن النظرية التى يقوم عليها الحكم فى هذه القضية هى نظرية **ديمقراطية الجرعات** ، أى بمعنى تناسب طردى بين الإصلاح الإقتصادى والإصلاح الديمقراطى . ولكن الملاحظ أن هذه النظرية لا توضع محل التطبيق فلا إصلاح إقتصادى حقيقى، ولا إصلاح ديمقراطى .فى هذا السياق أرى أن الحلقة الرئيسية فى الموقف الأن هى فى يد الأحزاب والقوى الإجتماعية صاحبة المصلحة فى تجاوز الأزمة، بإعتبارها الأكثر تضرراً من إستمراره ، وأشير بالتحديد إلى مسئولية القوى السياسية الرئيسية .

المجموعة الأولى من هذه القوى ، هى القيادات والأحزاب اليسارية «كالتجمع والناصريين والشيوعيين والماركسيين المستقلين» . وألفت النظر إلى **ظاهرة العجز عن تجديد الفكر اليسارى وتحديثه والإستفادة من التجربة العالمية التى إنتهت إليها تجارب تطبيق الإشتراكية سواء فى دول العالم الثالث أو الأتحاد السوفيتى والمنظومة الإشتراكية .**

الدرس الرئيسى الذى يمكن أن تستفيد منه القوى اليسارية بشكل عام هو **أن سقوط المركز يعطى للأطراف حق الإستقلال الإيديولوجى والتنظيمى ، والسياسى ، وهو ما لم تمارسه قوى اليسار حتى هذه اللحظة** . لذلك أرى أن هناك ضرورة - كأحد شروط الخروج من الأزمة - لاجتهاد يسارى جديد **إجتهاد لا يقوم على تبرير السقوط أو الإنحراف إلى أقصى اليمين بل على إستيعاب التجربة إستناداً إلى الظروف المحلية والنتائج التى أسفر عنها تطبيقها ثم سقوطها .**

المجموعة الثانية والتى أعتقد أنه من الضرورى أن تقوم بدور تجاه نفسها للخروج من الأزمة هى الأحزاب والقيادات الدينية، فالعناصر المتطرفة والارهابية فيها تعطى المبررات لإستمرارية الشمولية السياسية بما تقوم به من عمليات إرهابية . والعناصر غير المتطرفة وغير الإرهابية تعانى من غموض برامجها ، وعدم وضوح خطابها السياسى . ، وجماهيريتها الواسعة تشكل درجة من الإزعاج للسلطة وتدفعها للتمسك بالأوضاع اللاديمقراطية الراهنة .

المجموعة الثالثة هى التيارات الديمقراطية أو التيار الليبرالى بشكل عام وأعتقد أنه من أهم التيارات وكان المفروض أن يبرز بقوة على الخريطة السياسية والفكرية فى المجتمع المصرى،ومن سوء الحظ أن هذا التيار غائب نتيجة لحالة الكساح الديمقراطى التى نعيش فيها ولا يوجد له ممثلون بشكل حقيقى باستثناء حزب الوفد ويبدو أحيانا أن هذا التيار لا يخوض الكثير من المعارك التى يجب أن يخوضها على الصعيد الديمقراطى وعلى الصعيد الإقتصادى لا يوجد تيار فكرى ليبرالى نقى وواضح فى المجتمع .

وأتوقف هنا - كجزء من شروط الخروج من الأزمة - وأمام عملية الإستبعاد فجميعنا نزعم بأننا ديمقراطيون ، وأننا نقبل أن نعمل معاً ، وأنه من الضرورى أن نعمل معاً .. إلا أنه فى خطاب كل منا السياسى نجد رغبة فى إستبعاد الآخر وعدم القبول به ، سواء فيما نطرحه من أفكار أو فيما نطرحه من برامج أو فى الممارسات العملية .

إن برنامج الخروج من الأزمة يتعلق بإمكانية التوصل إلى رؤية مشتركة بين القوى الفاعلة سياسياً وإجتماعياً حول الحد الأدنى للإنتقال سلمياً إلى وضع ديمقراطى حقيقى .

وبالنسبة للتيار الدينى أود أن أضيف ملاحظة حول ما قاله الاستاذ **إبراهيم البدراوى** شعرت من كلامه - وأرجو أن أكون قد فهمته خطأ - أنه فى تركيزه على القوى السياسية المدنية يريد أن يستبعد تيار الإسلام السياسى من أى تعاون أو عمل مشترك للخروج بمصر من أزمتها .

إبراهيم بدراوى : هذا صحيح

صلاح عيسى هذا يدخل فى إطار ما ذكرته الآن وهو إستبعاد الآخر بقرار تحكمى لا تملك حتى تنفيذه . وهذا يعطى الآخر حق الإستبعاد وتصبح القضية قضية من الأقوى أنت أم هو ؟

اذا بدأت بذلك فهو الذى سيستبعدك بالقطع فى الشرط الراهن وفى الظروف الراهنة .وما أريد أن أؤكد عليه هو **أن تيار الإسلام السياسى تيار أصيل من تيارات الحركة الوطنية المصرية منذ نشأتها الحديثة فى مواجهة الغزو الفرنسى عام ١٧٩٩ م وحتى الآن** وعمليات إستبعاده وقهره واضطهاده هى التى أدت إلى حالة التخلف الذى نعانيه جميعا وأضيف أيضا أن عملية التجديد الدينى وتحديث الأفكار الدينية كانت جزءاً من حركة البرجوازية الاوربية وهى تبنى ثورتها وكان من الممكن لو أن ظروف التطور المصرى سارت بشكل طبيعى وتلقائى أن نرى الاسلام السياسى - كتيار جزءاً فاعلاً فى الحركة الوطنية الآن دون أن يثير المخاوف التى يثيرها أويتطرف أو يتحول إلى الإرهاب على النحو الذى حدث . وكان يمكن أن يوضع فى حجمه الحقيقى وقد كان فى حجمه الحقيقى قبل ثورة ١٩٥٢ . ونحن نعلم جميعاً ما كانت عليه قوة الإخوان المسلمين

الثورة وحجم الذين يفوزون منهم فى
قبل . فى ظل أى صراع سياسى ديمقراطى البرلمان . فحجمهم كان محدوداً .
وفى ظل أى صراع سياسى ديمقراطى أو مناقشة سياسية، كل قوة توضع فى حجمها الحقيقي .

أعود إلى قضية البديل والتى تتطلب التوصل لحد أدنى للإنتقال سلمياً إلى وضع ديمقراطى يتطلب بدوره عقدا إجتماعيا جديدا وليس مجرد برنامج محلي. إتفاق على ما يمكن أن نعتبره مرحلة إستراتيجية طويلة نسبياً لأنها تحتاج عملاً طويلاً يقوم على أربعة أشياء:

١- **القومية** : بمعنى أن مصر دار المصريين جميعاً على إختلاف أديانهم وأنواعهم وعقائدهم السياسية ، ويتساون جميعاً فى حقوق المواطنة على قاعدة ممارسة الحقوق العامة وأداء التكاليف العامة .

٢- **الديمقراطية** : التى تنطلق من قاعدة أن الأمة هى مصدر كل السلطات وحق المصريين جميعاً فى التعبير عن آرائهم داخل جمعيات منظمة تكفل تداول السلطة عن طريق الإنتخاب الحر .

٣- **العلمانية** : التى تقر بحق البشر بأن يشرعوا بأنفسهم لأنفسهم بما يوافق زمانهم دون أن يمس ذلك أصول العقائد .

٤- **حد أدنى من العدالة الإجتماعية** : هذا البرنامج يغطى فى تقديرى مرحلة إستراتيجية طويلة ومن يوافق عليه - وهو مطروح على الجميع - فهو جزء أساسى من القوى التى تناضل من أجل إخراج مصر من أزمتها ومن لا يوافق عليه هوفى موقع العداء - من هذه القوى إذا وافقت عليه الدولة- أو حزبها- فهى جزء من قوى التغيير (وهى حتى الآن لا توافق عليه) . واذا وافقت عليه الجماعات الدينية أو بعضها فهى معه .

وهذه المرحلة لا تصادر على مراحل مقبلة فقضيتنا الرئيسية فى واقع الأمر - وهذه هى تجربة ما حدث فى العالم، وما حدث فى المعسكر الإشتراكى ، وما يحدث فى كل العالم - هو وجود مجتمع حر ومواطن حر . وأتفق هنا مع د. **إسامة الغزالى حرب** من أن مهمتى الآن هى إعادة بناء المجتمع المصرى على أسس صحيحة تكفل للشعب المصرى أن يختار ما يريد . وفى إطار هذه الظروف اذا إختار الإشتراكية فأهلاً وسهلاً. و اذا إختار الرأسمالية فأهلا وسهلاً ، واذا إختار الإسلام السياسى فأهلاً وسهلاً . المهم أن أهيئ الأوضاع لمجتمع به رأى عام ناضج يميز بين الخطأ والصواب ويستطيع أن يختار عن بصيرة . وبالتالى لن نستطيع أن نخرج من الأزمة الراهنة ما لم نطرح هذه الأفكار للحوار وتكون أساسا لعمل مشترك بين الجميع .



نبيل الهلالى

اطار سياسى يوفر حرية الفكر والتعبير والتنظيم.. يلتزم به جميع الأطراف.. وفى المقدمة «الدولة»..

ليس فينا من يمتلك مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان..

نبيل الهلالى

الخروج من الأزمة ليس مجرد إمكانية بل هو ضرورة حياة أو موت ، وإمكانية الخروج من الأزمة إنما هو رهن بتوافر النية للخروج منها ورهن بمدى العمل والنضال من أجل هذا الخلاص .

وفى مهمة مثل مهمة إخراج مصر من أزمتها لا يمكن الإكتفاء بمجرد توافر النيات . ،ولا يمكن القول بـ «إنما الأعمال بالنيات» . ولأن باب الخروج من أزمة مصر هو التغيير الشامل ، فترقيع الوضع المتردى لن يسعف، وترميم الصرح المتصدع لن يجدى، والتغيير **لن يتحقق بمعجزة من السماء، وإنما سيتحقق بمعركة نضالية تتطلب التصميم ووحدة الإرادة ووحدة الحركة** .والتغيير لن يتحقق بلقاءات الصفوة والنخب السياسية - كما قال بحق الأستاذ **إبراهيم البدراوى** - وإنما بنضالات شعبية تخوضها جماهير منتظمة فى تنظيمات سياسية وإجتماعية وإقتصادية ولا توجد قوة سياسية فى بلادنا تمتلك بمفردها القدرة على تحقيق التغيير المنشود ، ولنكن صرحاء مع أنفسنا بأنه **ليس فينا من يمتلك مصباح علاء الدين ولا خاتم سليمان** وبذلك فكل السواعد الشريفة الرافضة لأوضاع الآزمة، والرافضة لإستمرار الأزمة، والرافضة لمسببات الأزمة مطالبة بالتكاتف فى النضال من أجل الغد الأفضل .

والطريق الموصل إلى هذا الغد الأفضل شاق، ووعر، وطويل ويمر بالضرورة عبر مراحل متعددة متعاقبة لكل مرحلة من تلك المراحل أهداف . كما أن لكل مرحلة من تلك المراحل أطراف تناضل فى سبيل تحقيق هذه الأهداف .

وفى تصورى أن القضية الملحة التى تطرح نفسها علينا اليوم كمهمة ثورية ليست هى قضية كيفية تحقيق أهدافنا البعيدة، وإنما بالتحديد إنقاذ الوطن . المطلوب انتشال مصر من حاضرها وليس رسم صورة مستقبلها . الوطن المريض ينزف ويموت والمطلوب هو برنامج إسعافات أولية سريعة توقف النزيف وتنقذ حياة المريض ومن السهل أن تتفق أوسع القوى فيما بينها على مثل هذه الإسعافات الأولية . ويوم نوقف النزيف وننقذ حياة الوطن يكون هناك متسع لأن نتفق أو نختلف حول تشخيص أمراض مصر وتحديد أنجع علاج لهذه الأمراض . إذ ما جدوى أن يصرفنا التنازع حول خيارات المستقبل عن إنقاذ وطننا الذى يحتضر . فالموتى لا مستقبل لهم. وهذا لا يعنى أن المهام الإستراتيجية مؤجلة أو مرحلة ومن هنا أعتقد أن الكلام الذى طرحه الأستاذ **عبد الغفار شكر** حول برنامج عاجل وأهداف عاجلة وكلام الدكتور **رمزى زكى** حول الأهداف الآجلة إنما هو كلام متكامل وليس كلاماً متعارضاً.

الاسعافات الأولية المطلوبة . وكما أتصورها تتلخص فى الآتى :

أولا : - إنتشال الوطن من دوامة الدم التى يغرق فيها ، وكسر الحلقة الشريرة من العنف والعنف المضاد . وهذا يتطلب من كل الأطراف المتورطة فى الإرهاب والإرهاب المضاد التوقف فوراً عن تبادل ممارسة العنف . ويجب أن تتوقف فوراً التفجيرات والاغتيالات من جهة، ويجب فى المقابل أن يتوقف فوراً التعذيب حتى الموت والتصفيات الجسدية والاعتقالات العشوائية والمحاكمات العسكرية . ويجب أن تعاد فوراً محاكمة كل من صدرت عليهم أحكام من غير قاضيهم الطبيعى .

ثانيا :- **الإتفاق على إطار سياسى ديمقراطى ، وأفضل أن أسميه هكذا بدلاً من تعبير العقد الاجتماعى سئ السمعة** فكل القوى السياسية مطالبة بالأتفاق على إطار سياسى ديمقراطى يلتزم به الجميع ويحتكمون إليه ويضمن للجميع ممارسة سياسية حرة وديمقراطية على أن تكون الدولة هى أول الملتزمين بهذا الإطار .

ويجب أن يبيح هذا الإطار لكل القوى السياسية حرية التفكير والتعبير ، والتنظيم ، وحرية ممارسة الإختلاف، والاحتكام فى خلافها مع الآخرين للجماهير الشعبية عبر قنوات الصراع السياسى المكفولة للجميع على قدم المساواة . ويجب أن **يفرض هذا الإطار على كل القوى السياسية الإعتراف بالقوى الأخرى، وإحترام حقها فى التواجد القانونى ، والامتناع عن ممارسة أى إرهاب فكرى، أو إكراه فكرى ، أو إستعلاء فكرى على الآخرين** .ويجب أن يضمن هذا الإطار إطلاق العنان لحركة جماهيرية ونضال جماهيرى ديمقراطى ويجب أن يكفل تعددية فكرية سياسية - حزبية= حقيقية- . ويجب أن يكفل تداول السلطة **ويجب أن يحمى هذا الإطار مصر من السقوط فى هاوية الإقتتال الطائفى أو الدينى** .

ثالثا :- **إقامة جبهة لإنقاذ الوطن وهى جبهة ذات طابع تكتيكى ليست مهمتها تحقيق تغييرات جذرية فى المجتمع وإنما مجرد طرح مجموعة من السياسات العاجلة البديلة عن السياسات الراهنة** التى تسببت فى ضياع سيادة الوطن وفى خراب إقتصاده وفى إهدار آدمية المواطن المصرى .

ويجب أن يكون لهذه الجبهة برنامج حد أدنى مشترك نسهم جميعاً فى صياغته معاً . فلا يملك أحد الإدعاء بأنه يمتلك وصفات سحرية جاهزة . ولا يحق لأحد أن يحاول تفضيل برنامج الإنقاذ على أساس برنامجه الخاص .

وبرنامج الإنقاذ لا يصادر حق كل فصيل فى أن يكون له برنامجه الخاص الأكثر طموحا . وجبهة الإنقاذ لا تصادر الاستقلالية الايديولوجية أو السياسية أو التنظيمية لأطرافها ، ومن حق كل طرف - بل ومن واجبه أيضاً - أن يواصل النضال من أجل تحقيق برنامجه الخاص شريطة أن يخضع نضال المستقبل لمتطلبات المرحلة فلا يتعدى حدودها . وشريطة أن يراعى فى نضاله المستقل مقتضيات العمل الجبهوى المشترك حتى لا يتقوض صرح هذا العمل الجبهوى . وجبهة الإنقاذ فى تقديرى يجب أن تكون مفتوحة لكل من يقبل الإلتزام ببرنامجها . وأنا أتفق تماما مع الزميل الأستاذ **صلاح عيسى فى أنه لا يجوز أن نمارس فيما بيننا صلاحيات المدعى العام الإشتراكى فى شطب أى قوى بحيث نعطى تأشيرة دخول إلى ساحة الجبهة لطرف دون طرف** . وأعتقد أن الذى يبعد نفسه عن الجبهة هو الذى يرفض برنامجها الذى ستتفق عليه أطرافها .

وأعتقد أنه أيا كان مدى التفاوت أو التعارض فى تصوراتنا عن البديل المنشود على المدى البعيد، نستطيع التوصل إلى إتفاق على برنامج حد أدنى مشترك وهو إتفاق **سياسى لا وفاق أيديولوجى** ،وعلى أن تحتفظ فصائلنا بخياراتها الخاصة سواء كان خياراً إسلامياً أو ناصرياً أو ليبرالياً أو شيوعياً .

وحتى لا نتوه أو نفقد الإتجاه، وحتى لا تختلط بين أيدينا الأوراق وحتى لا تتميع الحدود الفاصلة بين المعسكرات ، وأعتقد أن نقطة البدء فى الحديث عن أى جبهة سواء كانت إستراتيجية أو تكتيكية هو أن نحدد **« ما هو التناقض الرئيسى الذى يحكم المرحلة ؟ وما هو العدو الرئيسى الذى يجب أن نواجهه ؟ وما هو الخطر الرئيسى الذى يتهددنا ؟**

وفى تقديرى أن التناقض الرئيسى هو الذى يرسم الخط الفاصل بين المعسكرات والذى يفرز الأعداء عن الحلفاء .

وللأسف فإن الكثيرين اليوم يفتقدون الرؤية الصحيحة للتناقض الرئيسى الحقيقى **.فالبعض يتصوره مع الفاشية الدينية ، والبعض يعتبر عدوه الرئيس هم النصارى و العلمانيين والملحدين والشيوعيين** . ومع ذلك فإن **التناقض الرئيسى كان وسيظل مع الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، والعدو الرئيسى كان وسيظل هو الإمبريالية والصهيونية العالمية وركائزهما المحليين والخطر الرئيسى كان وسيظل الهجمة الأمبريالية الصهيونية الشرسة على الأمة العربية التى يتهدد ، وجودها ، وأمنها، وتراثها ، وحاضرها ومستقبلها.**

تبقى نقطة أخيرة هى ما أسميه المرحلة الإنتقالية والتى أشار إليها أيضا الزميل **إبراهيم البدراوى** لكنى أختلف مع من يطالبون بإجراء إنتخابات لجمعية تأسيسية هى محطة وصول وليست محطة قيام.

ومن المهم للغاية أن يكون لشعبنا دستور ديمقراطى حقيقى ولكن **طرح شعار الجمعية التأسيسية كشعار للتحقيق الفورى هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان.**

إن إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية فى ظل الأوضاع الراهنة المعادية للديمقراطية لن يسفر إلا عن نكسة دستورية خطيرة.

يجب أولا **قيام حكم ديمقراطى. مؤقت يحرر الشعب من ترسانة التشريعات المقيدة للحرية. يطلق الحريات.يلغى حالة الطوارئ.يسمح لكل القوى السياسية وعلى قدم المساواة بالنزول إلى الجماهير وطرح آرائها، وبرامجها عليها.** ثم فى نهاية الفترة الإنتقالية المعقولة تنتخب الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

يبقى بعد ذلك نقطة يهمنى الإشارة إليها وهى تعقيب على كلمة قالها الدكتور **أسامه الغزالى حرب.**فأنا متخوف من الطرح الذى قدمه وأخشى من منطق التسليم بالواقع الجديد الذى تحاول الإمبريالية أو إسرائيل أو صندوق النقد الدولى فرضه علينا .ولذلك أنا أرفض هذ المنطق ولا أوافقه على **الإطلاق على منطق يقول بأن السوق الشرق أوسطية قادمة/ قادمة فلنتكيف معها ولنستعد لمواجهتها بالمشاركة فيها بقدر ما لا أوافق على منطق يقول أن بيع القطاع العام حادث ولنكتف فقط بتحسين شروط البيع مثل هذه المواقف فى تقديرى تخسرنا المعركة قبل أن تبدأ.**



د. إبراهيم دسوقى أباظة

المدخل للتغيير تعديل الدستور الشمولى وإعادة صياغة قانون الانتخابات وإطلاق حرية الصحافة..

جدول أعمال من نقطة واحدة..كيف ننهى هذا الحكم؟.

د. إبراهيم الدسوقى أباظه

محصلة هذا النقاش تغرينى بأن أطرح فكرا قد يكون محصلة لما سمعت فى الجلسة الماضية وفى هذه الجلسة.

وأبدأ بالقول بأن **السلطة لاتسلم إلا لسلطة.فلا توجد سلطة تسقط هكذا.ومن الممكن أن تعيش سلطة مهترئة سنوات طويلة لأنها لاتجد البديل.**

ولكن ما هو مضمون هذا البديل الذى ننتظره ليتمكن من نقل السلطة؟.

مضمون البديل فى نظرى لايمكن أن يوجد إلا على مراحل بمعنى أن القوى السياسية القائمة فى الساحة المصرية تختلف فى نظراتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ومن هنا فإننى أتصور أن الوضع الراهن بخطورته وبضرورة مواجهته بالسرعة اللازمة يقتضى منا مستويين من العمل:

الخطوة الأولى: إيجاد المدخل- الذى لابد وأن يكون عبر مرحلة إنتقالية- لنقل السلطة إلى الشعب،أى لتغيير النظام القائم أى لإرساء ديمقراطية سياسية حقيقية.

ثم يلى ذلك تلك الإختيارات التى ستتولاها الحكومات التى ستتفصح عنها الإنتخابات الجديدة..وحكومة ذات توجه اشتراكى فليكن ..حكومة توجهها ليبرالى فليكن..مزيج من هذا أو ذاك..أو حتى توجه إسلامى فليكن. شريطة أن يكون الدستور محايدا .

ومن هنا **فنحن أمام جدول أعمال من نقطة واحدة.هى كيف يمكننا أن ننهى حياة هذا الحكم.هذا الحكم الذى** يفرق الوطن ويضع البلاد أمام مخاطر جسيمة ولعل من بين مظاهرها البسيطة الإرهاب والعنف الدموى الذى يؤرقكم ولا **أحسب أنكم تظنون أن هذا الإرهاب ليس نتيجة النظام القائم.**

ومن يريد أن يحارب الإرهاب والعنف عليه أولا أن يحارب أسبابه وهى أسباب كامنة فى هذا النظام القائم الذى خلق وهيأ المناخ الكامل للعنف ولصيرورته قاعدة يومية تحكم حياتنا.

القضية الملحة والعاجلة تفرض علينا مدخلا أتصور أن القوى السياسية يمكن أن تلتقى حوله. وقد سبق أن التقت على المبدأ العام ووقع رؤساء الأحزاب السياسية على ضرورة إقرار ديمقراطية سياسية كاملة وضرورة تغيير الدستور. إذن هناك خطوة تمت حول هذه القضية وأظن أن **المخاطر الماثلة اليوم تدفع الأحزاب السياسية إلى مزيد من التضامن والتعاون فى سبيل الإلتقاء حول هذا المبدأ.**

وأكرر أن هذا المدخل إلى الديمقراطية يحتاج إلى فترة إنتقالية- كما تفضل وذكر الأستاذ نبيل الهلالى- لتهيئة البلاد للحكم الديمقراطى.

وهذه الفترة الإنتقالية يمكن أن يتحقق فيها تغيير الدستور أو تعديله. **إن هناك(١٥) أو (٢٠) نصا فى الدستور يمكن أن يحولوا هذا الدستور الشمولى إلى دستور ديمقراطى.**

يلى ذلك إعادة صياغة قانون الإنتخابات بما يضمن نزاهتها.

وفى هذا الصدد هناك الكثير من الحلول حول هذه النزاهة فإما أن يتولى القضاء الإشراف الفعلى والكامل على العملية الإنتخابية من بدايتها إلى نهايتها أو أن تجرى الإنتخابات فى ظل حكومة محايدة أو ما شابه ذلك أو بالإثنين معا.

الخطوة الثالثة: إعادة صياغة قوانين الصحافة والإعلام.فلايمكن أن تتوافر ديمقراطية دون أن يتحقق الإستقلال والحياد للصحافة وللصحفيين لأن حرية الصحافة هى حرية العاملين بالعمل الصحفى ولاحرية للصحافة التى تلتحق بالدولة ويسيطر عليها الجهاز التنفيذى للدولة.

وكذلك إلغاء كافة القوانين الإستثنائية والإزدواجية القضائية بحيث لايمثل المواطن إلا أمام قاضيه الطبيعى. والعبث القائم الآن من إرسال واحد للمحكمة العسكرية والثانى للمحكمة المدنية فهو خلط لايجوز وهو مناهض لمبادىء الديمقراطية الحقيقية.

الخطوة الرابعة: إلغاء قانون الطوارىء وإجراء إنتخابات جديدة وفقا للأسس العامة السابقة، وتحقيق هذا البرنامج السياسى يتطلب العديد من الخطوات.

خطوات للضغط على النظام فمثلا لابد من مزيد من التعاون بين الأحزاب السياسية. فالقدر المتحقق الآن من التعاون بين الأحزاب السياسية غير مقبول فى مثل هذه الظروف الخطيرة،ولابد أن يتواصل التعاون وأن يقوى وأيضا لابد أن تجتهد الأحزاب وتنشط لتستطيع أن تتصدى لهذا العبء الضخم ثم تحقيق التعاون بين الأحزاب والنقابات والاتحادات.

وهنا فكرة الجبهة الوطنية واردة.

كذلك هناك مياه راكدة فى صفوف القوى العمالية سببها الحكم المطلق.

والقوى العمالية فى مصر لم تتحرك إلى اليوم. وهناك أسباب كثيرة ولاداعى للخوض فيها ولكنى أقول أن عددا لابأس به من القيادات العمالية خان القضية العمالية وأعنى بهم نقابين السلطة الذين تصنعهم السلطة وتسلطهم على رقاب العمال. ثم هناك أيضا الملايين التى تنفق للتجسس على

العمال ولتشديد القبضة على القوى العاملة.

والقوى العاملة يجب أن تشارك فهى التى تداس بالأقدام فى هذه البلد وعندما نتكلم عن الكادحين نجد أنهم موظفى الحكومة والقطاع العام « العاملين عموما ». فكيف يعقل أن يكون هؤلاء فى هذه الحالة من الصمت الغريب ومانراه أحيانا من تحرك لايعدو أن يكون تشنجات محدودة ويجب أن نمد اليد إلى هذه القوى العمالية وبصورة عاقلة ومنظمة.

أيضا فكرة الدعوة إلى العصيان المدنى أو الإضراب السلمى وهذه الفكرة قد درسناها كثيرا وأعتقد أنها فكرة مهذبة ومشروعة لأنه من حقنا أن نحتج بالإضراب وبالإمتناع عن العمل وبالتظاهر أيضا ومصر موقعة على إتفاقية تضمن حق الإضراب كأحد حقوق الإنسان المصرى.

نحن نقول أن هذا الحق لابد لنا من أن ننظمه وأن نحاول إستعماله إذا اقتضت الضرورة ذلك، ولاننسى المؤتمرات الجماهيرية، والتنسيق بين صحف المعارضة حيث لايوجد تنسيق بينها وكل يغنى على ليلاه ولا بد من الأتفاق على حد أدنى من التنسيق ، والمؤتمرات الصحفية الدولية مهمة جدا لأننى أرى أن النظام مهتم جدا بالخارج ومهتم بتجميل صورته بالخارج والادعاء بأن الحكم فى منتهى الديمقراطية والحرية وضمان حقوق الإنسان.

هناك ملاحظة أخيرة حول الحديث عما يسمونه إصلاحا اقتصاديا منذ ثلاثين عاما ومهنتى الإقتصاد أعمل كأستاذ مالية عامة منذ أكثر من عشرين عاما ،أي أننى أفهم فى مالية الدولة وأقول لايوجد ولاشبح لأى إصلاح اقتصادى.

الإصلاح الإقتصادى- وآسف على الخروج عن الموضوع- مستويات ثلاث

الأول- قاعدة وهى إصلاح هيكل الإنتاج في مصر.

الثانى- إصلاح هيكل الميزانية فى مصر.

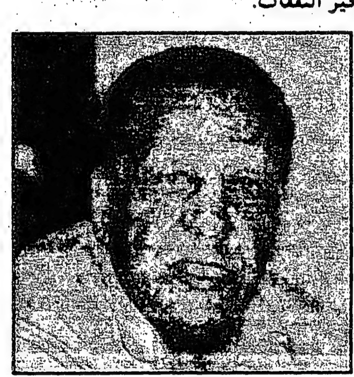
الثالث- إصلاح الهيكل النقدى أي النقود وأسعار الصرف وأسعار الفائدة...الخ

وبما أن إصلاح هيكل الإنتاج صعب جدا يحتاج إلى خصخصة ونقل بعض المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وفتح قنوات الإستثمار وهى عملية صعبة وشائكة بالنسبة لجهد النظام فقد قفز إلى المرحلة الثالثة.أما المرحلة الثانية بضغط الإنفاق وتحسين الموارد فلم يقربها الحكم وحضراتكم شاهدون، الميزانية اليوم ٦٠مليار جنيه ٥٩٪ من هذه الميزانية يذهب إلى الأمن بمعناه الواسع (الدفاع الإعلام) ويخصص ٥٪ فقط للتعليم و٢,٥٪ للصحة العامة.وبدلا من أن تستمع الحكومة لنصيحة الصندوق- وأنا هنا أنصفه- بإصلاح عجز الميزانية سواء بخفض النفقات أو زيادة الموارد أو الإثنين معا ، فالحكومة قامت بترك النفقات كما هى بل وزاد فيها فرض ضريبة جديدة- ضريبة المبيعات- للحصول على ٥مليار جنيه.

ونتج عن هذا الغلاء الفظيع الذى نشهده.

ولو تناول ميزانية الدولة طالب بالسنة الأولى فى المالية العامة ويكون مطلق اليد فى الإصلاح يستطيع أن يوفر منها بندا بإلغاء مصروفات لاجدوى منها حوالى ١٠ مليارات جنيه.

كانت الحكومة فى حاجة إلى ٥مليارات جنيه فحصلوا عليهم من عباد الله الغلابة بدلا من توفير النفقات.



د. محمد محمود الامام

السوق الشرق أوسطية تضمن ذهاب الاستثمارات الخليجية الى اسرائيل.. بدلا من مصر وسوريا..

الأحزاب لم تلتحم بالجماهير..

د.محمد محمود الإمام

الحديث فتح أبوابا كثيرة آخرها ماقاله الزميل العزيز د.أباظه بالنسبة للميزانية والبيان المالى، الذى قرأته متحسرا على الأيام التي كنا فيها نذاكر بيان وزير المالية ونحن طلبة اقتصاد وكنا نتعلم منه.وأعتقد أن وزير المالية الحالى محتاج لمذاكرة البيانات القديمة ليس فقط ليعرف كيفية وضع سياسة مالية سليمة إنما ليقدم بيانا مضبوطا.

والكلام الذى قاله د. ابراهيم دسوقى أباظه هو منهج صندوق النقد الدولى، الذى يتجاهل أن المدخل النقودى والأساليب النقدية والمالية لاتعالج مشاكل هيكلية، ولكن هذا ليس موضوعنا الآن. وإنما يمس موضوعنا من حيث أن آثاره الإقتصادية والاجتماعية سيئة للغاية، وبذلك يصبح طرح برنامج جديد للخروج من الأزمة ركنا أساسيا.

نحن نعيش مرحلة من التغييرات ولذلك أقول أن جزءا كبيرا من الحلول يقتضى- كما قال د.رمزى زكى- أن نعرف ماذا نريد فى النهاية؟. فالوضوح فى أي عمل يقتضى تضافر قوى معينة، هو الذى يتيح لها من البداية التعرف على المساحة المشتركة بينها حتى لاينفرط العقد بعد خطوتين أو ثلاثة.

أما حديث الدكتور أسامة الغزالى عن الإستقلال وعن الزلازل فقد عشنا مراحل أشد وأصعب. الثورة الشيوعية عندما قامت كانت زلزالا وزلزالا ضخما، والفاشية أيضا كانت زلزالا ترك آثاره علينا وظهرت مصر الفتاة وغيرها وتشكلت القمصان الخضراء والزرقاء والوفد وشكل القمصان الزرقاء.

لقد تأثرنا دائما بالتجربة الإنسانية واكتسبنا قيما منها، وبعد الإستقلال كنا متأثرين بمشروع«بيفردج»، وعين حزب الوفد عبد الحميد عبد الحق

وزيرا للشئون الإجتماعية وأقر موضوع الضمان الإجتماعى، وتأثرنا بالفكر الشائع فى هذا الوقت حول العدالة الإجتماعية دون أن تكون لدينا القاعدة الإقتصادية الضرورية لذلك، وعندما قامت الثورة واجهت نقص هذه القاعدة الاقتصادية وتبعيتها للخارج فعملت على فصل مقدراتنا الإقتصادية عن الهيمنة الخارجية ومن يتحدثون اليوم عن أهمية التصدير وكأنه كان غائبا عن الأذهان، فليتذكروا بيان زكريا محيى الدين فى إفتتاح مؤتمر الإنتاج -١٩٦٢/١/١٧ والذى جاء فيه..« الحل هو تقييد الإستهلاك- الهدف هو تصدير سلع مصنوعة» إذن هذا النداء قديم ومستعار من الثورة.

وهذا يقودنا إلى شىء آخر مرتبط أيضا بعملية التكوين الإجتماعى **فالأحزاب حتى الآن يختلف توجهاتها لم تلتحم التحاما كافيا بالجماهير. والحلول التى تطرح تميل لأن تكون حلولا نخبوية.** والكلام الذى قاله الدكتور أسامه عن الإخوان فى جامعة المنصورة وغيرها يشير إلى أننا دائما ما نتجه بتفكيرنا إلى أن الذى يحل أى مشكلة نخبة المثقفين.

المثقفون إذا لم يكن لهم إنتماء إجتماعى فئوى معين فسيتحدثون فى أشياء ليس لها علاقة بالتكوين الإجتماعى الحقيقى وبالتالى فإن هؤلاء الناس ينطلقون من قاعدة غير إجتماعية وإنما هى قاعدة فكرية غير متصلة بالمجتمع. وحتى يكون لأى تفكير سياسى واقع وجذور وصدى عند الجماهير فلابد من أن ينشأ من خلال هذه الجماهير ويعبر عنها أما إذا انطلق من خارجها، سواء كان ممولا من البنك الدولى أو غير ممول، ممولا من الأمم المتحدة أو غير ممول،ممول من جهات خارجية أو غير ممول وبدأ يطرح رؤيته بالفكر أو بالإرهاب فسيظل منقطع الصلة عن أى صراع سياسى وهذه الجماعات لايمكن أن تشكل فى الواقع أي جبهة، فالجبهة تتكون من قوى سياسية جماهيرية لمواجهة عدو مشترك.

الواقع الآن يقول أن الجماهير تصارع على لقمة العيش. وتعيش فى ظل تضارب وتطاحن.وحتي يكون هناك تفكير للخروج من الأزمة فلابد من أن تقتنع هذه الجماهير بإمكانية تحقيق المصالح المشروعة لها، غدا وليس بعد ذلك

والوصول إلى ذلك يفرض على الأحزاب مراجعة برامجها مراجعة دقيقة وهناك مشكلة أساسية وهو **أن التشكيل الاجتماعى لكثير من الأحزاب غير واضح ويبدو وكأن الكل يتحدثون باسم الشعب كله.** المفروض أن الأحزاب تختلف فى تكوينها وتعبيرها الاجتماعى، فالعامل يجد نفسه في حزب، والرأسمالى يجد نفسه فى حزب آخر، ويضمن المجتمع توازن المصالح الفئوى ويحقق الترابط بينها وليس التنافر وبدون ذلك يصبح الإرتباط بالأحزاب أمرا غير واقعى، وتصبح قدرة الأحزاب على تنفيذ برنامج معين دون أن يكون هناك حشد للجماهير وارتباط واضح بمصالحها أمرا غير عملى وغير وارد بالمرة، ومانعيشه الآن من أحداث هو فى الواقع نتيجة للإرتباط بالخارج.

الإرهاب قوامه داخلى ولكن ارتباطه أصبح بالخارج وهنا أسجل اعتراضى على ما قيل من أن التيار الإسلامى كان جزءا من الحركة السياسية المصرية فهذا التيار في حقيقته كان مرتبطا بالحركة الوطنية فقط لا السياسية. والمجموعة التى ثارت ضد الفرنسيين سلمت الحكم لمحمد على وهو رجل علمانى عمل على إقامة متطلبات دولة علمانية.

وقد بدأ الفساد عندما صار الإسلام والدين وسيلة للسلطة، وهنا مكمن الخطورة فإما أن تكون معهم وإما تكون كافرا ويهدر دمك،والإرهاب بدأ بمقتل النقراشى وماتلاه من قتل الحكومة لحسن البنا ووصول هذا التيار الإرهابى للسلطة وارد محتمل ، بكل ما يحمله ذلك من أخطار).

فهل تنقلب مصر إلى أفغانستان ونعيش تصفيات بين تيارات إسلامية أم نواجه نظاما لانعرف شكله بعد؟!

أنتقل إلى موضوع السوق الشرق أوسطية.

والغريب فى الطرح الذى قدمه اسامه حرب **أن يعيب على الفكر اليسارى** بأنه يتضمن حتميات بينما هو- فى طرحه- وضع حتميات لاحتمية بعدها. فإذا كان التعاون مابين العرب غير قائم والسوق الشرق أوسطية لاتقوم علي مصر فقط،أو مصر وإسرائيل وإيران وتركيا، وإنما يرتبط أساسا بدول المشرق العربى حتي يمكن الإستفادة من المحيط الذى يكون حول إسرائيل فكيف تصبح السوق الشرق أوسطية حتمية؟!إن تفكيرهم أقرب إلى تفكير دول« البينيلوكسى» الأوربية فسعيهم أن تصبح الأردن واسرائيل وفلسطين وربما لبنان وحدة على غرار«البينيلوكسى» فى إطار التجمع الأكبر باختصار طرحهم يقوم على أستيعاب الدول العربية.

لقد تحولت عملية البحث عن السلام إلى عملية تكريس الوجود الإسرائيلى والقضية هنا هى أن إسرائيل لاتحتمل البقاء فى ظل السلام إلا إذا استنزفت الأموال العربية الخليجية تحديدا.

وقد طلب الرئيس بوش والأمير بندر من اسرائيل عدم ضرب العراق خلال حرب الخليج بوعد أن تذهب إليها أموال الخليج ،وهو مايجرى الآن التمهيد له من خلال هذه السوق.فبدلا من أن تذهب الاستثمارات العربية إلى مصر وسوريا ، ستذهب إلى إسرائيل.

أيضا هناك محاولة لفتح الأسواق العربية أمام إسرائيل لأنها فى حالة عجز وأمريكا لاتريد تمويل هذا العجز.

وهناك تخطيط واضح لحل هذه المشكلة بأن تمضى مصر فى تنفيذ برنامج الصندوق وتصبح كفيرها سوقا لإسرائيل.

وأنبه إلى أرتباط هذه القضية بموضوع الإنتاج،وأقول أن الفنيين هم القادرون على تحقيق التنمية وليس الاقتصاديون.

فالتنمية- كما قيل- أثمن من أن تترك للإقتصاديين وبالأخص للاقتصاديين فالذى يصنع قميصا جيدا أو بدلة جيدة ليس الإقتصادى .

وقد قتلنا الفنيين المصريين ولابد أن يكون لهم دور فى العملية القادمة فهم الذين سيختارون لنا تكنولوجيات متطورة توظف عمالة كبيرة.وعلينا الاهتمام بهذه الفئة التى تسعى الرأسمالية إلى جذبها والقضاء على استغلالها الذى كان متحققا من خلال القطاع العام عندما كان موجها لخدمة الإعتماد على النفس.

حاليا يجرى تغيير كل ذلك، ويقولون لنا.. ماهي أسباب خوفكم؟.. وهل اليهود والأمريكان شياطين؟.. والهدف أن نسقط صرعى الانبهار بالتكنولوجيا الخارجية وتصبح محاولة اكتسابها هو البديل للفكر الواعى المصرى.

إذا لم يكن هذا الفكر موجودا وفاعلا فسنعمل أجراء لدى رأس مال وفكر أجنبيين.

القضية باختصار أننا مقبلون على مرحلة ستزيد فيها الهجمة الشرسة على الإقتصاد المصرى لأن ماحدث حتى الآن كان محاولة لتخريب هذا الاقتصاد.

أنتقل إلى ملاحظة أخرى خاصة بالدستور .الدستورليس قانونا يشرع اليوم ثم يعدل غدا ومثلما رأينا الممارسات المختلفة تتحايل على الدستور-

ولن أقول- تنتهكه- وهناك من المساحات ما يمكن من المحاورة فيها. وعندما يأتي الدستور ويكفل حرية الملكية العامة وحرية الملكية الخاصة وحرية الفرد وهو مايوجد فى الدستور الحالى .فمالداعى لتعديله؟! .القضية لم تعد هنا قضية الدستور نفسه إنما هى قضية الممارسة ومخالفة الدستور والإقدام علي تعديله الآن سيفسح المجال لانقلاب على المجتمع من هذا الاتجاه أو ذاك.

إذن القضية غير مطروحة الآن.



احمد شرف

اقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية خطوة لاتحتمل التأجيل..

ضد من..ولمن نتجه؟

احمد شرف

بداية لابد أن ندرك أن هناك فرقا بين المجتمع السياسى والمجتمع العام فى مصر.وأن نسأل أنفسنا من يمتلك آلية التغيير؟.

يستطيع المجتمع السياسى أو الطلائع السياسية أن تحدث بعض أنواع التغيير. ولكن التغيير لن يكون فاعلا ولن يكون حقيقيا إلا إذا تحرك المجتمع العام أو تحرك الشعب، وفى هذا المجال يكتسب الشعب وعيه إما بطريقته الخاصة وإما عن طريق طلائعه وفى المرحلة الحالية تبرز مجموعة من الأشياء تزيد خبرة الشعب ووعيه.

مثلا ماحدث فى قطاع الزراعة من تغيير العلاقة بين المالك والمستأجر ومايحدث الآن فى قطاع الأعمال وبيع القطاع العام، كل ذلك يطرح قضايا حقيقية تجعل النضال الشعبى يعود إلى مجراه الطبيعى، وترجع بديلا عن بديل آخر وهذا يقودنا إلى المجتمع السياسى والبدائل المختلفة.

لدينا فى واقع الأمر نظام يقوم أساسا على جمعية منتفعين وهناك أربعة بدائل حقيقية بصرف النظر عن وزن كل بديل.

هناك البديل الدينى السلفى، والبديل الليبرالى، والبديل القومى والبديل الاشتراكى وأى من هذه البدائل لايتطابق مع البديل الوطنى الذى يخرج الوطن من أزمته.

على سبيل المثال لابد وأن يتم الفرز داخل البديل الدينى بين أنصار ربط الدين بالدولة والداعين لربط الدين بالمجتمع.

فربط الدين بالدولة يحولها إلي قوة معادية لتقدم المجتمع ومعادية لحقوق الإنسان،ومعادية لأي نوع من أنواع التغيير ولأى نوع من أنواع استقلال الموقف وللحرية ذاتها.

أما من يريدون ربط الدين بالمجتمع- لأن الدين حقيقة مجتمعية- فيستطيعون تقديم فقه دينى متطور

أيضا فى إطار التيار الليبرالى لاأحد يستطيع أن يقلل من أهمية الفكر الليبرالى سواء بشقه الاقتصادى أو بشقه السياسى، ولكن القضية التى يجب أن يطرحها الليبراليون على أنفسهم ويجب أن يحدث فيها فرز أيضا هى عزل القوى التابعة والطفيلية والقوى البيروقراطية ، عن القوى الرأسمالية المنتجة. والتى تملك فعلا مشروعا وطنيا محددا.

فى الجلسة الماضية طرحت تساؤلا حول إمكانية أن يسمح لمصر أن تصبح مثل تايوان أو سنغافورة؟

ورأيى أن هذا غير وارد.فعندما تم تخريب تجربة مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد جمال عبد الناصر كان الأساس هو الأبعاد الخارجية وليست الأبعاد الداخلية.

فالفرز هنا قضية أساسية.

وأيضا فى المحيط القومى والبديل القومى لابد وأن يكون هناك درجة من درجات الفرز بين القوى ذات الطبيعة الشيفونية والمتطرفة وبين القوى الأكثر ديمقراطية فى فهم القضية القومية والقضية الوطنية.

بالنسبة لليسار فلابد وأن يحدث أيضا فرز بين العناصر ذات الفكر الطفولي والفكر الجامد وبين العناصر التى تمتلك رؤية مرنة تقدم الوطن وتقدم تطور الوطن على أى شىء آخر.

إذا تم هذا الفرز ففى مثل هذه الحالة يمكن وضع إطار البديل الوطنى الذى يتحرك بالمجتمع السياسى إلى الأمام على مستويين

المستوى الأول: تنظيمى وهو ضرورى للغاية بمعنى **إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية** وهذه القضية لاتحتمل التأخير.

تحدث البعض عن إمكانية تأجيل موضوع الجبهة أو قيامها بعد الإتفاق على البرنامج ولكن طرحها والتفكير فيها ضرورى من الآن

والجبهة تضم الأحزاب والتيارات السياسية المثلة في أحزاب،وهذا هو الجانب التنظيمى. بالنسبة للجانب السياسى للجبهة أو البرنامج لابد من أن نحدد أولا نحن ضد من ولمن نتجه..؟ اذا بسطنا الأمر تبسيطا شديدا يمكن القول أننا جميعا ضد أعداء الوطن وضد أعداء الديمقراطية. أعداء الوطن يمكن أن نتفق عليهم بسهولة وأقصد بهم القوى الإمبريالية والقوى الصهيونية.

أيضا القوي المعادية للديمقراطية يمكن تحديدها بسهولة. أنها القوى التى تمثل ركائز لهذه القوى الخارجية غير الوطنية كذلك القوى التى تسير فى اتجاه ربط الدين بالدولة وتضرب قضية الديمراطية.

لمن نتجه ببرنامجنا السياسى..

أعتقد أن ماطرحه الأستاذ صلاح عيسى يمكن أن يشكل نقاطا برنامجية شديدة العمومية، بالإضافة إلى البرنامج المكثف الذى طرحه الأستاذ عبد الغفار شكر،باختصار برنامج من أجل استقلال الوطن، ومن أجل ديمقراطية الوطن، ومن أجل إنهاء التبعية وإسقاطها.
والتبعية هنا مفهوم ولاتعنى فكرة العزلة



د. عبد العظيم أنيس

مطلوب احياء التضامن العربى على المستويين الشعبى والرسمى لمواجهة الضغوط الامبريالية.

لابد من البعد العربى عند معالجة تيار الإسلام السياسى

د.عبد العظيم أنيس

سأكتفى بتعليقات تلغرافية حول بعض النقاط التى أعتقد أنها هامة.

- النقطة الأولى تتعلق بعملية الإنقاذ والخروج من الأزمة.

هناك ماأسميه بالبعد العربى لهذه المشكلة وهذا البعد ينبع من شيئين :

الأول: هو أن إسرائيل والصهيونية تواجه هذه المجموعة من دول المشرق العربى ككل ومصر خاصة وهناك بعد تاريخى لهذا الموضوع ينبغى أن ندركه وخصوصا على ضوء مايجرى من مفاوضات وضغوط هذه الأيام.

الثانى هو أن الخروج من الأزمة الحالية رغم أنه ممكن إلا أنه صعب، ليس فقط لأن الأحزاب الموجودة حاليا لم تعد نفسها للعمل الجماهيرى الواسع الذى يمكن أن يدفع بنا للخروج من الأزمة، لكن أيضا لعوامل خارجية هامة فلو تصورنا أن الأحزاب جميعها تتمتع بالجماهيرية المطلوبة ،واستطاعت أن تدخل معارك قوية مع السلطة الحالية واستطاعت أن تجرى تعديلات أساسية فى نظام الحكم.. فستظل الإمبريالية تحارب حربا شعواء لتحاصر مصر سواء من الناحية الإقتصادية أو من الناحية السياسية.

وبالتالى فمالم يكن هناك نوع من التضامن العربى على المستوى الشعبى والمستوى الحكومى لإفشال هذه الضغوط الإمبريالية فسنجد أنفسنا وقد سقطنا مرة أخرى فى هذه الهوة.

ومن هنا فالبعد العربى بالغ الأهمية على النطاق الحزبى وعلى النطاق الشعبى.

وإذا كانت الحكومات العربية المتحالفة مع الإمبريالية حاليا تنسق بينها وبين بعضها بإستمرار فمن الأولى أن ننسق نحن باستمرار، أعنى الأجزاء المختلفة لحركة التحرر العربى والتى لها أحزابها..و..الخ بحيث نستطيع مواجهة الموقف كجبهة واحدة.

النقطة الثانية:تتعلق بموضوع الإسلام السياسى :لدينا تاريخ طويل في مصر مع مايسمى بالإسلام السياسى ممثلا فى الإخوان المسلمين وهناك سلبيات كثيرة وأشياء كثيرة فى تاريخ هذه الحركة يمكن رصدها ولكنى أعود إلى البعد العربى لهذه المشكلة وهو إنه من الخطأ النظر إلى الموضوع نظرة محلية فقط، بل لابد من النظر لهذه الراية المرفوعة فى أماكن مختلفة من العالم العربى، حزب الله في لبنان فى مقدمة وطليعة النضال ضد الصهيونية وضد إسرائيل ولايوجد أدنى شك في هذا ومنظمة «حماس» -مع كل التحفظات التى يمكن أن تقال عنها- قوة وطنية تؤدى دورا وطنيا. ونسمع الآن على سبيل المثال عن بيانات مشتركة بينها وبين وحدات من منظمة فتح.

وليس لنا مصلحة فى معاداة هذه القوى .نختلف معها فكريا نعم.ولكن فى اللحظة الراهنة الصعبة التى نحن بصددها الآن علينا أن نبحث عن نقاط إتفاق وليس نقاط خلاف..ولو مؤقتا.

إذن من الخطأ أن ينظر لقضية الإسلام السياسى فى داخل مصر فقط، وإنما ينبغى أن يتم النظر لهذا الموضوع فى إطاره العربى لإيجاد نظرة أكثر توازنا لهذا الموضوع مع التركيز على الجانب المحلى والتأكيد أن الخلاف الفكرى والأيديولوجى مع هذه التيارات وارد ولا تنكره.

النقطة الثالثة: موضوع الإستقلال الوطنى.

الحقيقة صدمت جدا من كلام د.**اسامه الغزالى حرب** حول هذا الموضوع.

لماذا ..لأن الإستقلال الوطنى قيمة إنسانية فى تاريخنا ونضالنا خلال الـ ١٥ عاما الماضية. كل جهدنا وتضحياتنا وشهداتنا كان من أجل موضوع الإستقلال الوطنى.

ليس بمعنى العزلة، وليس بمعنى أنه لايوجد لنا أى علاقات إقتصادية أو سياسية بأوروبا وأمريكا...

إنما القرار لابد وأن يكون قرارنا ليس قرار البنك الدولى ولا صندوق النقد الدولى ولا واشنطن.

وأذكر بما قاله الرئيس **مبارك** مع الصحفيين الأفارقة مؤخرا فقد قال أننا لانتلقى أوامر من أحد. هذا صحيح،فلا أحد يستطيع أن يدعى بأن **كلينتون** يرسل تعليمات **لمبارك** أو أن **كريستوفر** يرسل تعليمات **لعمرو موسى** ولكن فى نفس الوقت عندما سألوا الرئيس عن رأيه، وتوقعاته بالنسبة للدولة الفلسطينية المستقلة قال لنكن واقعيين،أمريكا هى الدولة العظمى الوحيدة الموجودة الآن ونحن لانستطيع أن نتحدى هذا

الواقع.

هذا النوع من العقلية والتفكير أسميه أنا هنا بالتفكير المعادى لفكرة الإستقلال الوطنى لأنه تفكير قدرى مستسلم للظروف،وهذا هو الفرق مابين مبارك والسادات من قبل وبين عبد الناصر. وعبد الناصر عندما جاء عام ١٩٥٢ لم يكن وارثا ظروفا عظيمة جدا في كل شيء ولكن لعب دورا في خلق هذه الظروف. وطبعا الآن الأمور الدولية أصعب بكثير عما كانت عليه أيام عبد الناصر لكن أنا أركز على نقطة الإستقلال الوطنى وأهمية هذا الموضوع فلو استسلمنا لفكرة أن هذا المفهوم(الاستقلال الوطنى) موضوع قديم وعتيق وفات أوانه وتجاوزته الظروف- ولا أقول أن الدكتور أسامه حرب قال هذا الكلام- فسنواجه كارثة يجب أن نحترس بشدة من هذا الطرح،لأنه يعادى كل تاريخ الحركة الوطنية وكل طموحاتنا وآمالنا وأمال الشعوب العربية.

أيضا أختلف مع ماقاله د. أسامه بأن السلام على الأبواب.

طبعا توجد هيئات إعلامية كثيرة في العالم تحاول أن تصور الأمر على هذا النحو وأعتقد على الأقل بالنسبة للفلسطينيين فالسلام ليس على الأبواب، لأن الحركة الوطنية الفلسطينية بكل أنقساماتها والخاصة بموضوع الحكم الذاتى بشروط أسوأ من شروط كامب ديفيد وخلق واقع جديد بما فى ذلك سوق شرق أوسطية بحيث ينتهى تماما موضوع الدولة الفلسطينية ومن الواضح أن المسئولين في مصر يتقبلون فكرة أنهاء موضوع الدولة الفلسطينية ويستسلمون لها.

نأتى لموضوع السوق الشرق أوسطية.

أفهم أنه في حالة توقيع اتفاقية سلام فلابد وأن يكون بين الدول العربية الموقعة على الإتفاقية وإسرائيل نوع من العلاقة علاقات دبلوماسية،وعلاقات تجارية،وتبادل سياحى..الخ لكن السوق الشرق أوسطية أو السوق عموما شيء غير هذا.

السوق معناه هو أن نعد أنفسنا ولو على مراحل للآتى:

١- إلغاء الحواجز الجمركية

٢- إلغاء حواجز النقل وتحرك العمالة بحرية بين دول السوق.

ولايوجد حتى فى ظل توقيع اتفاقيات سلام شرط يلزم الشعوب العربية أو الشعب المصرى بقبوله السوق الشرق أوسطية.

هذا المشروع فى الحقيقة مشروع أمريكى وله تاريخ في كتاباتهم ومقتضاه التحرك من خلال مجموعة من التكتلات. الكتلة الأوربية بقيادة ألمانيا الكتلة اليابانية ، والنمور الخمسة، والكتلة الروسية التى يحاول يلتسين أن يكونها الآن من مجموعة دول الاتحاد السوفيتى، والكتلة الأمريكية التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ..وحيث يوجد البترول فى الشرق الأوسط.

فأمريكا تقول لإسرائيل - هذا مشجع لها على عملية السلام- أنتم الوكيل الرئيسى لي فى المنطقة.

والفكرة الأساسية للسوق تتضمن رأس المال الخليجى وتكنولوجيا إسرائيلية وعمالة مصرية فلسطينية بالأساس.

ومرة أخرى فلا يوجد إلزام علينا بإقامة هذه السوق الشرق أوسطية حتى لو تم توقيع إتفاقيات سلام ومن رأيى أن نقاوم كوطنيين مثل هذا المشروع.

ولكن ما هو البديل؟.

هناك بدائل كثيرة لو استطاعت هذه القوى الوطنية أن تضع أيديها فى أيدى بعض حول برنامج

- لاأدخل فى تفاصيله الآن- ولو استطاعت أن تنسق عربيا وشعبيا من خلال خلق ظروف شعبية بحيث يستطيع الشعب المصرى - مثلا- أن ينتظم فى أحزاب تثبت وجودها..

فأعتقد أن هذا سيكون مهم جدا.

طريق الديمقراطية.. يبدأ بتغيير رئيس الجمهورية.

حسين عبد الرازق

من خلال الجلسة السابقة، ومن خلال كثير مما قيل في هذه الندوة يبدو لى أن **قضية إنقاذ مصر أو قضية التغيير مرتبطة أساسا وبادىء ذى بدء بتغيير الحكم القائم.**

فبدون تغيير هذا الحكم. لاتوجد أى إمكانية لإنقاذ مصر.

فسيطرة الحزب الوطنى على مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية ومجلس الشعب والسلطة التنفيذية (الحكومة) واحتكاره للسلطة، بالصورة التى نعرفها جميعا ، يقضى على أى آلية للتغيير بالأسلوب الديمقراطى.

إذا كانت هذه النقطة محل اتفاق - كما اتصور- انتقل إلى قضية البديل . وهناك كما هو واضح أكثر من بديل. بديل يسارى«ماركسى- ناصرى - قومى» ، بديل ليبرالى بديل إسلامى (ولانملك ترف إنكار البديل الأخير سواء كنا موافقين عليه أم لا). وكل يسعى إلى تطبيق برنامجه كاملا، إذا استطاع إلى ذلك سبيلا، وهذا من حق الجميع بشرط أن يتم ذلك بالطريق الديمقراطى.

ومع اختلاف هذه البدائل، وقبل أن تتوفر الظروف لتطبيق أى منها، هناك ضرورة لتغيير الأوضاع القائمة، وخلق آلية ديمقراطية ،يقبلها الجميع ويلتقون عليها كما أشار كل من الأساتذة **صلاح عيسى إبراهيم أباظه وعبد الغفار شكر**، وعنوانها..الديمقراطية- واتفاقنا على هذا البرنامج الديمقراطى بتعبيراته وإجراءاته المختلفة لايعنى تحققه فى الواقع.فلا بد من نضال حقيقى وممارسة ضغوط على النظام القائم حتى يسلم بها أو ببعضها على الأقل، وفي تصورى أن المدخل الأول والأساسى هي قضية الانتخابات وتتطلب بدورها معركة تستخدم فيها كافة **أساليب النضال الديمقراطى من إضراب واعتصام وتظاهر وصحافة باختصار استخدام كافة الرخص الدستورية والقانونية الموجودة فى أيدينا ، ولانستخدمها!.**

حسين عبد الرازق
ليس هناك امكانية لإنقاذ مصر دون تغيير الحكم القائم



مثلا الحكومة تمنع توزيع بيانات الأحزاب فى الشارع وتقبل بنشر البيانات الحزبية فى الصحف ولكن إذا قام أعضاء الحزب بتوزيعه في التجمعات الجماهيرية يتعرضون للقبض عليهم .ومنذ سنوات دار بيى وبين أحد وزراء الداخلية السابقين المحترمين حوار طويل فى مكتبه عندما قبض على أعضاء التجمع أثناء توزيعهم لبيان صادر عن الحزب ومنشور فى نفس اليوم بجريدة الأهالى وقال لى بوضوح..« أنشر ماتريد من بيانات فى الجريدة ومغزي هذا الموقف المخالف للقانون هو إصرار الحكم على وقفها من الذهاب للناس وعلى من يريد من المواطنين معرفة مواقف الحزب فليأت هو إلى الحزب -المقر أو الجريدة- وفي كلا الحالتين عليه أن يدفع قروشا قليلة أو كثيرة .

وهناك بداية لكل شيء وفى اللحظة الراهنة أتصور أن بداية التحرك من أجل الإصلاح والتغيير الديمقراطى، هو النضال من أجل انتخابات نزيهة لمجلس الشعب والنقابات ورئاسة الجمهورية وهو نضال يتسع لكل من يدعو لمثل هذا البرنامج.

وفي هذا النطاق هناك نقطة أساسية أختلف فيها مع الزميل ابراهيم البدراوى وهو نفيه لتيار الإسلام السياسي وسعيه لاستبعاده، بمقولة أن الإخوان المسلمين غير ديمقراطيين فأقول له أن الظواهر الإجتماعية متحركة ولايمكن تثبيتها أو تكلسها ولو سلمنا بأنهم كانوا أو هم غير ديمقراطيين،فالتطور قد يبرز داخل تيار الإسلام السياسي اليوم أو غدا قوة أو جماعة ديمقراطية ،وإذا قلنا أن هذا التيار غير ديمقراطى فهناك من سيقول أن الماركسيين والشيوعيين غير ديمقراطيين استنادا إلى تجارب وإلى أنهم يقولون أو كانو يقولون بدكتاتورية البروليتاريا ولم يعدلوا عنها إلا أخيرا.. وكانوا يقولون أيضا الديمقراطية للشعب ولاديمقراطية لأعداء الشعب ويمكن استخدام نفس المنطق ضد الناصريين في مرحلة من المراحل وهى مرحلة وجودهم فى السلطة حيث رفضوا التعددية السياسية،،وأيضا ضد الوفد الذى رفض في مرحلة من المراحل الإعتراف بالحزب الشيوعى مثلا،وهو قوة من القوى السياسية..الخ

الصحيح أن من يقبل البرنامج الديمقراطى الذى نتفق عليه وفيه الدولة المدنية لا الدولة الدينية وتداول السلطة...و..و.. فهو طرف أصيل،وليس من حق أحد أن يبدأ بمصادرة الآخرين.

اذا اتفقنا على برنامج الإصلاح الديمقراطى كمدخل ضرورى وحيد للتغيير ، سنواجه بمشكلة تتعلق بالأحزاب فى مصر، وأضرب مثلا يوضح ما أعنيه.

في ٥ فبراير ١٩٨٧ تم اتفاق بين الوفد والعمل والأحرار والتجمع وبارك هذا الإتفاق الشيوعيون والإخوان المسلمون، ببرقيات تليت فى مؤتمر سياسى عقدته هذه الأحزاب.صباح يوم انعقاد هذا المؤتمر أصدر رئيس الجمهورية قرارا بالاستفتاء على حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة، فتفرقت هذه الأحزاب شيعا وتكرر على فترات متباعدة التوقيع على بيانات مشتركة حول الديمقراطية آخرها بيان حول الإصلاح الديمقراطى عام ١٩٨٩ موقع عليه من فؤاد سراج الدين وخالد محيى الدين وابراهيم شكرى ،ومصطفى كامل مراد، ومأمون الهضيبى، وابراهيم البدراوى دون أن يتحول هذا الاتفاق إلى عمل مشترك.

فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ التجمع طرح المقاطعة ورفض الوفد والعمل، وتكررت الصورة عام ١٩٨٧ وفى عام ١٩٩٠ الوفد طرح المقاطعة ووافق العمل والأحرار، وشارك التجمع وفى انتخابات رئيس الجمهورية عام ١٩٨١ كان الوفد وقتها لم يبدأ نشاطه- حزب العمل أيد انتخاب مبارك والتجمع عارض وفى عام ١٩٨٧ التحالف الإسلامى (الإخوان والعمل والأحرار) أيد فى البرلمان انتخاب مبارك وحزب الوفد امتنع عن التصويت وطالب ببرنامج، وحزب التجمع وكان غير ممثل فى مجلس الشعب طالب ببرنامج ثم دعا المواطنين للتصويت بلا.

هذه المواقف أضرت بقضية الديمقراطية وأظهرت الأحزاب بصورة قوى تفكر في مكاسب حزبية محددة ومؤقتة، دون وجود نظرة شاملة لمشاكل وقضايا الوطن.

الآن نواجه عددا من القضايا المحورية، يمكن أن نتفق فيها ونظهر مدي جديتنا فى النضال من أجل الديمقراطية.

حاليا يوجد داخل البرلمان حزبان التجمع والناصرى وموجود بالخارج الوفد والعمل والشيوعيون والإخوان ، ولماذا لاتكون نقطة الإنطلاق لأي برنامج ديمقراطى هي أن يتم الاتفاق على موقف واحد من قضية ترشيح رئيس الجمهورية؟.

هل سيقرر كل حزب موقفه طبقا لحسابات صغيرة ،وتحقيق مكاسب محدودة فى انتخابات برلمانية قادمة.. أو..أو..؟.

أم يمكن لهذه القوى الاتفاق على موقف موحد؟.

هذا الموقف - كما أراه- ينطلق من دراسة حقيقية للواقع وللسياسات المطبقة حاليا والتى اتفقنا جميعا على أنها سبب الكارثة.

ومسئولية الرئيس مبارك واضحة عن هذه الكارثة فهو المسئول عنها بحكم كونه رئيسا للجمهورية والحزب الحاكم خلال ١٢ عاما متصلة.

وقد قدم برنامجه للسنوات الست القادمة - وهو استمرار حرفي للسياسة الحالية ولايتضمن كلمة عن الإصلاح السياسى والديمقراطى.

لماذا لاتتفق هذه الأحزاب على موقف وتتوقف عن الدوران حول قضايا ثانوية والهروب من القضايا الحقيقية؟!
وأقول لاتغيير للأوضاع السياسية فى مصر إلا بتغيير رئيس الجمهورية لأن رئيس الجمهورية طبقا للدستور هو الوحيد الذى يحكم وهو الوحيد صاحب القرار.

شرق أوسطية .. أم نظام عربى إقليمى ؟

د. رمزى زكى :

سأعلق على موضوع السوق الشرق أوسطية . دكتور **أسامة الغزالى حرب** فى كلامه عن هذه القضية قال أنه علينا أن نتعامل مع السوق كحقيقة لأنه سيقام لا محالة، شئنا أم أبينا !، وأن السلام قادم وقد تم ترتيب المنطقة لوجود سوق شرق أوسطية! وتساءل ماذا أعددنا له؟ وهل ندخله أم لا ؟ لابد وأن يكون لنا موقف .

والصحيح هو ضرورة أن يكون لنا موقف .. وسأبدأ بالطرح الاعلامى لهذا الموضوع . وهو طرح يقوم على مقولات غير صحيحة .

المقولة الأولى : تقول أن العالم الآن يتكتل وحان الوقت لتصبح منطقة الشرق الأوسط كتلة إقتصادية تستطيع أن تتعامل من موقع قوة مع هذا العالم الذى يميل إلى التكتلات الكبرى .

المقولة الثانية : تدعى أن تكوين هذه السوق الشرق أوسطية يؤدى إلى وجود سوق واسعة وتخصيص أفضل للموارد وإمكانيات أكثر للنمو خصوصاً فى ظل سلام سيوفر من الإنفاق على التسلح .

هذا الطرح الاعلامى يختلف - كما ذكر الدكتور عبد العظيم أنيس - عن المضمون الحقيقى للسوق الشرق أوسطية . فالسوق فكرة قديمة بدأت منذ أيام مبدأ أيزنهاور ونظرية الفراغ الذى قيل بخدوثه بعد ضعف إنجلترا وفرنسا فى المنطقة ، ودخول أمريكا لتحل محلها فى السيطرة على المنطقة من خلال حلف بغداد ، والمشروعات الأخرى المعروفة.

ويجب أن يلفت إنتباهنا ، أن الإلحاح على هذا المشروع تصاعد بصورة واضحة فى أعقاب حرب الخليج بعد تصدع النظام العربى الإقليمى ومع خطوات المفاوضات التى تتم حالياً .

وأتصور أن موضوع السوق الشرق أوسطية هو فى التحليل النهائى مفهوم إسرائيل لحل القضية الفلسطينية . بمعنى أن إسرائيل تعلم جيداً أنه لو تم سلام عادل وشامل فى المنطقة دون أن تندمج وتهيمن على المنطقة فهى لا تستطيع أن تعيش ، وسأدلل على ذلك بقضيتين ..

قضية المياة، قضية التمويل . ونحن نعلم أن إسرائيل تعانى من نقص شديد فى مصادر المياة وجزء كبير جداً من المياه التى تستخدمها الأن لمواجهة إحتياجاتها مسروقة من الأرض المحتلة .

كما تخطط لإستيراد مليون يهودى من الاتحاد السوفيتى السابق أو غيره مما يضاعف حاجتها للمياة . ونلاحظ أن المفاوضات متعددة الأطراف وهى جزء من مفاوضات السلام - تحتل فيها قضية المياة أهمية خاصة لاسرائيل .

بالنسبة لقضية التمويل فمعلوم أن إسرائيل - منذ نشأتها وحتى الآن - تعيش على تمويل خارجى ومساعدات تأتيها فى الأساس من أمريكا .واليوم الإقتصاد الامريكى يعانى من مشكلات ضخمة جداً وواضح أن قدرته على إعطاء الدعم لإسرائيل أو حتى لمصر مستقبلا ستتضاءل كثيرا . من هنا فإن المال الخليجى والذى ستوفره السوق الشرق أوسطية مسألة هامة تراهن عليها إسرائيل .

أيضا السوق الشرق أوسطية قائمة على أساس غير قومى و إنما على أساس ترتيبات إقليمية غير قومية سيدخل فيها أطراف غير عرب .(إسرائيل - تركيا - باكستان - وربما إيران وأفغانستان ..) من هنا يتهدد الوجود العربى بهذه السوق خصوصاً وأن إسرائيل تراهن على أن المال سيأتى من الخليج، والمياه من تركيا عبر أنبوب مياه السلام الذى كان قد إقترحه «أوزال» ، والعمالة من مصر وسوريا وفلسطين، وستكون السوق من ٣٥٠ مليون شخص .

اذاً الطرح فى أساسه طرح أمريكى إسرائيلى وليس عربياً، وليس الهدف أن يكون فى المنطقة كتلة (عربية) متقدمة ذات وضع إقتصادى قوى تتعامل مع الخارج من موقع الند للند .

أشير إلى نقطة أخيرة وهى العلاقة الإستراتيجية التى ستنشأ بين ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية وبين الولايات المتحدة الأمريكية عبر الإتفاق الإستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل والذى وقع عام ١٩٨٩ . فى هذا الإتفاق أقيمت منطقة تجارية منطقة حرة فى إسرائيل بمعنى أن السلع الأمريكية لو دخلت هذه المنطقة تفقد هويتها . وبالتالى ففى ظل هذا الإتفاق ستدخل البضائع الأمريكية للمنطقة على أنها بضائع إسرائيلية معفاة من الضرائب ومعفاة من الجمارك .. وهكذا .

اذا هذا مخطط بعيد تماما عن أن يكون كتلة إقتصادية نواجه بها الخارج .

تبقى بعد ذلك الإجابة على سؤال الدكتور أسامة وهو ماذا سنفعل ؟ ولنفترض جدلاً أن هذه السوق قد شملت أطرافاً عربية .. فماذا سيكون موقفنا ؟ وهو احتمال وارد .

فى تصورى ألا نشارك ونترك الزمن يحكم على التجربة لأن من سيدخلها سيدخل من موقع ضعيف وفى ظل خلل واضح ، وستحتويه إسرائيل وأمريكا . **البديل الأفضل هو إعادة إحياء النظام العربى الإقليمى . صحيح هو الآن فى حالة إضمحلال لكن لا يجوز التهوين من شأن هذه الرابطة العربية شئنا أم أبينا هناك جامعة الدول العربية ، وهناك المجلس الإقتصادى والإجتماعى وهناك مجلس الوحدة الإقتصادية ، وأيضا الصندوق العربى للنقد .. إلخ وهناك أيضا إنجازات تمت من قبل .**

والمطلوب الأن أن يكون هناك إستراتيجية مصرية لإعادة ترميم وإحياء النظام العربى الإقليمى وليس القبول بوضع الهزيمة والإنضمام للسوق الشرق أوسطية .

إبراهيم الدسوقى أباظة :

سأعود مرة أخرى لصلب موضوع الندوة ، وهى أن البداية والمنطلق تغيير النظام إلى نظام ديمقراطى أساسه وقاعدته دستور ديمقراطى. وسأعلق على نقطة واحدة ، وهى تعديل الدستور .

وهذا التغيير أو التعديل نقطة محورية لابد وأن نسعى إليها فى اعتقادى أنه توجد على الأقل عشر مواد بالدستور لا يختلف أحد على ضرورة تعديلها ..

- هل يجادل أحد فى ضرورة تحديد مدة رئيس الجمهورية ؟
- هل هناك من يجادل فى تقييد السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية ووضع ضوابط لها ؟
- هل هناك من يجادل فى وضع ضوابط على إعلان حالة الطوارئ ؟
- هل هناك من يجادل فى وضع نصوص واضحة تمنح مجلس الشعب حق الإشراف على الميزانية . ومناقشتها . ورفضها . وحذف بنود منها .. إلخ
- هل هناك من يختلف فى حق مجلس الشعب فى طرح الثقة بالحكومة أو بوزير منها ؟
- هل هناك من يختلف على أن البند الخاص بسلطة الصحافة لابد من تغييره تماما ؟

الخلافات ستكون على مسائل بسيطة جداً مثل الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين وأخواننا الشيوعيون سيقولان لا .. وهناك خلاف جدى فى قضية الدولة الإسلامية .. إذاً نحن متفقون على مجموعة كبيرة جداً من الأساسيات المتعلقة بالدستور . وإعتقادى أن هذه نقطة الإنطلاق .. تحقيق نظام ديمقراطى ، أى نسلم صاحب السيارة عجلة القيادة ثم بعد ذلك يسير فى الإتجاه الذى يريده . ولسنا أول بلد فى العالم توجد به إتجاهات سياسية مختلفة؟ نعم هناك شيوعيون فى كل الدنيا ، وهناك أصوليون فى كثير من دول العالم ، ويوجد أيضا ليبراليون و ... و... إلخ .

لكن المهم أن يكون هناك قاعدة للإنطلاق . وقاعدة الإنطلاق فى رأيى هى التغيير وأن نتفق على مشروع دستور جيد كيف نبدأه أو كيف نصيغه هذه مسألة يمكن الحوار حولها .

د. أسامة الغزالى حرب .. هناك نقطتان فى حديثى أثارتا تعليقات كثيرة رغم بعدهما عن جوهر الندوة . ولابد من تناولهما .

بالنسبة لموضوع السوق الشرق أوسطية أعتقد أن د. رمزى زكى يفهمنى جيداً فلابد وأن نحدد موقفنا من هذه المسألة لأنها ليست مسألة قدرية ولا حتمية . الدكتور رمزى يقول : ليس لى بها علاقة .

د. رمزى زكى :

لا . أنا ضد السوق الشرق أوسطية .

د. أسامة الغزالى حرب :

ونحن ضدها كذلك ولكنها ستمر وهى ليست رهناً بإرادتنا . فهل سأفعل مثل بريطانيا عندما رفضت دخول السوق الأوربية المشتركة ؟

د. رمزى زكى : ولكن هناك فرق فالقرار المصرى من الأهمية بما كان لأن قبول مصر سيشجع أطرافاً أخرى واذا رفضت ستمنع أطرافاً كثيرة . من هنا تأتى أهمية القرار المصرى .

د. أسامة الغزالى حرب : أعتقد أن المشكلة ليست فى التكامل الإقليمى وإنما هو كيف يوضع هذا التكامل فى سياق ما يجرى فى المنطقة . فلا ينبغى قيام هذا السوق - من وجهة نظر مصرية عربية قبل تحقيق السلام الكامل .

هذه هى النقطة التى أركز عليها . فليس من حق إسرائيل الحصول على أى ثمن مقدما . يجب أولاً أن يتم السلام وأن يحصل العرب والفلسطينيون على حقوقهم ثم بعد ذلك نتفاهم فى هذا الموضوع .

وفى إطار عملية مراجعة شاملة لأفكار كثيرة وبديهيات تحتاج لمراجعة، فلا أشعر بالخرف وعندما قلت أن السلام قادم فأنا أقصد أن هذه المرحلة فى الصراع العربى الإسرائيلى سوف يغلق ملفها فى إتفاقيات يجرى التحضير لها سواء أردنا أم لم نرد وهذا خارج عن إرادتنا نحن .

د. عبد العظيم أنيس ..

ليس قدراً أن يتم التوصل إلى هذه الإتفاقات .

د. أسامة الغزالى حرب .. هناك الآن مباحثات فلسطينية إسرائيلية وسورية إسرائيلية ..

د. عبد العظيم أنيس .. ولكن هذه المباحثات متعثرة ..

د. أسامة الغزالى حرب .. لا ليست متعثرة وبعد ستة أشهر سيعلن بيان مبادئ فلسطينى إسرائيلى بعد الآن نعم هناك إحتمال أن يكون هو السلام الذى نريده ، ولكنه سلام يعكس توازن القوى القائم حالياً .

هذا النوع من السلام نعرف شروطه وظروفه جيداً ، وهى ظروف تفوق إسرائيل مما لا شك فيه . إذاً هذه مرحلة سوف تنتهى لكى تفتح الباب لمرحلة صراع حقيقى . وإتفاقيات السلام ليس معناها إنهاء الصراع ولكنه سيستمر بأساليب أخرى . مثل السوق الشرق أوسطية فالصراع الحقيقى هو الصراع الحضارى والثقافى والإقتصادى والإجتماعى .. إلخ. الخوف من إندماج إسرائيل فى المنطقة خوف لا مبرر له وعندما ما يتم الدمج بين خمسة ملايين (إسرائيلى) ومائة مليون عربى فعلى من يكون الخطر ؟!

الخوف من إسرائيل على ١٠٠ مليون عربى يقوم على منطق يقول أن الخيبة العربية أمر حتمى ودائم وأننا ضعفاء وأدنى من هؤلاء الناس بحيث أن أى تعامل هو بالضرورة لمصلحتهم . على الجانب الآخر نجد قطاعاً هاماً من الرأى العام الإسرائيلى ضد الدمج ويقولون بأنه اذا إندمجت إسرائيل فمعنى هذا أنه بعد ثلاثين عاماً سوف تنتهى كوجود وكدولة وكتميز يهودى وحضارى .

وهذا التخوف القدرى من إبتلاعهم لنا ينطوى من جانبنا على إحساس غريب بالضعف إزاء هؤلاء الناس ويصورهم بشكل مبالغ فيه ولابد من مراجعة هذه الفكرة .

أما الحديث عن الاستقلال والتبعية ، فهناك سؤال لابد من الإجابة عليه بوضوح هل نندمج فى السوق الرأسمالية العالمية أم ننعزل عنه ؟

أنا أجيب بضرورة الاندماج بشرط أن يقوم على تعاون متكافئ وإقتصاد وطنى حقيقى وقوى .المعيار فى النهاية هو هل نفلح فى تحقيق تقدم إقتصادى حقيقى يجعلنا نساهم أم ننعزل ؟ أعتقد أن قضية العزلة الآن قد إنتهت .

اذاً لابد أن نتعامل ونتكامل ولكى يحدث هذا بشكل سليم فلابد وأن يكون مربط الفرس هو قوة الإقتصاد والذاتية وبعد ذلك لا نخاف من أى شئ

إبراهيم البدراوى : بالنسبة لقضية الاستقلال والتبعية أنا أتفق مع التفسير الآخير للدكتور أسامة الغزالى حرب ، فهناك تبعية متبادلة بين أوروبا وأمريكا ولكن بها قدر من التكافؤ النسبى ، ولكن الصورة بالنسبة لنا مختلفة فعلاقات التبعية مع الولايات المتحدة غير متكافئة وطوال تاريخنا الحديث - وحتى فى الستينات التى يسمونها فترة الإنغلاق ولم تكن كذلك - كان هناك تعامل وتعاون مع السوق الرأسمالية العالمية ، ولكن على أساس التكافؤ . وللتكافؤ شرط أساسى، هو وجود سلطة سياسية تمتلك إرادة وطنية وتستطيع أن تتعامل بقدر من التكافؤ .

ملاحظة أخيرة حول تيار الإسلام السياسى .

التيار الموجود الان ليس امتداداً للتيارات الإسلامية التاريخية لأننا هنا نخلط بين مرحلة الوعى الدينى عندما كان الدين والوطن شيئا واحدا والمرحلة الجديدة والتى تفرق بين الوعى الدينى والوعى الوطنى والوعى القومى والوعى الطبقى .. إلخ .. وبالتالى فإن هؤلاء ليسوا إمتداداً لعمر مكرم أو قطز أو .. أو .. لا يمكن أن يتحدد الموقف من أى قوة سياسية بناء على حجمها وإلا لما كان العالم كله قد وقف ضد الفاشية رغم حجمها الكبير وكل الأحزاب فى ألمانيا فى ثلاثينات هذا القرن - وقفت ضد النازية .

.. ولكن إذا أخذنا بالطرح الذى قاله الاستاذ **صلاح عيسى** والأستاذ **حسين عبد الرازق** من ضرورة القبول بالمجتمع المدنى العلمانى فإن هذا التيار يكون هنا قد تخلى عن طبيعته الحالية ويصبح مثل عشرات الملايين من المسلمين الذين لا يكون الدين عندهم مادة للمتاجرة أو إرهاباً فكرياً .

لو قبل بهذا فإنه سيكون جزءاً من المجتمع العادى ويتخلى عن دوره كتيارسياسى أعتبره إرهابياً يتاجر بالدين ويمارس الإرهاب ضد المجتمع .

صلاح عيسى :- بالنسبة لموضوع تيار الإسلام السياسى فإن الإعتراف به رهين بالرباعية التى أشرت إليها والعلمانية تعنى الزمانية وحق البشر بأن يشرعوا بأنفسهم لأنفسهم ما يوافق زمانهم دون أن يتعارض ذلك مع أصول العقيدة اذا قبلوا ذلك قبلوا تداول السلطة فأهلاً بهم وسهلاً مثلهم مثل الحكومة اذا لم تقبل ذلك - وهى لن تقبله أيضا - فهنا الأمر يختلف .

ملاحظة أخيرة حول حديث الأستاذ حسين عبد الرازق .

فى واقع الأمر وبرغم نقدنا الشديد جداً للحركة الحزبية والحركة السياسية فى مصر فلا شك أنه الشكل الوحيد الموجود وله مشروعية التعامل مع الجماهير ومشروعية دعوتها وحشدها حول أهداف معينة ، فضلاً عن أنها تضم خبرات كثيرة جداً من أفضل خبرات الحركة الوطنية المصرية .

لقد أشار الأستاذ حسين عبد الرازق لموضوع مؤتمر ٥ فبراير وهى إشارة هامة .فنطقة البدء الحقيقية هى السعى لاحياء روح ٥ فبراير ٨٧ فهذا الإتفاق ما زال صالحاً وأساسياً وعلى الأحزاب المصرية القائمة الآن جميعاً أن تعلم أن إهمال برنامج ٥ فبراير الذى تم لأسباب انتخابية وقتها - ٨٧- ثم الخلافات عشية إنتخابات ٩٠ كلها أمور يجب تجاوزها فوراً وإلا تتحمل الأحزاب المسئولية عن دخول مصر فى طريق الكارثة . مطلوب مبادرتها بالالتقاء ومناقشة وتقييم ظروف التعاون السابق وما الذى أدى إلى إنهيار هذه الظروف وكيفية الخروج منها أيضا .

عبد الغفار شكر : أقدر للدكتور أسامة الغزالى حرب وضوحه الشديد فى طرحه لأفكاره فالوضوح فى مثل هذا النقاش الجاد يكشف عن نقط ضعف فى الأفكار فضلاً عن كونه يفيد كل الأطراف .

وسأركز على نقطتين ..

الأولى :- أبدى د. أسامة إندهاشه من حديثى عن دور الدولة فى حماية الصناعة الوطنية ودعم الفقراء والتنمية البشرية وقال هذه مسألة بديهية !! نعم هى بديهية فى أمريكا وألمانيا الغربية لكنها ليست هكذا فى مصر . والمطروح علينا فى مصر هو إنسحاب الدولة من أى مجال خلاف كونها حارسة للأمن والدفاع .. وبالتالى فأنا أناقش قضايا ملموسة نابضة من الواقع المصرى لأن جوهر برنامج الإصلاح الإقتصادى هو إنسحاب الدولة من مجال الإنتاج ومجال الخدمات والدعم بشكل كامل .

الثانية :- ألاحظ أن الدكتور أسامة فى مرحلة التبشير بالليبرالية وبالتالى فهو ينطلق من المجرد ، ويكرر أكثر من مرة أن التجربة أثبتت بأن الحرية الفردية هى الوسيلة للوصول بنا إلى التقدم .

فى مصر علاقات الإنتاج الرأسمالية لم تثبت أنها وسيلة للتقدم ولا أثبتت أنها وسيلة لحل مشاكل الفقراء، وكلما أخذنا قدراً أكبر من الحرية الإقتصادية يعود هذا علينا بمشاكل أكبر . ففى خلال الـ ٢٠ سنة الماضية كلما تقدمنا فى إتجاه إلغاء كل القيود المفروضة على علاقات الإنتاج الرأسمالية كلما إزدادت أوضاعنا تدهوراً ووجدنا نوعاً من فوضى الإنتاج وأهدرت موارد البشرية وإمكانيات مادية وتدفقات نقدية وصلت للمجتمع المصرى خلال هذه الفترة بلا أى إنتفاع منها بشكل كامل بالرغم من أن الرأسمالية كان عندها حرية التصرف فيها .

وفى خلال الثلاث سنوات الأخيرة فإن الفكر الرأسمالى الذى سار خلف صندوق النقد الدولى أدى إلى إحداث توازن من خلال سياسة نقدية والسيطرة على عجز الميزانية وميزان المدفوعات وكون إحتياطياً لرؤوس الأموال من التدفقات بالعملة الأجنبية ، وكل هذا تم على حساب الفقراء وإيجاد صعوبات أمام الرأسمالية المصرية فى مجال الإستثمار .

هذا الواقع الملموس الذى يجب أن ننطلق منه .

حتى لا نكون شركاء بالسكوت
لا فى جرائم السلطة
ولا فى جرائم الإرهاب
ولا فى جريمة الجرائم : التضييع النهائى لمصر.

د. فوزى منصور

بسبب تغيبى فى الخارج، لم يكن لى حظ حضور الندوة الهامة التى نظمتها مجلة «اليسار» عن «**كيف تخرج مصر من أزمتها الراهنة**»، وقد قرأت الجزء الأول من الندوة الذى نشر فى عدد يونيو، وتفضلت «**اليسار**» باطلاعى على الجزء الثانى الذى ينشر فى عدد يوليو الحالى.

وخلال الأسبوع الذى قرأت فيه أعمال الندوة - ولم يكن بأية حال أسبوعا استثنائيا - تتابعت الأنباء والأحداث التى أعطت للكثير من الآراء والاستنتاجات التى أبديت فى الندوة رنينا خاصا، ضاعف ما تحمله من نذر ومخاوف على مصير هذا الوطن العملاق المسجى، المكبل بالأغلال.

حصاد أسبوع، ككل أسبوع

* فى البدء كان التحقيق الصحفى الذى نشرته فى ٦/ ٦/ ٩٣ صحيفة الأهرام الوقورة على صفحة كاملة تحت عناوين ضخمة : «حتى لا تغرق الديون فى مجارى القاهرة!»، «**مشروع الصرف العملاق يحمل بثلث طاقته بسبب الأعطال**»، «تقرير فنى : أخطاء فادحة فى التصميم وفى تصنيع المعدات والأجهزة». وحتى وقت كتابة هذه السطور لم تنشر الأهرام تكذيبا أو تصحيحا لشئ مما ورد فى التحقيق.

إن التسيب والفساد والفشل الذى إتسمت به كل مرحلة من مراحل تصميم وتنفيذ وتشغيل المشروع - وقد كان ذلك موضوع التحقيق - وثيق الصلة بأسلوب النظام الحاكم المفضل لتمويل مشروعات البنية الأساسية : أسلوب الإقتراض من الهيئات الدولية والأجنبية التى تفرض شروطها ومواصفاتها ومستشاريها ومقاوليها ومورديها، ولا يضيرها أن تتقاضى تكاليف المشروع ثلاث مرات : مرتان فى التكاليف الباهظة الناشئة عن التمويل بطريق الدين، والثالثة للإعتماد الدائم على الخارج، وبديون جديدة، لإصلاح ما أفسد «الإهمال والتواطؤ أو لتقديم قطع الغيار والتجديدات المطلوبة.

لقد كان «مشروع الصرف الصحى العملاق»، بالاضافة إلى مترو الإنفاق وشبكة التليفونات والكهرباء هو جوهرة التاج التى يفاخر بها النظام الحاكم. وكان قيام هذا النظام بتجديد وإقامة مشروعات البنية الأساسية «التى طال إهمال النظم السالفة لها» - أو على الأصح قيام الشركات الأجنبية بتنفيذ هذه المشروعات «تسليم مفتاح» نيابة عنه - هو **الملجأ الأخير الذى يبحث فيه عن أساس لمشروعيته السياسية عندما كان يعوزه كل أساس آخر**، وكان يعزز هذه المشروعية الجديدة بالرغبة فى إجتذاب المستثمر الأجنبى الذى لا يقدم إلى بلد تنقصه وسائل الإتصال والراحة، كما كان يبرر بهذه المشروعات الإرتفاع الصاروخى للدين الأجنبى حتى وصل فى منتصف عام ١٩٩٠ الى ٤٨٫٥ بليون دولار، والآن ها هى الأهرام تتحدث عن غرق الديون فى مجارى القاهرة، ولو أصلح مشروع الصرف بنفس النمط الذى أقيم به، هو وكل مشروع أخر مثله، لوجب أن يمتد الحديث إلى غرق القاهرة من جديد فى مجارى الديون.

* فى اليوم التالى اتت الكلمة الطاعنة من وراء البحار : فى عدد السابع من يوليو من مجلة «تايم» الأمريكية. لم يكن واضحا من النص إن كان صاحب الكلمة أحد كبار الدبلوماسيين الأمريكيين أو المعلق السياسى للمجلة، لكن ها هى **تصف مصر، مع العربية السعودية، بأنها بلد عميل لأمريكا** CLIENT COUNTRIES لم يكن الوصف من قبيل الملاحاة، ولم يرد فى **معرض التحليل السياسى القابل للتخطئة والتصويب**، فالمقال كان يستهدف بيان أثر السياسية الأمريكية المتذبذبةعلى **الحلفاء والعملاء والأعداء، وأتى إدراج مصر**

بين العملاء كتقرير بسيط لأمر واقع، على نحو ما يفعل الإنسان عندما يتحدث عن أمر معلوم للكافة بالضرورة.

إن القوم إذن لا ينازعهم شك فى حقيقة وضع مصر، ولم يعودوا يشعرون بالحاجة إلى التجمل فى وصفه. وخليق بنا أيضا - ونحن أصحاب الشأن الأول فيه - أن نتحلى بذات التدر من المصارحة مع النفس. **ألم يكن الأمر واضحا منذ تلك الليلة من أغسطس ١٩٩٠ التى أعطت فيها مصر أسمها وشرفها، وورقة الشرعية العربية المزعومة، للمؤامرة الأمريكية التى إستهدفت وضع اليد نهائيا على منابع البترول العربية، وتحطيم جيش العراق وشعبه، وتمزيق روابط والتزامات القومية العربية، وإحتلال المنطقة عسكريا، والتأمين النهائى لإسرائيل وجعل يدها هى العليا فى المنطقة؟.**

ألم تفضح التصريحات الرسمية اللاحقة، أحيانا على إستيحاء، وفى أحيان أخرى دون حياء عن « **الظروف المواتية التى أنقذتنا فى عام ١٩٩٠ من قبضة الديون الأجنبية الخانقة**»، وعن حقيقة الصفقة المزرية التى تمت فى تلك الليلة ؟ الصفقة؟ لا : المكافأة؛ فالصفقات تفترض التفاوض والتعادل، ولم يكن الأمر فى هذه الليلة من هذا ولا ذاك.

ثم ألم تفضح فى حقيقة هذا الوضع بعد ذلك مواقف مصر المتتابعة فى مختلف المجالات : فى المفاوضات العربية مع إسرائيل والضغط المستمر على الفلسطينيين للإنتقال إلى مواقع إسرائيل «التفاوضية» مرقعا بعد الآخر :« السلام ثمين ويستحق أغلى التضحيات» ؛ فى الصوت الخافت عما يحدث فى البوسنة ونقيضه الذى يحدث فى الصومال؛ فى الدعوة بل وبدء التنفيذ الفعلى لمشروع السوق الشرق أوسطية المنتهى حتما إلى تسويد إسرائيل على الوطن العربى، تحت الرعاية المباشرة لنائب رئيس الحزب الوطنى الحاكم وأمينه العام ؟ فى افراد إيران والسودان والأصولية الإسلامية عموما كأعدى أعداء السلام والتقدم والخطر الماثل الذى يهدد الجميع، تمشيا مع التوصيفات الجديدة لخريطة الأصدقاء والأعداء التى يرسمها الغرب الاستعمارى والصهيونية؟ فى مفاوضات «الجات» ذات الخطورة القصوى على مستقبل العالم الثالث ؟ فى التنسيق وإعطاء التسهيلات للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية ؟.

* فى اليوم التالى، فى الثامن من يونيو، فى تصعيد جديد لعمليات الإرهاب، فُجرت عبوة ناسفة فى نفق شارع الهرم، ترتب عليها قتل مواطنين وإصابة ٢١ فردا منهم ٧ من السياح. كذلك أعلن فيما بعد عن مقتل أحد رجال الأمن فى الصعيد والاستيلاء على سلاحه.

بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية «الروتينية» التى أصبحت تتخذ فى أعقاب هذه الجرائم : حملات الإعتقالات الفورية الواسعة (التى شملت هذه المرة عددا كبيرا من الإخوان المسلمين بدعوى تورطهم فى قضية السلسبيل شديد الغموض). معاقبة رجال الأمن المهملين، فالإعلان عن زيادة الاعتمادات المخصصة لرفع كفاءة أجهزة الأمن.. إلخ وبالإضافة إلى ذلك فقد حدث تصعيد مقابل، مفاجئ شديد الخطورة والحساسية، فى أساليب المواجهة الأمنية.

فمن جهة صدر الأمر، فى ذات اليوم الذى حدث فيه تفجير عبوة نفق شارع الهرم، بتنفيذ حكم الإعدام فى أحد المحكوم عليهم بهذه العقوبة فى ٩٣/١٢/٣ من المحكمة العسكرية العليا، فى قضية الإشتراك فى قيادة تنظيم «العائدون من أفغانستان» الذى نسب إليه « الدعوة إلى تغيير نظام الحكم وتكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه وإغتيال بعض المسئولين فى الحكم، وكان الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الأغراض». ونفذ الحكم بالفعل فى ١٤ يونيو، للمرة الأولى فى جريمة ذات طابع سياسى منذ قضية إغتيال السادات، وقد آتى هذا التنفيذ فى إطار ٢٢ حكما أخر بالإعدام نددت بها منظمات العفو الدولية وحقوق الإنسان، كما إصطحب بتسريب أخبار عن التنفيذ السريع لأحكام أخرى، نشرتها الصحف على نحو شديد التخبط يتنافى مع الأعراف القانونية السليمة، ونرجو أن يثبت عدم صحتها، على الأقل حتى ينجلى الأمر بالنسبة لدستورية قرارات إحالة هذه القضايا إلى المحاكم العسكرية.

ومن جهة أخرى أعلن عن إعداد قانون جديد يجعل إختيار العمد والمشايخ بطريق التعيين الإدارى بدلا من النظام الحالى القائم على الإنتخابات. ومن المشكوك فيه كثيرا أن يؤدى هذا التضييق الجديد لحقوق المواطنين السياسية، فى بلد داؤه الأساسى العضال هو بالتحديد تضييق نطاق حقوق المواطنين السياسية أو الحرمان منها. وفى موضوع بالغ الحساسية وبوجه خاص فى قرى الصعيد العتيد، من المشكوك فيه أن يؤدى ذلك إلى المزيد من الأمن، وبالعكس **فإن تكثيف القبضة الأمنية الغليظة فى القرى على هذا النحو المتحدى من شأنه أن يزيد من التوترات بين الأهالى والسلطة، ويدفع بقوى جديدة ذات بأس شديد وعزوة إلى حلبة الصراع ضدها.**

أم أن المقصود هو التمهيد لحسن إخراج الاستفتاء على الرئاسة، فى ظروف أصبح من الواضح فيها أن قوى عديدة حية فى المجتمع، ربما كل قوى المجتمع باستثناء المنتفعين بأشخاصهم وبشكل مباشر من **الإنتماء إلى السلطة وإلى حزبها الوطنى**، أصبحت ترفض الإشتراك فى هذه المسرحية وقد تسعى إلى كشفها ؟.

* فى العاشر من يوليو، من مصدرين مختلفين، أتى دليل آخر ذو وزن خاص، لكن ينضاف إلى مئات الأدلة وشواهد التجربة المعاشة على مدى اليأس الذى أوقعه النظام الحالى فى قلوب المواطنين : **اليأس من ممارساته، اليأس من قدرة النظام على إصلاح نفسه، واليأس من القدرة على إصلاحه أو تغييره.**

فى الأهرام، فى ركنه الذى يكتبه تحت العنوان العام «وجهة نظر»، حدد نجيب محفوظ متطلبات الوضع الحالى فيما يلى :

أولا : تلغى جميع القوانين الإستثنائية وتطلق حرية تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط.

ثانيا : تؤلف لجنة ممثلة لجميع الأحزاب والهيئات لوضع مشروع دستور جديد يجرى عليه الإستفتاء فى حينه.

ثالثا : يكلف الجيش بحماية الدستور لضمان الحرية الداخلية وتداول السلطة تبعا لمشيئة الشعب الحرة.

رابعا: يستقل رئيس الجمهورية عن جميع الأحزاب.

خامسا: يكون الإنتخاب بالنسبة.

سادسا: تعطى الأحزاب فرصة للدفاع عن مبادئها وتمنح فرصا متساوية بالتليفزيون.

فى صحيفة الوفد الصادرة فى اليوم ذاته، تحت عنوان « **العملية الجراحية التى تنتظرها مصر**»، يطالب **الأستاذ جمال بدوى** رئيس الجمهورية فى المدة المتبقية حتى أكتوبر القادم، وإلى أن يتم الإصلاح الدستورى المنشود بأن يبدأ على الفور



بإلغاء قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون سلطة الصحافة، وحل مجلس الشعب الحالى وإجراء انتخابات حرة نزيهة تتقدم إليها جميع الأحزاب على قدم المساواة بعد أن يعلن الرئيس تخليه عن رئاسة الحزب الوطنى، ويؤكد الكاتب أن الرئيس لو أقدم على هذه العملية الجراحية الكبرى فلن يتخلى الشعب عنه، بل سيتشبث به وينتخبه بكامل إرادته.

إن دلالة هاتين المجموعتين المتقاربتين من المطالب لا تتمثل فيما احتوتا عليه. فهذه المطالب بذاتها وأخرى شبيهه بها قدمت آلاف المرات من فئات الكتاب عبر السنوات الأخيرة، ولو اعتصرت ندوة اليسار الأخيرة لكانت خلاصتها، مع خلاف فى بعض البنود مثل دور الجيش، هى هذه المطالب تحديدا. وإنما تتمثل دلالة ما كتبه نجيب محفوظ وجمال بدوى فى الكيفية التى عبر بها كل منهما عن نفسه.

دعك من أن نجيب محفوظ هو العربى الوحيد الحامل لجائزة نوبل.. إنه أولا وقبل ذلك الأديب الأكبر الذى كشف عنه الحجاب، فاستطاع برؤيته النافذة أن يتصدى لتشريح البرجوازية الصغيرة الصاعدة فى الثلاثينات والأربعينات، وتملك الجرأة والقدرة على تتبع مسارها وتعرية عوامل تفسخها بعد أن مارست السلطة فى الخمسينات والستينات. هذا الرجل الفريد، الذى كان قد صاغ هذه المطالب ذاتها كرأى تقدم به فى عام ١٩٨٨، بدأ كلمته فى عام ١٩٩٣ بقوله «إن من حقى أن أحلم» وقدم تلك المطالب كعناصر فى حلم. أى يأس قاتل يعبر عنه هذا الإنتقال من ممارسه الرأى إلى مجرد الحلم !.

وجمال بدوى رئيس تحرير جريدة الوفد و الوارث لأعرق تقاليد الكفاح الحزبى والشعبى ضد طغيان السلطة والحكومة، والمعبر عن الحزب الذى لم يكن زعيمه الكهل يرى بأسا فى الثلاثينات من أن يقتحم بجسمه وصحبه السلاسل الحديدية التى أحاط بها صدقى باشا ديكتاتور ذلك الوقت البرلمان المغلق أو أن ينام على الدكك الخشبية فى الحدائق العامة حينما تحول السلطة، المتسلحة بقوانين تصفية مثل تلك السارية الآن، بينه وبين لقاء جماهيره فى الأقاليم - جمال بدوى الوارث لتلك التقاليد النضالية العريقة أصبح يجد من الضروري الآن لكى يطالب للشعب بحقوقه منه، أن يطمئن رئيس الجمهورية إلى أنه سيعاد إنتخابه على أية حال لو أعاد هذه الحقوق.

* كان من الضرورى - تمشيا مع تقاليدنا فى العمل السياسى التى تخلط المأساوى بالهازل الساخر، والجدى شديد الجدية باللامعقول العبثى - أن تختتم حصيلة هذا الأسبوع من الأنباء والأحداث بعينه من كل هذين النوعين :

ففى الثانى عشر من يونيو، طالب أحمد رجب فى فهامته الأسبوعية بأخبار اليوم بإلغاء المادة ١٥٨ من الدستور التى تحرم على الوزير أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، على أساس أن الوزراء إحتراما للدستور يعهدون إلى الأقارب والشركاء بإدارة مكاتب المحاسبة والاستثمارات والتصدير والإستيراد، كذلك والمادة ٥٩ الخاصة بمحاكمة الوزرراء عما يقع منهم من جرائم فى أعمال وزارتهم أو بسببها، على أساس أن آخر وزير أقيمت عليه الدعوى وحوكم كان الوزير سنج رعك من الأسرة الرابعة - فى إشارة واضحة من الكاتب الساخر إلى ما فاضت به بعض الصحف فى ذلك الأسبوع إلى شراء الوزراء والكبراء لعقارات الدولة فى لسان أبو سلطان بالتحايل المتعمد ثم المخالفة، الصريحة لنصوص القانون والدستور وربما أيضا إلى ما تواترت به الإشاعات، التى لم تعد هامسة بأية حال، منذ

سنوات وتحدثت عنه الصحف فى الخارج عن عمولات توريد ونقل الأسلحة وبيع البترول والديون الأجنبية والقطاع العام، وكل شئ، دون أن تجد هذه الإشاعات، رغم علم الكافة بها، من يتصدى لها بالتحقيق والدحض المعزز بذكر أسماء الأقارب الذين تناولتهم الإشاعات ومهنتهم ومصادر ثرواتهم.

بالمقابل، فى ذلك اليوم وقبله، وسيستمر من بعده، كان هناك الخبر النمطى المتكرر عن مبايعة هذه الجامعة أو تلك - رئيسها ؟ مجلسها ؟ هيئة تدريسها ؟ - لرئيس الجمهورية عن مدة ثالثة دعما للديمقراطية واستمراراً لمسيرة الرخاء والإصلاح الاقتصادى وتقديرا لإنجازات البنية الأساسية !! ويثور التساؤل فى ذهن القارئ لهذه الأخبار الذى يعرف هؤلاء الرؤساء والعمداء بأشخاصهم وطالما استمع إلى شكاواتهم من العهد ومساوئه عند ما يخلون إلى خلصائهم : هل تطوعوا بهذه المبايعات أملا فى الترقية من رئاسة جامعة طلخا مثلا إلى رئاسة جامعة قليوب الأقرب إلى، الى القاهرة، أو طمعا فى التعيين فى مجلس الشورى، أو فى مجلس إدارة إحدى الشركات القابضة بعد إحالتهم القريبة إلى المعاش؟ أم أن هذه المبايعات الرتيبة تأتى استجابة لهمسة من رجال الأمن الذى كان لهم فضل تزكيتهم لمناصبهم الأكاديمية الرفيعة، أولاشارة تأتى من الديوان العالى لوزارة التعليم العالى؟ كيف يواجه هؤلاء زوجاتهم وأبناءهم الذين يستمعون ولاريب على مائدة العشاء لتعليقاتهم على الأحداث الجارية، على نشرات التليفزيون الأخبارية، ويعرفون سرهم ونجواهم؟ ألا يخشون أن يتنكر هؤلاء لهم وينكروهم علنا فى صحوة ضمير مفاجئة على نحو مافعلت أسرة المرحوم النائب اسطفان باسيلى عندما أغرى على خلاف مبادئه بالتقدم فى أواخر العهد الملكى بمشروع قانون لتقييد الصحافة ومنعها من التعرض لمساوئ الملك وجرائمه؟

تآكل مشروعية النظام وشرعيته واتساع مجال المواجهة بالطرق المشروعة

إن حصاد الأسبوع الذى قرأت فيه ندوة اليسار عن أزمة مصر الراهنة وكيفية الخروج منها لا يختلف كثيرا عن حصاد أى أسبوع آخر عن الأنباء والاحداث على مدار السنوات الأخيرة. إن الفارق الرئيسى هو فقط فى التصاعد، فى الأثر التراكمى، فى ظهور النتائج - لكن الحصيلة المباشرة دائما متماثلة:

تصاعد معدلات الفساد وانتشاره على كل المستويات، يقابله المزيد من التسيب فى إنشاء وإدارة المرافق العامة والخدمات وفى مجمل الحياة العامة. خضوع متزايد لقوى الهيمنة الأجنبية ولهيئات التمويل والمؤسسات المالية الأجنبية، يأتى على حساب الأمن القومى والتضامن العربى ويؤدى الى زيادة إفقار أوسع الفئات الشعبية ووقف عجلة التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج. تواطؤ مع الأمريكان واسرائيل على تسريب وتنفيذ وتمرير مشروع السوق الشرق أوسطية المؤدى حتما إلى تسويد إسرائيل على الوطن العربى انفصام كامل بين المستفيدين شخصيا وبشكل مباشر فى نظام الحكم القائم وبين الشعب بمختلف فئاته وطبقاته. مواقف دولية شديدة التخاذل فى قضايا هى من صميم الوجدان الشعبى: فلسطين وممارسات إسرائيل الإجرامية على شعبها، شعب العراق ومايحدث له، البوسنة، الاستعداء على إيران والسودان، الصومال آخير، وهكذا انسداد كافة القنوات الشرعية للتغيير أو حتى للتأثير على توجهات النظام، نتيجة للقوانين المقيدة للحريات والحقوق السياسية والشخصية، ولعمليات الإفساد والارهاب التى تجرى داخل الأحزاب أو عليها- الأمر الذى أدى إلى انتشار الشعور بالعقم والعجز داخل أوسع فئات المشتغلين بالعمل السياسى، وإلى انفلات حركات احتجاجية إرهابية رافضة، تأخذ أشكالا شديدة التخلف لأن النظام، بقيوده على العمل الشرعى المعلن ونوعية الثقافة التى ينشرها، لم يترك مجالا لغير ذلك.

إن كل عناصر هذا السجل الحافل يعمل على تآكل أسس المشروعية السياسية التى يقوم عليها النظام، أى نظام: **فلامشروعية سياسية لنظام يفرط فى الاستقلال الوطنى**، ويدعو رجاله إلى تنفيذ مشروعات مشبوهة تؤدى، لو نفذت إلى إخضاع الوطن سياسيا واقتصاديا لأعدائه، ويضع كافة العراقيل القانونية وغير القانونية أمام إمكانيات استبدال غيره به أو حتى تعديل سياساته بالطرق المشروعة، **ويدفع البلاد، وتلك هى الطامة الكبرى، وفى الأساس نتيجة لأخطائه وممارساته، إلى حافة الحرب الأهلية.**

وفى مواجهة هذه الأخطاء الجسيمة الحالة، يصبح السكوت مشاركة فى الجريمة، والانتظار حتى تصلح الأحزاب أوضاعها وأساليب عملها، أو تجمع النقابات والهيئات الشعبية قواها، فى حكم السكوت.

إن قوى الأمة السليمة كلها متحفزة للتغيير وتطالب به، لاينقصها الا العمل المجمع للطاقات، على نحو مافعل الشباب فى عام ١٩٣٥ عندما أرغموا الأحزاب على تكوين الجبهة المطالبة بالاستقلال، ثم فى عام ١٩٤٦ عندما ارتفعت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة والعمال بالعمل السياسى الى مستوى جديد غير من مسار الحركة الشعبية الوطنية.

على أن الدور هذه المرة، ولأسباب متعددة لا يتسع المجال للإضافة فيها ليس دور الشباب. إنه دور الشيوخ والكهول الذين رأوا كل ماعاشوا من أجلة وناضلوا فى سبيله يتحطم أمام أعينهم.

ومجال العمل الفعال المشروع متعدد الجوانب ومفتوح على كافة مصاريعة. ويكفى، وذلك مجرد مثال، أن نتصور أثر عريضة موقع عليها من الجوانب مائة، من ألف، من عشرة آلاف، من قادة الفكر والرآى والعمل الوطنى أو المهنى أو النقابى أو الاقتصادى، ثم من مئات الآلاف وملايين المواطنين، إعمالا لنص المادة ٦٣ من الدستور التى تتيح «لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة وبتوقيعة، موجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب، تحمل مطالب مشابهة لتلك التى عبر عنها حلم نجيب محفوظ أو نداء جمال بدوى، وتنشر على الملأ فى مختلف أرجاء الأرض وربوعها. هل سيستطيع النظام الحاكم عندئذ أن يواجه موقعيها بالاعتقال؟ بالتهديد بتشويه السمعة وإثارة الفضائح وملاحقة الضرائب؟ بقبض اليد عن المزايا والتسهيلات والشفاعات التليفزيونية؟ بالتصفيات الجسدية وقذائف الآر-ب-جيه.R.B.G

هل سيستطيع النظام عندئذ أن يصم آذانه عن هذا النداء؟

وهل يغامر إنسان شك فى أن عمال الارهاب، مهما بلغ تخلف القائمين بها ودعاداهم الأخرى، سوف تتوقف على الفور مع ظهور بشائر الاستجابة لمطالب الشعب؟.

٥٦ معتقلا فلسطينيا يناشدون الرئيس مبارك التدخل للأفراج عنهم



مجموعة المطرودين فى جنوب لبنان

للمرة الثانية ،تتلقى «اليسار» رسالة من ٥٦ معتقلا فلسطينيا فى السجون المصرية،ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وحزب الله الفلسطيني وجبهة التحرير العربية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة تحرير فلسطين(أبو العباس) ،وقد تم إيداعهم سجن مزرعة طرة العمومي، وتتراوح مدة اعتقالهم بين عامين ونصف إلى خمسة أشهر.يقول المعتقلون فى رسالتهم أنه فى الوقت الذي يتعاطف فيه العالم كله بما فيه مصر مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وفى الوقت الذى لاينكر فيه أحد أن حقوق شعبنا الوطنية هى محك الصراع العالمي فى المنطقة وفى الوقت الذى يحتل اسم فلسطين كل مؤتمرات حقوق الإنسان العالمية ووكالات غوث اللاجئين،لانجد مبررا واحدا على الإطلاق لكى تكبل مصر أيدينا بهذه الطريقة ،ويتساءل المعتقلون أى شريعة هذه التى تبيح اعتقالنا نحن العاملين فى الانتفاضة الفلسطينية وقد جئنا إلى مصر طالبين حمايتها من البطش الإسرائيلى؟.

وكيف ترضى السفارة الفلسطينية بالصمت عن اعتقالنا كل هذه المدة وكيف تسمح بالتمييز بيننا وبين المعتقلين من أبناء« فتح» الذين تم الإفراج عنهم بدعوى أنهم يؤيدون عملية السلام؟

وناشد المعتقلون الرئيس حسني مبارك والسفارة الفلسطينية فى القاهرة بسرعة التدخل للإفراج عنهم كما وجهوا نداء إلى أهلهم بالأرض المحتلة جاء فيه.

نداء إلى أهلنا فى الأرض المحتلة

نحن أبناؤكم من أبطال الانتفاضة..من الأذرع العسكرية لمعظم فصائل الثورة العاملة والتى ذاع صيتها وكشف أمرها، فعندما ضاق بنا الحال من مطاردة الصهاينة لنا في ربوع الوطن لأننا أوجعناهم ضربا كما تعلمون، ولأننا لم نود تسليم أنفسنا ونرفض القبض علينا فهذا سيكون سببا في كشف أمور كثيرة عن الخلايا السرية التى لازالت تعمل، وتسمعنا الآن، خشينا أن نكون السبب فى نسف البيوت التى آوتنا..فقررنا اللجوء إلى مصر،مستحضرين تاريخها النضالى ومستغلين حدودها الجغرافية وعندما ودعناكم بالعهد على مواصلة الكفاح حتي تحرير كامل ترابنا الوطنى المقدس. وعندما ودعناكم بدموع الفرحة التى تركناها فى بصمات انتصارنا فى الشارع الفلسطينى ودعناكم وفارقناكم بدموع احرقت قلوبنا، رحلنا عنكم رغما عنا..ودعناكم وعيوننا ترحل إليكم كل يوم، ودعناكم والخوف على الوطن بلا حدود..أخيرا ودعناكم على أمل أن نستريح في حضن مصر العروبة،فقد نلقاكم في سماء الحرية على أرض مصر.. ودعناكم وسلوانا الوحيدة أننا باتجاه اشقائنا العرب الذين ينادون ليلا ونهارا بدعم انتفاضتنا المباركة ونضالنا الشريف..ودعناكم على أمل أن ينتهى خوفنا عند الحدود المصرية أو في المجال الجوى القاهرى!!! ولكن...!!

ياأهلنا..فى الأرض المحتلة..لم نكن نعلم ما تخبئه لنا أقدارنا!!فقد فوجئنا بحضن مصر يخبىء لنا الأشواك، عندما زجت بنا فى غياهب السجون ولم نر شمسها ولم نفرح على قمرها!!وبدلا من أن نشرب من النيل شربوا من دمائنا!!وقلنا لهم نحن أخوة لشهداء على بلاط المسجد الأقصى وشهداء فى شوارع غزة هاشم، وأخوة لمبعدين ومطاردين، نحن من جرحى الإنتفاضة!!وقلنا لهم فى جعبتنا مآسى وآلام كبيرة تجرعتنا فيها قوات الاحتلال الإسرائيلى فى أطفالنا ونسائنا وشيوخنا..فى بيوتنا ومقدساتنا..قلنا لهم الكثير..الكثير!! طلبنا منهم فقط المرور من ديارهم.. وعبثا كان طلبنا..(!!!) وزجت بنا مكبلى الأيدى معصوبى الأعين..فزاد خوفنا،

اعتقدنا أننا لازلنا تحت الاحتلال والبطش الإسرائيلى، وآلمنا جدا أن هذا يحدث لنا فى بلد عربى!! وأصبحنا أرقاما منسية فى دفاتر مصلحة السجون وفى طوابير القتلة والمجرمين..

أما الذى أفقدنا صوابنا عندما فتحنا عيوننا من الآهات لنجد أمامنا أخوة فلسطينيين كانوا يقدمون الدعم للانتفاضة بالمال والسلاح فكان مصيرهم السجن الذى لا نهاية له وأمضوا الآن أكثر من عامين ونصف، ولا يرون أى خيط من نور، ولم يظهر أى بصيص أمل لهم! تشتت عائلاتهم وخرج أبناؤهم من المدارس، باعوا كل ما يمتلكون من أثاث!! وفصل أبناؤهم من الجامعات، منهم من مات بين زوايا السجن، ومنهم من عشق المرض أجسامهم! ولم يعد أهلهم قادرين على زيارتهم!! يواجهون موتا بطيئا..وها نحن وإياهم نلتحف الخوف من جديد ونفترش الحسرة على مانلاقيه من مصر نتقاسم اللوعة ونضالكم الرحيد هو الذي يسد رمقنا ويخمد جوعنا ويسند هاماتنا.

يا أهلنا فى الأرض المحتلة..أما المصيبة التى لم تخطر على بال أحد!! أن السفارة الفلسطينية تدخلت للإفراج فقط عن ابناء حركة فتح الذين لم يمكثوا فى الاعتقال سوى أيام وذلك بحجة أنهم من ابناء فتح التى تؤيد عملية السلام.. وتوجهنا بنداءات عديدة للسفير الفلسطينى ولم يكلف نفسه بأي رد!!

وتوجهنا بنداء عاجل لنقيب المحامين/فريح أبو مدين أثناء تواجده فى القاهرة لحضور مؤتمر منظمات حقوق الإنسان العربية وأوضحنا له علاقتنا بعالم الإنس وأننا بشر. ولكن(!!) وتوجهنا كذلك إلى السيد رئيس جمهورية مصر العربية برسالة مطولة فى الصحافة المصرية طالبناه بالإفراج عنا!!!

اتصلنا بمنظمات حقوق الإنسان، وبحت الإذاعات وهى تحكى عن مأساتنا!! وفى القاهرة صمت فلسطينى مخز ومخيف! اينبىء بما يخبئه القدر من مصاعب لنا جميعا!!!!

وحدها كانت صحف المعارضة المصرية تصرخ معنا..وعلى رأسها كانت جريدة الشعب العملاقة، ومجلة اليسار، ودائما ماكان أبناء الشعب المصرى العريق يسألون عنا صباح مساء فى هذه الصحف الجريئة.. ولم تتركنا نقابة المحامين نواسى أنفسنا فالكثير من المحامين الأكارم يتابعون السؤال عنا وتقديم التظلمات والالتماسات المجانية!!

يا أهلنا فى الأرض المحتلة..لم نخطئ فى حق مصر.. ولن نسىء للأمن والاستقرار فيها.. ولسان حالنا يصرخ صباح مساء من المسئول عن اعتقالنا! ومن المستفيد؟. ونقول لكم بأعلى صوتنا نادوا علينا كى نسمعكم!



حسنى مبارك

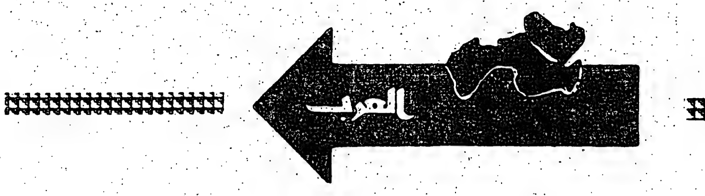
اسألوا عنا! فكوا قيدنا!!

ياكل المطاردين فى الوطن المحتل ياكل فصائلنا، ياكل الأحياء والمدن.. من زنازين القاهرة إلى كل الأبطال فى زنازين الاحتلال الإسرائيلى، هذه جراحنا مهداة إليكم فإما أن ننهض جميعا وإما أن نقتل فرادى...وتذكروا وأنتم فى حربكم المجيدة للاحتلال أن لكم أخوة معتقلين فى سجون مصر..تذكروا أن اخوتكم يواجهون موتا بطيئا وأنتم تشتعلون ضياء فى سماء فلسطين تذكروا أن اخوتكم فى سجون مصر يبحثون عن النور وأنتم تشبعون من رائحة وطننا المقدس تذكروا أن أخوتكم يموتون جوعا وقهرا!! وتذكروا أننا على العهد باقين وأن متنا سنموت واقفين!!!!

المعتقلون الفلسطينيون فى سجن مزرعة طرة العمومى

قائمة بأسماء المعتقلين السياسيين فى سجن مزرعة طرة

١- حسن أحمد على الأفغانى
٢- مصلح عثمان السعدى عاشور
٣- زياد محمد فارس أبو شمير
٤- كمال عطيه خليل خليفة
٥- عبدالله شحادة العراودة
٦- حمادة فايد محمد أبو سليمة
٧- سليمان ابراهيم اسماعيل صليح
٨- محمد شعبان أحمد سعد الدين
٩- عبد الناصر خليل حسين الغلبان
١٠- حماد محمد حسن الصياح
١١- عبد الحكيم أحمد القدرة
١٢- محمد عبدالله محمد شلح
١٣- سالم عودة المناصير
١٤- رشدى محمد رشدى المبيض
١٥- محمد موسى محمد نافع
١٦- على مسعود القريحات
١٧- حسين أحمد حسن أبو النصر
١٨- محمد حسن محمد المزين
١٩- عبد المعطى فلاح حمدان
٢٠- سليمان عليان سليمان
٢١- سامى يوسف أبو ضباع
٢٢- سالم سلامة الهريد
٢٣- عادل أحمد أسدودى
٢٤- أحمد اسماعيل القايض
٢٥- نبيل عبد القادر عبد الرازق
٢٦- جهاد عبد ربه أبو الحصين
٢٧- محمد سليمان يونس العدم
٢٨- موسى حمدان عليان الغلبان
٢٩- مصطفى عبد الرحمن السعدى
٣٠- محمود عبد الله أبو عمرة
٣١- يحيى عوض الله عطية العزازى
٣٢- رأفت سعيد حسن الخياط
٣٣- عماد العاصى ابراهيم الطويل
٣٤- أزهرى بشير أحمد هارون
٣٥- متعب عيد سليمان العويمرات
٣٦- عبد الكريم يوسف عبد ربه
٣٧- بصرى على محمد عباره
٣٨- سليمان سليمان أبو مطلق
٣٩- عاطف جوده على العاصى
٤٠- محمد حسن محمد جوده
٤١- محمود على عبد الدايم الهوبى
٤٢- محمود ياسين على جاسر
٤٣- محمد خليل عبد اللطيف الشيخ خليل
٤٤- طلال طلب محمد صالح
٤٥- محمد محمود محمد أبو سيدو
٤٦- بشير عودة عثمان حماد
٤٧- ماهر ماجد محمد أبو شعبان
٤٨- عبد الفتاح خميس جابر
٤٩- عماد عيسى محمود عباس
٥٠- نهرو محمود مصطفى مسعود
٥١- سالم مرزوق الشاعر
٥٢- مرعى مصباح الضعيفى
٥٣- أشرف محمد العربى حرز
٥٤- سالم محمود أحمد أبو معروف
٥٥- نضال سعدى عبد المعطى أبو كيل



إلى أين تتجه الكويت؟

الكويت.. تعيش حالة من القلق وعدم الاستقرار

الانقسام داخل أسرة الصباح.. والاصلاح الديمقراطى الحقيقى

د. عبد العظيم انيس

في يونيو سنة ١٩٩٠ ذهبت إلى الكويت لإلقاء محاضرة اخترت عنوانا لها « هل للعرب مستقبل»؟. وكان هدفى من المحاضرة البرهان بالوقائع والأرقام أن قضية التكامل الاقتصادي العربى والمشروعات العربية المشتركة قد أصبحت ضرورة فى عالم اليوم،ولمواجهة التحديات التى تواجهها الأمة العربية. ومع أن الأزمة الدستورية كانت على أشدها فى الكويت نتيجة اتجاه الحكومة آنذاك إلى تجاهل دستور سنة ١٩٦٢،ودعوتها إلى تشكيل المجلس الوطنى، وهو نصف معين نصف منتخب،وبالتالى مقاطعة كل القوى الوطنية والديمقراطية فى الكويت لتلك الانتخابات..إلا أن نبرة التفاؤل بالانتصار على السلطة كانت سائدة آنذاك، لمستها فى الديوانيات التى ترددت عليها آنذاك.

وبعد هذه الزيارة بأقل من شهرين وقع **الغزو العراقى للكويت، وكان هذا الغزو كارثة بكل المقاييس، كارثة على الشعب الكويتي،كارثة علي التضامن العربى كارثة على الأمة العربية** بما فى ذلك الشعب العراقى.ولقد وقفت« **اليسار**» موقفا مستنكرا لهذا العمل الاجرامى غير المسئول من جانب **صدام حسين**، وأدانته بشدة منذ أول يوم لأنها كانت تدرك النتائج الخطيرة المترتبة علي هذا العمل على النطاق العربى وفيما يتعلق بالشعب الكويتى والشعب الفلسطينى نفسه. ورفضت الصحف اليومية والحزبية فى مصر نشر البيان الذى أصدره مجموعة من كتاب «**اليسار**» فى اليوم التالى للغزو.**ولكن لم يكن هذا الموقف الحازم ضد صدام وجريمته يعنى أننا وافقنا بعد ذلك على التدخل العسكرى الأمريكى والمسار الذى انتهت إليه الأمور**، وكنا نختلف فى هذا مع أصدقائنا الكويتيين وإن كان من الممكن على الإنسان أن يفهم شعورهم بعد أن تحولوا فجأة فى صباح يوم ٢أغسطس إلى مجموعة من اللاجئين فى أوروبا أو أمريكا أو البلاد العربية.

وفى يونيو سنة١٩٩٣، أي بعد الزيارة الأولى بثلاث سنوات بالتمام والكمال دعيت إلى إلقاء محاضرة بالكويت اخترت عنوانا لها «تأملات فى مسألة الإسلام السياسى»، وهو موضوع سبق لى أن كتبت عنه فى «**اليسار**» أكثر من مقال..ولقد كانت حفاوة أصدقائى فى الكويت عظيمة كالعادة، لكنى لاحظت هذه المرة نبرة تشاؤم واضحة وحيرة وتساؤلات تدور حول طريق الكويت فى المستقبل.وفى أول الأمر بدا لى هذا الشعور غريبا فالكويت قد تحررت من الغزو العراقى، والكويتيون الذين كانوا لاجئين فى البلاد المختلفة أيام الغزو قد عادوا إلى بلادهم، وعادت الحياة إلى مجراها القديم على الأقل فى الظاهر.فلماذا إذن هذا التشاؤم وهذه الحيرة؟.

إن الشعب الكويتى شعب صغير يعيش فى منطقة جغرافية صغيرة،فوق بحيرة من النفط جعلته يوما ما أغني شعوب العالم. ولأنه شعب صغير العدد والمساحة يعيش فى مركز مثلث متقارب الأضلاع بين **إيران والسعودية والعراق**، فقد بدا له أن فكرة التضامن العربى والتوازن السياسى هما خير عاصم له ولمستقبله، ولذا احتضن الشعب الكويتى قضية الشعب الفلسطينى بحماس، وازدهرت **حركة القوميين العرب** فى الكويت بين الشباب.ومن هنا يستطيع الإنسان أن يفهم صدمة الشعب الكويتى عندما وقع الغزو العراقى ووقفت القيادات الفلسطينية موقفا متعاطفا مع هذا الغزو.إن لدى الكويتيين شعور بأن غالبية الشعوب العربية قد خذلتهم فى تلك التجربة، ومن هنا هذا الموقف غير الواعى إزاء السياسية الأمريكية، والموقف الإنفعالى إزاء زيارة بوش الأخيرة.

ولقد كتبت بمناسبة هذه الزيارة فى الكويت مقالات يصعب على الإنسان العربى العادى أن يصدق أنها صدرت عن كتاب لهم تاريخ وطني وديمقراطى مشهود.ومن أمثلة ذلك المقال الذي كتبه حسن العيسى في القبس بعنوان مكتوب باللغة الإنجليزية: "DECLARATION OF DEPENDENCE" أى «بيان التبعية» مع أن المقال نفسه مكتوب باللغة العربية.وكتب عبد اللطيف الدعيج مقالا في الوطن بعنوان« جورج بوش..سيدا فى الوطن الذى حرره» وفي نفس الصفحة المقال مكتوب ياللغة الإنجليزية"George Bush,you are the lord of the house"، وكتب **سليمان الفهد** فى القبس مقالا بعنوان « **نعم لتأميم زيارة السيد الرئيس**»،وكتب **حسن العيسى** مقالا بعنوان «**أهلا بالبطل**» ومن جمله الطريفة« أهلا بالبطل المغوار قاهر البحار المنتصر علي الضبع الغدار، من عقر أقرب جار،ودمر الدار،الذى اسمه المهرج صدام العيار».

وبالطبع يستطيع الإنسان أن يفهم أسباب هذه الأندفاعات العاطفية حتي إزاء رجل مثل بوش له تاريخه الاستعمارى المعروف.

ولكننا نخطئ لو تصورنا أن شعوب المشرق العربي وحدها هي التي أبدت دهشتها ، وتحفظها إزاء هذا الاستقبال الحافل لبوش في الكويت ،فحتى في أقطار الخليج كانت هناك أيضا دهشة وتحفظ.

فقد كتبت بعض الصحف السعودية تنتقد ماقالته صحف الكويت بمناسبة هذه الزيارة وتذكر الإعلام الكويتي بفضل السعودية على الكويت إبان محنة الغزو.

وربما عبر عقيل سوار في جريدة الأيام بالبحرين عن شعور العديد من المثقفين الخليجيين بالدهشة والألم لما حدث من الإعلام الكويتي عندما كتب مقالا **«نحن نحب الكويت»** .ومما قاله في هذا المقال الهام ما يلي حرفيا: « إذا كان الاحتلال العراقي المشئوم للكويت قد نجح في إصابة الكويت بأي ضرر حقيقي إطلاقا ، فهو قد نجح فيما حققه من نقل لعدوى الإعلام العراقي الموبوء وإصابته بلوثة.فبعد أن كان الإعلام الكويتي قبل الغزو واحدا متفردا في الساحة الخليجية خاصة، أصبح منذ الغزو موضع عطف وأسى المحبين للكويت ومادة لتندر الحاقدين عليها» .

ثم يختم الكاتب البحراني مقاله هذا بالكلمة الجريئة التالية: « إن ربط اسم الكويت باللعبة الدموية اللاإنسانية ضد كيان العراق الآن، وتسويغ هذه اللعبة لجماهير الكويت، هو ربط وإقحام قسري لمصير الكويت بقنبلة موقوتة غير معلومة الأجل.وليس لمن يرفع لواء هذا الربط ويغذيه أن يدعي غيرة على مصلحة الكويت وشعبها ،لأن كل مايصب الآن في هذا الاتجاه كائنة ماتكون حججه وذرائعه إنما يساهم في جعل الكويت كيانا منبوذا في نظرنا نحن الذين وقفنا مع شعب الكويت في محنته.. نحن الذين نحب الكويت».

ولكن هل يخفي هذا الصخب الإعلامي الكويتي شيئا وراءه؟.

البعض يعتقد أنه يخفي حالة من القلق الداخلي الدفين على مستقبل الكويت،فالكويت استنزف الكثير من احتياطاته المالية إما في الحرب أو نتيجة النهب الداخلي،.والاستقرار الذي كان عماده قبول الشعب الكويتي- بشكل عام- لحكم أسرة الصباح قبل الغزو لم يعد مضمونا بعد هرب الأسرة وترك الشعب فريسة لجيوش صدام. والسياسة الأمريكية تعلن صراحة أنها تستهدف حصار العراق وإيران معا، ولا أحد يعلم إلى أين تتجه الأمور،فإيران تعلن أنه في حالة تكثيف الجهود لعزلها لن يكون أمامها إلا التفاهم مع العراق وتنسيق الجهود السياسية- وربما العسكرية- لتبديد الضغط الأمريكي عليها وعندئذ ماهو مصير الكويت؟.

إن الكويت- وعموما دول الخليج- مصابة بما يسميه د.عبد الله النفيسي«عصاب النرجس» وهي في حاجة ماسة ودائمة لتطمينها على أمنها ومستقبلها .ومعنى هذا كما يقول « أننا عدنا حيث بدأنا ».

والذين يعتقدون في صحة هذا التفسير يشيرون إلى اتجاه العديد من الكويتيين الأثرياء إلى شراء منازل لهم في السعودية ومصر ولبنان وأوروبا تحسبا للمستقبل المجهول،وإلى ركود المعاملات التجارية في الكويت وتقاعس الناس عن الشراء إلا للضرورة،. ومن المؤكد أن كثيرا من بنوك الكويت كانت معرضة للإفلاس لو لم تقم الحكومة بشراء «المديونيات الصعبة» وهي مديونيات إما من بقايا أزمة سوق المناخ ،أو مديونيات حدثت بسبب ظروف الغزو. ومعظمها تتعلق بأفراد من أسرة الصباح ، وبعضهم مدين بمئات الملايين.

وحتى الآمال التي ارتبطت بانتخابات مجلس الأمة وعلقت على هذا المجلس، سرعان ما ضعفت وبهتت نتيجة موقف بعض القوى السياسية فيه التي حققت تفاهما مع الحكومة، وأصبحت لاتمثل معارضة حقيقية فيه، وهناك خشية من أن تتجمد أنشطة لجان التحقيق التي شكلها المجلس لبحث ظروف وحقائق الغزو، ولبحث الاستثمارات الكويتية في مدريد ولندن التي نهب الكثير منها.

وربما كان أهم دليل على حالة القلق العام وعدم الإستقرار في أوضاع الكويت قيام بعض الصحف الكويتية بالتعليق على ما عرف باسم«وثيقة أفراد الأسرة» وهي خطاب كتبه أحد عشر من أفراد أسرة الصباح في يوليه الماضي وحاولوا رفعه إلى الأمير، ومن بين الموقعين على هذه الوثيقة ابن الأمير نفسه وابن وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد،ووزير الإعلام الأسبق.

ومع أن هذا الخطاب أعد منذ أكثر من عشرة شهور إلا أنه سرب إلي الصحف مؤخرا، ويبدو أن هذا التسريب قد تم كوسيلة ضغط علي كبار المسئولين.

والخطاب يعبر بشكل عام عن حالة الانزعاج من ضعف الحكومة واستبدادها بالرأي العام، وانعدام وجود مؤسسات يحكمها نظام وليس أفراد. وأصحاب الخطاب يطالبون بالتالي بأن يكون لهم دور في الحكم عندما يطرحون« ضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأي في المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنتظمة » وهم بذلك يعترضون على تهميش دورهم في صنع القرار السياسي الذي يتولاه الآن أقطاب أسرة الصباح الموجودين في مواقع السلطة والحكومة. وفيما أعلم فلم تنشر صحيفة في الكويت نص هذا الخطاب الوثيقة،وإن كانت مجلة الطليعة الكويتية قد علقت عليه في مقال افتتاحي بقلم مدير التحرير أحمد المديني في عدد ٩ يونيو،وفي هذا المقال لفت الأنظار إلي ضعف مصداقية بعض الموقعين على الخطاب تجاه قضية الديمقراطية ودستور سنة ١٩٦٢ ،نظرا لماعرف عن بعضهم من مواقف سلبية مشهودة خلال فترة التعطيل غير الدستوري والرقابة على الصحف ومحاولة فرض ماسمي بـ«المجلس الوطني»،والأرجح أن المقصود بهذا الكلام هو وزير الإعلام الأسبق وهو أحد الموقعين على الوثيقة.

والحقيقة أن هذه الوثيقة هي أول تعبير علني عن انشقاق داخل أسرة الصباح،وهو ليس انقساما علي الطريقة التقليدية بين فرعي جابر وسالم في الأسرة، فالموقعون على الوثيقة يمثلون كل فروع الأسرة. ولعل الأقرب إلى الصحة أنه انقسام بين الشباب والشيوخ في الأسرة فالشباب يشعرون أن الأوضاع قد تغيرت تماما في الكويت بسبب الغزو، وهم يشيرون في هذا المجال إلي اختلاف العلاقة مع السعودية بسبب الغزو وإلى استنزاف الاحتياطيات الكويتية ،وإلي اختلاف العلاقة بين الشعب وأسرة الصباح بسبب الغزو ،ويطالبون بحكومة قوية، من التكنوقراط بعد تحديد مسار وطني واضح يكون لهم دور في وضعه، وعلى وجه التحديد يطالب هؤلاء الشباب من أسرة الصباح أن يتولى رئاسة مجلس الوزراء أحد أفراد الأسرة غير ولي العهد.

ولقد ختم أحمد المديني تعليقه- في مجلة الطليعة- المشار إليه هذه الوثيقة قائلا:« **والآن وبعد أن أصبح بعض أفراد الأسرةيدعون إلى إصلاح مسار الحكم، فقد آن للقوى الديمقراطية أن تطرح تصورها الداعي لإحداث الإصلاح السياسي، الديمقراطي الحقيقي والمنشود. ..والذي قد يتقاطع مع بعض ما تضمنته وثيقة أفراد الأسرة،ولكن لا يعني بالضرورة التطابق معها**».

إعلان المبادئ
مدخل تفاوضي خاطئ
يجب التراجع عنه !

حنا عميرة

رسالة القدس

المثال العربي القائل ، أقرأ المكتوب من عنوانه ، ينطبق على الجولة العاشرة من المفاوضات ، منذ جلستها الأولى ، وبعد أن وافق الوفد الفلسطيني بسرعة البرق على تشكيل لجنة مشتركة جديدة مع الوفد الإسرائيلي لوضع إعلان مبادئ مشترك بين الجانبين.

فهذا المدخل التفاوضي الذي سعت إليه إسرائيل ورفضه الوفد الفلسطيني في الجولات السابقة ، يعتبر امتدادا طبيعيا للمداخل الخاطئة التي نشأت في الجولة التاسعة للمفاوضات والتي من شأنها إبعاد الجانب الفلسطيني عن خطته التفاوضية وعن مطالبته باعتماد مرجعية للمفاوضات تقوم على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وإعادة النقاش إلى بدايته حول «مبادئ» كان قد حددها الجانب الفلسطيني مع بداية إشتراكه في المفاوضات .

ومن هنا فلا يسعنا سوى الإستنتاج بأن القبول الفلسطيني للتفاوض حول « المبادئ» يحمل في طياته قبولا لصياغة وبلورة مبادئ جديدة غير تلك التي تمسك بها عندما طالب بتثبيت المرجعية التفاوضية على أساس القرارين الدوليين ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وهذا بالتحديد ما فهمه الجانب الإسرائيلي عندما رحب بحرارة بما وصفه بالمرونة الفلسطينية والموقف الإيجابي الفلسطيني مع بدء الجولة العاشرة .

ومما يزيد من خطورة الموقف ، رفض الولايات المتحدة الأمريكية سحب ما يسمى في نهاية الجولة التاسعة بورقة الوفاق ، ورفضها الرد على الأسئلة الفلسطينية التي حاولت نقل النقاش من هذه الورقة إلى طبيعة الدور الأمريكي إزاء العملية التفاوضية وإلى الأسس التي يستند إليها هذا الدور ، وهل هي مستمدة من الموقف الإسرائيلي ، أم من الموقف الرسمي الأمريكي نفسه إزاء القضايا الجوهرية التي تتعلق بالقرار ٢٤٢ والإستيطان والقدس وغيرها ..

وكما هو معروف فقد تخلت الورقة الأمريكية المذكورة عن مبدأ الأرض مقابل السلام كما اعتبرت ، وهذا يحمل في طياته تكراراً لما حصل بالنسبة للقرار ٧٩٩ ، ان ما يجرى الإتفاق عليه على طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو تنفيذ للقرار ٢٤٢ ، أي ان ما يريده الأمريكان هو إتفاقات تفسر وكأنها إستجابة للقرار وليس الإلتزام بتنفيذ القرار نفسه !! وهذا بالضبط ما حدث للقرار ٧٧٩ عندما اعتبرت الصفقة الأمريكية - الإسرائيلية بإعادة مائة مبعد تنفيذا له .

ولهذا فعندما يتركز الحديث الان على إعلان المبادئ فان من حقنا الاستنتاج ان الهدف هو القرار ٢٤٢ وابعاد هذا القرار من المرجعية التفاوضية بحجة ان ما سيتم الاتفاق عليه، أي اعلان المبادئ ، هو المرجعية المعتمدة.

فالمبادئ ، حسب المرجعية التفاوضية ممثلة بالقرار ٢٤٢ تشمل الأرض والقدس والمستوطنات والولاية الجغرافية الكاملة والإنسحاب الشامل، واما المبادئ على الطريقة الاسرائيلية ، فهي تستثني الأرض والقدس والإستيطان وتستبدل الإنسحاب الشامل ، بما يسمى «بالخيارات المفتوحة» التي تكفل أيضا استمرار الاحتلال .

لهذا ، فإن القبول الفلسطيني بالتفاوض حول وثيقة المبادئ ، هو تقهقر إلى الوراء يكاد يقترب من قبول شروط الطرف الآخر ، الذي ازداد تصلبا وتشددا ، بعد ان اكتشف ان باستطاعته اللعب بأوراق اضافية عندما حسمت الدول العربية أمرها نهائيا على التفاوض لأجل غير مسمى وبأي ثمن ودفع الطرف الفلسطيني الى مواقفها كما حصل في الجولتين التاسعة والعاشرة .

ومن هنا يكون من الضروري بالنسبة للجانب الفلسطيني ان يدرك الى أي مدى يمكن ان تقوده مثل هذه الضغوط العربية ، وما هي الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها ، وهذا ما يوفره الإصرار على خطة تفاوضية هجومية تطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ باعتباره مرجعية تفاوضية لجميع الأطراف العربية المشاركة في العملية التفاوضية ، وهذا ما لا يمكن أن يوفره التفاوض حول وثيقة مبادئ جديدة ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مؤشرات على تنازلات جديدة، تشكل غطاء لإنفراد المسارات الأخرى وتبريرا لما سيمارس من ضغوط في المستقبل لتقديم المزيد من التنازلات .

وعلى هذا الأساس ، فإن التساؤل يدور حاليا ، حول الجدوى من إتباع مثل هذا التكتيك التفاوضي التراجعي على الصعيد الفلسطيني وعما اذا كان المطلوب هو إظهار القيادة الفلسطينية وكأنها حصلت على شئ وان المفاوضات تعطي نتائج !! ..

واذا كان الأمر كذلك بالفعل فلأي مدى يمكن الإنسياق خلف هذا التكتيك خاصة وأن ما هو مطروح إسرائيليا لا يتجاوز نقل صلاحيات الادارة المدنية في إطار ما يسمى بالحكم الذاتي مع إبقاء مركبات الإحتلال الأساسية وفي مقدمتها الحكم العسكري .

وهذا يعني ان ترتيبات المرحلة الإنتقالية ، لا تتجاوز من وجهة النظر الإسرائيلية مطالب الجانب الفلسطيني بتنفيذ الأمر العسكري رقم ٩٤٧ الذي شكلت بموجبه الإدارة المدنية الإسرائيلية باعتبارها جهازا تابعا للحكم العسكري .

ان إحباط هذا الترتيب الإسرائيلي ومواجهة محاولات فرضه على المناطق المحتلة بأدوات فلسطينية تتطلب الإستعداد منذ الآن ومعالجة الأمور بحكمة وعدم الإنجرار أو الدخول عبر المداخل التي تسعى إسرائيل لاستدراجنا نحوها مهما جرى تزيينها وتجميلها .. وإستخدام مختلف العبارات المفخمة لتمويه حقيقتها . ولهذا يتوجب التوقف عن السير في الإتجاه الذي يحاولون دفعنا إليه من خلال التفاوض حول ما يسمى « بورقة المبادئ» وكأن تجربة ٩ جولات من المفاوضات يجب أن تذهب سدى لانها ابتعدت عن الترجمة الإسرائيلية لهذه المبادئ .

رابين فى مواجهة تمرد اليمين

لأول مرة فى تاريخ إسرائيل تصدر مجموعات سياسية ممثلة فى البرلمان (الكنيست) دعوة للتمرد على قرارات الحكومة .. «فى حالة تضمنها الإنسحاب» من الأراضى العربية المحتلة . ورابين يجد نفسه واقعا فى الفخ الذى نصبه بنفسه فهل سيخرج منه بسلام ؟

فى المناطق الفلسطينية المحتلة يوجد حوالى ١٢٠ ألف مستوطن . كلهم مسلحون . وبينهم عشرون ألفا على الأقل ، مستعدون لحمل السلاح وإستعماله فى المعركة ضد الإنسحاب . وقد بدأوا يتحدثون عن حرب أهلية فى إسرائيل ، لأول مرة .

رسالة حيفا

نظير مجلى

عندما بدأ اليمين الإسرائيلى نشاطه ضد سياسة الحكومة فى قضية السلام وضد احتمال الانسحاب من مناطق محتلة ، كان رئيس الحكومة ، إسحاق رابين يستغل هذا النشاط فى طاولة المفاوضات . فيشدد مواقفه، بحجة أنه يوجد معارضة يمينية قوية ، ويجند الأمريكيين والغرب ، الذين يتفهمون هذه «المصاعب» ولم يطل الوقت حتى وقع رابين نفسه بالفخ الذى كان نصبه بنفسه . فالمستوطنون، ومن ورائهم قوى اليمين المتطرف ، بدأوا يطورون نشاطهم ويهددون بالتصدى لسياسة رابين بالقوة . **ويعلنون التمرد على قرارات الحكومة ، اذا تضمنت أى إنسحاب ، وذلك لأول مرة فى تاريخ إسرائيل . الأمر الذى دفع رابين إلى الرد بغضب على هذا التوجه الخطير معهما الليكود واليمين المتطرف بالتحريض على حرب أهلية وعلى تدمير الديمقراطية .**

والصحيح أن مثل هذه الأخطار والاتهامات ليست محصورة فى إطار التنافس السياسى ومجرد تراشق الاتهامات ، إنما هناك خلفية متينة للتهديدات وهناك اخطار محدقة ، حقيقية ، فالحديث يجرى عن قوى تملك العديد من المقومات التى بنيت خلال فترة طويلة من الزمن والتى تؤهلها للقيام بأخطر الممارسات ، بما فى ذلك المقاومة المسلحة للحكومة وقواتها . واذا كان هناك من يثق ثقة تامة بأن مثل هذا الأمر «لن يحدث» فى دولة ديمقراطية مثل «إسرائيل» وان «اليهودى لن يشهر سلاحه على اليهودى» ، كما يعتقد الكثيرون فى إسرائيل ، فينبغى عليهم قراءة الخارطة جيدا والرجوع قليلا الى التاريخ .

المستوطنون

يبلغ عدد المستوطنين اليهود فى المستوطنات المقامة فى الأراضى العربية المحتلة (قطاع غزة وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية بدون القدس الشرقية) **حوالى (١٢٠) ألف مستوطن كلهم تقريبا يملكون السلاح والذخيرة** .وهناك من يقول أنهم بدأوا يختزنون السلاح والذخيرة بكميات .. منذ ان بدأ يلوح فى الأفق خطر سقوط الليكود وعودة حزب العمل الى الحكم .

الغالبية الساحقة من المستوطنين تنتمى إلى قوى اليمين واليمين المتطرف والدينى . وهم الذين يزودون احزاب اليمين الفاشى بعناصر التطرف والاعتداءات الجسدية . وبينهم مئات المخربين الذين يقومون بهجمات عسكرية ارهابية على البلدان العربية الفلسطينية المجاورة ويحرقون السيارات ويطلقون الرصاص على البيوت ويقتلون ويجرحون بلا حسيب أو رقيب . بل كثيرا ما حظوا ، ليس فقط بتشجيع قوات الأمن والسلطة السياسية والعسكرية والقضائية ، بل حظوا أيضا بالدعم .

فى تصريح لأحد زعماء حركة الجنود الاسرائيليين الذين يرفضون اداء الخدمة العسكرية فى المناطق المحتلة لاسباب ضميرية تكمن فى الايمان بأن هذه الخدمة لا إنسانية ، قال لجريدة **«الاتحاد»** الحيفاوية (٩٣/٦/١٨) ، ان من بين المستوطنين يوجد عشرون ألف شخص على الأقل مستعدون لأن يحملوا السلاح ويمنعوا بالقوة أى إنسحاب إسرائيلى من المناطق المحتلة ، لا يأبهون بالقانون ولا بالديمقراطية ولا بقوات الأمن التى من وظيفتها حماية القانون والديمقراطية .

وأضاف : أعتقد ان احتمال وقوع حرب أهلية فى إسرائيل على خلفية موضوع الانسحاب ، هو أمر وارد .

رابين يصحو ..

لقد خرج رئيس الحكومة رابين فى تصريح مفاجئ ضد المستوطنين وضد قوى اليمين . كان ذلك فى يوم ١٧ حزيران / يونيو فى خطابه أمام الجلسة الختامية لمؤتمر حزب مبام **(حزب العمال الموحد)** ، وهو يسارى صهيونى . يتحالف مع حزبى **«راتوس»** و«شنوى» فى حركة واحدة اسمها **«ميرتس»** .. ، ولها ١٢ نائبا فى الكنيست وتشارك مع **حزب العمل وحزب شاس فى الائتلاف** الحكومى) .

لقد خطب فى هذا المؤتمر، وزرا **«ميرتس»** فدعوا رئيس الحكومة الى

تخفيف الحصار عن الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة . وتكلمت الوزيرة شولميت ألونى ، زعيمة ميرتس ، فطالبت حكومتها بأن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتتفاوض معها . وحتى رئيس الدولة الجديد ، عيزر وايتسمان» المفروض أنه يمثل الاجتماع القومى ويحظر عليه التدخل فى النقاشات والخلافات الحزبية ، وقف فى هذا المؤتمر ودعا الحكومة إلى التفاوض «مع جميع اعدائنا» وهو الامر الذى اعتبر دعوة للتفاوض مع منظمة التحرير .

وعليه فقد توقع المراقبون ان يتطرق رابين الى الموضوع فى خطابه أمام المؤتمر و «يخرس زملاءه المتحمسين للسلام .. أكثر من اللازم . لكنه لم يفعل . واختار ان يوجه كلماته ضد قوى اليمين . وبدا عليه الغضب الحاد .

وكان المستوطنون ، ومعهم بضع عشرات من نشطاء اليمين الفاشى ، والمتدينين ، قد أقاموا المظاهرات أمام بيته ومكتبه على مدى خمسة أيام متواصلة ضد المفاوضات السلمية و«نوايا رابين الانسحاب من المناطق» . وقد رفعوا شعارا مركزا يقول «رابين ، ليس لديك صلاحية لاقرار الانسحاب من المناطق» ، وهو الشعار الذى يغطى الجدران ولوحات الاعلان وزجاج السيارات أيضا منذ بضعة أشهر .

وبروح هذا الشعار خطب أمام المتظاهرين عدد كبير من قادة اليمين واليمين المتطرف ، بينهم الرئيس الجديد لحزب الليكود ، بنيامين نتنياهو (حل محل إسحاق شامير) ، الذى قال انه يفهم ويتفهم موقف المستوطنين . واعلن ان من حق المواطنين ان يمنعوا الحكومة من تنفيذ سياسة الانسحاب ، لانها لم تنتخب من أجل هذا الهدف . ورابين كان تعهد فى دعايته الانتخابية بعدم النزول من الجولان ، وقال :سنسقط هذه الحكومة بكل الوسائل المتاحة ، فى الكنيست وفى الشارع .

وتكلم يوسى بن اهرون ،المدير السابق لديوان رئيس الوزراء الذى كان يقود الوفد الاسرائيلى الذى فاوض سوريا ، فقال ان العرب لن يضعوا السلام إلا اذا اخذوا كل الأرض ، بينما هذه هى أرضنا ودعا العرب ، من خلال خطاب باللغة العربية ، الى الاعتراف بحق الشعب اليهودى على ارض إسرائيل - من النهر (الاردن) الى البحر (المتوسط) . ومن الجولان (السورى) الى ايلات » .

وكان عدد آخر من زعماء اليمين قد تكلموا ودعوا طرحه الى التمرد على قرارات الحكومة التى تتضمن الانسحاب . ورفضها . ومقاومتها .

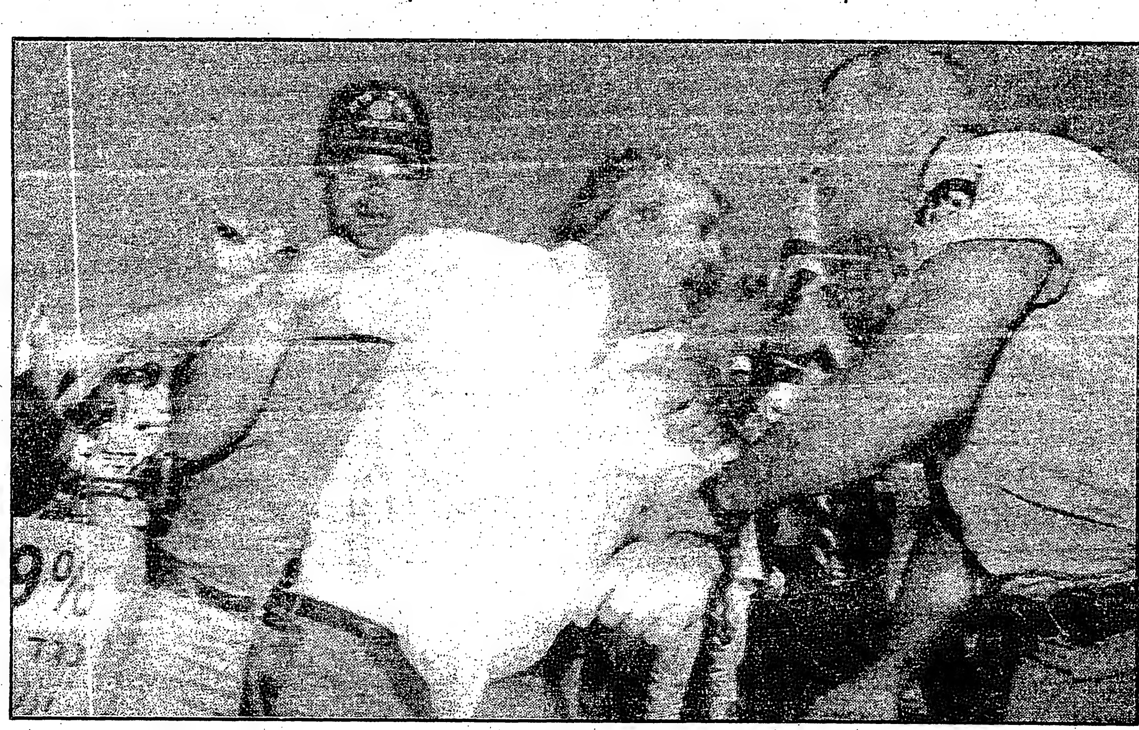
من هنا جاء رد رابين غاضبا وعنيفا : «لقد اعطانى الشعب كل الصلاحية لصنع السلام ولن اتراجع امام تهديداتكم» واتهم حزب الليكود بتحريض اناس غير مسئولين على خرق الديمقراطية ودوسها . واتهم «كل من احزاب اليمين المتطرف »بأنها تحرض على حرب أهلية فى إسرائيل .

وفى الواقع ان تصريحات رابين جاءت مفاجئة ، ليس فقط بسبب توقيتها ، بل من حيث مضمونها ، فهو لم يهاجم اليمين فى كل حياته بهذه القسوة ، بل انه تهاون مع اليمين منذ تسلمه رياسة الحكومة فى السنة الماضية ، وقد بدا ان تصريحاته تعبر عن صحوة ضرورية . وقد امتدحها رجالات حزبه وحلفاؤه فى ميرتس ومختلف المراقبين .

.. ولكن هل هى صحوة متأخرة

لن نبالغ اذا قلنا ان رابين ، الذى كان خلال ربع القرن الأخير احد مهندسى السياسة الاسرائيلية والذى يتحمل فى معظم هذه الفترة مسئولية اساسية مباشرة عن ممارسة هذه السياسة ، يعتبر أحد مروضى غول التطرف الذى يحذر منه اليوم ، وصحوته الآن تأتى متأخرة .

وعلى الرغم من اننا نؤيد المثل الشعبى العالمى القائل :«متأخرة .. أحسن من بلاش» ، فان من المهم الرجوع الى الوراء قليلا لتوضيح مسئولية رابين . وذلك ليس فى سبيل نبش الماضى ، وانما من أجل تقييم صحيح للموقف ، فلا يمكن ان نحسن تصور



شرطيان اسرائيليان يمنعان مستوطنا من الوصول لمكتب رابين

التطورات المستقبلية في هذه المعركة دون معرفة كيفية نشوء هذه القوة الخطيرة .

قبل فترة ، في الذكرى السادسة والعشرين لحرب الايام الستة (حزيران ١٩٦٧) ، التقيت احد المحتللين السياسيين والعسكريين المحترمين في إسرائيل الصحفي **زئيف شيف** . فوجدته ما زال متحمسا لتلك الحرب وفوائدها بالنسبة لاسرائيل وللعرب - حسب قوله . فهي بالنسبة لاسرائيل وضعت حدا للوهم العربي بامكانية القضاء على اسرائيل واعطت اسرائيل ورقة أساسية في النزاع الشرق أوسطى هي ورقة المناطق المحتلة . (فوائدها بالنسبة للعرب ، حسب رأيه ، انها اوصلت الفلسطينيين الى القناعة بضرورة اخذ زمام الأمور في ايديهم واستقلالية رأيهم وارادتهم وقرارهم) .

ولكنه يقول أيضا ان اسرائيل (وكذلك العرب) اضاعت الفرصة الذهبية في ذلك الوقت باعطاء الفلسطينيين حكما ذاتيا فلو فعلت ، لكانت اعفت نفسها من حكم الشعب الفلسطيني حكما احتلاليا «لم نقدر جيدا **معنى ان تفرض سيطرتك بالقوة على شعب آخر**» وكان شيف يقصد بهذا ، ليس فقط العنف والحرب والخسائر المالية و المادية ، بل وايضا النتائج المعنوية والأخلاقية **لهذا الاحتلال أثمر تشويها خطرا في المجتمع الاسرائيلي نفسه** .

والخطأ الثاني الذي يراه شيف فاحشا ، هو اقامة المستوطنات ، انه يلقي بالللائمة بالاساس على العرب «الذين رفضوا التفاوض مع اسرائيل على حل سلمي بعد الحرب ، وعقدوا مؤتمر القمة العربي في الخرطوم المعروف بلاءاته الشهيرة - لا سلام مع اسرائيل ولا تفاوض معها وحسب اعتقاده هذا الموقف العربي استفز اسرائيل . فقررت خلق أمر واقع في المناطق المحتلة بهدف ابقائها في حوزتها ، ويضيف : لكن هذا الموقف الاسرائيلي كان خاطئا . فلو اننا امتنعنا عن اقامة المستوطنات ووفرنا المال والجهد على تطوير حياة الفلسطينيين ودفعهم الى الحكم الذاتي شيئا فشيئا ، ولو من طرف واحد لكنا وصلنا اليوم الى وضعية آخرى افضل وأظهر ولما كنا دفعنا نحن الفلسطينيون هذا الثمن الباهظ» .

لم نتحدث في حينه عن المستوطنين وقوى اليمين الا انه في حدود ضيقة اذ قال : «ليس لدينا الكثير من الوقت . ويجب الاستفادة من وجود رابين في الحكم فلو عاد الليكود ، لا أدرى ما الذي يمكن حدوثه» .

والسؤال هو : **من الذي قرر إقامة المستوطنات ؟**

أليست حكومة حزب رابين ، الذي كان في حينه رئيسا لاركان الجيش أي الحاكم بأمره في المناطق المحتلة ، ثم سفيرا لاسرائيل في واشنطن ، أي احد أبرز جباة الاموال لتمويل الاستيطان وسياسة الاحتلال وتخليدها ؟

وعندما عاد رابين من واشنطن عام ١٩٧٤ تسلم رياسة الحكومة وبقى فيها حتى العام ١٩٧٧ فماذا فعل خلال هذه الفترة ؟ لقد عزز سياسة الاستيطان وقاد جناح الصقور المتطرف داخل حزبه .

وخلال وجود حزب العمل في المعارضة لم يبتعد رابين عن الساحة وفي حرب ١٩٨٢ استحسان بعارئيل شارون في التخطيط لاحتلال بيروت .

وبعد الحرب اقيمت حكومة تكتل قومي ، تسلم رابين فيها منصب وزارة الدفاع وكان المسؤول الاول عن المناطق المحتلة وما يجرى فيها من تعزيز للاستيطان . وبقى في هذا المنصب سنوات طويلة ، أكثر من أي وزير آخر سبقه فيه .

لقد تطور الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة بقفزات خلال هذه الفترة ، وتعززت مكانة المستوطنين لدرجة اصبحوا يجرؤون على مهاجمة الجنود . وتم الكشف عن منظمة الارهاب اليهودية الشهيرة ، التي خططت لنسف المسجد الأقصى ، وجرت محاولة اغتيال ثلاثة رؤساء بلديات عربية (**نابلس ورام الله والبيرة**). وقتل احد انصار السلام الاسرائيليين ، **اميل غرنتشفايغ** وهو يسير في مظاهرة سلام **الآن** امام مكتب رئيس الحكومة . وتم الاستيطان داخل الخليل ، وغزا لاستيطان احياء كاملة في القدس العربية ، واصبحت مساحة القدس مع الاراضي الفلسطينية التي ضمت اليها ، حوالي سدس مساحة الضفة الغربية .

واعطى المستوطنون حرية شبه مطلقة في التسلح وفي إطلاق الرصاص على المواطنين الفلسطينيين.

وأصبح من السهل على المتوطن ان يقتل ، ثم يجد لنفسه التبرير لذلك ، فتطلق سراحه الشرطة أو المحكمة أو رئيس الحكومة أو رئيس الدولة ، الذي يصدر العفو .

وجرى هذا الى جانب حملات اغراء وتشجيع اقتصادية كبيرة للمواطنين حتى يسكنوا في المستوطنات . وتضاعف عدد المستوطنين خمس مرات خلال عشر سنين .

فكانت السكنى شبه مجانية واعطى المستثمرون تسهيلات وقروض مذهلة ، لكى يقيموا المصانع والمرافق الاقتصادية فيها .

وعندما عاد رابين الى الحكم ، وكان المستوطنون قد حققوا كل تلك المكاسب والقوة ، واصل السياسة القديمة فيما يتعلق «بالمستوطنات الامنية» ، حسب ادعائه . **وواصل التساهل مع المستوطنين ، وحسب حسابهم في كل صغيرة وكبيرة ،وراح يماطل في مفاوضات السلام** ، ومع انه كان تعهد بالتوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتي خلال ٦-٩ أشهر ، فلم يفعل شيئا لدفع المفاوضات . وها هي تمر سنة دون التقدم الجدي فيها .

وفي ارض الميدان ، في المناطق المحتلة ، نفذ رابين **سياسة قمع وقتل رهيبة** ، ليرضى غرائز اليمين والمستوطنين ويهرب من ضغوطاتهم ،**فبلغ عدد القتلى من الفلسطينيين حوالي ضعفي القترة في زمن حكومة شامير** .

وعلى الرغم من ان رابين خفض ميزانيات الدعم عما اسماه بالمستوطنات السياسية وأوقف الامتيازات الاقتصادية لها ، فمقابل كل خطوة كهذه كان يدفع لهم ثمنا بطريقة اخرى .. تدعمهم وتشجعهم عليه . ولم يعد جشعهم ليرتوى .

من هنا ، فان رابين هو أحد صناع اليمين الاسرائيلي وممارساته واحد الأسباب القوية تلقى الشكوى ، او حتى الهجوم الليكودي عليهم وعلى من يقف وراءهم من القوى السياسية والبرلمانية ؟!

الجواب معروف

فهذه قوة جديدة ، مواقفها السياسية واضحة . ممارساتها خطرة ، امكانياتها العسكرية عالية . ولن يستطيع رابين لجمها لا بالتصريحات ولا بالتهديدات وسيكون عليه ان يدخل في مواجهة جدية معها ، وقد تكون تلك وكما تشير الدلائل ، مواجهة عنيفة ايضا. ولا نقصد بهذا قمعها عسكريا بالطبع ، فهذا غير ممكن وغير مقبول حتى الآن في المجتمع الاسرائيلي . انه يحتاج الى دعم جماهيري لموقفه منهم . ومثل هذا الدعم يجب أن يأتي من الأغلبية التي انتخبته والتي فعلت ذلك من خلال ايمانها بانه سيجلب السلام .

فاذا لم تقتنع الجماهير العريضة بانه يتوجه فعلا نحو السلام ، وان عدم وقوفها معه يعني خسارة السلام ، **لن تتحرك هذه الجماهير لمساندته . وعلى هذا الأمر تجرى المعركة اليوم .**

هذه استراحة من الأحداث السياسية التى تغمر حياتنا،ومحاولة لإشراك القراء المصريين والعرب فى احتفال من نوع خاص، يحميه ويحياه هذه الأيام حشد من أحبائكم الفلسطينيين الباقين فى وطنهم ومابرحوه فى يوم من الأيام.احتفال بميلاد جريدة،أنهت ٤٩ عاما من عمرها ودخلت فى عام يوبيلها الذهبى الخمسين، إنها جريدة « الاتحاد » الحيفاوية، الصحيفة الفلسطينية الوحيدة التى استمرت فى الصدور. وباتت أقدم وأعرق صحيفة فلسطينية على الإطلاق.بل تعتبر واحدة من أقدم وأعرق صحف العالم العربى.

قصة حياة.. جريدة!

الاتحاد.. جريدة شعب.. وجريدة قضية

الجريدة التى أغلقها الاستعمار البريطانى عندما دعت الشعوب والحكومات العربية إلى القبول بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين..والتى جعلها الحكم الإسرائيلي العسكرى حراما على المواطنين، فاعتقل محرريها وموزعيها وحتى قراءها.

الجريدة التى أعطت للانتفاضة اسمها الدولى فأغلقها شامير إداريا.

الجريدة التى من على صفحاتها عرفت ثم لمعت أسماء الكاتب: إميل حبيبى والشعراء: توفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم وغيرهم.

دور بارز فى إعادة لملمة ماتبقى من الشعب الفلسطينى وتعزيز الانتماء القومى

قليلة هى الصحف العربية التى صدرت وواظبت على الصدور خمسين عاما متواصلة، فكم بالحرى عندما يكون الحديث دائرا عن صحيفة فلسطينية مقاتلة حاربها الاستعمار البريطانى والسلطة الإسرائيلية واليمين العربى الرجعى على السواء، صحيفة حالفت الفقر والفقراء ورفعت راية المستضعفين ونطقت باسم العمال والكادحين. نعم صمدت ووراء هذا الصمود تقف ملحمة أسطورية، لكنها ترمز إلى نوعية المجابهة التى يخوضها شعب « الاتحاد » وأصحاب طريقها.

كان ذلك في مطلع سنة ١٩٤٤. عروس جبال الكرمل،حيفا، مازالت تتواصل عاداتها، فتغسل قدميها بماء البحر الأبيض المتوسط وترفع رأسها شامخة إلى السماء..وتنتظر مصيرها وتبحث عن مكانتها فى معادلة النظام العالمى الجديد- آنذاك- مثل سائر مدن فلسطين وقراها.

مجموعة شبان فى العشرينات من أعمارهم اجتمعوا فى حيفا وقرروا إصدار جريدة.

كان بين هؤلاء: الشاب « إميل توما »الذى أصبح فيما بعد مؤرخا كبيرا يحمل لقب الدكتوراه وباسمه صدرت الرخصة وله حملت مسئولية رئيس التحرير.

وكان بينهم الكاتب المعروف « إميل حبيبى » وأحد زعماء ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ « فؤاد نصار »وأحد قادة النضال الوطنى- التقدمى «توفيق طوبى »..وغيرهم.كان هؤلاء بعض من قادة « مؤتمر العمال العربى فى فلسطين» التجمع التقدمى للنقابات الفلسطينية (كان هناك اتحاد نقابات آخر مرتبطا بالسلطة البريطانية والقيادات العربية التقليدية). فقرروا إصدار جريدة عمالية. وهذا الاسم بحد ذاته كانت له دلالته إذ لم يكن في العالم العربى كله شىء كهذا- جريدة عمالية تصدر بانتظام.وقد كان الهدف أبعد من مسألة جريدة. إذ رأى هؤلاء « الشبان» أنه حان الوقت ليسمع العمال كلمتهم، فى وقت كانت الكلمة العربية محسومة: فهى حق الملوك والرؤساء وفى أحسن الأحوال يعطى للقيادات التقليدية أن تقول كلمتها. وهذه القيادات إما كانت مرتبطة مباشرة ببريطانيا وحلفائها العرب، وإما كانت بسيطة ساذجة ويسهل

تطويعها وتوجيهها..حتى ضد نفسها.

كانت ثقتهم بطريقهم عالية، فنقشوا على صدر جريدة «الاتحاد» كلمات الآية الكريمة: «فأما الزبد فيذهب جفاء،وأما ماينفع الناس فيمكث في الأرض».وماكذبوا خبرا .فها هي تستمر وتتجذر في الأرض، فيما ذهب الكثير الكثير من زبد الصحافة والمبادىء .. هباء..هباء.

جريدة مقاتلة

جاء صدور صحيفة عمالية عربية في فلسطين حدثا وطنيا كبيرا حمل في طياته الكثير من المعاني:

فأولا، كانت الصحافة الفلسطينية والعربية آنذاك إما حزبية وإما لأفراد ومؤسسات مرتبطة بهذا الشكل أو ذاك بالحكومات العربية أو مستعمريها الغربيين (فرنسا في المغرب العربي وسوريا ولبنان وبريطانيا في مصر والسودان وفلسطين وشرق الأردن وشبه الجزيرة العربية وإيطاليا في ليبيا) .وقد بدت «الاتحاد» صحيفة متفردة من نوع جديد. فأعلنت أنها سترفع صوت العمال العرب، الذين يبنون البلاد ويمثلون مستقبلها الحتمي.وراحت تطرح قضاياهم النضالية والطبقية، وتبث نفسا جديدا يمثل موقف القرايا وليس السرايا .وهو أمر غير مسبوق.

ومنذ العدد الأول راحت تقدم إطروحات جديدة متميزة.ونقرأ في عددها الثالث (٢٨ مايو١٩٤٤)، دعوتها الشجاعة إلى إقامة وحدة وطنية للعالم العربي. فتحدث هذه الدعوة صدى هائلا في فلسطين والعالم العربي. ويتجند للتجاوب معها وتأييدها كبار الكتاب والصحفيين العرب من مختلف التيارات السياسية وتصبح الدعوة حديث العالم العربي كله.

ثم تقدم «الاتحاد» في تلك الفترة طرحا جديدا لمسألة الصراع في الشرق الأوسط. فراحت تدعو إلى عدم الانخداع بسلطةالانتداب البريطاني، وتحذر من الإرتكان على بريطانيا في مقاومة الاستيطان الصهيوني. وتدعو إلى إيجاد طريق للتفاهم والتحالف مع الجماهير اليهودية لمقاومة الاستعمار البريطاني وحمله على الرحيل، حتى يتدبر الشعبان أمرهما في دولة فلسطينية مستقلة يعيش سكانها بسلام.

وإزاء ذلك تحالف الوطنيون



اميل حبيبي

التقدميون العرب مع أصحاب النهج العمالي.وتأسست «عصبة التحرر الوطني» وأصبحت «الاتحاد»ناطقا بلسان العصبة. فاستقطبت المزيد من القوى الوطنية والتقدمية. وراح هؤلاء يجمعون لها التبرعات السخية من المواطنين. ويقوم الشاعر العراقي، محمد مهدي الجواهري،بحملة تبرعات لها في العراق، على سبيل المثال، بعد أن ذاع صيتها إلى هناك.

وفي سنة ١٩٤٧، مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتقسيم فلسطين إلي دولتين يهودية وعربية، تكون «الاتحاد» أول المؤيدين له، من دون كل الصحافة العربية التي رأت في التقسيم محاولة لسلب حقوق العرب.

ومع أن قرار التقسيم جاء مجحفا للعرب، إلا أن «الاتحاد»رأت فيه حلا مناسبا يضمن الغرض الأساسي:ألا وهو طرد المستعمر الأجنبي . فهو في نظرها أساس البلاء .هو الممول والداعم بالسلاح وبالتدريب لجيش الحركة الصهيونية.وهو مؤلف سياسة الوطن القومي لليهود (وعد بلفور-١٩١٧) وهو مهندس سياسة الاستيطان والاقتلاع وهو بطل سياسة فرق تسد. فاليهود عاشوا هم والعرب في فلسطين وكل العالم العربي بهدوء

لهذه الأسباب أيدت الاتحاد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

تام قرونا طويلة من الزمن. ولم تنشأ فيما بينهم أية احتكاكات وصدامات،إلابعد فترة الاستعمار ونشوء الحركة الصهيونية. فما المانع أن تعود تلك العلاقة بزوال الاستعمار.

هذا كان منطق «الاتحاد» رأت أن إقامة دولة واحدة للشعبين لم يعد ممكنا وأن التقسيم هو الحل في تلك الظروف وأن رفض التقسيم من شأنه أن يمزق أوصال الشعب الفلسطيني ويضيع قضيته.

نحن اليوم نعرف أكثر من أي وقت مضى مدى صحة هذا الموقف في حينه. خصوصا وأننا نرى كيف تجرى مفاوضات السلام حاليا، مابين دولة فلسطينية في الضفة والقطاع كأعلى حد مابين حكم ذاتي محدود.

لكن الأنكى من كل هذا، هو أن موقف «الاتحاد» قوبل يومها ليس فقط بالرفض العربي،بل بالهجوم عليها من الصحف والأحزاب العربية. فخاضت النقاش مع المعارضين بعقلانية لكن بحزم وبشجاعة، وفي اللحظة التى بدا فيها أن هذا الموقف بات مؤثرا، أقدمت سلطات الانتداب البريطاني على خطوتها التعسفية فقررت إغلاق «الاتحاد» ومنع صدورها إلى أجل غير مسمى(كان ذلك في شباط ١٩٤٨) لقد أرادوا إسكات أي صوت عربي يؤيد التقسيم.

العهد الإسرائيلي

هنا بدأت «الاتحاد» مرحلة جديدة من حياتها، تختلف نوعيا عن الفترة السابقة. لقد سمحت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي باستئناف صدور «الاتحاد» في أكتوبر ١٩٤٨. وكانت تلك فترة رهيبة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

كانت الحركة الصهيونية ،بدعم من الاستعمار البريطاني،قد استغلت الرفض العربي لقرار التقسيم والضعف العسكري العربي في الدفاع عن رفضهم ،فاحتلت أراضي ليست مخصصة لها حسب التقسيم. وشردت الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني خارج وطنه، تحت تهديد السلاح وارتكاب المذابح، وبضمن الذين شردوا، القيادة السياسية والثقافية والأدبية في فلسطين. فلم يبق في البلاد سوى ١٢٠ ألف إنسان، هم كما اصطلح علي تسميتهم ، أشبه بالأيتام على مائدة اللئام. مجموعة مفككة من المواطنين ممزقي الأوصال. قسم كبير منهم لاجئون في وطنهم، فقدوا بيوتهم وأهلهم

ومالهم وأراضيهم ومصدر رزقهم. **معظم السياسيين والمعلمين والأدباء والشعراء والصحفيين والتجار والحرفيين ذهبوا.**

وأحبت السلطات الإسرائيلية هذا الحال، فحسبت أنها تستطيع استغلال من بقوا ليشكلوا بالنسبة لها ليس فقط احتياطيا للأعمال السوداء بل ليكونوا فئة عديمة القومية.

عملت على سلخهم عن شعبهم وحتى لغتهم.

وهنا كان دور « الاتحاد ».

فأولئك الشبان الذين أصدروها ولم يبرحوا الوطن، أخذوا على عاتقهم مهمة بطولية خارقة بمقاييس تلك الأيام. **مهمة ضمان بقاء الجماهير فى وطنها وإبعادها عن اليأس وبث روح الأمل فيها بالمستقبل والرد على محاولات السلخ والتهويد، بعملية تثقيف سياسى ووطنى وثقافى وأدبى تقوى الجذور الضاربة فى أرض الوطن وتعزز الانتماء القومى الفلسطينى والعربى وتطور الأدب والفكر والتراث، وهكذا انطلقت فى مسيرتها.**

لكن السلطة الإسرائيلية لم تتركها بحالها. ففرضت عليها رقابة عسكرية صارمة. وضيقت الخناق على محرريها وموزعيها فاعتقلتهم وطاردتهم وعذبتهم. وليس هذا فحسب، بل إنها لاحقت حتى قراء «الاتحاد» وراحت تهددهم بالسجن أو بفقدان العمل. فراح المئات يقرأونها بالسر. وأصدرت السلطة صحيفة «اليوم» لتكون بمثابة بوق للسلطة وأهدافها مباشرة. وفرض على الكثيرين من الجمهور (معلمين وموظفى دولة) أن يشتروها يوميا لكنها فشلت وتوقفت. ثم أصدرت السلطة صحيفة مكانها هى «الأنباء» وفشلت هى أيضا. وأغلقت. ثم دفعت إلى السوق بصحيفة أخرى، تجارية، اسبوعية. على أن تكون يومية، وها هى تمر عشر سنوات دون أن تتمكن من ذلك.

لقد بدأت « الاتحاد » مسيرتها صحيفة أسبوعية. ثم ومنذ الستينات تحولت إلى مرتين فى الإسبوع. وفى سنة ١٩٨٣، أصبحت جريدة يومية. وكل هذا لم يكن مجرد تطور طبيعى لصحيفة طموحة إنما كان من خلال عملية تحد كبرى، للعاملين فى الصحيفة وللحزب الشيوعى الذي يصدرها، وعملية تجنيد لجمهورها. إن كاتب هذه السطور لم يشهد مرحلة صدور الصحيفة. فقد انتسب إليها قبل عشرين عاما. وكان شابا فى العشرين. لكننى شهدت وعشت مرحلة صدورها جريدة يومية.

فقد شعرت أن جماهير الشعب هى التى صنعت قرار إصدارها يومية.

كانت تلك أشبه بالمعركة الحربية. وكان مهندسها وجنرالها الكاتب المعروف **إميل حبيبى**، الذى ترأس هيئة تحريرها معظم سنوات عمره. لقد آمن بالفكرة بكل جوارحه. فراح يعبىء الجمهور استعدادا لها من خلال الصحيفة ومن خلال اللقاءات الواسعة مع جمهورها وتجنيد أعضاء الحزب. فانهالت التبرعات ونظمت حملة اشتراكات سنوية. وعندما صدر العدد الأول من الصحيفة اليومية (١٤/٥/١٩٨٣) كان ذلك بمثابة عيد شعبى.

معالم على الطريق

قلنا إن المهمة الأولى التى وضعتها « الاتحاد » أمامها عام ٤٨ كان إعادة لملمة من تبقى من الشعب وتعزيز الانتماء القومى. ولم نقل -بعد- إن هذه العملية تمت ليس فقط من تجاهل تام للعالم العربى بل من خلال حملة معادية أيضا. فقد اعتبرت الجامعة العربية هذه الفئة من شعبنا (عرب ٤٨) خارجة عن الصف.

وفرضت عليها حرمانا. وعندما كان واحدنا يلتقى عربيا فى مؤتمر عالمى أو ندوة دولية.. ويحاول مصافحته وتقبيله ورفعه إلى السماء.. من كثرة الشوق والحنين إلى العروبة. كان يلقى صدا مرا.. وفى بعض الأحيان بلطف وأدب وفى كثير من الأحيان بشكل فظ.

سميح القاسم



وقد أكتشفنا العرب فقط بعد نكسة ١٩٦٧. عندها عرفوا اسماء شعراء المقاومة وكتابها: **محمود درويش وتوفيق زياد وأميل حبيبى وسميح القاسم وسالم جبران ونايف سليم وعصام العباسى ومحمد نفاع**.. وغيرهم وغيرهم. هؤلاء جميعا الذين لمعت أسماؤهم فى العالم العربى، بدأوا طريقهم على صفحات « الاتحاد » هى الجريدة التى نشرت أول انتاجهم ورعتهم وفتحت لهم صفحاتها بلاحدود.

كم وكم من الكتاب والشعراء نشروا انتاجهم فيها باسماء سرية، خوفا من السلطة. فلم تتردد فى استيعابهم وبالتالى تشجيعهم على التمرين ونشر أسمائهم.

لقد انتبهت هذه الصحيفة إلى خطورة اليأس فى هذا المجتمع، فعملت على تبديده وزرع الأمل فى النفوس.

والمحطات التى لا بد من الوقوف عندها للدلالة على ذلك، كثيرة، نكتفى بذكر بعض منها..

..بعد صدورها المتجدد فى اسرائيل عام ١٩٤٨ راحت توجه النقمة الجماهيرية على الاستعمار وحلفائه من الصهيونية والرجعية العربية، وتشير فى الوقت نفسه إلى طريق الأمل، طريق المستقبل المشرق القادم حتما، لكن اهتمامها لم يقتصر على الجانب السياسى للموضوع، بل ظهر جل هذا الاهتمام فى **طرح القضايا المطلبية والمعاشية، التى تتعلق بلقمة خبز المواطن ومدرسة أولاده وبيئته الصحية السليمة.** فشعر القارىء بوضوح، إنها الصحيفة التى تحمل همومه وتخاطب عقله.

- إحدى المحطات البارزة فى حياة هذه الصحيفة تتمثل فى موقفها من العدوان الثلاثى على مصر، سنة ١٩٥٦. لقد **تلمست « الاتحاد » انباء الاستعداد لهذا العدوان قبل وقوعه بعدة أسابيع. ومن يقرأها جيدا يلاحظ تحذيراتها الواضحة.** ولعل الأهل فى عالمنا العربى لايعرفون بعد، **حقيقة** أن حرب ٥٦ كانت تشتمل أيضا على « قرع **فلسطين** » فتحت غبار هذه الحرب **خططوا لطرد حوالى ثمانين ألف فلسطينى يعيشون فى منطقة المثلث**، وهى المنطقة الممتدة على الشريط الحدودى بين اسرائيل

والضفة الغربية. هذا الشريط كان فى العام ١٩٤٨ بيد السلطات الأردنية. وفى اتفاقية رودس للعام ١٩٤٩ « تنازل » عنها الأردن لاسرائيل، بشرط إبقاء سكانها فيها، وفى سنة ١٩٥٦ وجدت الحكومة الاسرائيلية فرصتها للتخلص من هؤلاء السكان، والطريقة التى وجدتها لهذه الغاية كانت بتنفيذ مجزرة كفر قاسم.على أمل أن يفزع المراطنون منها ويشرعون فى الرحيل.وقد أفشل المخطط مع الكشف عن المجزرة.

فمن الذى كشف عنها؟

المحرر المسؤول لجريدة « الاتحاد » توفيق طوبى، وزميله ماير فلز. وجريدة «الاتحاد» نفسها.

وفى سنة ١٩٥٨ كانت هناك محطة أخرى هامة لجريدة «الاتحاد» وحزبها. فقد احتفلت اسرائيل خلالها بالذكرى العاشرة لإقامتها. وسميت الذكرى بـ« العاشور» ولما كان العالم غاضبا عليها بسبب الحرب العدوانية على مصر قبل سنتين، أرادت الحكومة الإسرائيلية تبييض صفحتها بواسطة المواطنين العرب فيها.إذ قررت تنظيم احتفالات لهم بالمناسبة ودعت وسائل الإعلام العالمية. لمشاهدتها،حتي يفهم العالم كم يحب العرب اسرائيل وديمقراطيتها .ومن شدة ثقتها بنفسها، نظمت الحكومة احتفالا مركزيا فى مدينة الناصرة وجعلته فى مكان مكشوف معد لحضور الألوف جاء إليه قلة من الوزراء.

جريدة « الاتحاد » خصصت مقالات عدة ضد هذه التمثيلية البشعة ودعت الجماهير إلى مقاطعتها. وفى الوقت نفسه قرر الحزب الشيوعى فى الناصرة تفجير الاحتفال المركزى شعبيا .وبالفعل، فما إن وقف وزير الشرطة يخطب، وعلى مرأى من مراسلى الصحف العالمية،حتى أخذت الكراسى تطير فى السماء.وحلت الفوضى.ولم تتمكن الشرطة من السيطرة على الوضع. فهرب الحاضرون والتغى الاحتفال. وكان ذلك فى نهاية نيسان ١٩٥٨.

وكانت جماهير الناصرة تستعد للاحتفال بأول آيار، عيد العمال العالمى، بمظاهرة شعبية واسعة. ترتفع فيها الشعارات المعبرة بصدق عن موقف الجماهير العربية المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.فقررت سلطات الحاكم العسكرى الاسرائيلي منع المظاهرة.

وقد ردت جريدة « الاتحاد » علي ذلك بدعوة الجماهير الى تحدى الشرطة، والنزول إلى الشوارع للتظاهر. وهذا ما حصل فعلا، فاعتدت الشرطة على المظاهرة. واعتقلت حوالى خمسائة من اعضاء الحزب الشيوعى واصدقائهم. واعتقلت كل من استطاعت الإمساك به من محررى «الاتحاد» وموظفيها.واعتقدت أنها بهذا تضمن وقف صدور« الاتحاد ».

وهنا حصلت المعجزة.فقد صدرت « الاتحاد » ووصلت إلى كل قرائها وأكثر! وتم هذا بفضل العشرات من المتطوعين.لقد قام بتحرير الصحيفة ،بدل محرريها المعتقلين، عدد من المربين والمبدعين الذين كانوا علي علاقة سرية بها.وصدرت فى موعدها .وقام بتوزيعها ،بدل الموزعين المعتقلين ،مجموعة من النساء المتطوعات.إحداهن الحاجة أم سليم مناصرة،قالت لـ« الاتحاد » مؤخرا(١٤/٥/١٩٩٣) عن ذكرياتها فى تلك الفترة:« كنت أمية.لاأقرأ ولا أكتب.ولكننى كنت اسمع عن « الاتحاد » من زوجى والأولاد والجيران.فأحببتها ولما شعرت أنها فى أزمة. حملتها ووزعتها .وشعرت بالسعادة. فكنت أغادر البيت كل أسبوع لتوزيعها. وذات مرة تهربت من الضيوف الذين حضروا إلينا.. حتى لاأعرقل التوزيع».

- النكسة التى أصابت العالم العربى إثر حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ واحتلالاتها ،صعقت العرب فى اسرائيل بشكل مضاعف.وإذا كان الإحباط قد

*المساندة الشعبية تحول الاتحاد من صحيفة اسبوعية إلى يومية

* على صفحاتها لمعت اسماء محمود درويش وسميح القاسم وأميل حبيبى

* أول صحيفة عربية تمنح الانتفاضة الاسم الدولى لها


يا عمال العالم اتحدوا

الاتحاد

AL-ITTIHAD DAILY

جريدة يومية

نهائيا - انت

«الاتحاد» تنفرد بنشر الخطاب الذي كان سيلقيه الوفـ

منظمة التحرير تمثل كل الشـ

القدس المحتلة - قلب و

فيصل الحسيني في تصريح خاص لـ«الاتحاد» حول مؤتمر موسكو

نجحنا في تجاوز «صيغة مدريد» التي تنتقص من التمثيل الفلسطيني

* المرحلة القادمة من المفاوضات ستتم بمشاركة فلسطينية من داخل المناطق المحتلة وخارجها

* سنواصل المعركة لازالة ما بقي من عقبات ازاء التمثيل الفلسطيني بالنسبة للقدس *

عاصفة

جريدة الاتحاد

أصاب العالم العربي، فقد أصابنا الإنهيار.. ولكن «الاتحاد» التي كانت الصحيفة الوحيدة التي وقفت ضد الحرب في إسرائيل، اتخذت لنفسها خط.. إخراج الجماهير وفي أسرع وقت من جو الإحباط واليأس.. فدعتهم إلى قراءة الخارطة بشكل صحيح، ورؤية أهمية الاستفادة من الأخطاء، والانطلاق إلى معركة مضادة ضد الاحتلال. وكتب الشاعر توفيق زياد، فيها، قصيدته الشهيرة:

« لاتقولوا لي انتصرنا..
إن هذا النصر شر من هزيمة»

وتنبأ فيها بالوبال من هذا الاحتلال. وهو الأمر الذي يشعر به اليوم غالبية الشعب. في إسرائيل وينعكس الموقف في السياسة الحاكمة والمطالبة بالانسحاب وبعقد اتفاقيات سلام.

– في ١٩٧٦، لعبت «الاتحاد» دورا مركزيا في التجنيد ليوم الأرض (٣٠ آذار) هذا اليوم الكفاحي لعرب ٤٨ الذي تحول إلى يوم عالمي للنضال ضد سياسة الاستيطان الاسرائيلية. فقد كانت الصحيفة الوحيدة الصادرة في ذلك الوقت باللغة العربية، والتي تقيم الصلة مع المواطنين. ورغم القيود والمضايقات الحكومية فإنها نجحت في توصيل الرسالة وبشجاعة وتجنيد الجماهير. وخرجت يومها بعدد خاص عن احداث «يوم الأرض». وفي حينه ، شعر الجميع بالحاجة إلى جريدة يومية. وبدا الأمر حلما في البداية، إذ أن الجريدة لاتملك أية موارد. ولكن الحلم ما فتىء يتحول إلى حقيقة بعد بضع سنوات.

– ولكي لانطيل على القارىء، نقفز إلى فترة الانتفاضة الفلسطينية، التي كان لـ«الاتحاد» أبرز دور صحفي فيها على الإطلاق. إن تعبير «الانتفاضة» استعمل لأول مرة في جريدة «الاتحاد».. لتصوير الهبة الشعبية. فقد كتب رئيس تحريرها آنذاك، إميل حبيبي، أن ما يجري في المناطق الفلسطينية هو « انتفاضة» بكل ما في الكلمة من معنى. فأصبحت الكلمة إسما عالميا، يردده الجميع وبكل اللغات. ولكن ليس فقط الإسم. فقد رافقت «الاتحاد» الانتفاضة خطوة خطوة. ولايوجد عدد واحد منها، منذ اندلاع الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٩ وحتى اليوم، إلا وتجد فيه أكثر من خبر ومقال عن الانتفاضة. وهذا فضلا عن التحليلات والبحوث والإحصاءات والتوثيق حول الانتفاضة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية منعت دخول «الاتحاد» إلى المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة وقطاع غزة) طيلة الفترة منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧. وكانت الصحيفة الوحيدة الممنوعة من دخول المناطق، وكل من كان يضبط وهو يحملها، تعرض للاعتقال والحكم بالسجن ستة أشهر فعلية وحكم بالسجن المشروط لسنة كاملة إذا « ضبط متلبسا مرة أخرى بارتكاب هذه الجريمة». وفي البداية امتنعت «الاتحاد» عن مطالبة الاحتلال بإصدار تصريح. ولكن الاحتلال لم يتركها. فحتى وهي ممنوعة، قرر معاقبتها ففي ٢٥ آذار ١٩٨٨ أصدر رئيس الحكومة يتسحاق شامير أمرا بإغلاقها لمدة إسبوع، بسبب موقفها من الانتفاضة.

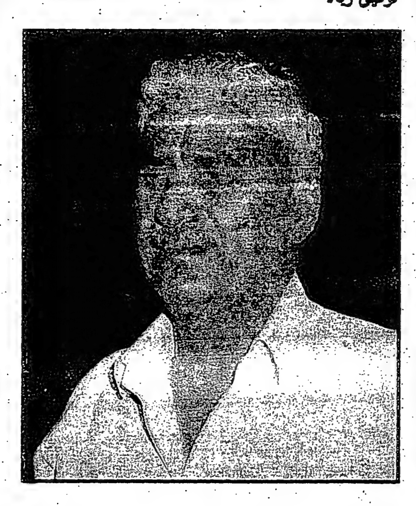
يا عمال العالم اتحدوا

الاتحاد

المشروع الاسرائيلي بشأن الحكم الذاتي لا يرتفع عن الحدود الدنيا للمطالب الفلسطينية

جريدة الاتحاد

توفيق زياد



ولكن.. مثل الكثير الكثير من الممنوعات، وصلت «الاتحاد» إلى المناطق المحتلة، دخلت كل بلدة تقريبا. لدرجة أن الاحتلال لم يعد يرى فائدة من قرار المنع. وفي اكتوبر ١٩٩٢، أي بعد أكثر من ٢٥ عاما من الاحتلال، ألغي قرار المنع. وسمح بتوزيع الجريدة في المناطق المحتلة.

خاتمة..

إنني أكتب هذه الكلمات اليوم، بعد المشاركة في احتفال مهيب عقد مقابل أسوار مدينة عكا بمناسبة دخول «الاتحاد» عامها الخمسين.

كان هذا احتفالا غير عادي، لم أشهد مثيلا له طول عمري في هذه الجريدة (٢٠ سنة). خططنا لحضور ثمانمائة إنسان فحضر ألف وخمسمائة، دفع كل منهم ثمن تذكرته.. وهو ثمن ليس بسيطا (مايعادل ٢٥ دولار). كان ذلك حفل عشاء تخللته الخطابات والأغاني والأناشيد والرقص الشعبي، فهكذا نحن نحتفل. كثرة الحضور لخبطت كل البرامج. في هذا الحضور رأيت القيمة الحقيقية لهذه الجريدة. أناس من كل الأوساط والأجناس: رجال ونساء شيوخ وشباب. عمال ومثقفون وتجار، كتاب وشعراء وفنانون. من كل الطوائف. عرب ويهود. فلسطينيون من المناطق المحتلة. وفد رفيع عن المبعدين الفلسطينيين الذين كانوا قد طردوا خارج الوطن ثم عادوا بعد غياب عشرين سنة، في الشهر الماضي. وأرسل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات تحية خاصة للاحتفال. وكذلك فعل رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حيدر عبد الشافي، والناطق بلسان الوفد د. حنان عشراوي.

كان ذلك احتفالا يعبر عن هيبة شعب وهيبة قضية. وهكذا هي «الاتحاد»، جريدة شعب وجريدة قضية.

ومثلما يحملني الشرف الإنساني على أن أتمنى وأعمل على أن ينصف الإبن أمه التي حملته تسعة أشهر، ومثلما أتمنى أن ينصف القائد الوطني شعبه الذي اختاره أو حمله على أكتافه.. ومثلما أتمنى أن ينصف الطالب تلميذه.. وأن ينصف كل ذي حق في هذا الكون، أتمنى أن تنصف جريدة «الاتحاد» حقها ومساهمتها في حياة شعبنا الفلسطيني وعالمنا العربي والإنسانية التقدمية جمعاء.

نظير مجلي



بين «غزة» .. و«ڤيينا»

بين الأراضي الفلسطينية المحتلة .. و«فيينا» التي ضمت من وقتها ومكانها مساحة «للمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان»مسافة شاسعة ووعرة .. ونسيان متعمد يتكئ على قرار تفوح منه رائحة التقصيد ، بحذف موضوعة الاحتلالات وحق تقرير المصير من جدول أعمال مؤتمر أوسع صدره لكل القضايا .. إلا «فلسطين» !

«غزة .. الموجودة في «واد آخر» بعيدا عن المحفل الدولي الذي تقيمه «الأمم المتحدة» بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية لمواطني الأرض الذين يتعمون بأعلام وأناشيد وطنية مباحة.. مدينة على حافة البحر، لكن أولادها ممنوعون عن سمك البحر!

و«غزة» ... البعيدة عن «المبكى» المخصص لقضايا «حقوق الانسان» الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية وأولادها.

مدينة من ذهب..!

تتوهج المدينة ليلا بدفق الضوء الذي تقذفه عليها الصواريخ المضادة للدبابات: يلبس الجنود الاسرائيليون خوذات الحرب ويصوبون على البيوت الفقيرة مايكفي لجعلها اكواما من ركام.. يغرق الاطفال في الدموع ونهنهنات البكاء وغبار «المعركة و.. يكتب اسحق رابين، ملك اسرائيل في شئون الحرب، وفي شؤون السلام، صفحات جديدة في تاريخ دولة من أجل الجيش.

في غزة التي تتوهج بكرنفال الصواريخ الذي يبسط عليها ضوءا من ذهب.. أحياء من خيام وركام وعراء!

«غزة» المدينة التي يخرج أولادها من تحت السقوف الواطئة مع شمس الصبح، تنشرهم الامهات في الشوارع المعفرة بالرمل وساطير العسكر وقنابل الدموع التي تحرق الحلق. ينثرون أناشيدهم وحجارتهم في الهواء.. يخرجون فضاء المدينة عن النظام العام فتخرج عليهم الدبابات المصفحة والبنادق المشرعة على اهبة الرصاص وتعليمات اطلاق النار الحرة التي يحفظونها عن ظهر قلب .. تتحول المدينة الى غابة صيد:

يفرق الجنود المدججون حتى الاسنان في حفلات الصيد، تزخ بنادقهم على الفضاء ماتيسر من رائحة البارود والضباب المسيل للدموع ومطر من رصاص ، يجري الأولاد على اتساع خطواتهم الصغيرة، لكن الأولاد الذين لم يتمكنوا ، بعد من الركض بين حبات المطر يسقطون على أقدامهم الجريحة.. يحملون جراحهم وقتلاهم على اذرعهم النحيلة وزوبعة النشيد، عائدين الى انتظار الامهات اللواتي يشعلن طقوس الموت الفلسطيني بعطش الف عام ... الى الحرية والسلام والامن.

في «غزة» المحاصرة على حافة البحر، يركن الرجال وجوههم المليئة بشوك الشعر وعبوس التعطل في احضان أكفهم. يسهمون، طويلا في سقوف البيوت الهابطة. يتفكرون في ثمن الخبز وحليب الاطفال و.. ماتبقى في بيوتهم من اثاث يصلح للبيع، يحملونه على اكتافهم وينادون عليه باسعار رخيصة- كفاف أيام قليلة وخبز لأولادهم الذين ينهضون عن الوجبات الفقيرة ببطون ضامرة..

«غزة» .. البعيدة عن «فيينا» الجميلة وباردة الاعصاب تزدحم شوارعها بجنازات القتلى: في اليوم الواحد اضطرلمزيد من العمل. احفر سبعة اضرحة او يزيد- يقول الرجل حفار القبور وهو يشد أعصابه على فواجع يومه- رجل بسيط تقطر يومياته حزنا لاينتهي عند قاع- يتحدث أمام مصوري التلفزيون دونما رفة جفن.. وعندما تفادره الكاميرا وحيدا بعد الحصول على فرجة رخيصة دون ثمن، يغمض الرجل عينيه ويبتلع دموعه إلى داخله..

الرجل الوحيد الذي يشكو من ضغط العمل في غزة المحاصرة من البر والبحر، ذلك الرجل الذي يعمل حفارا للقبور في مدينة تزدحم شوارعها بجنازات القتلى وسرادق العزاء!

«مدينة من ذهب..غزة»!

لم يبق لدى النساء، في ساحات المدينة الخصبة بالمتعطلين والبيوت الاقرب شبها الى علب الكبريت.. غير خواتم اعراسهم، يخلعنها عن الاصابع النحيلة ، يصمت للرجال الذين يتجرعون الحصار والتعطل.. يغمضون اكفهم على هداياهم الأولى لزوجاتهم، وينزلون بها الاسواق ، ثمنا للخبز والزيت والدواء!

.. في غزة» التي لاتنحني، حكايات كثيرة لايتحملها قلب «فيينا» الرهيف.

فالح العطاونة

أزمة كلينتون

سيطرة السلطة غير المنتجة على السلطة المنتجة.

سمير كرم

رسالة واشنطن

قضيت في القاهرة شهرا بين الإسبوع الثالث من أبريل والأسبوع الثالث من مايو الماضي.. أي أنني كنت بعيدا عن واشنطن خلال تلك الأسابيع الأربعة. بعدها عدت إلى العاصمة الأمريكية لأفاجأ بأنني بحساب الزمن النفسي- أو بالأحرى السياسي» تغيبت لمدة طويلة للغاية..

ذلك أنني لم أستطع أن أفترض أن «انقلابا» من نوع ما قد وقع في أمريكا - البلد الذي يعد الأبعد عن احتمالات الانقلابات من أي نوع بين بلدان العالم كله... وإلا كان نبأ هذا الانقلاب المستحيل قد هز القاهرة كالزلزال.. وهز الشرق الأوسط كله طولا وعرضا.

فما الذي حدث؟.

ربما أتسرع في الإجابة لأقول: لاأدري هذا إذا تصورت أن الرد على هذا السؤال يتطلب الغوص في قلب الأحداث لمعرفة أسرار لم تتح لأحد. لكن الأسابيع التي انقضت منذ عودتي من القاهرة- وهي مساوية في عددها للأسابيع التي غبتها عن واشنطن- تسمح لي بأن أرسم الصورة الخارجية لما فوجئت به في واشنطن لدى عودتي إليها كإجابة على هذا السؤال: ماالذي حدث؟

فالذي حدث هو أنني كنت قد تركت العاصمة الأمريكية والرئيس بل كلنتون في صحة «سياسية» جيدة. كان لايزال وهج نجاحه الانتخابي وتنصيبه الاحتفالي الباهر- قبل ذلك بثلاثة أشهر- مضيئا في أفق العاصمة. كانت أحلام الأمريكيين بالتغيير مضاءة بكل أنوار التفاؤل وألوانه. فها هو رئيس من نوع آخر. شاب ذكي. مثقف قلبه على البلد معنى فكرا ووجدانا بالأقليات. مهموم بأعباء الأزمة الاقتصادية على الفقراء. يفكر بأسلوب.« **حتمية المشاركة في التضحيات**».. لايخشى من مهاجمة المصالح الخاصة. والمؤسسات الكبيرة إلى جانبه زوجته تمثل المرأة العاملة المثقفة. جادة ولديها كل استعداد لأن تتعب لكي تقوم بدور عملي في خدمة أولئك الذين أوصلوها وزوجها إلى البيت الأبيض.. بعد أن ضاق الأمريكيون دوما بأكثر من « سيدة أولى» ترمز إلى عهود الارستقراطية الجوفاء التي تتفضل على التعساء من أبناء الشعب بالظهور بين حين وآخر في الحفلات الأنيقة لتتحدث عن المنجزات كأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

صحيح أن مشكلات السياسة الخارجية كانت قد بدأت تتحرش ببرنامج الرئيس الأمريكي الجديد وتفرض نفسها على وقته وطاقته وتجبره على أن يقسم كلا منهما فيبتعد قليلا عن نقاط التركيز التي هيأ نفسه لأن تكون من نصيب السياسة الداخلية.. ألم يكن قد نجح في انتخابات الرئاسة بفعل سحر العودة إلى هموم أمريكا الداخلية الاقتصادية والاجتماعية: **البطالة المنتشرة. انعدام المظلة التأمينية للرعاية الصحية. تراجع أحوال الطبقة العاملة تحت وطأة« عقد الطمع» تصدع الطبقة المتوسطة- طموحها ومستوياتها المهمشة- تحت ضغط الانكماش والجمود الاقتصادي الذي أورثه الانتعاش الريجاني الزائف إلى حقبة بوش المائعة.. التي نهبت أمريكا باتجاه حروب خارجية من أنواع غزو بنما وسحق العراق.**

وكان الأمريكيون لايزالون يقولون: هذه ليست مشكلة فالرئيس الجديد رجل ذكي وحريص وسيتعلم السياسة الخارجية.. خلال الممارسة العملية لمهام الرئاسة ،لقد انتخبناه ونحن نعلم أن خبرته بالسياسة الخارجية لاتطاول خبرة سلفه. بل ربما قال بعضهم: انتخبناه ليس رئيسا للسياسة الخارجية ،لأنه لن يورطنا في حروب خارجية.. حتى حينما كانت آلام البوسنة تلح. وحتى حينما كانت الصومال تهدد بالتحول إلى شيء مختلف عن ذلك الذي بدأت به في بداياتها. حتى أزمة يلتسين الدستورية في روسيا لم تكن مؤثرة بأية درجة على ثبات مركز كلنتون. كان ثمة شعور بأن الرئيس الجديد **أحاط نفسه بقوة مفكرة صارمة من طراز يطمئن إليه رجال الأعمال واتحادات العمال ورجل الشارع العادي ..جميعا.**

وصحيح أن القوى المحافظة التي هيمنت على الحياة السياسية الأمريكية منذ بداية الثمانينات وأدمنت السلطة لم تفق- ويبدو أنها لن تفيق من صدمة خسارة انتخابات العام الماضي.. وظلت منذ تولى كلنتون تواصل حملتها ضده وضد برنامجه ومنهجه ومواقفه بالاتهامات نفسها التي لم تجد في منع فوزه في الانتخابات: إنه« ليبرالي» إلى «اليسار» كثيرا من التيار العام الأمريكي، يتخفى في مسوح« ديمقراطي جديد»...إي ديمقراطي من النوع نفسه الذي تحالف مع ريجان الجمهوري وأتى به إلى السلطة وحكم معه طوال ثماني سنوات.

لكن هذه أمور كانت متوقعة بقدر ماهي جزء من صميم المنطق السياسي للنظام الأمريكي..

أما ماوجدته بعد غيبة شهر واحد عن واشنطن فكان صورة تختلف كثيرا. عدت فإذا **الجميع ضد كلنتون. الجمهوريون وغالبية الديمقراطيين- عدا قلة غير فاعلة- اليمين بجميع ظلاله وأنواعه اليسار** دون اجماع(أليست هي القيادة اليسارية).. أي باستثناء قلة غير فاعلة. الصحافة ضده، صحفا وصحفيين ،الذين انتخبوه يقفون ضده- بعضهم لأنهم أرادوا أن يديروا ظهورهم له عندما تبين في الممارسة

العملية أن برنامجه الاقتصادى يتطلب فعلا «تضحيات من الجميع» ،وخاصة الأغنياء،وأن المسألة لم تكن مجرد شعار انتخابى جميل. وبعضهم اعتبر أنه- أى كلنتون- أدار ظهره له بالتراجع عن وعود انتخابية. الكونجرس ضده بجناحيه. المحافظ والأقل محافظة.فهذه هى حقيقة التركيبة السياسية فى السلطة التشريعية ،والرأى العام- المادة الخام التى تشكل الاستطلاعات آلاف المرات في الاف المجلات شهريا- أعطت نسبا لانهاية لها من النتائج ضده..وفوق هذا كله وقبله: **العسكريون الأمريكيون المؤسسة. الجنرالات، .صغار الضباط كبار رجال الصناعات العسكرية وصغارهم أيضا.. ضده.**

حتي عندما تقع الانقلابات فإنها لاتحدث مثل هذا التحول الكاسح خلال أسابيع.

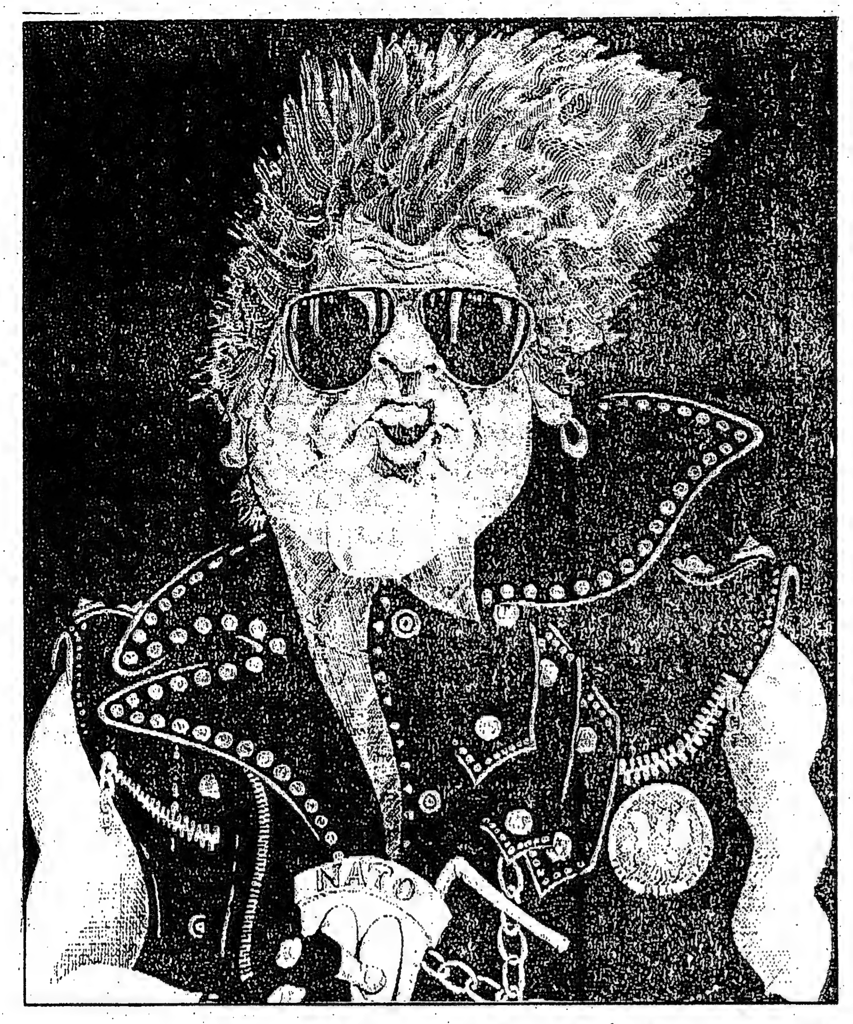
والوضع بأكمله مربك ويستعصى على التفسير.

فكل هذه القوى تشن حملاتها ضد كلنتون بعضها لأسباب..وبعضها الآخر لنقيض هذه الأسباب.

على سبيل المثال **العسكريون يعارضون خفض الميزانية العسكرية ويعارضون الحد من أعداد القواعد العسكرية حتى داخل الولايات المتحدة ،يؤيدهم فى ذلك أركان الصناعة الحربية. يؤيدهم أيضا أعضاء الكونجرس**..أما لأسباب أيديولوجية تتعلق بضرورة الاحتفاظ بقوة الولايات المتحدة العسكرية كأداة للهيمنة العالمية ويرون أن خفض الميزانية العسكرية يهدد مركز أمريكا فى العالم.. وإما لأسباب اقتصادية لأن خفض الميزانية العسكرية وإغلاق عدد من القواعد العسكرية يهدد الأوضاع الاقتصادية فى الدوائر الانتخابية التى توجد فيها المشروعات العسكرية والقواعد والمنشآت.

مع ذلك فحين يريد كلنتون زيادة الضرائب فى الميزانية الجديدة من أجل خلق فرص عمل ومن أجل خفض العجز المزمن فى الميزانية الأمريكية فإن الصيحات تعلو معارضة فرض ضرائب جديدة وتطالب - بدلا من ذلك- بخفض الإنفاق الحكومى.. مع أن خفض الميزانية العسكرية هو أكثر الإجراءات منطقية لإنجاز هدف خفض الإنفاق الحكومى. وهذا يعارضه المحافظون أيضا.

العسكريون فى غالبيتهم- يعارضون القوانين الرامية إلى تجريم الاعتراض على



كلنتون بريشة الرسام الامريكى لورانس عن مجلة «نيوريبابليك»

الشواذ جنسيا فى الخدمة العسكرية، كما يريد كلنتون وكما كان قد وعد فى حملته الانتخابية..وكل القوى المحافظة تقف ضد هذه الخطوة..لكن غالبية الناخبين تؤيد إلغاء هذا «التمييز» ضد فئة من المواطنين لم يثبت ضدها على مدى التاريخ العسكرى أن «شذوذها» كان عامل ضعف أو «خيانة» فى أى حرب خاضتها أمريكا. وحينما حاول كلنتون إرضاء العسكريين والمحافظين بإيجاد صيغة وسط فإنه استحق لعنة كل الآخرين..

برنامجه لخفض الإنفاق الحكومى أجيز بصعوبة شديدة فى مجلس النواب الأمريكى.بعد جهد كبير بذله كلنتون شخصيا لإقناع نواب حزبه الديمقراطى بأن يقفوا معه مؤيدين لهذا البرنامج لأنه أول اختبار له فى الكونجرس...**وقد وافق مجلس النواب على ذلك البرنامج بفارق ١٧ صوتا فقط على الرغم من أن الحزب الديمقراطى يتمتع بأغلبية فى المجلس بفارق ١١٠ أصوات**..الأمر الذى يعنى أن أكثر من ثمانين نائبا ديمقراطيا صوتوا ضد أول ديمقراطى نجح فى الفوز بالرئاسة منذ انتخابات ١٩٧٦ (التى كان قد فاز فيها جيمى كارتر).

وعندما صعد هذا البرنامج إلى مجلس الشيوخ كانت المشكلة أكبر لقد أخفق كلنتون فى جمع القدر الكافى من التأييد بين الشيوخ من الحزب الديمقراطى..مع أنهم أيضا أغلبية فيه بفارق ثمانية أصوات وتحت ضغط متزايد وهجوم ونقد مرير اضطر كلنتون لتقديم تنازلات تراجع فيها عن عدد من النقاط الأساسية فى برنامجه لخفض الإنفاق الحكومى واتجه نحو **تلبية رغبة مجلس الشيوخ بإلغاء ضريبة جديدة كان برنامجه يقضى بفرضها علي كل أشكال الطاقة: البنزين .الكهرباء. الغاز..الخ.**

وثارت ثائرة النواب الذين كانوا قد

طاوعوه وصوتوا مع برنامجه عند عرضه على مجلس النواب .اعتبروا أنه بذلك قد تخلى عنهم.إنه خدعهم. فقد كانوا بالطبع يفضلون أن يكونوا هم أبطال وقف برنامج كلنتون ..بدلا من أن تذهب البطولة إلى زعماء مجلس الشيوخ.

ولاتزال مشكلة الميزانية حائرة بين مجلسى الكونجرس وقد سببت تراجعات كلنتون مرارة لدى كثيرين ممن توقعوا أن يثبت فى مواجهة العواصف حتى لاتتكرر سياسات الجمهوريين التى اعتمدت دائما على خفض النفقات الحكومية على حساب البرامج التى يستفيد منها الفقراء..وليس على حساب الميزانية العسكرية.فكل مرة يكون هناك حديث عن خفض الإنفاق الحكومى يكون المقصود عند الجمهوريين المحافظين برامج مساعدة العاطلين أو برامج مكافحة الجوع والعشرة. أو برامج رفع مستوى الأحياء الداخلية» فى المدن الأمريكية التى تسكنها الأقليات، « والطبقات المعدمة» .

وهكذا أصبح من الضرورى أن يدخل «اليسار» المعركة ضد كلنتون، ولم يكن قد مضى سوى أشهر قليلة على شعور اليساريين والليبراليين والمعنيين بالقضايا الاجتماعية بأن انتخاب رئيس ديمقراطى يدعو للارتياح ويجعل الأغلبية تتنفس الصعداء لمجرد إسدال الستار على حقبة ريجان- بوش..فكلنتون متهم الآن من اليسار بأنه يقدم التنازلات والتراجعات بالجملة للقوى المحافظة .يترك زمام الأمور بيد الكونجرس حيث السيطرة للمحافظين الذين يخضعون هم أنفسهم لسيطرة « المصالح الخاصة» وجماعات الضغط.. وفوق هذا وذاك لمصالح المؤسسات الكبرى.

ولابد أن يدهش المرء حين يعلم أن المعارك الطاحنة الدائرة فى واشنطن بين الرئيس والكونجرس حول الميزانية تتعلق بزيادة يقترحها فى برنامجه فى نسبة الضرائب على المؤسسات والشركات تعادل ٢بالمائة فقط... من ٣٣ بالمائة إلى ٣٥ بالمائة.... وزيادة بنسبة ٤ بالمائة فقط- من ٣٣ بالمائة إلى ٣٧ بالمائة- في ضرائب الدخل على الشريحة العليا من الأغنياء(أولئك الذين تربو دخولهم السنوية على ٢٠٠ ألف دولار).

ولابد أن تزداد الدهشة حين يعلم المرء أن كل نسبة الخفض التى طالت ميزانية « البنتاجون» (وزارة الدفاع) فى الميزانية التى اقترحها كلنتون للسنة المالية ١٩٩٤ (التى تبدأ ببداية شهر أكتوبر ١٩٩٣) لاتزيد عن ٥بالمائة.

حتى أنصار البيئة أصابتهم خيبة أمل كبرى .أن كلنتون الذى فاز بالرئاسة ومعه على «التذكرة الانتخابية» كنائب للرئيس أهم زعماء مجلس الشيوخ دراية وحماسا لقضايا حماية البيئة(ألبرت جور) اضطر لأن يخفض الإنفاق على برامج صيانة المصادر الطبيعية وحماية البيئة من ٢١.٩ مليار دولار فى آخر سنوات بوش (الذى كرهه أنصار البيئة بدرجة لاتقل عن كراهية المراقبين له). إلى ٢٠.٨ مليار دولار فى الميزانية المقبلة.

بعد أربعة أشهر من انتخابه ..لماذا أصبح الجميع ضده من اليمين إلى اليسار..حتى أعضاء حزبه؟

المعارك الطاحنة فى واشنطن حول الميزانية تتعلق بزيادة الضرائب على الأغنياء بنسبة ٢بالمئة..وخفض الميزانية العسكرية بنسبة ٤ بالمئة!.

تراجع كلنتون أمام ضغوط اليمين ليس مفاجئا..المفاجىء هو سرعة هذا التراجع.

حتي برنامج تشجيع خلق وظائف جديدة عن طريق مشروعات جديدة تتولاها الحكومة فى مجال البيئة التحتية(الطرق والجسور والمرافق العامة..الخ) تراجع من ٥٠ مليار دولار، وهو الرقم الذى كان له مفعول السحر أثناء حملة كلينتون الانتخابية، إلى ١٦.٥ مليار دولار.

هل أدت كل هذه التراجعات من جانب كلنتون أمام هجمات رجال الأعمال وجيوشهم السياسية من المحافظين واليمينيين فى المؤسسات الاقتصادية والمؤسسة العسكرية إلى مؤسسات السلطة الأخرى، إلى توقف هذه الهجمات..أو على الأقل تخفيض حدتها؟ هل رضى هؤلاء عن كلنتون وصدقوا أنه «ديمقراطى جديد» « أى ليس ليبراليا ولايساريا ولاحليفا للأقليات والفقراء ولادين له غير عبارة البيئة».

أبدا.. الأحرى أنها اشتدت،تماما كما يحدث فى الحروب الخارجية. كلما تراجع جيش تحت الهجوم تقدم الجيش المهاجم وأصبح على الأول أن يتراجع أكثر وهكذا لايزال الهجوم مستمرا على جميع الجبهات من كل الاتجاهات على كلنتون ،ونتيجة لذلك فإن نتائج استطلاعات الرأى العام- وهى الانتخابات اليومية التى تجريها مؤسسات متخصصة لتحديد مكانة الرئيس أو شعبيته تدفع به إلى الوراء يوما بعد يوم. الأخير فيها - قبل كتابة هذه السطور- أجرته المؤسسة الصحفية التى تصدرصحيفة « لوس انجلوس تايمز»(وهى أكبر المؤسسات الصحفية الأمريكية) أعطي نتائج تؤكد أن نسبة ٢٤ بالمئة فقط من الأمريكيين تعتقد أن البلاد تسير فى الاتجاه الصحيح(تحت قيادة كلنتون..وكأن كلنتون هو الذى يقودها!) بينما قالت نسبة ٦٨ بالمائة منهم أن البلاد« تسير خارج المسار الصحيح».مع ذلك فقد أظهر الاستطلاع ذاته أن نسبة ٤٢ بالمائة من الأمريكيين يؤيدون طريقة أداء كلنتون لمهامه كرئيس، بينما لايوافق على طريقته ٤٩ بالمائة منهم. ويدل هذا التفاوت على مدى الاختلاف الذى يحدثه تغير صيغة السؤال وعندما سئل المشاركون فى الاستطلاع عن رأيهم فى طريقة كلنتون فى تناول الوضع الاقتصادى بالذات فإن نسبة مؤيديه انخفضت إلى ٣٦ بالمائة..وارتفعت نسبة الذين يعارضون طريقته فى هذا المجال إلى ٥٢ بالمائة.

ويضيف إلى مؤشرات تراجع مركز كلنتون أن نسبة الذين أعربوا عن رضاهم عن أدائه العام بين السود هبطت إلى ٥٣ بالمائة.. وكانت ٨٧ بالمائة في فبراير الماضي.. ولهذا المؤشر أهميته الخاصة لأن السود - من بين جميع فئات الناخبين- كانوا الأكثر تأييدا لكلنتون في انتخابات نوفمبر ١٩٩٢.

مع ذلك فإن الاستطلاع لم يخل من مؤشرات إيجابية من المهم أن نراها قبل أن نتصدى لمهمة تفسير ما جرى خلال هذه الفترة القصيرة.

إن نسبة الذين يقولون - بعد هذا كله- أن كلنتون «مؤهل لمهمة الرئاسة- تبلغ ٥٩ بالمائة والذين يقولون أنه غير مؤهل لها لاتتجاوز نسبتهم ٣٥ بالمائة..بل أن نسبة ٤ بالمائة فقط من المشتركين في الاستطلاع ترى «أن اللوم يقع على كلنتون بالنسبة للأحوال الاقتصادية».

وأقل ما يمكن قوله في نتائج هذا الاستطلاع أن الرأي العام الأمريكي مرتبك أو مبلبل الذهن بالنسبة لما يجري حوله.جانب فيه صدق الانتقادات الموجهة إلى كلنتون بأنه يريد أن يدفع الأمور باتجاه اليسار وبالتالي لابد من مقاومته حتى من جانب حزبه..وجانب منه خاب أمله في كلنتون لأنه تراجع أمام انتقادات اليمين، ولاأحد يدري إلى أي درجة من التراجع يمينا سيستمر.

ويدل هذا على حقيقة أساسية هي أن الأمريكيين حينما صوتوا لمرشح الرئاسة الديمقراطي كلنتون لم يكن ذلك بمثابة اختيار لطريق اليسار.ذلك أن الحزب الديمقراطي ليس حزبا يساريا. وإن كان بداخله تيار أكثر يسارية من التيار العام السائد. لكن هذا التيار اليساري يمثل أقلية قليلة النفوذ على الحزب، وخاصة فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة.وبعد ذلك فيما يتعلق بتوجيه سياسات الرئيس الديمقراطي حينما يكون هناك رئيس ديمقراطي في البيت الأبيض. إن الحزب الديمقراطي يمثل الطريق الأكثر إستنارة في العمل من أجل صيانة مصالح النخبة المميزة، الطريق الذي يتمثل في إدراك حقيقة أن قوانين السوق وحدها لا تستطيع أن تترك للتحكم في العملية الاقتصادية، وهو مايعتقده التيار المحافظ سواء كان داخل الحزب الديمقراطي أو داخل الحزب الجمهوري. إن قوانين السوق وحدها لاتخلق وظائف للقوى الجديدة التي تظهر بين وقت وآخر في سوق العمل.إن قوانين السوق وحدها لاتخلق المواءمة الضرورية بين مستويات الأجور ومستويات المعيشة.كما لا تخلق الوئام والسلام الاجتماعي بين الأغلبية والأقليات الكثيرة.. ولاحتى بين الرجل والمرأة .ولابين المصالح الاقتصادية وسلامة البيئة التي يعيش فيها المجتمع كله..

والمشكلة -في جانب منها- أن كلنتون لم يستطع أن يخلق في السلطة إئتلافا موازيا للإئتلاف الذي خلقه بين الناخبين وفاز به بالرئاسة .لسبب بسيط أن مثل هذا الأئتلاف لايمكن أن يقوم في السلطة مهما كان هذا الائتلاف واسع القاعدة في صفوف الناخبين.

هناك ائتلاف آخر دائم في السلطة.موجود في الكونجرس بمجلسيه. وموجود بين الكونجرس والمؤسسة العسكرية وموجود بين الكونجرس والمؤسسة العسكرية والشريحة العليا من رجال الأعمال (أي المؤسسات الاقتصادية الكبرى).

وهو ائتلاف يميني محافظ يواصل الحكم سواء كان الرئيس المنتخب جمهوريا أو ديمقراطيا..وسواء كانت الأغلبية في الكونجرس للجمهوريين أو للديمقراطيين..كل مافي الأمر أنه في وجود رئيس من الحزب الجمهوري في البيت الأبيض، على غرار ريجان وبوش- يكون الائتلاف ممسكا بزمام الأمور في كل فروع السلطة.

هذا هو ائتلاف المحافظين الذي يتخطى الحدود الحزبية.. ويتخطى حدود الأغلبية والأقلية.يؤثر بعض المحللين الأمريكيين أن يرى هذا الائتلاف في أقوى تشكيلاته في صورة تحالف قوى بين الجمهوريين(أو حزب المحافظين الأمريكي.. لو كانت الأشياء تسمى

غلاف مجلة «تايم» عن «الرئيس الذي ينكمش بدرجة لاتصدق»

TIME
THE INCREDIBLE SHRINKING PRESIDENT

بأسمائها) والديمقراطيين الجنوبيين ،أى الديمقراطيين من كبار رجال الأعمال(البترول أساسا) ،ويؤثر هؤلاء المحللون أنفسهم أيضا أن يعتبروا أن تراجع كلنتون أمام قوة هذا التحالف ليس أمرا مفاجئا.كل مافى الأمر أن كلنتون- بالمقارنة بغيره من الرؤساء الديمقراطيين الذين كانت تعلق جماهير الناخبين آمالا «ليبرالية» عليهم- أثبت أنه أسرع تراجعا من جميع من سبقوه..حتى أنه لم يعد لديه ما يساوم عليه إذا أراد أن يصل إلى حلول وسط بين مواقفه ووعوده الانتخابية.. وبين «ثوابت» مواقف واتجاهات المحافظين ،وعندما تبين لأئتلاف المحافظين فى الكونجرس أن كلنتون هدف سهل للضغط ..يتراجع بأسرع من طلقات النقد الموجهة إليه فإنهم لم يعطوه فرصة حتى لإثبات قدرته على حماية الشخصيات التى يختارها لشغل مناصب هامة. فكانت النتيجة أنه تراجع أمام **هجوم المحافظين على مرشحين اختارهم، لمنصب وزير مرتين. لمنصب قاضى فى المحكمة العليا ثلاث مرات لمنصب مساعد وزير العدل لشئون الحقوق المدنية مرة وكان** مرشحو كلنتون فى كل تلك المرات من الشخصيات التى ألهبت حماس المواطنين الأمريكيين..لأنهم جميعا كانوا من أكثر العناصر مقدرة وأشدها ولاء للحريات الديمقراطية وحقوق الأقليات وفى جميع هذه الحالات تعرض المرشحون جميعا **لتهمة «اليسارية»**..ولم يستطع كلنتون أن يدافع عن مرشحيه،آثر سحب ترشيحهم لكى لايعمق الخلافات بينه وبين الكونجرس والديمقراطيين فيه بوجه خاص.

ألا يدل هذا على أن السلطة التشريعية فى الكونجرس تمارس نفوذا أكبر على عملية صنع القرار وصنع السياسة- سواء تعلق ذلك بالميزانية أو السياسات الاجتماعية.. أو حتى السياسة الخارجية؟.

الإجابة التى تتجاوز القشرة السطحية الخارجية لابد بالتأكيد أن تكون «لا» .وبسبب أن الصراع هنا ليس بين سلطتين كل منهما منتخبة من الجماهير. هكذا يبدو الأمر على السطح فقط. إنما الحقيقة أنه صراع بين من هو منتخب ومن هو غير منتخب. ذلك أن أعضاء الكونجرس بمجلسيه،وهم بالتأكيد منتخبون- لايتخذون مواقفهم استجابة لدوائرهم الانتخابية. **إنما يتخذونها تحت ضغوط الذين مولوا حملاتهم الانتخابية. .وتحت ضغوط أكثر من ٢٠ ألف شخص يتألف منهم جيش جماعات الضغط التى تمثل الشركات والروابط ذات المصالح الخاصة..أعداء من منتجى الأسلحة إلى منتجى السجائر والأطباء وشركات التأمين** والشركات العقارية.إنه جيش «اللوبى» القادر وحده على أن يفرض على المنتخبين مايريده غير المنتخبين(وهؤلاء نفوذهم لايقتصر على الكونجرس بمجلسيه ..إنما يمتد أيضا إلى الإعلام الأمريكى ، حيث شركات التليفزيون محدودة العدد التى تملك آلاف المحطات فى أنحاء الولايات المتحدة، وحيث الشركات المالكة لأكبر المؤسسات الصحفية الأمريكية هى نفسها أكبر الشركات الصناعية..فيما يسمى« **المجمع الصناعى الإعلامى**».. الموازى للمجمع الصناعى العسكرى ،والأحرى أن **نسميه المجمع الصناعى- العسكرى- الإعلامى**. فالشبكات بين هذه الأطراف الثلاثة متداخلة إلى حد كبير..ويكفى أن نذكر على سبيل المثال أن واحدة من شركات التليفزيون الأمريكية الأربع الرئيسية ،وهى شركة «إن.بى.سى» (الشركة القومية الإذاعية) مملوكة لشركة «جنرال اليكتريك» الصناعية العملاقة..وهذه بدورها واحدة من الأوائل على قائمة عقود «البنتاجون».

يذهب بعض المحللين الأمريكيين فى محاولة تفسير لغز أزمة رئاسة كلنتون- التى يصفها بعضهم الآن بأنها نهاية رئاسة كلنتون- إلى أن ما يهم معظم الناس ليس إذا كان كلنتون يتجه يسارا أو يمينا. إنما يهمهم إذا كان يتجه للأمام». هكذا كتب وليام شنايدر- وهو من كبار الباحثين فى « مؤسسة بروكنجز» الشهيرة للدراسات.ولايعدو ما قاله تلاعبا بالألفاظ الدالة على الاتجاهات، وهو تلاعب ليس مقصودا لذاته، إنما القصد منه إخفاء حقيقة أن التيار المحافظ الذى يقف سدا منيعا ضد أى محاولة للنيل من مصالح المؤسسات الكبرى لحساب الطبقة المتوسطة(ناهيك عن الطبقة العاملة) يحتكر لنفسه حق أو ادعاء معرفة الصواب بصورة دائمة ومطلقة. وحق ادعاء أن كل شعار عن الاتجاهات المحافظة. فى الاقتصاد ، فى السياسة، فى الحياة الاجتماعية والثقافية، هو إيغال فى اليسارية..وبالتالى ابتعاد عن الصواب والحق.

أما خيبة أمل«الليبراليين» و«اليساريين» فى أمريكا بسبب تراجعات كلنتون فهى أشد مرارة من ابتهاج اليمينيين والمحافظين ،.إذا كان هناك معيار واحد يقاس به هذا وذاك..

لقد تجاوزت انتقاداتهم لكلنتون الحدود التى كانوا هم أنفسهم قد رسموها له باعتباره ديمقراطيا وسطيا... تلك الحدود التى أظهرت أكثر من غيرها- أثناء حملة كلنتون الانتخابية- أهمية عدم المبالغة- فى التوقعات من مجرد إزاحة اليمين الجمهورى ممثلا فى بوش عن الرئاسة وانتخاب رئيس ديمقراطى لأول مرة منذ وقت طويل.

على سبيل المثال كتب المعلق اليسارى المعروف **الكسندر كوبورن فى مجلة** «ذى نيشن»،الأسبوعية التى تتمتع باحترام فى كافة الأوساط الأمريكية **وإن كانت أيضا «يسارية»** .معلقا على ماحدث فقال:« لقد انتهت إدارة كلنتون..لقد فشلت رئاسة كلنتون كتحد معارض وتقدمى للأمر الواقع المألوف فشلت حتى بمعايير وعودها الخجولة باختصار فإن الإدارة الجمهورية التى ستنصب رسميا فى عام ١٩٩٧ قد بدأت بالفعل.لقد كان يقال لنا :أي ديمقراطى أحسن من جورج بوش ،أهذا صحيح؟. انظروا إذن ما ستفعله إدارة جمهورية تحت رعاية بيل (كلنتون) بين الآن وعام ١٩٩٧.

لعل السخرية المريرة وحدها التى أملت هذا التعليق، فالحقيقة أن كلنتون لم ينتخب أصلا لتنفيذ برنامج يسارى أو اشتراكى. كما أن الأمريكيين معتادون على التراجع عن الوعود الانتخابية ،سواء من رؤسائهم أو من نوابهم وشيوخهم. وأزمة كلنتون الراهنة لن تطول، والدرجات التى يحصل عليها فى استطلاعات الرأى ستتغير صعودا وهبوطا على مدى السنوات الباقية من فترة رئاسته الأولى. بل لانستطيع الجزم ما إذا كان سيخسر معركة الانتخابات لفترة رئاسة ثانية.. فإن ما يتعرض له اليوم ليس نهاية الطريق والذين تمكنوا من إضعاف مركزه الى هذا الحد قادرون، عندما يتخذ المواقف المرضية لهم ،على أن يردوا إليه القدر اللازم من القوة، لا ليواجههم إنما ليواجه الذين خاب رجاؤهم فيه.

وسيصبح السؤال عندئذ: هل يستعيد قوته فيقاوم ويواصل محاولة استعادة مصداقيته لدى الناخبين..؟ أم يبقى للسلطة غير المنتخبة نفوذها الكامل على سياساته وقراراته؟.

بتعبير آخر أيستعيد كلنتون عافيته السياسية التى فقدها فى المعارك الطاحنة مع ائتلاف المحافظين من حزبه ومن الحزب المعارض لكن كيف يستخدم هذه العافية في مرحلة تالية.. ؟ سؤال لايستطيع أن يجيب عليه أحد..ربما حتى كلنتون نفسه(...).

«يلتسن». يفتقد روسيا أمنها القومى .. العسكرى والاقتصادى

أحمد الخميسى ( )

رسالة موسكو

مساء الأول من أكتوبر العام الماضى، عندما افتتح مؤتمر نواب الشعب الروسى أعماله للصراع العنيف بين يلتسين وحسبو **اللاتوف**، وقع حدث آخر لا يقل أهمية فى أحد أفخم فنادق موسكو «روس - **أوتيل**» الذى يقع على مبعدة عشرين كليو مترا من الكرملين، ففى ذلك المساء أخذت تتهادى صوب الفندق وتصطف عند مدخله السيارات الأجنبية الفاخرة لكبار زعماء المافيا من روسيا ودول الرابطة :

المرسيدس ، والفولفو، وبى . أم . دابليو ، بينما وقف حراس المافيا مزودين بأجهزة اللاسلكى ومسلحين بالمدافع الرشاشة يستقبلون الزعماء الثلاثين الذين إجتمعوا فى قاعة المطعم الليلى يناقشون تقسيم مجالات النفوذ ومناطق العمل، بينما يظهر الجرسونات من حين لآخر وينحنون بأدب شديد مقدمين للزعماء المشروبات وصوانى صغيرة من الهيروين والأفيون والحشيش. ولولا أن الاجتماع فى فندق بالقرب من الكرملين ما هاجمته الشرطة مكتفية بتفريق كبار الزعماء.

وقد صارت المافيا فى دول الأتحاد السوفيتى السابق زعيمة لمافيا البلقان بأكمله، وهى التى تدير وتشرف على تجارة الأسلحة والمخدرات وقاعات القمار فى الملاهى الليلية **فى بلغاريا وبولندا والمجر وتشيوسلوفاكيا** التى أصبحت عاصمتها براغ نقطة عبور لأكثر من ثمانين بالمئة من المخدرات التى تهرب من آسيا الوسطى إلى أوروبا، لأن المخدرات تمثل أهم مصادر دخل العصابات ويشمل مجال نشاط المافيا تهريب التحف الفنية ، والسيارات المسروقة والنساء ، والعملة ، والأسلحة، والمواد المشعة . ويوضح تصريح رسمى لاسلام بك اصلاحا نوف - رئيس لجنة مكافحة الجريمة فى روسيا - التلاحم بين المافيا ورجال الدولة ومؤسساتها فيقول : « يتشابك بصورة وثيقة رجال **العصابات بنشاط رجال الأعمال والإستثمار والمختلسين والمرتشين فى أجهزة الدولة، وتثبت المعلومات المتوفرة لوزارة الداخلية أن رجال المافيا قد تسربوا إلى ثلث المجالس البلدية على مستوى المناطق فى** «موسكو» . وترتبط ظاهرة تحكم المافيا فى مختلف أوجه الحياة - بالتعاون مع المسئولين الرسميين - بمرور روسيا بمرحلة من التراكم الأولى رأس المال فى بلد كانت الدولة فيه هى المتحكم الوحيد فى الثروات والتصاريح والتراخيص .. ويقول **فيتشيسلاف ساليجوف** رئيس قسم مكافحة الجريمة الاقتصادية أن الحجم الاجمالى للرشاوى التى تلقاها رجال الجمارك الروس هذا العام يزيد عن ثلاثة مليار روبل ، وأنه بينما لا يتجاوز راتب مفتش الجمارك ثلاثة آلاف روبل ، فإن أقل رشوة تعرض عليه لا تقل عن نصف مليون روبل .

وقد لا تمثل عمليات التهريب والنهب تلك أهم جوانب تهريب وتسريب الثروة القومية ، فهناك وجه آخر أشد خطورة بكثير لا تخطئه عين رجال الجمارك فى مطار شيرميتفو أنهم مسافرون من نوع آخر يسهل تمييزهم وسط الآخرين من تجار الشنطة الذين يحملون السلع المحظورة ويجرجرون وراءهم عدة حقائب مكتظة ذلك أن هؤلاء المسافرين لا يحملون معهم إلا حقيبة واحدة على الأكثر ، بينما تشى بدلاتهم الرخيصة ومكياج زوجاتهم البسيط بحقيقة دخولهم المالية المتواضعة، ولا يتوقف رجال الجمارك عندهم طويلا، ولا يطالبونهم باقرار جمركى ، لأنهم لا يخرقون أية قوانين من أى نوع، ومع ذلك فإنهم قد يكونون أخطر المهربين، لأن أثمن ما يهربون لا يوجد إلا فى رؤوسهم، وأثمن ما يسربونه لا يمكن ضبطه لأنه لا يزيد عن خبراتهم ومعادلات رياضية فى تلافيف العقل وحده لا يمكن لأى جهاز أن يكشفها . أنهم العلماء الذين يغادرون روسيا وأراضى الأتحاد السوفيتى السابق على أمل أن يجدوا فرصة لعمل أفضل فى الخارج، أو فرصة لمواصلة البحث العلمى بعد أن كفت الدولة عن رعاية العلوم بتمويل مراكز الأبحاث منذ ربيع العام الماضى، مما أرغم الكثير من تلك المراكز - فى ظل علاقات السوق - على الأخذ بأسباب الكسب السريع عن طريق تصميم أجهزة تجارية مثل الألعاب التى تزدحم بها صالات القمار، كما تضطر مراكز بحثية كثيرة فى محاولتها للبقاء على قيد الحياة لتأجير أجزاء من مبانيها ومقارها لشركات تجارية صغيرة، أو تأسيس شركات تجارية تابعة لها تمارس عبرها عمليات الوساطة لبيع السكر أو الأحذية المستوردة ! . أما عن راتب الاكاديمى الكبير فما زال لا يتجاوز حدود العشرين ألف روبل فى أفضل الحالات ، أى ١٥ دولارا، حتى إضطر العلماء للقيام بمظاهرة ديسمبر العام الماضى، قرر يلتسين بعدها رفع رواتبهم . وفى إستطلاع للرأى أجرى وسط العلماء أواخر ٩٢ ، صرح أكثر من تسعين بالمئة منهم أنهم يفضلون العمل فى الخارج ، بينما تفيد الاحصائيات الرسمية أن **سبعين ألف عالم قد غادروا روسيا عام ٨٩ ، وإزداد عدد المهاجرين منهم عام ١٩٩٠ الى ثمانين ألفا** ، وما زال العدد فى تصاعد مستمر . ويقول أحد أولئك العلماء وهو **يورى بيساربوف** (٥٢عاما) أنه اشتغل فى مجال تصميم الأسلحة والذرة خمسين عاما كاملة وجد فى نهايتها أن راتبه لا يزيد عن عشرة دولارات ، مما جعله يحس بالمهانة على المستوى المعيشى، وعلى مستوى الشعور بأن « العلوم» لم تعد لازمة لا للدولة ولا لغيرها.

وترى غالبية العلماء أن سبب الهجرة الأساسى هو تخلف مستوى المعدات والالات اللازمة للتجارب العلمية، مع تناقض احترام المجتمع للعلماء مؤخراً . ووفقا لتقديرات الاكاديمى **الكسندر أندرييف** فقد غادر



خسبولاتوف يهمس فى أذن يلتسين

الأراضي السوفيتية السابقة مؤقتا أو إلى الأبد أربعين بالمئة من علماء الفيزياء النووية من أرفع المستويات، و١٢٪ من علماء الفيزياء التجريبيين وقد بدأت الدولة فى تسريح العلماء من معهد فيزياء الطاقات العليا المشهور عالميا الذى يقع بمدينة « بروتفينو» فى أبريل هذه السنة . ويهاجر هؤلاء العلماء إلى الدول الغربية، وإلى كوريا الشمالية ، وإيران ، وبعض البلدان العربية، والهند، لكن حصة اسرائيل - فى ظل هروب العقل العلمى السوفيتى - كانت الأكبر - ففازت وحدها بسبعة آلاف عالم نووى . وخلال ذلك ما زالت السياسة تنعكس على العلوم، فقد صرح بهذا الصدد فلاديمير زوساتشوف (٤١ عاما) بأنه يعتبر أن على العلماء الروس أن : «يساعدوا الدول الأخرى الصغيرة فى إنتاج الأسلحة النووية، فمن الذى قال بأن تلك الأسلحة يجب أن تكون حكرا على مجموعة من الدول الكبرى ؟ » . وتوضح أحدى الاحصائيات أن أعمار لا أقل من ٧٥٪ من العلماء المهاجرين تتراوح ما بين ٣٠ الى ٤٥ سنة ، أى الأعمار التى تمثل أخصب فترات القدرات الإبداعية كميا وكيفيا . مما يعنى أن روسيا ستفقد صفوة كوادرها التى رباها الاتحاد السوفيتى السابق وأنفق على تعليمها الكثير من أموال الشعب .

وفى هذه الظروف أتضح أن مجموعة من العلماء الروس قد باعوا للمعهد الامريكى الذى يعد لبرنامج حرب النجوم مجموعة من الأبحاث القيمة جدا التى تعتمد على إستخدام أشعة الليزر، ولم يكن سبب ذهول الكثيرين هو التعاون مع ذلك المعهد، ولكن الثمن البخس الذى باع به العلماء تلك الأبحاث ، فقد إتضح أن أحدهم - وهو فيزيائى كبير - تلقى خمسة وعشرين ألف دولار مقابل سبعة بحوث جديدة توصل فيها لاكتشافات هامة، بينما قدر الخبراء الفرنسيون واليابانيون أن بحثا واحدا فقط منها لا يقل سعره عن ربع مليون دولار . أما العالم الروسى فصرح بعد ذلك : «كنت أتصور المبلغ الذى دفعوه لى بالدولارات بعد تحويله إلى روبلات ، فبدا لى مبلغا ضخما جدا » !.

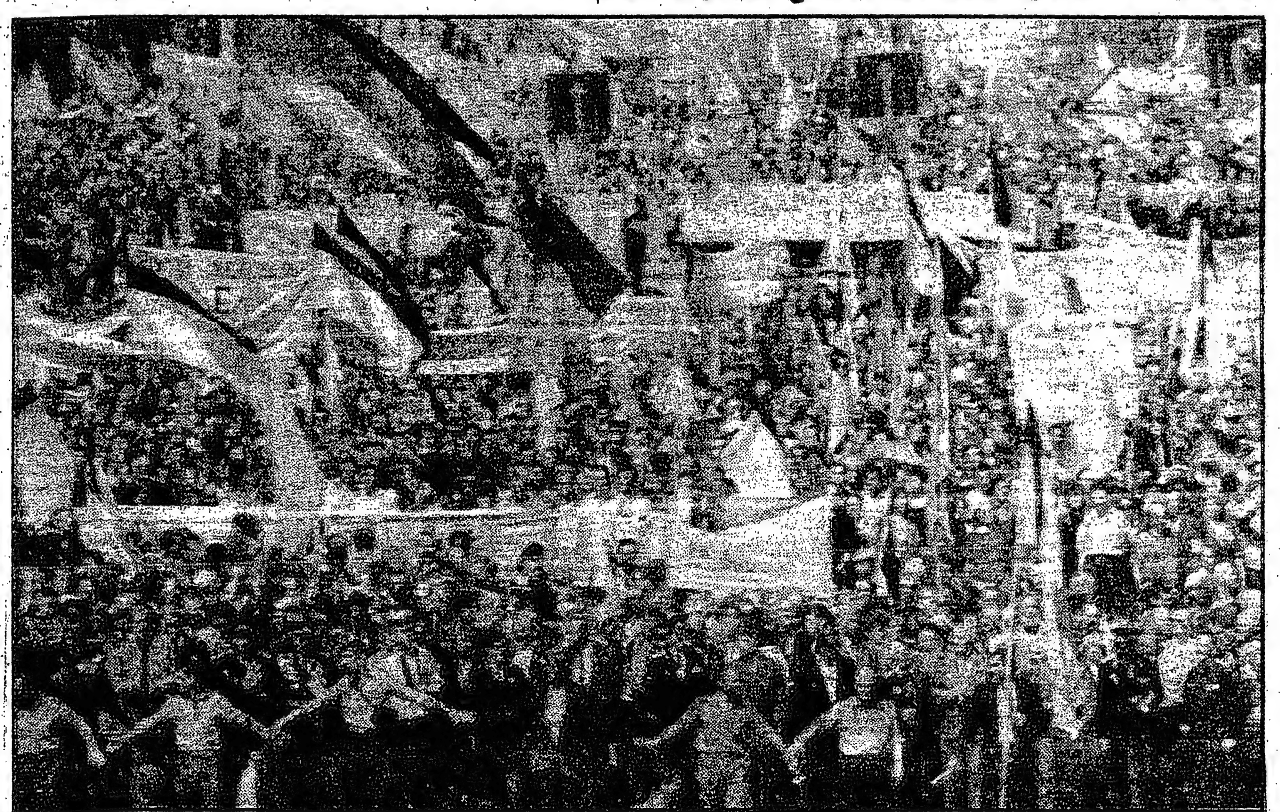
ومع ذلك فإن قصة هروب العقل العلمى من روسيا ليست قصة هروبه ، ولكن تهريبه المتعمد بسياسة متعمدة من الدولة التى بادرت أواخر العام الماضى لانشاء مركز أبحاث فى موسكو خصيصا لمواجهة تسرب العقول والتكنولوجيا النووية وبدأ المركز نشاطه فى أكتوبر ١٩٩٢ ، ولكن بالاشتراك مع طوكيو ، وواشنطن، وغيرها - أى أنه مركز لتنظيم تهريب العقول ، بينما انتبه الامريكيون لمدى المكاسب الضخمة التى يمكن أن يعتصروها فى تلك اللحظة فى ذلك المجال ، فوقع الرئيس السابق جورج بوش أواخر العام الماضى قانونا خاصا بهجرة العلماء السوفييت يسمح بتسهيل هجرتهم للولايات المتحدة وإلغاء العديد من قيود الهجرة الامريكية بالنسبة لهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم من ناحية ظروف المعيشة والرواتب والمعامل، وخاصة لمن يعملون منهم فى المشاريع العسكرية . ولكن بوش لم يكتف بذلك ، فقد طلب من بوريس يلتسين فى

لقائه بد العام الماضى منح مجموعة من العلماء الامريكيين فرصة الاطلاع المباشر على معامل وتجارب العلماء الروس السرية - تماشيا مع روح العلاقات الجديدة بين البلدين وإعادة البناء . وحينذاك أقدم يلتسين على ما أعتبره الاعلام الروسى « هدية ملوكية » فوافق على طلب بوش . وكانت تلك المعامل والتجارب السرية تعمل فى مجال التوصل لأحدث سلاح مضاد للصواريخ يعتمد على الليزر . والمعروف أن أمريكا بدأت منذ زمن بعيد فى مختبر «ليفير مور» بكاليفورنيا محاولة تصنيع ذلك السلاح وأطلقت عليه « السلاح المضاد للصواريخ للقرن الحادى والعشرين » ، وإعتمادا على تلك التجارب أعلن الرئيس ريجان عن مبادرة الدفاع الإستراتيجى المعروفة بحرب النجوم ، وإعتمدت المبادرة على أن السلاح الجديد سيبيد أية صواريخ معادية أثناء تحليقها وقبل انفصال الرؤوس القتالية فى الجو. ولكن الامريكين بمرور الوقت اصطدموا بعقبات ومشكلات علمية جادة، ووفقا لآراء خبراء البنتاجون كانت أمريكا تتخلف عن روسيا فى ذلك المجال بعشرة أعوام على الأقل . ورغم الفوضى الضاربة أطنابها فى روسيا إلا أن الامريكيين لم يتمكنوا من « استكمال معلوماتهم» عن « مدى التطور الذى حققه الروس فى هذا المجال ، حتى التقى بوش ويلتسين العام الماضى ، وقدم يلتسين موافقته على إطلاع الامريكيين على أسرار الأسلحة الروسية الحديثة وبعد إطلاع العلماء الامريكيين على التجارب عادوا لواشنطن ورفعوا تقريرا خاصا لبوش بمدى التقدم الروسى الذى فاق ما وصل إليه الامريكيون بكثير . وفيما بعد وجهت روسيا الى معمل تجارب «ليفير مور» الاشعاعى مجموعة من إثنى عشر عالما روسيا من أبرز علمائها فى مجال الليزرات الرونتجينية ، وهناك عكفوا باخلاص على إزالة العوائق العلمية التى إعترضت طريق الأمريكيين ، فنجحوا فى ذلك نجاحا كبيرا . وعلى حد تعليق لجريدة البرافدا فإن ذلك النجاح أمر طبيعى :

«فهل يوجد أفضل من الروس معرفة بكيفية التصدى للصواريخ الروسية ؟! » وفى تلك الفترة نفسها صدر مرسوم من الحكومة الروسية رقم (٢٣٦٨-ر) فى ١٦ ديسمبر العام الماضى بتوقيع جورجى خيجا نائب يجور جايدار رئيس الوزراء السابق ، وأعقبه مرسوم ثان فى ٤ فبراير ٩٣ بتوقيع أندريه كوكشين نائب وزير الدفاع يطالب قادة أنواع الأسلحة المختلفة ، وقادة الدوائر العسكرية ، وقادة الأساطيل بوقف تكتم المعلومات السرية ، ووقف وضع الشفرات السرية الخاصة بما يسمى « عمليات القياس عن بعد » خلال التجارب على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، ومثيلاتها المنصوبة على الغواصات، حتى نوفمبر هذا العام ، الأمر الذى يعني ببساطة شديدة رفع الحظر عن أية معلومات أمام الأمريكيين للتعرف بسهولة إلى كل، وإلى أحدث ما بلغه الروس فى هذا المجال ودون إنفاق الأموال الطائلة أو بذل أى جهد.

وفى لقاء القمة بين الرئيس الأمريكى الجديد كلينتون ويلتسين أوائل أبريل هذا العام بمدينة فانكوفير بكندا ، عرض يلتسين-مواصلة لحواره وإتفاقياته مع بوش- أن تقوم موسكو وواشنطن بتجربة مشتركة لصد هجوم صاروخي مفتعل في جزيرة «كناجلاين» بالمحيط الهادى وقالت الصحافة الروسية أن الجانبين إتفقا على أن يطلقا على تلك التجربة إسم «تراست- الثقة» رمزا

مظاهرة من ١٠٠ ألف روسى يعارضون يلتسين.. هل ينجح الروس فى انقاذ وطنهم؟!..



لملاقات الثقة بين البلدين وفيما بعد فضح الأكاديمى «رميلى أفرامينكو» المشرف العلمى على السلاح الروسى الجديد لصد الصورايخ سر التجربة المشتركة قائلا: « أن روسيا -وبعبارة أدق الاتحاد السوفيتى السابق قد توصل لسلاح خارق أطلق عليه سلاح البلازما، بوسعه أن يدمر كل مايحلق فى الجو سواء أكان صاروخا أم رأسا نووية طائرة أو جرما سماويا طبيعيا كالنيازك أو اصطناعيا، ولايستلزم السلاح الجديد إقامة شبكة فى الفضاء، لأنه يعمل وفقا لفكرة إشاعة حقل من الطاقة المركزة التى تقوم ببثها مولدات الموجات الدقيقة أو الليزر تقام على الأرض. ويعزل ذلك الحقل من الطاقة قطاعا كاملا من الغلاف الجوى بحيث يفقد أى جسم طائر- إذا دخل ذلك القطاع- قدرته علي الحركة نهائيا، فينحرف مساره ويتفكك متمزقا لأجزاء صغيرة من شدة الضغط فى حقل الطاقة». ويقطع الأكاديمى بأن هناك استحالة علمية للتصدى لمثل هذا السلاح كما أن تشغيل هذه المنظومة لايتطلب أكثر من بضع عشرات من البطاريات العادية، إنه السلاح الذى يبطل تماما فكرة حرب النجوم، ويحيلها للمعاش.

وتعود للذاكرة هنا العبارات التى هدد بها جورباتشوف الأمريكيين أول عهده حين صرح: « إننا نحذر من المضى في تجارب حرب النجوم ولاداعى لأن يتصور الأمريكيون أنهم سيزجون بنا فى تكاليف باهظة لمواجهة حرب النجوم، ذلك أن لدينا سلاحا رخيصا جدا ولايمكن التصدى له» وفى الوقت الذي أعطى فيه يلتسين الأمريكيين عمليا أرقى الأسلحة الروسية مجانا- بناء على «تراست الثقة» المتبادلة، فإن أمريكا أقامت الدنيا وأقعدتها فى مايو العام الماضى عندما قررت روسيا بيع بضعة صواريخ للهند بناء على اتفاقية سابقة بتوريد المعدات الصاروخية لدلهى، ومع البدء فى إجراءات الصفقة، تحرك الجانب الأمريكى لفرض عقوبات على كل من هيئة الصناعات الفضائية الروسية، ومؤسسة أبحاث الفضاء الهندية «أيسرو»، واشتملت العقوبات على وقف منح مؤسستى أبحاث الفضاء الهندية والروسية أى تراخيص لاستيراد المعدات الفضائية من أمريكا لمدة عامين، وحين ذاك طالب الروس بتحكيم دولى فى القضية تحت ضغوط المجمع العسكرى الصناعى الروسي الذي يرى أن من حقه بيع الأسلحة وإلا أغلق أبوابه واضطر لتسريح عشرات الألاف من العاملين به وتلوح وسط الفوضى التى تحكم روسيا معالم سياسية رسمية واضحة بمنح أمريكيين كل مالدى روسيا من قدرات علمية وعسكرية.

ويبدو أن تفاصيل الفوضى الصغيرة المنتشرة في ذلك المجال ليس سوى جزء من خطة عامة يجرى تنفيذها. ومن تلك التفاصيل مانشرته الصحافة الروسية عن عرض تقدم به مجموعة من الضباط الروس فى الشركة الغربية لبيعها خمسة عشر كيلو جراما من اليورانيوم العالى التركيز، أكد البعض في الغرب أنها تكفى لصنع قنبلة نووية، فرد عليهم مسئول روسى بأنه لابد للقنبلة النووية من خمسة وعشرين كيلو جراما وليس ١٥ فقط!. وفى نوفمبر ٩١ هبطت طائرة سوفيتية بمطار شيرميعوفا المدنى، وأنزلت أحد عشر صندوقا دون تفتيش ، كانت تحمل ١٢ كيلو جراما من اليورانيوم مرت دون علم هيئة الرقابة النووية ووزارة الصحة ضاربة عرض الحائط بتعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى تقتضى ضرورة التفتيش لتلك الشحنات ، مع إجراءات أمن خاصة . وفى ديسمبر ٩١ أعلنت السلطات الإيطالية عن أنها ألقت القبض على أربعة مواطنين روس كانوا يحاولون تهريب مواد مشعة من موسكو وأخرين كانوا يحاولون تهريب ٢ ك جرام من الزئبق الأحمر وهو مادة إشعاعية فعالة تستخدم فى أنظمة التصويب فى الصواريخ وفى القنابل النووية ، كما قام معهد «ميندليف» ببيع مائتى كيلو جراما من « الماء الثقيل» لألمانيا ورغم أن الماء الثقيل لا يعد عنصرا اشعاعيا ، إلا أنه لازم لإنتاج القنابل النووية أيضا . وبدءا من يناير العام الماضى هجمت الشركات الأوربية المختلفة - التى أقيم بعضها بسرعة خصيصا - على شراء مادة الزئبق الأحمر التى تعد ضرورة لإنتاج المعدات الصاروخية الفضائية وغيرها ، ثم إتضح فيما بعد أن الرئيس يلتسين كان قد وقع مرسوما - سريا تقريبا لانه لم ينشر- بالسماح ببيع تلك المادة لمجموعة من شركات المحتالين الروس .

ويتضح من كل ذلك ، أن الفوضى التى تناثرت صورها هنا وهناك ، كانت تعبيرا عن خط سياسى للدولة ، وعسكرى ، يبيح لواشنطن أساسا الأسرار ، والسلاح ، والعقول . وفى إجتماع عقد هذا الشهر - يونيه - لمجلس دول الرابطة لحماية الاختراعات والاكتشافات العلمية ، أشار المجتمعون لخطورة غياب أية قوانين تحمى الاختراعات السرية ، وخاصة ما يمس منها الجوانب العسكرية التى تمس الأمن القومى لدول الرابطة .

جزء من تلك الأسرار قديم ، وجزء منها كشفت عنه الصحافة الروسية مؤخرا بعد أن استفزها ملصق أمريكى ملون طبعه المجمع العسكرى الامريكى « روكويل - إنترناشيونال » يصور دبا ضخما - رمزا لروسيا - وقد كمم حنكه ، بينما كتب تحت الملصق بالانجليزية : « لن يعض الدب أحدا بعد الآن » ! علما بأن المجمع المذكور هو أحد أهم موردى الاسلحة للبنتاجون الامريكى . وكتبت الصحف الموالية ليلتسين ، والمعادية له ، عن أن المجمع المذكور لم يكن يجرؤ على طباعة ملصق كهذا ، لولا ... لولا كل ما سبق وسردناه فى هذه المقالة. وعلق على ذلك أحد الصحفيين وهو « ايجور تشيرنياك » بجريدة « الكمسمولسكايا » فكتب: « ما الذى حصلنا عليه لقاء تعزيزنا لقدرة الولايات المتحدة المضادة للصواريخ ؟ . ستكون الجريدة شاكرة لوزارة الدفاع الروسية إذا ما تفضلت بالاجابة عن ذلك السؤال ».

لقد كشف النقاب عن إختراع الروس لوسائل مضادة لصواريخهم هم قبل أن تحتفل روسيا فى ١٢ يونية بعيد أخر هذا العام فقط هو « يوم الإستقلال الروسى» ، استقبلته روسيا وهى أضعف ما تكون استقلالا اقتصاديا وعسكريا . وبينما اعتمد الاتحاد السوفيتى السابق على مفهوم للأمن القومى يتضمن الجانب العسكرى وحده ، فإن روسيا فى رحلة استقلالها لم تستطع أن تضيف للأمن العسكرى أمنها الاقتصادى ، بل وفقدت ما ورثته من الأتحاد السوفيتى من قوة عسكرية . ومع ذلك فقد إبتهج المواطنون البسطاء - ليس بيوم الاستقلال - ولكن بأيام الأجازة التى إستمرت ثلاثة أيام متواصلة ، انصرفوا فيها إلى إصلاح أبواب شققهم خوفا من اللصوص، والوقوف فى الطوابير عند المحلات على أمل اقتناص اللحم والسمن والأرز ، بينما عكف البعض الاخر على إختراع أقفال مضادة لسرقة السيارات ، بينما انصرف عدد غير قليل من المواطنين الى الغابات يجربون فى هوائها الطلق كيف تعمل المسدسات ذات الطلقات الغازية التى تصيب اللصوص بالاغماء بعد أن إنتشرت تلك المسدسات فى كل مكان بموسكو دفاعا عن النفس ، بعد أن إنعدمت بين المواطنين فى الفترة الأخيرة أية «تراست -ثقة».

أرشيف اليسار



«فليحذر العالم من يوم يصير فيه الضعفاء أقوياء. والأقوياء ضعفاء»
«لاتقل هاتوا زعيما صادقا، بل قل هاتوا شعبا راقيا، وأنا كفيل بزعيم حر من بين الحقول، وأكواخ الفقراء»
فرح انطون

فرح أنطون
رائد عصر الاستنارة

د. رفعت السعيد

الاسم: فرح انطون
تاريخ الميلاد: ١٨٧٤
محل الميلاد: طرابلس (لبنان)
المهنة: تاجر أخشاب-صحفي-مؤلف مسرحي
تاريخ الوفاة: ١٩٢٣

....بعد أن تخرج «فرح» من مدرسة كفتين اشتغل مع أبيه بتجارة الأخشاب، ثم استقل بتجارة خاصة به، لكنه ترك جمع المال لأنه مشتاق فقط للكتابة وإعمال الفكر.

ثم اشتغل بالتدريس وأدار مدرسة أهلية فريدة من نوعها، فالمدرسة أنشأتها جمعية خيرية للروم الارثوذكس لكنها لم تعرف أبدا الأسلوب الطائفي، فرئيس المدرسة بروتستنتي والناظر مارونى وعدد كبير من المدرسين مسلمون وليس بها سوى مدرس أرثوذكسي واحد.. ويقول فرح«ان هذه المدرسة قد تركت فى أثرا أدبيا لم يبرح نفسي قط، ولعله كان ذا تأثير على أفكارى فى كل حياتي» (فرح انطون- مناهل الأدب العربي- ص٣)

وأسس بعد ذلك فى طرابلس جمعية أدبية، لكنه فى نهاية المطاف استقر فى مهنة الكتابة. وفى عام ١٨٩٧ وكان لم يزل فى الثالثة والعشرين من عمره أتى إلى مصر ليبدأ معركة الاستنارة من أرضها لأنه يعتقد «أن مصر هى المركز الأوسط لجميع العالم العربي، ومنه تنتشر الخدمة الوطنية الأدبية انتشار الأشعة إلى جميع الجهات».

وعمل بالصحافة، وكتب بعشرات الأسماء المستعارة، وكان يكتب فى الأهرام باسم «سلامه» وفى عام ١٨٩٩ بدأ مشروعه الشهير والعظيم فى آن واحد فأصدر مجلة «الجامعة» وهى واحدة من أهم منابر الاستنارة والمعرفة الموسوعية فى تاريخ مصر. وعلى يدى الجامعة تربى الجيل المصرى الذى حمل لواء الاستنارة والمعرفة والعقل والعلم.

وعندما انتقلت الاهرام من الاسكندرية إلى القاهرة، استمرت طبعة الاسكندرية باسم «صدى الاهرام» وتولى فرح انطون رئاسة تحريرها، ووقعت المعجزة تفوق الصدى على الصوت الأصلي، وزاد توزيع صدى الأهرام عن الأهرام مما أغضب بشارة تقلا صاحب الاثنين وطرده.

وبعدها شارك اخته «روز» فى إصدار مجلة «السيدات» التى حملت رياح الفكر المستنير إلى المرأة المصرية داعية إلى التجديد والتحرر. وفى ١٩٠٧ سافر إلى أمريكا ليمارس نشاطه الصحفى وسط الجالية العربية واصدر «الجامعة» هناك، لكن المهم أنه طالع هناك أفكار الاشتراكيين والماركسيين الأمريكيين أمثال أوجين دبس، وهنرى جورج»

وفى القاهرة تألق فرح انطون من جديد، أصبح أشهر صحفى مشاغب فى مصر، وعلى يديه أغلقت صحف عديدة.. وكانت آخر جريدة أصدرها هى «الأهالى»، كان مريضا، حرارته تقترب من الأربعين وكان يكتب كما قال العقاد بحرارة تزيد عن درجة الغليان.. فصودرت الجريدة.. وانتهت «الأهالى» كمنبر يسارى مشاغب وانتهت معها حياة فرح انطون.

واق الواق

ويحرر فرح انطون عشرات الصحف تاركا على كل منها بصمة ماركسية ملتهبة «الجامعة- البلاغ المصرى- اللواء - صدى الاهرام- المحروسة- مصر الفتاة- مصر- الوطن- السيدات- الاهالى..

وقد تندر الناس بأن فرح قد نجح بمقالاته الملتهبة فى إغلاق أكثرها، وقد حدث أن مرض توحيد بك السلحدار رئيس تحرير مصر الفتاة وكان رجلا هادئا معتدلا وكانت جريدته معتدلة، فطلب من صديقه فرح انطون أن ينوب عنه فى كتابة المقال الافتتاحى، فكتب مقالا أدى إلى إغلاق الجريدة إغلاقا نهائيا.

ويروى نقولا حداد أن أحد الموظفين المقربين من سلطات الاحتلال قال له «أن فرح انطون متهور فى كتاباته بشأن الحركة الوطنية. فأخشى أن يفضى تهوره إلى نفيه من البلاد. فحبذا لو تنصح له أن يعتدل»..

«ثم مالبث هذا الموظف أن استدعى فرح انطون وأنذره هذا الانذار فرد عليه قائلا «أتآسف أن أقول لك أننى لست أحترف القلم لكى استرزق منه فقط، بل احترفه لأكتب ماتقرأه، فإذا لم يؤذن لى أن اكتب مايوحى إلى به ضميرى سأطلب الرزق من حرفة أخرى، ويرد عليه مندوب سلطات الاحتلال «نعم الأفضل أن تحترف حرفة أخرى ويمضى نقولا حداد «غير أن فرحا لم يكترث، بل استمر فى خطته فكانت نتيجتها إقفال ثلاث جرائد على التوالى بسبب شدة قلمه، وتشبثه بالحرية وايضاح الحق» (مقال بمجلة السيدات والرجال سبتمبر ١٩٢٣)

كان قلم فرح انطون حادا كسكين، صاعقا حاسما لايعرف الملاينة، وبعد أن تسببت مقالاته فى إغلاق عدة صحف استقر فى جريدة «الأهالى» لكنها أغلقت بقرار من سلطات الاحتلال لمدة سته أشهر، فأصدر «المحروسة» لتحل محلها، فأغلقت هى الأخرى، وكانت السته أشهر توشك على الانتهاء، بما يعنى عودة «الاهالى» فى فرصة أخيرة.

وجرى الحوار التالى بين فرح.. ونقولا حداد:

- حداد: من الأفضل أن تخففوا الهجوم حتى تسلم الأهالى من عقاب الإقفال.

- فرح: معنى هذا أن نرمى سلاحنا ونرفع العلم الأبيض ونسلم أنفسنا للخصوم.

- حداد: ولكن ماذا تفعلون إذا عادت الحكومة وأقفلت الأهالى نهائيا؟

- فرح: نحن محاربون، فإقفال الاهالى أفضل جدا من أن تحيد شعره عن خطها، والهلاك فى الحرب أفضل من التسليم.

- الحداد: لكن ماذا تفعلون وهى مقفلة.

- فرح: نكتب كتبا وكراريس، ونؤلف روايات تمثيلية عن سكان جزيرة واق الواق، والشعب ذكى يفهم»

(د. رفعت السعيد - نقولا حداد- ص٩)

وحتى سعد زغلول:

كان حادا كسيف لايعرف الالتواء. والكلمات مستقيمة لاتعرف التردد. وفى كثير من الأحيان كان فرح أنطون يعمل فى صحف وفديه، فالوفد كان الأكثر تشددا فى ذلك الحين، حتى تعامل معه البعض كوفدى يسارى.. ولكنه كالعادة كان يقف بالمرصاد لأيه مسحة من التهادن أو التردد أو حتى الملاينة، وعندما صرح سعد زغلول لجريدة الأخبار معلنا استعداده للتفاوض مع الانجليز انقض فرح على سعد مهاجما.

والذى يعرف المكانة الشعبية المهيبة التى تمتع بها سعد يعرف معنى الهجوم عليه، فلم يكن أحد من خصوم سعد أو أصدقائه يتجاسرولو بمجرد التلميح على نقد زعيم الأمة المهيب.. لكن فرح فعلها، ونشر فى الأهالى قصيدة قاسية كتبها بأسلوبه الحاد والصاعق.. يقول فيها:

الى أين تمضى بالأمانة ياسعد
وتجنى على شعب عليك له العهد
رويدك لاتعبث بآمال أمة
شغوف بالاستقلال يهتاجها المجد
فياسعد حاذر أن تزل طريق
وإلآفلا سعد هناك ولاوفد» (الاهالى ١٤-١-١٩٢١)

بل أن فرح يقود على صفحات الاهالى حملة لسحب التوكيل من سعد والوفد، وينشر الترقيعات تحت عنوان ساخن «الرأى العام يسقط التركيل عن الوفد» (الاهالى ١٠، ١١، ١٢-١-١٩٢١)

ويتحالف فرح مع «جمعية الطلبة المصريين فى باريس «وكان يرأسها مجد الدين حفنى ناصف وكانت تتخذ خطا يساريا متشددا ازاء محاولة سعد للتهادن»، وتصدر بيانات عنيفة ضده، وكان سعد يتهمهم بدوره «بالبلشفية».

ويبدو أن الحملة كانت حادة ومؤثرة إلى الدرجة التى دفعت الزعيم المهيب إلى التراجع فأرسل برقية إلى جريدة الاخبار يقول فيها «أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط» ويعود فرح إلى تأييد سعد معلنا «الاستقلال التام هو الراية التى يلتف حولها الجميع» (الاهالى-٢٧-١٠-١٩٢١)

ولعل هذا التجاسر على زعامة سعد هو الذى دفع عباس العقاد إلى أن يقول له: «إنك يافرح افندى طليعة مبكرة من طلائع هذه النهضة العامة، وسيعرف لك المستقبل من عملك مالم يعرفه الحاضر. وستكون حين يفترق الطريقان خيرا مما كنت فى هذا الملتقى المضطرب».

المشاغب ماركسيا

نحن نتحدث عن رجل موسوعى بمعنى الكلمة.. قرأ كثيرا عن عشرات الفلاسفة والمفكرين، وعندما تقلب اعداد «الجامعة» تقرأ حديثا عميقا وثريا عن روسو، ورينان، فولتير، كانت نيتشه، كارل ماركس، تولستوى، ابن رشد، الغزالى، ابن طفيل، عمر الخيام..

ومن هذه المعرفة الموسوعية تكون جيل مستنير من المثقفين المصريين.. ويعلق أحد من مر يديه على كتاباته قائلا: «كانت كلماته جديرة بأن تكتب بماء الذهب» (لطفى جمعه- خطاب- فى حفل تأبين فرح انطون)، اما سلامه موسى فقد تعلم على يديه الكثير وقال «أن تأثير كتاباته فى نفسى كان شبيها بذلك الاثر الذى يتركه دين جديد فى قلب حديث الايمان»

ويقول آخر «لقد كان فرح انطون أول من عرف العرب بأفكار المعلم كارل ماركس» (مارون عبود- جدد وقدماء- ص٧)

ولعل من حقه علينا أن نؤكد أنه تعرف على الاشتراكية وعلى كارل ماركس قبل بداية القرن.. أى قبل غيره ممن نعرفهم من المفكرين العرب، وايضا قبل أن يسافر إلى أمريكا..

وفى عدد «الجامعة» الذى صدر فى اليوم الاخير من القرن التاسع عشر يكتب «وداعا ايها القرن الراحل، وسلاما أيها القرن القادم.. لنر هذا القرن على لهيب الثورة الفرنسية.. التى وضعت أساس الحرية فى العالم على أسس ثابته لا تتزعزع وفتحت عيون الأمم فى الشرق والغرب، فكأن تلك الشعلة التى أحرقت فرنسا حينا من الزمان قد أنارت الدنيا بأسرها»

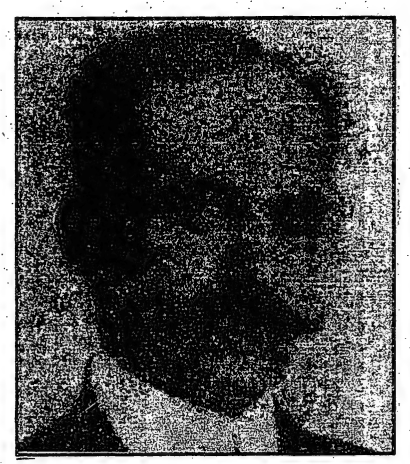
لكن فرح يؤكد أن الثورة البرجوازية لم تأت بالحل المنشود: «لاريب أن عمل القرن التاسع عشر ناقص نقصا عظيما... لكنه

أعطى الأفراد والشعوب قوة توصلهم إلى أغراضهم إذا راعوا النواميس الطبيعية وابتغوها بلا إفراط ولاتفريط» لكنه يؤكد أن أهم ما أنجزه القرن المنصرم «هو إستفحال امر الاشتراكيين استفحالا نفع المبادئ الديمقراطية وأفاد ضعفاء الأمم إفادة تذكر لهم بالشكر» (الجامعة-١-١-١٩٠٠)

وفي ١٣ نوفمبر ١٨٩٩ حدث كسوف في الشمس أثار هواجس الناس بقرب نهاية العالم، فكتب فرح مقالا عنوانه: «متى ينتهي هذا العالم؟» ويجيب «ينتهي حين يعدل الحكام، ينتهي حين يعامل ولاة الامور شعوبهم كما يعاملون أولادهم، ينتهي حين تنفق الحكومات ماتدفعه الشعوب اليها من الضرائب والرسوم على الأمور الضرورية من تعليم الشعوب وانقاذها من آفة الجهل لاعلى البذخ والأمور الكمالية، يومئذ ينتهي عالم الجهل والشقاء والفقر والرذائل والأوهام، ويقوم عالم ثان تنيره شمس الفضيلة الباهرة والأدب الغض والعلم الصحيح، والافسواء موتنا وحياتنا في العالم الحاضر، وسواء خرابه وعماره، إذا بقى على ماهو عليه» (الجامعة-١٥-١١-١٨٩٩)

وهو يعرف أن معركة من أجل الاشتراكية صعبة للغاية فيقول: «ليست كل نظرية جميلة يود الناس أن ينفذوها، ولهذا فقبل تحبيب الجمهور في المبادئ الديمقراطية والاشتراكية يجب الاستعداد للجهاد في مقاومة الاستبداد والاستعباد بالقوة»

وعندما أصدر فرح انطون روايته «اورشليم الجديدة» هاجمته عده صحف متهمه اياه بأنه ينشر مبدأ «الكومينيزم» أي الشيوعية. ويرد فرح على منتقديه قائلا: «لابد من محاربة ذلك الفساد الاجتماعي والسياسي المبني على سلطان المال الذي يسمم دم الأمه لأنه يقتل العدالة فيها، ويجعل القانون ألعوبة في يد المال يميل معه حيثما مال، ويحصر السلطه والمنافع والأملاك والارزاق في افراد قلائل، ويكون باقي الأمة أجزاء مسخرين يتعبون ويكدون ويكدحون وغيرهم يتمتع بثمرة تعبهم دون أن يهتم أو يفتم لحال الأمه والعملة (العمال) الذين يجمع ثروته منهم» ويقول «أن هدم الفساد الاجتماعي مقدم على هدم الفساد السياسي لأنه بدون الفساد الاجتماعي يستحيل وجود فساد سياسي، ولسوف تذهب دولة الاستفراد (الملكية الفردية).. ودولة الاحتكار المالي.. وتقوم دولة التعاون الاجتماعي والتضامن البشري بين جميع طبقات الأمه» (الجامعة- يناير ١٩٠٣)



الدين.. والعلم.. والمال

وفي ذات العام (١٩٠٣) يصدر فرح رواية صاعقة اسماها «الدين والعلم والمال» وهو يقدمها قائلا: «سميناها رواية على سبيل التساهل لأنها عبارة عن بحث فلسفي اجتماعي في علاقة العلم والمال والدين وهو مايسمونه في أوربا بالمسألة الاجتماعية» وفي الرواية حوارات ممتعه بين اطراف المجتمع».

«نهض زعيم العمله (العمال) معلنا شكوى العمال من طمع أرباب الاعمال، فالعمال يتعبون، ويئنون، وأرباب الأموال يتمتعون ويتلذذون، فمن العدل أن يشارك ولئك هؤلاء في كل شئ».

«فنهض النائب عن أرباب الاموال وقال: أن شكوى أرباب الاعمال لم تكن من العملة أنفسهم فإننا نحب عمالنا كما نحب أولادنا... وإنما شكوانا من بعض الطامعين الذين يثيرون خواطرهم علينا، ويحرضون طبقتهم على طبقتنا، فلتفصل الحكومة العمال عن هؤلاء المحرضين فيستتب السلام بين الجميع،

«فنهض رجل من فريق العلم وقال: إذا صح انه متى رفعت يد الذين يسمونهم محرضين بين العمال فقد زال نصف شكوى أهل المال، وانما يبقى عليهم أن يبحثوا هل يرافق السلام الذي يحصل حينئذ هناء العمال وراحتهم، أم يبقى سلامهم موتا أدبيا وماديا كسلام أهل القبور»

وفي جلسة أخري يقف ممثل العمال مطالبا «بمشاركة العمال في ربح الاعمال» ويتوعد أرباب المال قائلا «اذا كان في حزبكم فلاسفة كبار وعلماء اعلام، ففي حزبنا من هو فوق العلماء والفلاسفة إنه كارل ماركس».

وبعد حوار طويل وممتع يتقدم العلماء بحل وسط يقضي بزيادة الأجور وفرض ضريبة على الإيراد لكن مندوب العمال يصرخ «ايها العمال انهم يخدعونكم فلا تصدقوهم- ولاترضوا باقتراحاتهم، اذ لاغرض لهم من هذه الاقتراحات سوى ارجاعكم إلى العبودية بالأجرة، وانتم لاتطلبون الضريبة على الايراد، ولازيادة، رواتبكم بل تطلبون مشاركه اصحاب الأعمال في أعمالهم، فإذا رفضوا هذا الطلب فإن حقوقكم هي الاستيلاء على المعامل والمزارع والمتاجر والمصانع لانها ملك لكم بحكم الطبع وهو خير من حكم الشرع. فاستولوا عليها ولاتخافوا».

ويمضي ممثل العمال ثائرا «نحن في غنى عن الجميع. إن الاعتدال لايحصل حقا ضائعا. أن اعتمادنا على انفسنا هو طريقنا فلنتجمع اليوم على أبواب المصانع والمزارع والمتاجر لنبلغ اصحابها نهائيا أننا نطلب الموت او مشاركتهم في أرباح اعمالهم.

ويحتشد العمال هاتفين «تحيا الاشتراكية» الاشتراكية أو الموت»

فقط نتذكر أن فرح انطون كتب ذلك عام ١٩٠٣.

خاتمة درامية

الرجل لم يزل في التاسعة والاربعين لكنه أصبح واحدا من ألمع كتاب عصره، ومن أبرز مفكريه الموسوعيين، ويبقى كما كان دوما ملتهبا صاعقا لايعرف الاعتدال ولا المهادنة ولا الهدوء.

انتابته حمى غامضة، حرارته كانت اربعين، رفض أن ينام أصر أن يحملوه إلى دار «الأهالي» ليصدر عددها الأخير، نصحه الطبيب فرد قائلا «من الأفضل أن أموت في الأهالي بدلا من أن أموت على فراشي».. هناك كتب مقالا صاعقا.. واغلقت الاهالي..ورحل هو.

كثيرون نعوه، وقالوا فيه مراثي دافقة المشاعر لعل اجملها قصيدة لمصطفى صادق الرافعي قال فيها:

على فرح فليحزن الشرق كله
فماهو فرد إنما هو جيل
لقد كان طودا للحقيقة راسخا
تميل رواسيها وليس يميل
فتى كان صدقا في فم الدهر بيننا
وجل البرايا كذبه وفضول
فتى كان لايرضى الحياة حقيرة
فعاش ليفنى والجليل جليل
ليالي النسيم المقمرات قصيرة
ودليل الشتاء المقشعر طويل

..لكن فرحا أكد لنا في كل كتاباته أن الليل زائل، وأن ليالي النسيم المقمرات آتيه حتما.



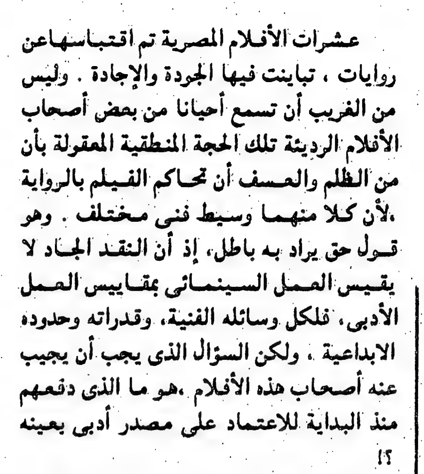
فيلم «الشطار»
لنادر جلال

الشطار يصنعون فيلما عن «الشطار»

أحمد يوسف

تفاجئنا السينما المصرية بين الحين والآخر باقتباس عن عمل أدبى رفيع، لتطفو على السطح مرة أخرى تلك القضية الشائكة عن علاقة السينما بالآداب، ينظر لها البعض على أنها تعبير عن حالة فى الفقر الابداعى الذى يدفع السينمائيين للبحث عن مصدر للالهام بين سطور الروايات والقصص، بينما ينظر لها البعض الأخر على أنها الوسيلة المثلى لخلق علاقة خصبة بين الفنون ، قد يستطيع فيها فن متطور أن يأخذ بيد فن متدهور .

وفى الحقيقة إن العلاقة بين السينما والأدب قد تكون بالفعل دليل حيوية وحياة إن كان الهدف المنشود هو تحقيق الحرية الإبداعية الحقيقية ، بحيث تنطلق السينما لآفاق جديدة لم يكن بوسعها أن ترتادها وحدها بدون الاستعانة بقدرة الأدب على الغوص فى النفس البشرية، كما تخلق من ناحية أخرى نوعا من الإنتشار الجماهيرى لفن الرواية ، ولعل مكان ومكانة نجيب محفوظ فى السينما المصرية هما أصدق دليل على ذلك ، لكن العلاقة بين السينما والأدب قد تكون دليل جدب وموات، إن كان صناع السينما لا يهدفون إلا لاستغلال العمل الروائى ، وربما اغتصابه أيضا .



عشرات الأفلام المصرية تم اقتباسهاعن روايات ، تباينت فيها الجودة والإجادة . وليس من الغريب أن تسمع أحيانا من بعض أصحاب الأفلام الرديئة تلك الحجة المنطقية المعقولة بأن من الظلم والعسف أن تحاكم الفيلم بالرواية ،لأن كلا منهما وسيط فنى مختلف . وهو قول حق يراد به باطل، إذ أن النقد الجاد لا يقيس العمل السينمائى بمقاييس العمل الأدبى، فلكل وسائله الفنية، وقدراته وحدوده الابداعية . ولكن السؤال الذى يجب أن يجيب عنه أصحاب هذه الأفلام ،هو ما الذى دفعهم منذ البداية للاعتماد على مصدر أدبى بعينه !؟

فإذا كان فيلم «نور العيون» لحسين كمال قد أعد خصيصا من أجل فيفى عبده ، حتى أنه يختلق لها شخصية ليس لها وجود ، ليقوم بزرعها فى «القصة القصيرة» **«كلمة غير مفهومة» لنجيب محفوظ** فإن القصة تكاد ان تختفى تحت ركام من الرقصات المبتذلة . كما أن فيلم **«الكيت كات»** لداود عبد السيد يمضى بعيدا جدا عن رواية **«مالك الحزين» لابراهيم أصلان** ، حتى ينزع عنها تلك الرؤية الباردة المتشائمة التى تخيم على الراوى ، الذى ينظر إلى العالم بعين محايدة ، ليكتسب الفيلم روحا تحتضن الحياة والبشر ، فكأنه يعيد بناء واقع الرواية من جديد .

لقد ذهبت المعالجة السينمائية فى الفيلمين بعيدا عن الأصل الأدبى، وإذا كانت هناك نظرة نقدية موضوعية واحدة تجاه هذين العملين النقيضين، فإنها النظرة التى ترى العمل الأدبى بالنسبة للفيلم واقعا صرفا يمكنك أن تحاكم الفيلم لا بمطابقة هذا الواقع، وإنما بالمعالجة الجادة الأصيلة له .

ألف ليلة وليلة

هذه المرة تكون رواية **«الشطار» لخيرى شلبى** هى الواقع الخام الذى وقع عليه إختيار صناع الفيلم الذى يحمل نفس



الأسم ، اليقوموا بتفصيله على مقاس نادية الجندى وإذا كنت قد قرأت الرواية . التى صدرت فى منتصف الثمانينات ، وما زلت تتذكر عالمها وشخصياتها ، فإن من السهل عليك أن تكتشف سريعا ومن خلال خبرتك بأفلام نادية الجندى السابقة السبب وراء اختيار هذه الرواية الفذة التى تقدم عالما روائيا شديد الكثافة والتعقيد لصنع فيلم على نمط سينما «نجمة الجماهير»، وهو أن جوهر الرواية يدور حول امرأة واحدة فى رحلة صعودها وهبوطها، لتصنع حياتها وموتها شهادة على عصر كامل يسود فيه «الشطار»

وجد بشير الديك كاتبا للسيناريو، ونادر جلال مخرجا فى هذا الخيط الروائى للمرأة التى يدور فى فلكها الرجال مبررا لصنع الفيلم ، وأسقطوا عامدين كل ما عدا ذلك من لحم ودم الرواية ، ليبقى منها هيكل عظمى يثير الرثاء على ما كان كائنا حيا جميلا . وعلى الرغم من أن هذه الرواية تفتقر فى بعض أجزائها إلى التماسك، وتظهر فيها أحيانا متناثرة نزعة متعجلة غير متأنية تسفر عن نفسها فى الاستطرادات والتكرار، بل وبعض الأخطاء النحوية التى يندر أن تجدها فى أعمال خيرى شلبى الأخرى، على الرغم من ذلك كله فإنها بحق إحدى الروايات الهامة التى صدرت خلال العقد الأخير ، ولم تنل حظها من الإهتمام النقدى الذى تليق به .

ومن أكثر العناصر طرافة فى الرواية هو ذلك الاختيار الفريدلشخصية الراوى، ذلك «الكلب» الذى يستطيع أن يتسلل دون خشية إلى كل مكان، ليسمع ويرى ما لا يملك غيره أن يفعله، ويصبح شاهدا على ما يحدث فى الوطن كله، خلال تقلب هذا الراوى (الكلب) بين الفقروالنعمة، وانتقاله من الأكواخ إلى القصور.

لكن «الوطن» فى الرواية يصبح مكاناً روائياً صرفاً يقف فى منتصف الطريق بين الواقع والرمز، والحقيقة والخيال تتعرف عليه على نحو مباشر على الزمن الروائى الذى يقع بين منتصف الخمسينات والثمانينات، وقد تلمع فيه أحيانا إشارات ذكية إلى واقع محدد من الأحداث والوقائع، بل يتسلل إليه أيضا الحديث عن زعماء بعينهم مثل عبد الناصر أوشخصيات أخرى تستطيع أن تخمن أسماءهم الحقيقية دون أن تبذل جهداً كبيراً



لكن خيرى شلبى يختار أن يسمى هذا الوطن «الدولة الأزرقية» التى يسكنها شعب «بنى الأزرق» ، الذين هم المصريون تارة، أو الشعب العربى كله تارة أخرى .

إن هذا المكان الرمزى ليس إلا حيلة فنية مزدوجة، يستطيع بها الكاتب أن يقدم - كما جاء فى الاهداء «محاكاة لهزليات مصر التاريخية الرائعة» ، وهى محاكاة تميل إلى المبالغة الفنية الطريفة، وإن لم تبتعد كثيرا عن الواقع، ولكنها تضفى على الأحداث، أو بالأحرى تكشف فيها عن الطابع الخرافى والعبثى والمجنون الذى يحكم منطق عصر بأكمله، منطق هو أقرب إلى عالم ألف ليلة وليلة. تسمع فيه الحكايات الواقعية وتراها كأنها حكايات الجن والعفاريت القادرين على تحويل دفة الأمور من النقيض إلى النقيض بين غمضة عين وانتباهتها، أوكأنها حواديت «الشطار» والعيارين الخارجين على القانون، لأنهم يظهرون دوما فى الفترات الحالكة المظلمة من التاريخ التى يختفى فيها القانون والعقل والمنطق ، وتصبح السيادة للبطش والدهاء والتجارة بكل القيم الشريفة ، وحيث ينقسم المجتمع إلى «فتوة» يفرض نفسه على الآخرين ، ولصوص وقطاع طرق يعيشون فى الأرض فساداً، وأغلبية مستضعفة مهزومة، مثلها مثل الراوى الكلب، ترى وتسمع ولا تستطيع أن تتكلم .

جمع خيرى بشارة فى هذا البناء الروائى شخصيات لها أصولها الواقعية، لكنه يربطها فى نسيج ليس له وجود فى الواقع ، ليصنعوا معا لوحة بانورامية، وقد تفسر لك

هذه اللوحة طرفا مما حدث أو ما يزال يحدث فى هذا الوطن العجيب ، لكن الشخصية المحورية بحق هى «بسيمة، بهعة، رشا» ، تلك الشخصية الروائية القادرة على أن تصبح واقعاً حياً ورمزاً مجرداً فى آن واحد، فهى فى تقلبات حياتها وتغيرات أسمها ووجهها ومسارحياتها بين عشية وضحاها تشبه ما عاشه الوطن خلال عقود ثلاثة، لكنها تظل مثله فى قلبها وروحها والتماعة عينيها هى المرأة النقية الطيبة ، التى خرجت ذات يوم فى صباح ما من قريتها الصغيرة، لترتفع إلى الذرى، ولكنها فى النهاية تعود مرة أخرى فى كهولتها إلى السفح جثة مغتصبة تبحث عن قبر يلم رفات جسدها تحت ستار الليل، دون أن يدرك الكثيرون من أهل بلدتها حقيقتها ذات الوجوه العديدة، أو يستطيعوا جمع الحقائق جنبا إلى جنب فى هذه المتاهة الروائية الواقعية، فيما عدا الكلب الراوى وحده، وها هو فى نهاية الرواية يستفزك لكى تنطق بحقيقة بسيمة التى تكاد جثتها أن تضيع إلى الأبد :

«من كان يعرف الحقيقة، ولا يكشف عنها . فإنه يكون كلبا مثلى» !

النجمة ، والأشباح

لم تكن إذن حيلة «الكلب الراوى» مجرد حيلة فنية مبهرة، وإنما كانت تعبيرا عن التوق والشوق العارم للإفصاح والبوح بمكنون الصدور عن حقيقة بسيمة ،والتى وإن كانت هى الشخصية المحورية فى الرواية، إلا أنها - وهى رمز الوطن - ليست الشخصية الفاعلة، وإنما تمثل المفعول به إن جاز التعبير، يتحكم فى مصيرها شخصيات عديدة، يعيشون فى طيف واسع من الحياة الاجتماعية والسياسية، بعضهم قد تركها فى سلبية ذليلة لتصبح ريشة فى مهب الرياح الهوجاء ، وبعضهم قد أستغلها وانتهكها واغتصبها دون رحمة، وبعضهم عشقها فى صمت .

وذلك هو التناقض الجوهرى بين الفيلم والرواية، وهو فى الوقت ذاته محور السؤال حول الدافع الذى يجعل صناع الفيلم يختارون هذه الرواية بالذات ليصنعوا منها فيلما **لنادية الجندى**،والتى فرضت وجودها فرضا على عالم الرواية، تراها بشحمها وجلدها قادمة لتوها من عالم أفلامها المتواضعة الشهيرة فى أول الثمانينات أكثر من انتمائها حتى لأفلامها الأخيرة «شبه» الجادة، وكأنها



تعود إلى سيرتها الأولى فى تلك الشخصية الصاخبة الماجنة، التى لا ترى إلا نفسها ، وتظل تحملق تجاه الكاميرات طوال الوقت وكأنها تحاول إنتزاع الاعتراف بنجوميتها انتزاعاً، وهو الأمر الذى ترك أثرا فادحا على كاتب السيناريو **بشير الديك** ، والمخرج **نادر جلال** اللذين يملكان قدراً لا يمكن تجاهله من إجادة صنع الفن ذى المظهر المصقول ، لكنهما هنا يجدان نفسيهما مضطرين لخدمة النجمة وحدها، التى ما تزال تصر على الظهور فى الإعلانات بصورة تعتقد أنها توحى بالاغراء ، وفى ارتفاع هائل يتجاوز عدة أمتار ، بينما تحيط بها صور صغيرة متضائلة لعشرات الرجال .

انهم الشخصيات المهمة فى الرواية وقد باتوا فى الفيلم أشباحا هزيلة باهتة ، حتى لو كانت وجوههم تحمل أثقالاً من «الماكياج» ذى الألوان الصارخة ، فى مبالغة فائقة امتدت إلى كل العناصر الفنية الأخرى، خاصة فى تلك الموسيقى التى تعلن عن ظهور الشخصيات بطريقة تذكرك بتحية أصحاب «النقوط» فى الأفراح (!)، حتى أصبح الفيلم كله أقرب شبهاً بما تراه فوق خشبات مسارح الموالد الشعبية، بصخبها وضجيجها وتحايلها على إستخلاص القروش من جيوب المشاهدين.

وهكذا أصبحت المبالغة هى طابع الفيلم ، لتعوض ما أصيبت به شخصيات الفيلم من الهزال ، وليس ذلك لأن هناك «نصا سينمائيا» كما تزعم عناوين الفيلم ، بما يوحى أن هناك رؤية جمالية ومعالجة مختلفة تختفى بسببها الكثير من المعالم الأصيلة للنص الروائى، **وإنما لأن نادية الجندى أرادت أن تظهر فى جميع مشاهد الفيلم دون إستثناء واحد على الإطلاق، تبكى وتضحك ، تهمس وتصرخ ، تحب وتغضب ، ترقص وتغنى ، لكنها دوماً تنطق بالكلمات بطريقتها التى لا تغيرها أبداً ، وقد جمعت فيها كل ما بداخلها من إحتقار وتعال تجاه كل شخصيات الفيلم ، الذين يدورون فى فلكها حبا وهياماً، أو الذين تسعى إلى الإنتقام منهم قتلاً وحقداً** .

وإن كنت تريد (حدوته) الفيلم فهى أن الراقصة الشعبية التى تعمل فى غرزة المعلم كحكوح «**كمال الشناوى**»تأتى لها الفرصة على يد الرجل الغامض صاحب النفوذ «**سعيد عبد الغنى**» لكى تصبح مطربة شهيرة ، ونجمة مرموقة ، ليتزوجها الضابط حسن «**محمد مختار ، منتج الفيلم**» الذى يتورط عن طريق صديقه الضابط سعد « محمود الجندى» مع مجموعة من الشطار (**أحمد عقل ويوسف فخرى** وخليل مرسى) لبناء مطارات غير مطابقة للمواصفات ، لكنه يختلف معهم بعد حدوث النكسة فيسعى إلى الهرب ، مما يضطرهم إلى قتله وتصوير الأمر على أنه حادث انتحار .

وها أنت ترى بعض التلميحات إلى شذرات من وقائع حقيقية يمكنك أن تتعرف عليها ، لكنها ليست بذات أهمية على أية حال، فالأمر كله ينحصر فى رغبة البطلة فى

أن تبحث عن حقيقة مصرع زوجها . حتى أنها تجد نفسها وراء القضبان حيث يتاح لها أن تحكى للصحفية السجينة (ألفت إمام) ،التى تلقى مصرعها بدورها بعد أن تنجح فى نشر الحكاية فى الصحف . لكن البطلة لن تترك ثأرها الذى تعود إلى المطالبة به بعد خروجها من السجن ، لتخوض العديد من المغامرات فى نفس الوقت الذى تطلب فيه من النائب العام حازم (فاروق الفيشاوى) الذى عالج قضيتها الأولى فى شبابه أن يعيد فتح التحقيق ، ليتكشف الأمر فى النهاية عن أن الرجل الغامض ، الذى كان يرعاها دوما ليس إلا زعيم عصابة «الشطار» وأنه سوف يلقى جزاءه بفضل «سيادة القانون» !

من هم الشطار الحقيقيون ؟

تقف أحداث الفيلم إذن عند منتصف السبعينات، بينما تمتد الرواية إلى الثمانينات، وهو ما يعكس المغازلة التى يبديها الفيلم تجاه الرقابة، وهى المغازلة ذاتها التى ظهرت فى أول عناوين الفيلم بالاعتذار عن أى تشابه مع الواقع ! لذلك أرجو ألا يخدعك المشهد الأخير الذى تذهب فيه البطلة إلى غرزة كحكوح مرة أخرى لتشهد مولد جيل جديد من الشطار، الذين كانوا ينتمون فى البداية إلى أصحاب السلطة والسلطان، وأصبحوا فى منتصف السبعينات يخرجون من شقوق ما يسمى بنظام الانفتاح ، فهذه النهاية ليست إلا محاولة مزدوجة بارعة من كاتب السيناريو، لاضفاء الجدية المزعومة بالإشارة لتناوب ظهور أجيال «الشطار» ، والخلق بناء دائرى يحكم به حلقات أحداث السيناريو المضطرب الذى احتشد بالعديد من الأخطاء الفنية التى لا يمكن تبريرها ، إلا إذا وضعنا فى الاعتبار - وهو أمر بالغ الدقة والحساسية فى معايير النقد - بعض الظروف الخاصة التى مرت بصانعى الفيلم ، أو الرغبة العارمة للبطلة أن تملى ارادتها على الجميع .

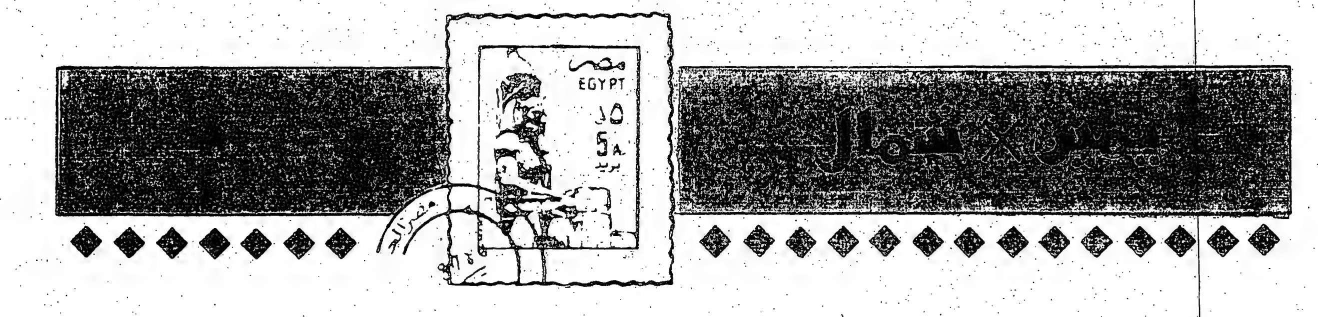
فمن الواضح تماماً أن الفيلم ينقسم فنيا إلى أسلوبين متناقضين ، أحدهما هو الاستعانة بالعودة إلى الماضى (الفلاش باك) فى نصفه الأول ، والسرد الزمنى المعتاد فى نصفه الثانى ، وهو أمر يفقد الفيلم التماسك ووحدة الاسلوب ناهيك عن أن ذكريات البطلة التى كانت تختطفها اختطافا وهى فى سجنها كانت تتضمن رقصات وأغنيات مبتذلة كاملة من كل الأنواع (!) ، بدءاً من رقص الغوازى عندما كانت لا تتجاوز الخامسة عشر من عمرها (!) ، وحتى الرقصات الغربية والاستعراضات «الشريهانية» الهزيلة (!) ، لتعود الأحداث مرة بعد أخرى إلى السجينة نادية الجندى وهى تحكى بتأثر مبالغ فيه، لكنها تضع دائما زينتها الكاملة كما ينبغى لها أن تظهر وهى «نجمة الجماهير» !

عشرات المواقف فى الفيلم يمكنك أن تجد لها جذوراً فى تقاليد وأعاجيب السينما المصرية، القديمة والمعاصرة بدءاً من شرارة النظرة الأولى التى يشتعل على أثرها لهيب الحب ، أو «الرجل الكبير» فى العصابة الذى يحضر الاجتماع متنكرا ملثما بطريقة هى فى ذاتها تثير الريبة ، أو التلكؤ فى المونولوجات الطويلة قبل تحقيق الانتقام حتى يسمح الفيلم للشرطة أن تأتى فى اللحظة المناسبة تماما لكى تخلص البطلة من الموت المحقق، أو إصرار البطلة على أن تظهر بأناقة كاملة وهى تحمل معطفها على ذراعها بينما تكون قد نسيته فى اللقطة السابقة خلال هروبها المتعجل من الموت ! لكن الفيلم سوف يقتبس أيضا عن الفيلم الأمريكى «جيه - إف - كيه» عن إغتيال كيندى نظرية الرصاصة الطائشة التى تخترق الجسم وتخرج منه لتعاود اختراقه مرة أخرى، بل أن أسلوب أداء وماكياج **فاروق الفيشاوى** يحاكى **كيفن كوستنر** إلى حد كبير ، لكن الأكثر أهمية هو أن يقتبس الفيلم عن أفلام **نادية الجندى** نفسها، ويمكنك أن تتذكر كم مرة سمعت فيها هذه الجملة التى قامت البطلة بالقائها بنفس الطريقة المليئة بالتحدى والازدراء وهى تواجه أحد الإشرار الكبار : يا ااااه ... طظ فيك وفى الكرسى اللى أنت قاعد عليه .. ودينى وما أعبد لأفضحك وأفضحهم كلهم واحد واحد !»

سمعت فيها هذه الجملة التى قامت البطلة بالقائها بنفس الطريقة المليئة بالتحدى والإزدراء وهى تواجه أحد الاشرار الكبار : « ياااااه .. طظ فيك وفى الكرسى اللى أنت قاعد عليه .. ودينى وما أعبد لأفضحك وأفضحهم كلهم واحد واحد.!

وقد يعتقد الفيلم وبطلته أنهما قد فضحا «الشطار» ، ولكن الحقيقة هو أن ما حدث كان اغتصابا للرواية بينما تجاهل الشطار الحقيقيين الذين كان يجب فضح أمرهم . وإن هذا التناقض الكامل بين الفيلم والرواية ليس كما يزعم البعض أمراً جمالياً خالصاً، يتعلق بالفروق بين اللغتين السينمائية والروائية، لكن المقارنة بينهما تلقى الضوء على هذا النوع من السينما التى فازت بجائزة مهمة من جوائز وزارة الثقافة فى مهرجانها الأخير ، سينما يتم صنعها على مقاس النجم والنجمة ، وتخفت إلى جانبهما كل العناصر الفنية الأخرى ، وتختنق كل إمكانية للابداع الفنى الحقيقى، وتدور فيها صناعة السينما فى حلقة مفرغة حتى تصاب بالدوار قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة، تماما كما ماتت «بسيمة - بتعة- رشا» فى الرواية على أيدى « **الشطار ، الذين يمكنك أن تتعرف عليهم بسهولة فى الفيلم، ليس من خلال المعالجة التى قدمها الفيلم للرواية ، وإنما من خلال الطريقة التى يتم بها صناعة هذا النوع من الأفلام .**





الأسلحة الفاسدة !

فى تصريحات صحفية لجريدة مايو الصادرة عن الحزب الحاكم، أعلن الرئيس مبارك أن مواجهة الإرهاب مهمة الشعب كله وليس الحكومة فقط . نفس النغمة تتكرر من بقية الحكام وعقب كل حادث إرهابى - ولكن أحداً من هؤلاء الحكام لم يجرؤ على مصارحة الشعب بحقيقتين مرتين ..

الأولى : أن الحكومة تواجه الإرهاب أمنيا فقط وكثيرا ما تصطدم بالمواطنين الأبرياء كلما واجهت الإرهابيين فى تجريدة جماعية على هذه المنطقة أو تلك . أما بقية سياساتها الإقتصادية (التى تفرز الكساد وتدمير الإنتاج والبطالة والفقر) والاعلامية والتعليمية والثقافية، وقيادات حزبها المهيمنة على بعض الإتحادات والجمعيات والروابط والنقابات المهنية والعمالية، فهم يخدمون الإرهاب ويرسخون المناخ الفكرى والسياسى والثقافى و الإقتصادى الصالح تماما لنموه وإنتشاره .

(الحقيقة الثانية) أن الشعب لا يمكنه مواجهة الإرهاب بديمقراطية فاسدة تقيد فيها الأحزاب القائمة وتمنع شرعية أحزاب أخرى وتقيد حرية إصدار الصحف وانشاء الجمعيات والروابط والنقابات ، وتمنع حقوق الإحتجاج السلمى وفى مقدمتها الاضراب عن العمل والتظاهر .

ولا يمكن المواجهة بأغذية فاسدة وسياسات اقتصادية فاسدة وتعليم ملوث وإعلام متخلف وسلفى، فنتيجة المواجهة بتلك الأسلحة الفاسدة معروفة سلفاً كما كانت نتيجة مواجهة العدو الصهيونى بالأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ ... وإن كانت النتائج الآن أشد خطراً وتدميراً.

صلاح الكاشف
شارع الثورة
مصر الجديدة



أين أنت يا حكومة !

لست مع الذين يزعمون أن الإرهاب وارد بلاد بره وأن مصادره ليست فى مصر بل فى بلاد أخرى . والحكاية بهذا الشكل فيها ضحك على الدقون فالإرهاب السائد الآن صناعة محلية خالصة لكن مستلزمات انتاجه تستورد من الخارج مثله مثل أى سلعة نقوم بتصنيعها فى بلدنا .

وبالرجوع إلى حوادث الإرهاب التى تمت مؤخراً نجد أن كلها شغل عال وأنها عمليات لا تحتاج إلى تكتيك عال ولا تدريب برانى ولا مهارات أجنبية . شخص جبان يضع قنبلة تحت سيارة أو كرسى أو بجوار حائط أو يلقيها ويختفى . أو شوية بلطجية مأجورين وما أكثرهم يهاجمون سيارة أو أتوبيس . أفعال بسيطة فى تنفيذها ممكن أن يؤديها أى شخص بلا تدريب أو تكتيك . فقط التمويل هو الذى يتسرب إلى هؤلاء الإرهابيين من الخارج . لذا لا داعى أن نرمى بلاءنا على آخرين وأن نغطى ظهورنا جيداً وأن نعترف بالواقع المرير ونكف عن هذا التزييف الإعلامى من كلام الجرائد وأحاديث التليفزيون والاستعراضيين والحلول الهلامية فذلك هو العجز وقلة الحيلة وقصر الذيل . وسواء شئنا أم أبينا فالإرهابيون فرضوا وجودهم على الساحة ويزداد تغلغل سرطان أفكارهم



الأمن يواجه الارهاب وحده

أذن الحكومة : لماذا نحن فى الفرح منسيين وفى الهم والغم مدعوين؟ وأين رجالك الشيك . أو أين قياداتك الملسنة !وأين حزبك أبو ٩٩٪ ! وأين ثقلك السياسى فى الشارع المصرى ! أين برنامجك العملى لمواجهة الإرهاب وأين .. وأين .. وأين .. أنت يا حكومة ؟

خالد عبد الرؤف

محروضون على الإرهاب

لا شك أن سبب ظهور الجماعات الإرهابية بهذه الصورة المخيفة هو سوء الحالة الإقتصادية والبطالة وتدهور التعليم خاصة فى المرحلتين الأعدادية والثانوية ، وفى هذا السن يقع الشباب فريسة لتلك الجماعات ، ولا شك أيضا أن غياب العمل السياسى بمعناه الكامل عن الساحة الجماهيرية يصب فى نفس الإتجاه . فهذا يوما بعد يوم بقدر أزدياد جرائمهم وأفعالهم الإرهابية الحية . الأمر الذى أدى إلى تعرية الحكومة وإحراجها أمام خلق الله لتظهر على حقيقتها ولتبدأ فاصلا من غريزة أهل الشرق من الولوله والنحيب والصراخ واللطم على الخدود والبكاء على الاطلال وعلى تمجيد الفقيد الذى مات وحرارة الجنازة العسكرية الجاهزة ولتعلن بعدها أن مواجهة الإرهاب مسئولية كل المصريين الأحياء منهم والأموات . الشرفاء منهم والاندال وهو أيضا مسئولية الأحزاب والمنابر والمصاطب وصالات الديسكو . ومع رفضنا التام وتصدينا بكل ما وهبنا الله من عزم وإراده لكل ما هو إرهاب وكل ما يمس أمن وسلامة وسمعة البلد إلا أننا نهمس فى



الشيخ عمر عبد الرحمن

يجعل الناس ينظرون إلى تلك الجماعات باعتبارها شديدة المراس تعارض ممارسات النظام بضراوة وبصورة تجعلها رمزاً للكلمة التى لا يستطيع الكثيرون من الناس قولها «وهى لا » والخطير أن ممارسات الشرطة نفسها تدفع الناس للإرهاب وأصدق مثال على ذلك اغتيال اللواء محمد عبد اللطيف الشيمى وسط منطقة آهلة بالسكان فى أبو تيج، وفى وضح النهار، وبعدها تحولت المدينة الهادئة الى ثكنة عسكرية تعج بالمدرعات وآلاف الجنود ، وفجأة أصبحت المدينة كالمقابر، والسكون له رنين مع دقات أحذية الجنود التى أخذت تجول وتصول وتعربد بين جنبات المدينة تدمر كل شئ، ولم يسلم من ذلك الناس الذين خرجوا لتشييع جثمان مساعد الشرطة القتيل، يهتفون ويندون بالارهاب، الا أن الشرطة بقمعها ووحشيتها مع الناس نجحت فى تحويلهم الى النقيض ، وصار الجميع يتمنون المزيد من الانتقام من الشرطة بعدما عانوا طوال ١٥ يوما من عسفها. كان المواطن يؤخذ الى قسم الشرطة ليتم أهدار كرامته ويمزق جلده بالسياط ويحطم عظمة ببنادق الجنود ، والصفعات تنهال عليه من كل جانب، ثم يتم ترحيله الى أمن الدولة حيث يكتشف أن ما كان يتم معه فى قسم الشرطة مجرد مزاح، وبعد ذلك يلقى به الى الشارع لعدم وجود أى تهمة !! لست أدعو للعنف، ولكن من يخوض هذه التجربة كيف نطلب منه ألا يكون ارهابيا ؟! أن مايحدث يروع الجميع بما فيهم بعض رجال الشرطة الذين يرفضون كل هذا.

لابد أن نصل الى حل جذرى لتلك الكارثة، فالمنظور الأمنى وحده لايكفى وليس حلا، ولن يزيد الأمور الا اشتعالا، والعقاب الجماعى

للمناطق التى تقع بها حوادث ارهاب يزيد العزلة والعداء بين الشرطة والمواطنين. ولابديل عن التنمية الشاملة لوقف هذا السلوك الاجرامى الذى لايصب الا فى اتجاه المصالح الأمريكية الاسرائيلية، ولا يرى فى الدين سوى بندقية وعبوة ناسفة!!

طارق عمر عبد الوحيد
أبوتيج- أسيوط

حيرة!!

يرتبط التطرف بالعنف الدموى والصدام مع أجهزة الأمن بهدف كسب عواطف بعض الجماهير، ومن أسبابه التسلط والقهر. والعالم العربى نسى عن عمد المواجهة بين الاسلام والغرب، والمجتمع الدولى لايعترف بحقوق الضعفاء ولهذا لايتم تنفيذ القرار ٢٤٢ و٣٣٨، والقرار ٧٩٩ بشأن المبعدين الفلسطينيين، وتستمر المذابح فى البوسنة والهرسك- والتحدى هو تنوير الجماهير العربية، ومصالح المنطقة العربية متشابكة وتدهور الأوضاع هنا أو هناك يؤثر سلبا فى باقى الأماكن، واللوبى اليهودى يلعب على الأوتار. وآخر المستجدات زيارة الوفد الليبى للقدس، و القذافى يستخدم أقصى التعبيرات تجاه اسرائيل، لكننا فى حيرة فهل أصبحت أبواب الاتصال مفتوحة بين اسرائيل وليبيا؟ وهل لديكم تعليق؟

يحيى السيد النجار-دمياط

** ماذكرته فى رسالتك يشكل بعض مظاهر زمن التردى والعجز العربى، فى غيبة دور مؤثر فعال للجماهير العربية، المنظمة فى كل قطر عربى وقواها الوطنية والديمقراطية. واذا كانت الأنظمة العربية تعانى العجز والاستسلام نتيجة للمتغيرات الدولية، واصرارها على الانفراد بالسلطة وتغييب الجماهير والقوى الوطنية. فان قوى التقدم والتنوير والديمقراطية العربية مطالبة الآن أكثر من أى وقت مضى بمراجعة نفسها، وتوحيد صفوفها وتوثيق روابطها الجماهيرية وقيادة أمتها نحو التحرر والعدل والتقدم والديمقراطية. وأخيرا نتحفظ على ماورد برسالتك باسم المواجهة بين الاسلام والغرب، فالاسلام الحق فى مفهومنا وفى تراثنا التقدمى والوطنى ليست مهمتة مواجهة الغرب، بل مواجهة الاستعمار والاستغلال والقهر، وتحقيق العدل والحرية وتحرير العقل من كل القيود شرقية كانت أو غربية أو محلية يفرضها المستغلون والمستبدون داخل الوطن نفسه- كما نتحفظ على الربط بين التطرف والعنف الدموى، فقد يتطرف الانسان فكريا يمينا أو يسارا دون اللجوء لذلك العنف.

يمين × شمال

زهراتنا تغفو

عندما يعجز الانسان عن فهم الاضطراب الحاصل من حوله، وتزداد الضغوط عليه من الخارج، فأنه يصاب فرادى وجماعات وشعوبا، بالأمراض والأعراض المرضية النفسية والعضوية والاجتماعية، ومنها حالات الهروب الواعى وغير الواعى. ومن حالات الهروب الواعى الانكفاء على الماضى ومحاولة استرجاعه بأى صورة من الصور، مثل حالات التطرف الدينى. أو حالات الأدمان للهروب من الواقع المرفوض.

وتتمثل ظواهر الهروب غير الواعى فى انتشار الأمراض النفسية والعقلية كالانطواء الشديد والاكتئاب لدرجة الانتحار، وحالات الفصام وازدواج الشخصية. ومنها لحظات هروب جماعية طارئة ومؤقتة مثل التى حدثت فى الظاهرة الغامضة التى انتشرت مؤخرا فى حالات اغماء وغيبوبة جماعية مجهولة السبب.

وليس غريبا أن تكون أكثر فئة تصيبها هذه الحالة، هن الفتيات فى سن الزهور، فالأنثى بتكوينها العصبى والنفسى أكثر حساسية للمؤثرات الخارجية بشكل حاد عن الذكور، كما أن وضعية المرأة الاجتماعية تجعلها أكثر تعرضا للظلم والشعور بضياع المستقبل وغموض الهدف والواقع، فى ظل بطالة منتشرة وصعوبة فرص الزواج لارتفاع تكاليفة، ووجود تيار يعتبر الأنوثة عورة وعاراً يجب حجبة فى المنزل، وفى أحسن الأحوال تغطية من الرأس للقدم بالسواد، ولذلك لا أدهش من حالات الهروب الجماعى التى تصيب زهراتنا فى عمر تفتح الوعى (١٣- ١٦ عاما) وهى الفترة التى تبدأ فيها مشاعر الانسان فى الإحساس العميق والتساؤل ومحاولة فهم العالم، ويكون فيها الانسان فى أشد حالات المثالية والرومانسية، وبالتالى يكون رد فعل الواقع الاجتماعى المريض من حولنا أشد وأخطر تأثيرا.

أن زهراتنا تغفو من هول ماتشعرن به من حولهن. انهن يرفضن الواقع، عاجزات عن فهمه أو التعايش معه، يخيفيهن المستقبل المظلم المحيط بهن وبأسرهن. فلا تبحثوا عن أسباب عضوية أو مؤامرات داخلية أو خارجية، فالواقع الملوث والفاسد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا من حولنا لابد وأن يصيب أجهزة الكائن البشرى بالخلل والتوقف فى حالات أغماء واغفاء جماعية، كتعبير سلبى عن رفض الواقع لكنه لايؤدى الى تغييره. أن تكاتف كل قوى الاستنارة المحبة للانسان هو القادر على اخراجنا مما نحن فيه قبل أن نغفو جميعا فى سبات عميق.

أحمد طاهر المحامى
المنصورة

قهر واستغلال

يتعرض طلاب حقوق الزقازيق- كغيرهم من بقية طلاب الجامعات المصرية- لقهر سياسى واستغلال اقتصادى معا- وأعرض هنا بعض الأمثلة لما يحدث فى كليتنا.

* يمارس أمن الجامعة قهرا مستمرا ضد الطلاب الماركسيين والناصريين والمنتمين للجماعات الأصولية. تمثل ذلك فى تمزيق معرض للجماعات يدعو الى التمسك بالأخلاقيات والتعفف. وتهديد الناصريين بالاعتقال اذا أقاموا معرضهم الذى كان يعبر عن رأيهم فى قضية المبعدين الفلسطينيين. ويستقطب الأمن بعض الطلاب للتجسس على زملائهم. كل ذلك يتم استنادا الى لائحة ١٩٧٩ الطلابية سيئة السمعة، ويؤكد الطابع الاستبدادى لنظام الحكم.

* وزعت رعاية الشباب بونات دعم الكتاب الجامعى، وفوجئ بعض الطلاب بنفاذها، رغم أنه من الطبيعى أن تتوافر بونات لجميع الطلاب. وفوجئ من حصلوا على بونات بطلب ٣٥ قرشا رسما لكل بون، واذا كان سعر الكتاب ١٥ جنيها، فانه لايجوز للطالب الا استخدام بون واحد قيمتة ٥ جنيهات ودفع باقى الثمن نقدا.

* رغم تصريحات رئيس الجامعة د. **رمزى الشاعر** لجريدة المساء بأن الامتحانات

هذا العام فى مستوى الطالب المتوسط، فوجئ طلاب الفرقة الثانية فى الكلية بأن كافة الاسئلة فى امتحان اللغة الفرنسية اجبارية وهو مالم يحدث فى السنوات السابقة.

* يعانى طلاب الفرقة الثانية أيضا من أسوأ منهج لمادة الاقتصاد التى يدرسها د. **طارق النقلى** القادم من بلاد النفط، فهو منهج لايتناسب مع طلاب الحقوق الذين يكفى أن يدرسوا المبادئ العامة للاقتصاد وليس الجمع بالمعادلات الاقتصادية المعقدة، فالحقوق تختلف عن كلية التجارة. كما أعلن د. طارق على الملأ أمام جميع الطلاب أنه سيصحح بمفردة ورقة الأجابة، وهذا يخالف القانون الذى يوجب أن يقوم بتصحيحها اثنان من الاساتذة على الأقل.

* أعلن د. طارق أيضا فى بداية العام الدراسى أنه سيخير الطلاب بين جزئين من الكتاب لحذف أحدهما، وبالفعل تم اختيار أحدهما وصدر القرار بحذف الآخر ثم فوجئ الطلاب بتدريس الجزئين، ولاتفسير لذلك سوى رغبة الدكتور فى تحقيق مكاسب مالية أكبر على حساب الفقراء من طلاب الكلية.

على عبد الرحمن منير
حقوق الزقازيق

مبادرة

أقترح أن تبادر «اليسار» بطرح قضية انكماش الحس القومى العربى أمام أمركة المنطقة. على ضوء التفكك الذى أعقب زيارة السادات للقدس، ثم أزمة الخليج. فكما تمسك أجدادنا أول القرن الماضى بعروبتهم فى مواجهة جماعة الاتحاد والترقى التى كانت تتشدق باللغة التركية، علينا فى أواخر القرن العشرين مواجهة الطبقة المتشدقة بالانجليزية (باللهجة الأمريكية) فمازالت الروح القومية كامنة فى النفوس وتحتاج لمن يوقظها

غريب الشيخ
الاسكندرية- الدخيلة

اعتذار

سقط سهوا اسم المحاسب حنا عبيد حزين (أسيوط) من رسالته المنشورة فى العدد الماضى بعنوان ثوابت ومتغيرات. نعتذر للصديق حنا عن هذا الخطأ غير المقصود ويسعدنا استمرار رسائله

يمين×شمال

دفاع عن السعودية

السيد/ خليل عبد الكريم

تيسر لى الاطلاع على مقالكم فى مجلة اليسار عن مطالبة مائة رجل دين فى السعودية بالاصلاح السياسى وحقوق الانسان،

والحقيقة إننى ماكنت انوى الكتابة إليك لعلمى إنك صاحب هوى وانك منساق وراء فكر منحل يسود المجلة التى تكتب فيها لولا أننى رأيت أن ابعث لك بهذه الملاحظات البسيطة التى لاترقى الى مستوى المناقشة لما اعتدت كتابته من افتراءات عن الاسلام وكل

الملك فهد



مايرمز اليه وكل من يدافع عنه ومن ضمنهم بالطبع السعودية التى يسوؤك أن تعمل على رفعة هذا الدين الذى سخرت حياتك لهدمه من أجل ضلالك وراء ماركسية تعادى الدين وحقوق الانسان.

الملاحظة الأولى إن السعودية كانت محل إنتقاد من اتباع ماركس منذ عقود طويلة ولكنهم زالوا بايدلوجيتهم المنحلة وبقيت السعودية وبقى دينها.

والملاحظة الثانية إنك تخليت عن الفهم الصحيح للدين الاسلامى وتشبثت بنصوص ماركس ودروس هنرى كورييل ولاينبغى أن تحكم على مايجرى فى مجتمع السعودية المسلم بمقاييسك الماركسية.

والملاحظة الثالثة إن كل الاعراف الانسانية والقوانين الدولية تمنع التدخل فى شئون الدول والجماعات الاخرى وكان الاولى بك الاهتمام بمشاكلنا فى مصر التى تنوء بحملها الجبال ولاوجه للمقارنة بين مايحدث فيها من مظالم وافتقار سببها فكركم الماركسى والاشتراكى وبين مايحدث فى السعودية التى يبدو انك تحسدها على ما وهبها الله من نعمه وما اختصها به من أمان.

اتمنى أن تجد فى نفسك الشجاعة لنشر ملاحظاتى هذه.

مسعد عبد الجواد- الجيزة

تعقيب

قبلنا تحديك ونشرنا ملاحظاتك- بالقدر الذى يسمح به الحيز المتاح أذ نرحب بالنقد لإننا لاندعى كغيرنا إمتلاك الحقيقة المطلقة الكاملة الخاتمة.

وأتمنى أن نتعلم «فن الحوار» والاستماع لرأى الآخر ولا نضيق به ثم ننقده موضوعيا ولا نسبه ونشتمه كما فعلت فى خطابك:

«..انك صاحب هوى.. منساق وراء فكر منحل.... اعتدت كتابة افتراءات ضد الاسلام وما يرمز إليه.. سخرت حياتك لهدمه.. من أجل ضلالك» حتى التحية ضننت بها فى البدء والختام مع أنها سنة مؤكدة.

١- أما عن ملاحظتك الأولى فان الاتحاد السوفيتى كان من أوائل الدول التى إعترفت بالسعودية ثم تبادل معها التمثيل الدبلوماسى، وفى أزمة العراق/ الكويت كان التصويت فى مجلس الأمن والمواقف والقرارات كلها لصالح المملكة فاقرأ تاريخها القديم والحديث قبل أن تنبرى للدفاع عنها.

وحسنا ما سطرت (.. السعودية ودينها)، فما أكثر ماكتبنا عن الاسلام السعودى وخصائصه وهاأنت تؤيدنا فى ذلك وتقر أن ل (السعودية دينها).

٢- إننى لم أتخل عن الاسلام الصحيح ومنذ أمسكت القلم وأنا أطرح فهمى لصحيح الاسلام، وهو فى نظرى صواب حتى يثبت لى غيرى خطأه، ومن حقى كمسلم الكتابة عن أى مجتمع مسلم فـ (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) بنص الحديث النبوى الشريف ولايوجد حاكم مسلم فوق المساءلة أو مجتمع مسلم بعيد عن النقد لإن العصمة لدينا نحن أهل السنة والجماعة للرسول عليه الصلاة والسلام وحده وإخواننا الشيعة يضمون إليه الأئمة الأطهار من آل بيته عليهم السلام.

٣- منع التدخل فى شئون الدول والجماعات الأخرى يسرى على الدول لا على الأفراد وهو مبدأ (علمانى)!!!، أما المسلمون فمهما تباعدت ديارهم فهم جسد واحد وعلى المسلم أن يحمل همومهم.

فهل باستشهادك لهذا المبدأ (العلمانى) إنضممت الى كتيبة (العلمانيين) فنقول لك: مبروك؟

أم أنه لامانع لديكم من التنقل بين المبادئ مادام ذلك يخدم مصالحكم!!!

خليل عبد الكريم

الاحترام الذى نستحقه من الرئيس

مشاغبات

ليست لدى ، ولا أظن أن أحدا لديه ، أية أوهام . فى أن الرئيس مبارك ، لن يكون المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ، للسنوات الست القادمة ، بين أكتوبر ١٩٩٣ وأكتوبر ١٩٩٩ ، أو فى أنه سيفوز بهذا المنصب فى الاستفتاء الذى سيجرى لهذا الغرض فى بداية أكتوبر القادم!

ومبررات هذا الحكم كثيرة ، يعرفها الناس كما أعرفها فضلا عن أن الدستور قد جرى تغييره ، فى عام ١٩٨٠ ليطلق حق الرئيس فى تجديد مدد رئاسته بلا حدود ، وعن أن الأغلبية فى مجلس الشعب الحالى ، الذى يعطيه الدستور حق ترشيح الرئيس، قد أصطنعت أساسا بحيث تقود إلى هذه النتيجة تحديدا ، وعن أن نتائج الاستفتاءات العامة ، أصبحت معروفة سلفا ، فضلا عن هذا كله فإن الأوضاع الدستورية ، قد رتبت بحيث لا يكون هناك من ينافس الرئيس ، حين اشترط الدستور ألا يعرض على المجلس اسم أى مرشح ، إلا اذا كان حاصلا على تأييد ثلث الأعضاء ، أى مائة وواحد وخمسون عضوا وثلث عضو! أما الأوضاع السياسية فقد رتبت بحيث لا يكون هناك بديل معروف للناس ،يمكن أن يحل محل الرئيس ، أو ينافسه ، حتى لو كان من أقطاب الحزب الوطنى نفسه ، إذا صح أن فى هذا الحزب أقطاب أوهباب!

وليس معنى هذا ، أن ذلك البديل غير موجود ، اذ الحقيقة أن الوطن ملئ بالكفاءات التى تستطيع أن تشغل مقعد الرئاسة وربما لم يكن أحد من المصريين ، يتصور قبل تولى اللواء» حسنى مبارك لمنصب نائب الرئيس عام ١٩٧٥ ، أنه يستطيع أن يقوم بمهام ، هذا المنصب ، وربما ظل هذا التصور قائما حتى بعد أن تولى الرئاسة ، ومع أنه اثبت العكس حين منح الفرصة فإن الأوضاع السياسية فى عهده ، قد جرى ترتيبها بحيث يتم التعتيم على كل كفاءة وطنية - حتى لو كانت من المؤيدين لنفس سياسات مبارك والمنتمين لنفس نظامه - ، يمكن أن تكون بديلا محتملا له ، اذا جرى - لا قدر الله - ما يتطلب أن يحل محل الرئيس سواه ، أو اذا رأى المصريون أن يمارسوا حقهم المشروع فى اختيار رئيسهم - الذى يمنحه الدستور سلطات بلا حدود - من بين أكثر من مرشح .

أما وقد أصبح ترشيح الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثالثة ، وفوزه بثقة الناخبين بنسبة تزيد على ٩٠٪ فى الاستفتاء ، من أمور القضاء والقدر ، التى لا يغير منها شيئا ، أن يعترض هذا الحزب أو ذاك أو أن يعارض هذا النائب - أو الكاتب - أو ذاك ، فقد كان منطقيا أن تتواضع أحلامنا فى التغيير ، من الدعوة إلى إطلاق حرية المنافسة فى الترشيح لمنصب الرئاسة ، ليجرى «انتخاب» الرئيس وليس «الاستفتاء» على اسمه ، الى مجرد الأمل فى مراعاة الشكل الذى يحفظ على الأمة كرامتها ، وعلى الشعب ماء وجهه ، وعلى المؤسسات التى توصف بأنها دستورية ، الحد الادنى من الاحترام !

وربما لهذا السبب ، فقد انزعجت فعلا حين أعلن أن ٤٤٠ نائبا يمثلون ٩٥٪ من أعضاء مجلس الشعب الذين يبلغ عددهم ٤٥٤ ، قد تقدموا باقتراح الى الدكتور ، فتحى سرور ، بترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة ، وأن تلاوة هذا الاقتراح ، سوف تكون البند الأول فى جلسة مجلس الشعب التى تعقد فى ٢١ يوليو الحالى لترشيح الرئيس ، أما الذى ملأنى غما وربما قرفا ، فهو الاعلان عن أن عددا من نواب الحزب الوطنى ، قد إقترحوا تشكيل وفد من أعضاء المجلس ، يتوجه إلى القصر الجمهورى ليقابل الرئيس قبل موعد الجلسة الخاصة ليطالبه بالموافقة على اقتراحهم بمبايعته وإعادة ترشيحه لفترة رئاسة ثالثة !

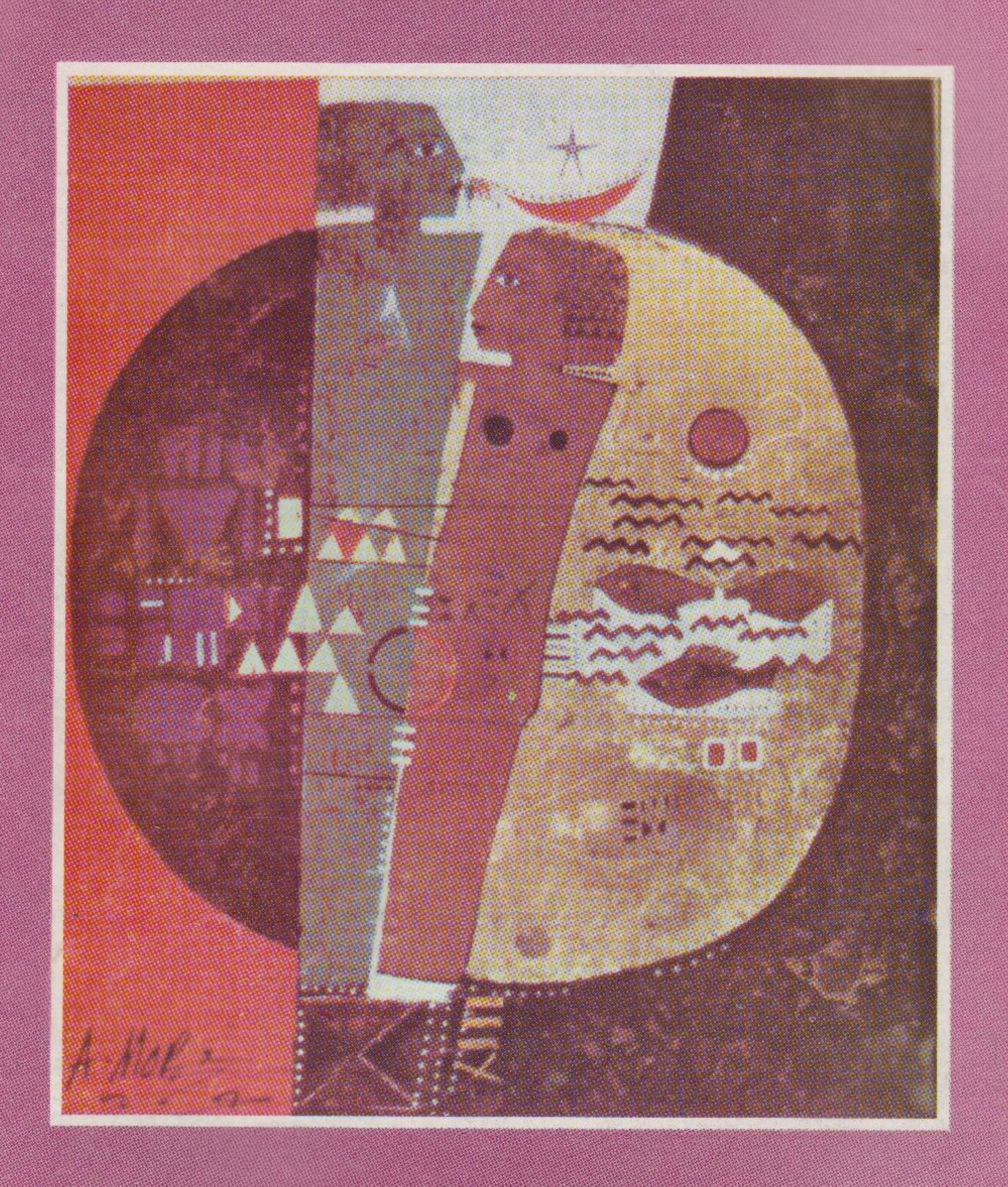
مصدر الانزعاج ، هو أن الدستور لا يتطلب لترشيح الرئيس إلا ثلث الاعضاء ، فلماذا هذه المبالغة فى التوقيع على الطلب بحيث يصل عدد الموقعين عليه الى ٩٥٪ من الأعضاء قابلين للزيادة الى ٩٩٪ بما يتجاوز حتى النصاب المطلوب لاقرار الترشيح وطرح الاسم للاستفتاء وهو ثلثى عدد أعضاء المجلس ، مما يوحى للجميع أن المسألة كلها هزل فى هزل ، وأن «الماتش قد بيع قبل المباراة» وأن الجلسة الخاصة التى سوف يعقدها المجلس لترشيح الرئيس لا ضرورة لها ، بعد أن تم ذلك الترشيح فعلا .

ومصدر الغم والقرف هو أن المجلس قد أعفى الرئيس من تقديم طلب بترشيح نفسه ، يوقعه ثلث أعضاء المجلس ، كما يجب أن يفعل كل عباد الله الذين قد يفكرون فى ترشيح أنفسهم لهذا المنصب السامى ، وقام وحده - كصابون ايريال المسحوق- بكل العمل فتقدم بالطلب نيابة عنه ، ولم يطالبه ببرنامج يرشح نفسه على أساسه ومنحه أكثر من ثلاثة أضعاف النصاب المطلوب لعرض طلب الترشيح و١٥٠٪ من النصاب المطلوب لاقرار هذا الترشيح ... فلماذا يضيف النواب لكل هذا فكرة القيام بزحف نيابى إلى بيت الرئيس لكى يطالبوه بقبول المبايعة ، إلا اذا كان هدف هذا التزيد،هو التوسل لذات التوسل ، واذلال النفس لمجرد الاذلال؟!

ولو أن الذين يفعلون ذلك ، لم يكونوا - من الناحية الشكلية - ممثلوا الأمة، التى ينص الدستور أنها مصدر كل السلطات ، وأعضاء فى مجلس الشعب المنوط به الرقابة على السلطة التنفيذية ، التى يرأسها الرئيس لهان الأمر ، أما وتلك هى صفتهم فإن ما يفعلونه ، أمر يوجع القلب ويكسر النفس ذلك أن الوطن - رغم كل ما يعانيه - يستحق من الرئيس معاملة أفضل من هذا م واحتراما أوفر من هذا من الذين اغتصبوا شرف تمثيله عن غير حق !

اللهم إنا لا نسألك رد القضاء بل اللطف فيه!

صلاح عيسى



لوحة للفنان عبدالوهاب مرسى